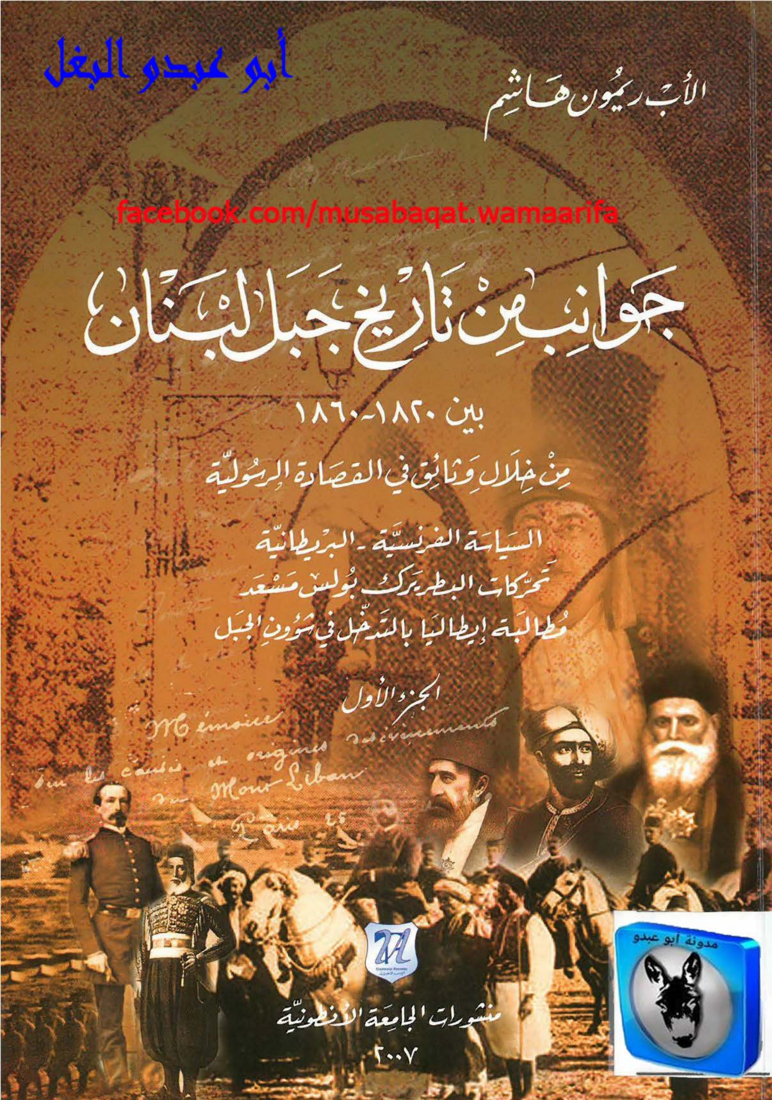


أبو عبدو البغل
الأب ريمون هاشم
facebook.com/musabaqat.wamaarifa
جوانب من تاريخ جبل لبنان
بين ١٨٢٠-١٨٦٠
من خلال وثائق في القصادة الرسوليّة
السياسة الفرنسيّة - البريطانيّة
تحرّكات البطريرك بولس مسعد
مطالبة إيطاليا بالتدخّل في شؤون الجبل
الجزء الأول
منشورات الجامعة الأنطونيّة
٢٠٠٧
مدونة أبو عبدو

الأب ريمون هاشم

جوانب من تاريخ جبل لبنان

بين ١٨٢٠-١٨٦٠

من خلال وثائق في القصادة الرسوليّة

السياسة الفرنسيّة - البريطانيّة
تحرّكات البطريرك بولس مسعد
مطالبة إيطاليا بالتدخّل في شؤون الجبل

الجزء الأول

منشورات الجامعة الأنطونيّة
٢٠٠٧

منشورات الجامعة الأنطونية

الطبعة الاولى

٢٠٠٧

" أعلَمَني الربّ فعلمتُ، وأراني فرأيتُ أعمالَهُم "

(إرميا ١١: ١٨)

توطئة

إنّ الواقع السياسي والإجتماعي الذي عايشه وعاناه جبل لبنان في الحقبة الزمنيّة الممتَدّة بين سنة ١٨٢٠ و١٨٦١، وتصارع وتجاذب الدول العظمى والسلطنة العثمانيّة لاكتساب المنافع والإستئثار في حُصَّة الأسد في بلادٍ إتَّجَهَت إليها كل الأنظار والمطامع التي لا تُحصى رغم صِغَرِ حدودها الجغرافية ونظامها المتزعزع، شَكَّلَ نقطة انطلاق جوهريّة، ترعرَع وانبثَقَ عنها العديد من العاميّات والثورات التَحَرُّريّة والمذابح الدمويّة التي تعَرَّضَ لها الشعب المسيحي عامّةً، واستَنزفت سُمعة البطريرك مسعد خاصّةً من خلال إتّهامِهِ بالتَحيُّز والإنتماء لفئاتٍ سياسيّة دون سواها، ودَفعت إيطاليا الى المطالبة بالمشاركة في اللجنة الدوليّة التي عُيِّنَت لِحَل مسألة ١٨٦٠.

الأمر الذي ولَّدَ في ذهننا العديد من التساؤلات وعلامات الإستفهام، ودفعنا إلى الغَوص والتعَمُّق أكثر وأكثر في هذا الواقع المفروض، على ما يحتوي عليه من غموض وخفايا من خلال مخطوطات في القصادة الرسوليّة.

مُحاولين قدر الإمكان السعي إلى إلقاء الضوء على جوانب من تاريخ جبل لبنان بين ١٨٢٠ و١٨٦٠.

علَّنا بذلك نساهِم ولو بالقليل في سبر غور هذا العالم الوسيع.

تقديـم

إذا صحّ قول بول فاليري إنّ التاريخ هو أخطر خيمياء أفرزها الفكر البشري، فلأنّ انكباب الفكر على الماضي دخول إلى الأحداث في غياب أصحابها، دخول بنوع من "الكسر والخلع" لا يتوانى عنه المؤرّخ طالما أن لا منهجيّة أخرى ممكنة في تلمّس ما انقضى.

ولأنّ التأريخ، ثانيًا، خروج من الماضي باستنتاجات لا تشبه الماضي بأقلّ ممّا تشبه المؤرّخ...سواء أفصح عنها أو ترك قارئه يصل إليها بعدما خطّ له طرقًا لا توصله إلى استنتاجات أخرى.

ولأنّ التاريخ ثالثًا غالبًا ما يستحيل أداة أدلجة وتهويم تتلبّس المعرفة العلميّة لتوظّف الماضي في بورصة السياسة الحاضرة.

لذلك كلّه يبدو التاريخ مادّة علمية "مشبوهة" غير منزّهة عن اصطفافات السياسة والمصالح، غير بريئة من دنس الذاتيّة والإسقاطات.

ولعلّ هذه "العوائق الإبستمولوجية" التي تعترض كلّ محاولة تأريخ علميّة، تغدو أصعب في حالتنا اللبنانيّة بشكل عام وفي تأريخ المرحلة التي يتناولها أخي الدكتور الاب ريمون الهاشم بشكل خاص. فهي المرحلة المؤسّسة للبنان المعاصر، بتأرجحه بين معطوبيّة الوحدة وأوهام التقسيم، بين العيش معًا والموت بسيوف بعضنا البعض، بين تضخّم خطاب السيادة وتضخّم أرشيف الدول بمراسلاتنا... وهي بالتالي ما زالت نقطة ساخنة في طوبوغرافيا الماضي تصعب مقاربتها من خارج متاريس المواقف الراهنة.

لذا فإن تصدّي المؤلّف لتلك المرحلة بالذات، في هذه المرحلة بالذات، شجاعة معرفيّة أولى تستحقّ التقدير والتنويه.

وبعد،

إنّ خبرتي التأريخيّة ضئيلة، تكاد تكون معدومة لولا بعض التنقيبات المحصورة، التي كانت كفيلة بكشف مشقّة مثل هذا العمل من جهة، وبتأجيج الشوق

الى ربط الحقبات في ضوء ما تشير اليه حقبة أو حتّى معطية من جهة أخرى، فعدلت عن خوض مثل هذه الرحلة التي لا تنتهي، وفضّلت الانعكاف على ما يدعوني اليه تخصصّي في مجالات القانون. الاّ انّ تقديري ولهفي لقراءة التاريخ، كنسياّ كان أم مدنياّ، وبالأخصّ لبنانياّ، يبقى أكبر من أن يقاس أو يحدّ، وتزيده جذباً وانعطافاً الكتابات الموضوعيّة، المجرّدة، المنزّهة عن التزوير والتأويل، أو عن استعمال الماضي عكّازاً لعرج الحاضر.

هذا ما جعلني أسارع الى تلبية رغبة أخي الاب ريمون، فأقرأ كتابه الثاني، يعاجلنا به بعد كتاب بكر تناول موضوع الانتداب الفرنسي على لبنان في ظروفه واقراره ودولة لبنان الكبير واعلان الدستور. وكم يسعدني اسهامه مع سائر العاملين الرئيسيين في جامعتنا الانطونيّة، في التأكيد أنّ البحث والانتاج ليسا في الجامعة شعارين للاستهلاك، بل حقيقة معيوشة ومتجسّدة بعمق معالجاتها، وان الجامعة صرح انتاجي، ابداعي، محدّث بالدرجة الاولى، وهذا يبقى التحدّي الاساس الذي ستواجهه في كلّ حين.

لذا يسعدني أن يصطفّ هذا الكتاب الى جانب ثلاثين سواه نشرتها الجامعة هذه السنة، وتناولت موضوعات عديدة في العلوم والفلسفة والقانون – الدولي والكنسي – والتقنيات وعلم الموسيقى والفن والشؤون الوطنيّة وغيرها. فلا يكفي الصروح الجامعيّة أن يحصل أساتذتها والمسؤولون فيها على لقب أو درجة علميّة، مهما علت، وليس كمّ المعارف المكتسبة ما يحدّد الشخص المتعلّم الجامعيّ، بل الأهمّ ان يوظّف هذا الشخص ثقافته وعلمه لإرساء الجامعة صرحاً للحقيقة، كشفاً ونقداً وانتاجاً.

بروح الخدمة المعروفَة هذا، دخل المؤلّف عوالم التاريخ، فأضفى عليها حيويّة واثارة، وقدّم لنا معطيات حياتيّة هامّة ومفصليّة في تاريخ بلادنا، نقرأها بشغف وبغير معاناة، نظراً لسلاسة اللّغة التي اعتمدها وسهولة التعابير التي إن دلّت، فعلى حرص الكاتب على ايصال المعلومة واستخلاص العبر، اكثر ممّا للكشف على قدرة عنده، يملكها دون شكّ، في اظهار ما لا يفكّ رموزه الاّ المجاهدون. لقد طغى عليه حسّه الانساني وقربه من الجمهور العريض، الذين أحبّه ووقف الكثير من وقته

لخدمته، فبدا انّه يتوجّه الى هؤلاء الذين يرغبون بالاطلاّع والمعرفة في ميادين بعيدة عن اختصاصاتهم، وأنا من بينهم.

ويهمّني أن يعرف القارىء انّ المؤلّف ممن لا يغرّهم مديح زائف، ولا ينتظرون اطراء، فلقد زهد بهما منذ زمن، كما أنه ليس ممّن يحبطهم افتراء أو تساؤل، فهو طويل البال، ساكن الحال، لا يتكلّم على عمله بل ييمّم شطر الانجازات التي يشبعها جديّة ومثابرة، بغير أن يتأخّر عن واجب أو يتقاعس في مسؤوليّة، سواء كمدير اداري ومالي للجامعة أم كخادم لرعيّة نقل الى أبنائها عدوى الصلاة والإنهمام بنقاوة الروح.

وبعد أيضاً،

لعلّ أبرز ما في كتاب الأب هاشم جدّته في كشف وثائق "بقيت خرساء لمدّة طويلة" -يقول- وليتها كانت كذلك، فانّي أعتقد انّ هذه الوثائق الفاتيكانيّة "السريّة" قد فعلت فعلها في حينه لدى مستنطقيها، وشكّلت معتقداً لدى أصحاب قرار وتأثير، على الرغم من افتقارها أحياناً للموضوعيّة وبعد النظر، ومن طغيان مصالح كاتبيها على حقائق الموضوعات المتناولة.

الاّ انّ العبر في هذه الوثائق كثيرة والحقائق أكثر.

فعندما تقرأها، ولو بعد مرور نيّف وقرن عليها، يخال لك انّ اللعبة هي هي، تستمرّ وتتكرّر وما من مهتد أو معتبر. فكم هي قريبة تلك الصور والمشاهد المنقولة عن تدخّلات القناصل ونفوذهم، خصوصاً عندما تتفاقم النزاعات والانقسامات! وكم هي واضحة بصمات الدول ومصالحها في افتعال الفتن والحروب، والثورات والعاميّات! وكم هو معيب عدم اتّعاظنا من تلك المآسي المتكررة!

أترانا نعتبر لمرّة من هذه الملاحظة الواردة في المخطوطة: "لم يدرك اللبنانيون مصالحهم ولم يعتبروا ممّا أصابهم..انقسموا وتشيّعوا للدول على حساب الوطن.. وانّ الانظمة التي وضعت انّما وضعت لاذكاء الحروب ولنشر الفوضى على المدى البعيد...؟"

أم سنستمرّ في توريث أجيالنا ما أسماه جورج قرم "ثقافة القناصل"، تلك

النزعة إلى الإرتهان للخارج التي لا تتوانى عن إنتاج "ايديولوجيا السذاجة" التي يطيب لها أن تتعامى عن مصالح الدول ومكرها لتغرق في تهويمات من نوع "الدول الصديقة" و"الراعية" و"الحامية" و"الشقيقة"... وغيرها... دون أن تنسى ربط ذلك كلّه بلازمة الحرية والسيادة والإستقلال!

لم يكتف الأب هاشم بفكّ طلاسم النصوص وترجمتها ونقل مضامينها، ولا حتّى بأمانته لمضمون الملاحق الاثني عشر الهامّة التي أرفقها على نحو يتيح للباحثين تحليلها واستخلاص الدوافع والخلفيّات والعبر، ويترك لأصحاب الفكر مساحة واسعة من القراءة الشخصيّة، بل إنّه قيّم المخطوطات وحلّلها، فاستدلّ على كاتبها وانتمائه وغايته، وأبرز قيمة الافكار والتعابير والتحاليل، مبيّناً مكامن الضعف، دون أن يتجاهل أهميّة الاستخلاصات ومدلول الملاحظات.

بذلك فانّ الكاتب ينخرط في مسيرة خادمي الحقيقة، مسيرة أثق أنّها ستكون طويلة وستكتنز بذخر جهوده، فنزداد، جامعة ورهبانيّة ومجتمعًا، اعتزازاً بانتاجه الفكري القيّم، وتترسّخ حظوته في أعين قادريه، وما أكثرهم.

الحدث–بعبدا في ٣ تمّوز ٢٠٠٧

الاب انطوان راجح

رئيس الجامعة الانطونيّة

تصميم الكتاب

مقدمة الكتاب

كثُرت الموضوعات التي تناولت البحث في الدّور الذي أدّته السياسة الدوليّة في جبل لبنان خلال الفترة الممتدّة ما بين سنة ١٨٢٠ و١٨٦٠. والدّخول في هذا الموضوع بعينه يتطلّب الكثير من المشقّات والتنقّلات نظرًا لحاجتنا إلى الإطّلاع على أرشيف وزارات خارجيّة الدّول العُظمى. والأمر الذي دفعنا إلى قراءة هذه المرحلة هو وقوعنا على مذكّرات ورسائل مميّزة من الأرشيف السرّي الفاتيكاني تتزامن مع التحرّكات والسياسات الدوليّة في تلك المرحلة، وتلقي أضواء جديدة على مجريات الأحداث في هذه الحقبة.

أمّا أهميّة الموضوع فيكمن في الأفكار الجديدة والمواضيع المختلفة التي يمكن لهذه المذكّرات والرّسائل أن تزوّدنا بها. والملفت أنّها طويلة وتعتمد على الإسهاب في طروحاتها، ممّا جعلها في دائرة الجدل والشكّ لدى بعض المؤرخين.

بالواقع لقد وجدنا في المحفوظات السريّة للفاتيكان مذكّرتين مطوّلتين وثلاث رسائل في القسم التّابع لأرشيف القصادة الرسوليّة في جبل لبنان، المجلّد رقم ٢٢٩، الملفّات ٣، ٥ و ٢١ [١].

أ- المذكّرة الأولى[٢]

هذه المذكّرة مؤلّفة من ٨٨ صفحة باللغة الفرنسيّة، تُقسم إلى ثلاثة أقسام، بالإضافة إلى المقدّمة والخاتمة. وهي تتناول المنافسة السياسيّة في جبل لبنان بين فرنسا من جهة وبريطانيا والدّول الكُبرى ورغبة الدولة العثمانيّة في السيطرة المباشرة على جبل لبنان من جهة أخرى، وذلك إبتداءً من العام ١٨٢٠ وحتى العام ١٨٦٠، وما أدّت إليه هذه المنافسة من أحداث كـ "عاميّة انطلياس" (١٨٢١)، وأحداث ١٨٤٠، و"ثورة الفلاّحين" في كسروان (١٨٥٨-١٨٥٩)، وانتهاءً بـ "الفتنة الكبرى" (١٨٦٠).

ب- المذكَّرة الثّانية[٣]

هي باللغة الإيطاليّة، غير مؤرّخة وغير موقّعة، وتتألّف من ٣٥ صفحة. تتناول دور البطريرك بولس مسعد في ثورة الفلاّحين ضدّ مشايخ آل الخازن (١٨٥٨-١٨٥٩)، وتربط هذه الثورة بأحداث الفتنة الكُبرى (١٨٦٠).

ج- الرّسائل[٤]

١- الرّسالة الأولى

تتألّف من ٤ صفحات باللغة الفرنسيّة، كتبها الكونت دو كافور (Comte de Cavour) بتاريخ ٣ آب من سنة ١٨٦٠ إلى مركيز دازيغليو (D'Azeglio) ، الذي بدوره أرسلها إلى جون روسيل (John Russel) وزير الخارجيّة البريطاني. وتتناول مطالبة إيطاليا بالمشاركة مع الدول الكُبرى لوضع حلّ نهائي لأحداث عام ١٨٦٠.

٢- الرّسالة الثّانية

تتألّف من ٣ صفحات باللغة الفرنسيّة، كتبها الكونت دو كافور (Comte de Cavour) بتاريخ ١٩ تشرين الأوّل من العام ١٨٦٠ إلى المركيز دازيغليو (D'Azeglio) الذي بدوره أرسلها إلى جون روسيل (John Russel) وزير الخارجيّة البريطاني. يُعقّب الكونت فيها على رسالته الأولى المذكورة أعلاه، ويؤكّد على حقّ إيطاليا المشاركة في حلّ مسألة جبل لبنان بين الدّول الكُبرى والسلطنة العثمانيّة.

٣- الرّسالة الثّالثة

تتألّف من ١١ صفحة باللغة الفرنسيّة، كتبها الجنرال دوراندو (Dorando) إلى صَفوت باشا بطلب من الكونت دو كافور (Comte de Cavour) في ٢٢ أيلول سنة ١٨٦٠، وهي حول حقوق إيطاليا بالتدخّل والمشاركة في وضع الحلول المناسبة من

أجل حماية الرّعايا المسيحيّين في الجبل.

تشكّل هذه الرسائل، إضافة إلى المذكّرتين، أضواء جديدة على السياسة الدوليّة ومضاعفات تلك السياسة وتأثيرها على أحداث ١٨٥٨-١٨٦٠. كما وأنّها تُظهر للمرّة الأولى حقّ أو رغبة إيطاليا في التدخّل في المسألة اللبنانيّة.

لذلك نظراً إلى أهميّة هذه الوثائق التي لم تُنشر بعد، ولم يطّلع عليها أحد حتى الآن، ونظراً لكونها كانت محفوظة في الأرشيف الفاتيكاني العائد للقصادة الرسوليّة في لبنان، ولما لهذه الوثائق من سريّة، فإنّني أنشر هذه الوثائق مع التّعليق عليها تحت العنوان التّالي: "جوانب من تاريخ جبل لبنان بين ١٨٢٠ و ١٨٦٠، من خلال وثائق في القصادة الرسوليّة".

القسم الأوّل، يحتوي على الإطار التّاريخي للوثائق موضوع البحث.

القسم الثّاني، يحتوي على نشر الوثائق والتّعليق على مضمونها.

القسم الثّالث، يحتوي على الملاحق، لائحة المراجع، والفهارس.

أماّ بالنسبة لطريقة عملي فقد اتّبعت المنهجيّة التالية:

أ - إعتمدت ترجمة الوثائق من اللغتين الإيطاليّة والفرنسيّة إلى اللغة العربيّة.

ب- قمت بنشرها بطريقة علميّة مع المحافظة على التركيبة الخاصّة بكل وثيقة، فوزّعت صفحاتها ومقاطعها كما هي واردة أصلاً.

ج- علّقت على نصوص الوثائق ومضمونها وحاولت مناقشتها إستناداً إلى وثائق أخرى حسب توفّرها، أو أبحاث سابقة مشهود لها بالموضوعيّة.

د- صحّحت بعض الأمور التي يعاني منها عادة القارىء، دون المساس بالنّص أو خيانة أصالته.

هـ- أظهرت الجديد في هذه الوثائق المنشورة.

وبعد الإنتهاء من الوثائق والتّعليق عليها، سنُدرج لائحة تتضمّن المراجع العربيّة والأجنبيّة.

وأخيراً لا بدّ من توجيه كلمة شكر إلى من أشرف على العمل هذا، وأعني الأب الدكتور سركيس الطبر، الذي قدّم لي التوجيهات القيّمة لإنجاح كتابي، وللدّكاترة الذين اهتمّوا بقراءته ومراجعته بهدف الحكم على شكله ومضمونه.

القسم الأوّل:

الإطــار التّــاريخـــي

أولا : جبل لبنان: الجغرافية والسكان

ثانيًا : ولادة الإمارة اللبنانيّة

ثالثًا : مجتمع جبل لبنان

رابعًا : الإمارة الشهابيّة من ١٨٢٥ وحتى ١٨٤٢

خامسًا : الحكم العثماني المباشر

سادسًا : نظام القائمقاميتين

سابعًا : شكيب أفندي في جبل لبنان

ثامنًا : ثورة ١٨٥٨

تاسعًا : مقدّمات ثورة ١٨٦٠

شهدت الإمارة الشهابيّة طوال القرن التاسع عشر العديد من العاميّات[٥] والفتن الأهلية التي ميّزتها بطابع خاص، وأدّت إلى تحوّلات عديدة على الصّعيدين الإجتماعي والسّياسي. وكان لكلّ عاميّة وفتنة أسبابها وظروفها ونتائجها المحيطة بها.

سنحاول فيما يلي التطرّق إلى الأحداث التي عرفها جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر، ولو بطريقة مقتضبة، محاولين التوقّف عند الأوضاع الداخليّة التي أدّت إلى قيامها، والمطالب التي رافقت كلاً منها، ومسلّطين الضوء على مواقف ومسؤوليّة الأطراف الخارجيّة في هذه الأحداث، نعني بذلك مداخلات السلطنة العثمانيّة من جهة، عبر ممثّليها، ومداخلات الدّول الأوروبيّة الكبرى، وبالأخصّ فرنسا وبريطانيا، عبر قناصلها، على ضوء سياساتهم ومصالحهم في الشّرق؛ علّنا نستطيع من خلالها فهم الواقع الذي كان سائداً في الجبل اللبناني، ونسهّل، على قارىء هذه الوثائق التي ننشر، إستيعاب الإطار التّاريخي العام لهذه الوثائق.

أولاً : جبل لبنان: الجغرافية والسكّان

أدّى الإنتشار السكّاني الماروني من جهة أولى، والشّيعي من جهة ثانية، والدّرزي من جهة ثالثة، عبر العصور، على المناطق اللبنانيّة، إلى تواجد مناطقي متمايز عن بعضه البعض من النّاحية الدينيّة. فشكّلت المنطقة الشماليّة، المعروفة بجبل لبنان الشّمالي والممتدّة من جبّة بشرّي إلى بلاد البترون وجبيل وكسروان موطنًا للموارنة. وشكّل الوسط، المعروف بـ "بلاد الشّوف"، والذي يضمّ مقاطعتي "بلاد الشّوف" والغرب، وهي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من كسروان عبر طريق بيروت دمشق، موطنًا للوجود الدّرزي. وشكّلت بلاد بشارة أو جبل عامل في الجنوب، حيث الوجود الشّيعي أو المتوالي، القسم الثّالث من لبنان. ولم تشمل عبارة جبل لبنان المقاطعة الدرزيّة قبل القرن السّابع عشر. ولكن مع أواخر القرن الثّامن عشر، أصبح إستعمال عبارة جبل لبنان يشمل هذه المناطق، أي أراضي الإمارة اللبنانيّة، وذلك بعدما نزح بعض الموارنة عن جبل لبنان الشمالي واستقرّوا في المناطق الدرزيّة في الوسط[٦].

تكوّن لبنان سكّانيًا على مرّ العصور من المجموعات الدينيّة المسيحيّة والإسلاميّة، ومنها:

١- الموارنة:

هم سكّان الجهات الجبليّة الشماليّة لجبل لبنان، أي مناطق جبّة بشرّي، وبالتّحديد القرى المُشرفة على أخاديد وادي قاديشا. وكانت هذه المجموعة المسيحيّة المارونيّة قد تكوّنت على الضفّة الشرقيّة لنهر العاصي جنوبي أفاميا حول الدّير المبني على إسم القدّيس مارون والذي عاش في القرن الخامس. وهذا

الدّير أصبح مركزًا دينيًا وإجتماعيًا وإقتصاديًا مهمًا للمجموعة. ولكن، على أثر الغزو الإسلامي، إضطرّ سكّان أفاميا الموارنة إلى النزوح عن موطنهم. فكانت وجهتهم منطقة جبّة بشرّي حيث إخوتهم في الدّين والعقيدة الخلقيدونيّة، وهناك اعتزلوا في الوديان العالية شمالي جبل لبنان. ومع الفتح العثماني بدأ النزوح الماروني إلى الجهات الجنوبيّة من جبل لبنان. ففي المرحلة الأولى كان هذا النزوح نحو بلاد كسروان، وفي المرحلة الثّانية باتجاه "بلاد الشّوف" في عهد الأمير فخر الدّين المعني الثّاني[٧].

٢- الشّيعة:

إستوطن الشّيعة لبنان، باستثناء مناطق جبّة بشرّي منذ القرون الوسطى. وهم من القبائل العربيّة الذين نقلهم الخليفة الأموي معاوية إلى هذه المناطق لكفاآتهم العسكريّة. غير أنّ هؤلاء أضطرّوا منذ بداية القرن الرّابع عشر إلى النزوح عن مواقعهم في الجزء الأوسط من لبنان، وبالتّحديد من كسروان باتجاه الجنوب أي إلى جبل عامل، بعدما جرّد عليهم المماليك السنّة حملات تأديبيّة بسبب تعاملهم مع المغول والفرنجة. فظلّوا في جبل عامل حتى أوائل العهد العثماني، ثمّ انتقلوا شرقًا وشمالاً الى مناطق بعلبك والهرمل. وفي أواخر القرن السابع عشر تدخّل العسكر العثماني مرارًا لوقف عصيانهم[٨].

٣- الدّروز:

ظهرت الدّعوة الدرزيّة في مصر خلال القرن الحادي عشر، وانطلقت عقيدتها من الإسماعليّة المتطرّفة التي اعتبرت أنّ خليفة مصر الفاطمي "الحاكم" يجسّد العقل الكوني الأسمى، وكان محمّد بن اسماعيل الملقّب بـ "الدَرَزي"، من أولى الدّعاة

للدرزيّة. فقد تولّى منطقة ديار الشّام ووادي التّيم على السّفوح القريبة من جبل الشّيخ، وسط طبقة من الفلاّحين تقودها أُسر تابعة إلى قبائل عربيّة إسلامية لنشر الدعوة الدرزيّة فيها. ومن هنا انتشر الدّروز جنوب شرق بيروت في منطقتي الغرب والشّوف، حيث شكّلوا تجمّعًا سكّانيًا منغلقًا نظريًا، حريصًا على عاداته وخاضعًا لأُسر الأعيان من الطائفة ذاتها[٩].

ثانيًا: ولادة الإمارة اللبنانيّة

خلال الفتح العثماني عام ١٥١٦، كان عدد من الأمراء والعائلات المارونيّة والدرزيّة والشيعيّة يتقاسمون أراضي لبنان. وبعد الفتح، أصبحوا ممثّلين للولاة في دمشق وطرابلس، ثم في صيدا منذ عام ١٦٦٠. وفي لبنان الأوسط، ظهر التنازع وبصورة جليّة حول الأوليّة بين عائلتي بحتر ومَعن وهما من الطائفة الدرزيّة، وقد تميّزا بالإقطاعيّة. ولكن مع الفتح العثماني، قدّم السلطان سليم الأمير فخر الدّين المعني الأوّل على باقي الأسر الدرزيّة، وسلّمه إمارة جبل لبنان وإلى ذريّته من بعده، وأتبعه بوالي دمشق. فتولّت سلالته إمارة جبل لبنان طيلة القرنين السادس والسّابع عشر، حتى عهد الأمير أحمد المعني. وبعد وفاته، آلت إمارة جبل لبنان إلى الشّهابيين السُنّة لِما من قَرابة تجمع بين العائلتين المعنيّة والشهابيّة التي تولّت إمارة جبل لبنان قرابة القرنين. وكان أوّل الشهابيّين الأمير حيدر من وادي التيم، فعمل هذا الأخير على أن تبقى علاقته متينة مع الولاة العثمانيّين وبالأخص مع والي صيدا. خلفه الأمير ملحم الشهابي، ومعه بدأت العائلة الشهابيّة بالتنصّر. وبموته قام الخلاف على الخلافة. فانتهز الوضع الأمير يوسف الشّهابي، بمساندة والي طرابلس، وتولّى الإمارة وأصبح أميرًا على جبل لبنان، وسلّم صيدا إلى أحمد باشا الجزّار، وجعل من عكّا مقرًّا له. أثارت السياسة الضرائبيّة الخلافات بين المرشّحين على إمارة جبل لبنان. فقام التّنافس على أشدّه بين الأميرين يوسف الشهابي وبشير الشّهابي الذي تمكّن في النهاية من إقصاء خصمه الأمير يوسف بالشنق على يد الجزّار، واستولى على إمارة جبل لبنان طوال إثنين وخمسين سنة، تخلّلتها الفتن والثورات[١٠].

ثالثًا: مجتمع جبل لبنان

تكوَّن مجتمع جبل لبنان خلال عهد الإمارة الشهابيّة من هرميّة إجتماعيّة سياسيّة مقسَّمة إلى ثلاثة أقسام، وهي:

١- الأمير، رأس الهرم.

وهو الحاكم المطلق، المُنتخب من الأعيان، وغالبًا ما كان يُعيّن بإجماع الأعيان فيما بينهم.

٢- الأعيان أو الأسر المقاطعجيّة.

المقاطعجي هو صلة الوصل بين الأمير الحاكم والعامّة قاعدة الهرم الإجتماعي. يتولّى على مقاطعة وتُسمّى "عهده". وتُناط به جميع مهامها الإداريّة والإقتصاديّة، ومنها:

- تأمين الأمن والعمل للعامّة أي الفلاّحين في عهدته.
- العمل لجباية الأموال الضرائبيّة في مقاطعته[11].
- القيام بتدوين العقود المتعلّقة بالمشاركة الزراعيّة للعامة التّابعين له.
- تولّي الشؤون القضائيّة في عهدته، فهو يحدّد عقوبة الجرائم، ومنها الجراحات، والزنى، والتآمر[12].

٣- العامّة أو الفلاّحون.

شكّلت طبقة العامّة قاعدة الهرم الإجتماعي السياسي في إمارة جبل لبنان. وهي الطبقة الأكثر عدداً والأقل نفوذاً، تُقسم إلى قسمين:

العامّة الذين يملكون أراضٍ صغيرة من خلال عقود الشراكة الزراعيّة، والعامّة الذين كانوا يحاولون تملّك الأراضي من خلال هذه العقود.

خضعت طبقة العامة بقسميها لسلطة الأعيان ولجميع الصلاحيّات المعطاة لها. فكان المقاطعجي يفرض على العامّة "عيديّات" مقابل تأمين الحماية للشخص التابع لها ولأفراد عائلته. فضلاً عن ذلك فهو لا يسمح لهم بالزواج إلاّ بعد موافقته. فهذه الأمور وغيرها كانت تُظهر خضوع العامّة للأعيان[١٢].

رابعًا: الإمارة الشهابيّة من ١٨٢٥ وحتى ١٨٤٢

١- جبل لبنان تحت الحكم المصري

خلال العام ١٨٣١، جرّد محمد علي المصري، حليف الأمير بشير الشّهابي الثّاني، حملة عسكريّة، على رأسها ابنه إبراهيم باشا، عبر عكّا، ضدّ السلطنة العثمانيّة داخل البلاد الشاميّة[١٤].

ببلوغ العسكر المصري عكّا ومحاصرتها، وبوصول الخبر إلى جبل لبنان، حصل إنقسام في الرّأي بين أبناء الجبل حول الحملة العسكريّة الجارية، بين مؤيّد ورافض. فرأى الموارنة في الحكم المصري وسيلة للتخلّص من الإحتلال العثماني الظالم والمستبدّ، بينما وجد فيه الدّروز حملة عدوانيّة بسبب عدائهم لحليف المصري، الأمير بشير الثّاني، لتحريضه في العام ١٨٢٥ والي عكا على قتل الشيخ بشير جنبلاط[١٥].

خلال العام ١٨٣٣، أمام تخوّف الدّول الأوروبيّة العُظمى من خطر إنتصار محمّد علي المصري على السلطنة العثمانيّة، الذي قد يؤدّي إلى تهديد مصالحها في الشّرق، تدخّلت هذه الدول لوضع نهاية للحرب الدّائرة بين المصريّين والعثمانيّين. فتوصّلوا إلى تحقيق الهدنة بين الطرفين المتنازعين، وعقدوا إتفاقيّة "كوتاهيه" (Kutahieh) بينهما، التي أقرّ بموجبها السلطان العثماني محمّد علي حاكمًا على مصر والبلاد الشاميّة. وبالتّالي أصبح جبل لبنان واقعًا تحت الحكم المصري[١٦].

حينها تسلّم محمّد علي المصري جبل لبنان، وولّى عليه ولده إبراهيم باشا الذي جعل من قصر الأمير بشير الشّهابي الثّاني في بيت الدّين، في العام ١٨٣٥، مقرّه العام وشبه الدائم[١٧]. إتّبع إبراهيم باشا على الأثر سياسة بانت محقّقة للآمال التي عقدها سكّان جبل لبنان على الحكم المصري، فباشر بسلسلة من التّنظيمات

الإداريّة والإقتصاديّة بهدف إقامة نظام قوي وكسب ثقة الأعيان والعامّة[١٨]. ولكن إستمرار الخلاف العثماني المصري، أجبر إبراهيم باشا على اتّخاذ إجراءات جديدة مشابهة للسياسة العسكريّة والإقتصاديّة التي اتّخذها والده في مصر لتنظيم جيشه وتقويته لمواجهة جيش السلطان العثماني[١٩].

أُولى هذه التنظيمات كانت التّجنيد الإجباري الذي طبّقه إبراهيم باشا على الدّروز، ومن بعدهم على الموارنة بدءاً من العام ١٨٣٩. كما فرض أعمال السخرة على الأهالي وحيواناتهم، ممّا سبّب بأزمة إقتصادية عند العديد من الأسر التي كانت بأمسّ الحاجة إلى من يُعيلها[٢٠].

لم يكتفِ إبراهيم باشا بالتّجنيد الإجباري، بل طاولت تنظيماته الميدان الإقتصادي، ففرض على أهالي جبل لبنان بعض القوانين الجديدة كالضرائب والإحتكار، وقرّر جباية الضريبة ثلاث أضعاف عمّا كانت عليه[٢١]. كما استحدث أنواعًا جديدة من الضرائب كالفردة، وهي ضريبة مفروضة على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين خمس عشرة وستين سنة[٢٢]. ومن الضرائب التي أضافها إبراهيم باشا أيضًا، رسم التّسريح عن البضائع عند نقلها من مكان إلى آخر ورسوم الجمارك[٢٣].

وعلى الصّعيد التّجاري، عمد إبراهيم باشا إلى سياسة الإحتكار، فبدأ بموسم الحرير وأمر بشراء كامل المحصول الزراعي، وحذّر من بيعه لغير الحاكم[٢٤]. ثم عمد إلى إحتكار المنتجات التّجارية مثل البن والأرز والصابون والكلس.

أمام هذه الترتيبات الإداريّة والإقتصاديّة التي قام بها إبراهيم باشا، بدّل الأعيان والعامّة الموارنة في جبل لبنان موقفهم من الحكم المصري، والتحقوا بالدّروز. فشكّلوا باتّحادهم مواجهة ترمي إلى إنهاء الحكم المصري في جبل لبنان وإخراج قوّاته العسكريّة منه، فكانت عاميّة ١٨٤٠.

٢- عاميّة ١٨٤٠

عرف جبل لبنان خلال صيف العام ١٨٤٠ ثورة مسلّحة ضدّ إبراهيم باشا رافضة تنظيماته الضرائبيّة والإداريّة كالتّجنيد والإحتكار وجباية الضرائب على غير المعهود، وعُرفت هذه الثورة بعاميّة ١٨٤٠. وأخذت رياح الثورة أو العاميّة تضرب مقاطعات جبل لبنان بأكملها. فشملت مناطق دير القمر، والمناصف، وإقليم الخروب والشحّار. وتنادى الأعيان من موارنة ودروز لعقد الإجتماعات واتّخاذ القرارات المناهضة لإبراهيم باشا[٢٥].

وجاء مرسوم الأمير بشير الشّهابي الثّاني بتاريخ ٢٣ أيار ١٨٤٠، المُطالب بجمع السلاح من المسيحيين بحجّة نقله إلى العسكر المصري، ليزيد من تأزّم الوضع القائم. فتنادى أهالي دير القمر والمناصف والشحّار، من موارنة ودروز، إلى حمل السلاح، وعقدوا إجتماعًا في خلوة دير القمر في ٢٧ أيار ١٨٤٠، ورفضوا المرسوم الشّهابي، ودعوا إلى العصيان، مع حرصهم على عدم قطع العلاقة مع الأمير بشير، وانتخبوا مجلسًا لتدبير شؤونهم، وتحالفوا على الرّأي والقلب والكلمة الواحدة[٢٦]، وقرّروا بالإجماع التّالي:

- رفض تسليم الأسلحة التي وُزّعت عليهم في العام ١٨٣٨.
- رفض أي تجنيد جديد.
- حماية أي لاجىء إلى جبل لبنان، حتى ولو كان من الفارّين من الجيش المصري.
- إنشاء صندوق دعم للمقاومة في جبل لبنان يموّله الأهالي حسب قدراتهم[٢٧].

كما تنادى أبناء جبل لبنان، أعيان وعامة، من مختلف المناطق والطوائف من موارنة ودروز ومسلمين، للإجتماع في ٤ حزيران من العام ١٨٤٠ في كنيسة مار الياس في إنطلياس، حيث عارضوا السياسة الضرائبيّة والتّجنيد والسخرة،

وأقسموا اليمين على مذبح الكنيسة المذكورة، بشهادة الخوري اسبيريدون العرموني على التضامن والتكاتف رأيًا ويدًا واحدةً حتى ينالوا الإستقلال. وأقاموا عليهم شيخًا، وهو الشيخ فرنسيس الخازن الذي اتّخذ لنفسه لقبًا: سرّ عسكر النّصارى[٢٨]. ومنذ تاريخ إجتماع إنطلياس، راحت أوضاع الإمارة تتأزّم يومًا بعد يوم، حتى انفجرت الأزمة، وبدأت النّزاعات العسكريّة في مناطق وقرى مختلفة من الإمارة[٢٩]، ممّا دفع بالدّول الأوروبيّة العُظمى إلى التدخّل، فأُرغم الجيش المصري على الإنسحاب من الإمارة، وتمّ إسقاط الأمير بشير الشهابي الثّاني عن الحكم، وتولّى الإمارة مكانه الامير بشير الشّهابي الثّالث[٣٠].

٣- السياسة الدوليّة وسقوط الحكم المصري في جبل لبنان

تقاطعت المصالح الدوليّة الأوروبيّة، وبالأخصّ البريطانيّة والفرنسيّة، مع مصلحة السلطنة العثمانيّة بالمحافظة على وحدة هذه الأخيرة كونها عامل أساسي في التوازن الأوروبي.

فكانت سياسة فرنسا النّابعة من مصلحتها الإقتصاديّة والسياسيّة، وبالرّغم من تشجيعها لسياسة محمّد علي في مصر وبلاد الشام، شدّدت على أن لا يكون لمصر نهج سياسي مستقلّ عن السلطنة العثمانيّة يؤول إلى تفكّك هذه الأخيرة، ويؤدي إلى خلل في ميزان القوى السياسي السّائد بين الدول الأوروبيّة آنذاك، واحتمال سيطرة روسيا على الأستانة والمضائق البحريّة ووصولها إلى المياه الدّافئة[٣١].

أمّا بالنسبة إلى السياسة البريطانيّة، فقد كان العامل الإقتصادي هو الأساس في سياستها المشرقيّة. فرأت بريطانيا ببقاء بلاد الشام تحت السيطرة العثمانيّة ذات القبضة السياسيّة المتراخية، أفضل حال من أن تكون مصر، الحكومة القويّة، رقيبًا عليها في طريقها نحو الهند للتواصل مع مستعمراتها هناك[٣٢].

أمّا النمسا، فكانت تتبنّى السياسة البريطانيّة المؤيّدة للمحافظة على السلطنة العثمانيّة والحؤول دون تفكّكها، وذلك خوفًا من إنتشار الحركات التحرّرية، لأنّ أي عمليّة تتناول سلخ بعض المقاطعات عن السلطنة العثمانيّة واستقلالها، قد تؤدّي إلى قيام حركات مماثلة داخل أراضي الإمبراطوريّة النمساويّة[٣٣].

أمّا بروسيا، فلم يكن لها من مطامع داخل أراضي السلطنة العثمانيّة، بل كانت تتبنّى سياسة السلم الأوروبي، غير أنّها كانت تميل إلى إتّباع سياسة مناهضة لفرنسا[٣٤].

في ظلّ هذه الأجواء السياسيّة الدوليّة، برز عاملان، الأوّل سياسي والثّاني عسكري. فالأوّل هو الإصلاحات العثمانيّة المعروفة بسياسة التّنظيمات، وخصوصًا "خط شريف كولخانه" الذي صدر في العام ١٨٣٩، وهدف إلى إستجداء دعم الدّول الأوروبيّة ضدّ محمّد علي لإخراجه من البلاد الشاميّة[٣٥]. والعامل الثّاني هو عودة الصراع العسكري بين السلطان العثماني ومحمّد علي، خلال العام ١٨٣٩، في إطار ثأر الأوّل من الأخير لتولّيه على البلاد الشاميّة عنوة، ومحاولة إخراجه منها عسكريًّا[٣٦].

أمام إستمرار التّعقيدات بين السلطان العثماني ومحمّد علي، وبتقاطع مصالح السلطنة العثمانيّة مع مصالح الدول الأوروبيّة الكبرى بإخراج محمّد علي من البلاد الشاميّة، بالرّغم من الخلاف الذي كان واقعًا بين فرنسا وبريطانيا حول المسألة المصريّة العثمانيّة، تدخّلت الدول الأوروبيّة الكبرى، وعقد ممثّلوها في لندن، بعد إستبعاد فرنسا، إجتماعًا، حيث توصّلوا إلى إتّفاق، بتاريخ ١٥ تموز ١٨٤٠، عُرف بمعاهدة لندن التي وضعت مشروع حلّ للأزمة القائمة بين السلطان ومحمّد علي[٣٧]. ومن أبرز ما نصّت عليه هذه المعاهدة:

منح محمّد علي حكم مصر حكمًا وراثيًا، وحكم المنطقة الجنوبيّة من البلاد الشاميّة مدى الحياة، على أن يقبل هذه الشروط خلال مهلة لا تتجاوز العشرين يومًا. وإذا انقضت هذه المدّة دون قبول محمّد علي بهذه الشروط، يكون السلطان العثماني

في حلّ من تعهّداته، وبإمكانه حرمانه من ولاية مصر. كما تعهّدت الدول الأوروبيّة الكبرى المشاركة في المعاهدة، في حال رفض محمّد علي تنفيذ بنودها، بإستعمال القوّة العسكريّة لإخراجه من بلاد الشّام[٣٨].

في الوقت عينه، كانت بريطانيا عبر قنصلها في بيروت على تواصل مستمر بجميع الفئات الأهليّة الناقمة على الحكم المصري في جبل لبنان، وتحثّهم على الإستمرار بالعصيان على الحكومة المصريّة، وتقوم بتوزيع الأسلحة على الأهالي للقيام بالثورة على المصريّين. وقد توصّل قنصل بريطانيا في بيروت إلى إقناع البطريرك الماروني، الموالي لفرنسا وحليفها محمّد علي، بالوقوف إلى جانب بريطانيا والسلطنة العثمانيّة[٣٩]. وبرفض محمّد علي بنود معاهدة لندن، وبمبادرته إلى تعزيز الجبهات العسكريّة[٤٠]، إتّخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ مقرّرات لندن. فتدخّلت بريطانيا عسكريًا وسياسيًا في جبل لبنان؛ عسكريًا بمباشرة أساطيلها البحريّة عمليّاتها القتاليّة في بيروت، ثم بمختلف مناطق جبل لبنان[٤١]، وسياسيًا بإتصالها بالأمير بشير الشهابي الثّاني، طالبة منه الإنقلاب على حليفه محمّد علي، والإنضمام إلى الدّول الأوروبيّة الكبرى مقابل إعادة جميع إمتيازاته له التي فقدها في العهد المصري، ويكون له حقّ الإحتفاظ بالولاية على الإمارة لذريّته من بعده. فردّ الأمير بشير الشهابي العرض البريطاني متذرّعًا بوجود أولاده وأحفاده بين عساكر إبراهيم باشا المصري، لكنّه كان يراهن على التدخّل العسكري الفرنسي المساعد مباشرةً لمصلحة محمّد علي المصري[٤٢]. فوجّهت بريطانيا أنظارها نحو الأمير بشير قاسم ملحم شهاب، أي بشير الثّالث، بهدف الإنقلاب على الأمير بشير الثّاني والمصريّين. فقبل لقاء توفّر السّلاح لديه[٤٣].

وبعد معارك عسكريّة طاحنة بين البريطانيّين والسلطنة العثمانيّة من جهة، والمصريّين والأمير بشير الثّاني من جهة أخرى، وبالأخص بعد معركة بحرصاف بتاريخ ١٠ تشرين الأوّل، لم يعد يرى إبراهيم باشا المصري أمامه سوى الإنسحاب من جبل لبنان[٤٤]، تاركًا لوالده في مصر مهمّة الوصول إلى حلّ نهائي بالطرق

الديبلوماسيّة[٤٥].

تلى إنهيار الحكم المصري في جبل لبنان إثر موقعة بحرصاف سقوط الأمير بشير الشهابي الثّاني عن رأس الإمارة. فغادر الأمير المذكور بيت الدّين متوجّهًا نحو صيدا، حيث استقلّ بارجة بريطانيّة إلى منفاه في مالطة[٤٦]. وفي الثّالث عشر من تشرين الأوّل، صدر فرمان سلطاني عن الباب العالي قضى بعزل الأمير بشير الشّهابي الثّاني، وبتنصيب الأمير بشير قاسم ملحم شهاب، أي بشير الثّالث، خلفًا للأوّل على إمارة جبل لبنان[٤٧].

٤- الأمير بشير الشهابي الثّالث ونهاية الإمارة الشهابيّة

ما أن تولّى الأمير بشير الشّهابي الثّالث حكم إمارة جبل لبنان، حتى شرع الأعيان الدّروز بالمطالبة بالإمتيازات والمقاطعات الخاصّة بهم التي فقدوها خلال عهد بشير الثّاني. فلم يبادر الأمير بشير الثّالث إلى رفض هذه المطالب فقط، بل سارع إلى مخاصمتهم، وإضعاف نفوذهم. وطالت سياسته الأعيان الموارنة أيضًا، ممّا دفع بهم إلى الوقوف جنبًا إلى جنب مع الأعيان الدّروز في مواجهة الأمير بشير الثّالث[٤٨].

وتحاشيًا لتطوّر التّحالف الشهابي البريطاني في الجبل، ولنموّ النّفوذ البريطاني على مصلحة النفوذ الفرنسي، سارعت فرنسا وأحاطت بالنّاقمين على الأمير الحاكم، من موارنة ودروز، فعملوا على إحراج موقف الأمير بشير الثّالث، ورفضوا التّعاون معه، وعارضوه بموضوع جمع الأموال الأميريّة على الجبل لمصلحة الخزينة السلطانيّة. وكان ممثّل البطريرك الماروني، المطران طوبيّا عون، من أبرز المعارضين؛ فلم يكتفِ برفض هذه الأموال الأميريّة فحسب، بل طالب السلطنة العثمانيّة بالتّعويض على الموارنة مقابل الخسائر التي مُنيوا بها خلال الحرب ضدّ إبراهيم باشا[٤٩]. كما إختلف الدّروز والموارنة مع الأمير بشير الثّالث

حول موضوع تأليف الديوان، وهو مجلس مؤلّف من عشرة أعضاء، يُنتخب من الأهالي، ويُمثّل الطوائف الدينيّة: ثلاثة من أعضائه من الموارنة، وثلاثة من الدّروز، وواحد من السنّة، وواحد من الرّوم الأرثوذكس، وواحد من الرّوم الكاثوليك، وواحد من الشّيعة. يترأس هذا المجلس الأمير الحاكم ويساعده كاتب واحد، مهمّته فصل الدّعاوى القضائيّة إستناداً إلى الشّرائع[٥٠]. ولكن سرعان ما وقعت البلاد في الفوضى. فانتهز الأعيان بموآزرة فرنسا البلبلة القائمة ، وأخذوا ينادون باستبدال الأمير بشير الثّالث بسلمان شهاب السنّي. عندها تدخّل البطريرك الماروني يوسف حبيش رافضًا ومتمسكًا بمارونيّة أمير الجبل. فاقترحت فرنسا وبريطانيا معًا الأمير حيدر أبي اللّمع بديلاً عن سلمان شهاب خلفًا لبشير الثّالث. فرفض البطريرك الماروني، أيضًا، ترشيح اللّمعي، بحجّة أنّ هذا الأمير لا ينتمي إلى أسرة كبرى تتمكّن من فرض هيبتها على كافة الأسر، كما هي الحال مع الشهابيّين. وبقي البطريرك حبيش حينها متمسّكًا ببشير الثّالث أميرًا على الجبل، آملاً في تزايد النّقمة عليه، ممّا يُرغم السلطنة العثمانيّة على إعادة أميره المفضّل بشير الشّهابي الثّاني[٥١].

وهكذا فإنّ موقف البطريرك حبيش أعاد التباعد بين الموارنة والدّروز. وما أن أطلّت سنة ١٨٤١، حتى تفاقمت أسباب الخصومة السياسيّة بين الطائفتين، وفي البال الخلافات المارونيّة الدرزيّة السّابقة في عهد الأمير بشير الثّاني ومحمّد علي المصري. ورافق الوضع السياسي المتدهور تأزّم على الصّعيد الأمني، وأصبح أقلّ خلاف بين الطّرفين يؤدّي إلى مناوشات عسكريّة دمويّة.

في هذه الأجواء القلقة سياسيًا سنة ١٨٤١، وقع خلاف فردي بين ماروني من دير القمر ودرزي من بعقلين، بسبب إصطياد الأوّل حجلاً على أملاك الثّاني. وما لبث أن أخذ هذا الخلاف طابعًا طائفيًا، بسبب النّفوس المشحونة عند الدّروز، ثم تحوّل إلى حرب أهليّة توسّعت دائرتها لتشمل مختلف القرى المختلطة في جبل لبنان[٥٢].

وبوصول الأمور السياسيّة والأمنيّة إلى نقطة اللاّعودة، أعلنت السلطنة

العثمانيّة عزمها على التدخّل، بتوصية من الدّول الأوروبيّة، لحلّ النّزاع القائم. فما أن وصل المبعوث العثماني مصطفى باشا إلى جبل لبنان، حتى سعى في الخفاء إلى إقناع الموارنة بفوائد الحكم العثماني المباشر، فيما شجّع الدّروز على الإستمرار في الفتنة. وحين بلغت الفوضى أوجّها، سدّد العثمانيّون ضربتهم الأخيرة والقاضية على الإمارة الشهابيّة. ففي ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢، إستدعى مصطفى باشا الأمير بشير الثّالث إلى بيروت، وأبلغه عزله عن الحكم ونفيه إلى الأستانة، وتعيين مكانه عمر باشا النمساوي، من كبار الموظفين في السلطنة، حاكمًا عثمانيًا على جبل لبنان[٥٣].

وهكذا تكون سقطت الإمارة الشهابيّة، وأصبح جبل لبنان تحت الحكم العثماني المباشر، وذلك تحقيقًا للحلم القديم للسلطنة.

خامسًا: الحكم العثماني المباشر

تولّى عمر باشا النمساوي إدارة الحكم العثماني المباشر في ١٦ كانون الثّاني ١٨٤٢، في أجواء مشحونة سياسيًا وأمنيًا. فالدّروز من جهة، رافضين التّعاون مع الحاكم الجديد ومطالبين بالسّيادة والإستقلال؛ والموارنة من جهة أخرى متمسّكين بالنّظام القديم وهو الإمارة وعلى رأسها شهابي[٥٤].

١- سياسة عمر باشا النمساوي

عمد عمر باشا في أوّل عهده إلى إستمالة المعارضين. فردّ إلى الدّروز أملاكهم وامتيازاتهم التي خسروها في عهد بشير الثّاني، وعيّن عددًا من أعيان الطائفتين كخطار العماد، وأحمد وأمين أرسلان، ومنصور الدحداح وفرنسيس الخازن مستشارين ووكلاء له[٥٥]. وحرص عمر باشا على أن يبيّن للدّول الأوروبيّة الكبرى أنّ الحكم العثماني المباشر في جبل لبنان يحظى بتأييد عام. فأوكل الحاكم إلى مندوبيه مهمّة تحرير العرائض التي تذمّ بالأمراء الشهابيّين وتمدح بالحكم العثماني المباشر، وترفض عودة الحكم الشهابي النصراني لعدم كفاءته على الحكم[٥٦].

لم يمانع الدّروز في بادىء الأمر في التّوقيع على العرائض لما فيها من رفض لعودة الشهابيّين. غير أنّ الموارنة رفضوا التوقيع على هذه العرائض بتشجيع من رجال الدّين. عندها لجأ عمر باشا إلى وسائل التّهديد والتّرغيب للحصول على التّواقيع من الموارنة[٥٧]. في هذه الأثناء، بينما كان أهالي الجبل ينتظرون إعفاءهم من جميع الضرائب الماليّة لعدّة سنوات، تستوفى بعدها الميري التي كانوا يدفعونها إلى السلطنة العثمانيّة، طبّق عمر باشا على أهالي الجبل قانون التّعرفة الجمركيّة

الذي فرضته السلطنة على جميع رعاياها، فأثقلت هذه الضريبة كاهل الأهالي من أبناء الجبل، ممّا دفعهم إلى رفضها[٥٨].

٢- ردّة الفعل الداخليّة على سياسة عمر باشا

إنّ سعي عمر باشا النمساوي إلى تعزيز نفوذه وحكمه، وجعلهما أمرًا واقعًا في الجبل، أثار نقمة الدّروز عليه، وفي ذهنهم أنّه بجهودهم السياسيّة تمّ إسقاط الإمارة الشهابيّة النصرانيّة، فاختلف الدّروز مع عمر باشا وعارضوه في العديد من القضايا، ومنها:

- الضرائب، ومنها الضريبة الجمركيّة التي أثقلت كاهل الأهالي[٥٩].
- إقامة الدّيوان القضائي الذي يجمع الموارنة والدّروز.
- مسألة تولّي الدّروز النفوذ والسلطة[٦٠].

وبينما كان مندوبو عمر باشا يطوفون القرى لجمع التّواقيع على العرائض، كانت العلاقة بين الدّروز والباشا تتدهور يومًا بعد يوم. أمّا المسيحيّون، وبالأخصّ الموارنة، فعارضوا الحكم العثماني المباشر المتمثّل بعمر باشا، وطالبوا بتوحيد الجبل تحت القيادة الشهابيّة[٦١]. فرفضوا التّوقيع على عرائض عمر باشا، وشرعوا في تحرير العرائض المضادة، بدعم من البطريرك الماروني يوسف حبيش، في بلاد كسروان وجبيل والشمال. طالبت هذه العرائض بإرجاع الإمارة الشهابيّة، وإعادة الأمير بشير الثّاني من منفاه، أو على الأقلّ أن يتولّى الإمارة أمير شهابي مسيحي[٦٢].

٣- ردّة الفعل عند الدّول الأوروبيّة

أ- التّحالفات الجديدة

بدخول الحركة التبشيريّة الإنجيليّة إلى جبل لبنان بعد خروج المصريّين، بدأت العداوة بين الموارنة والبريطانيّين. وحين فشلت بريطانيا في تعزيز علاقاتها مع الموارنة، حولّت إهتمامها إلى الدّروز، في فترة كانت العلاقة الفرنسيّة الدرزيّة وديّة. دخلت السلطنة العثمانيّة على محور التّحالفات، بهدف إحراج فرنسا وإخراجها من جبل لبنان، ولكنّها فشلت. فأصبحت بريطانيا المحامي عن الدّروز، وتحولّت السياسة الفرنسيّة إلى التّحالف مع الموارنة[٦٣].

ب- الموقف الأوروبي من الحكم العثماني في الجبل

أمام سياسة عمر باشا وأعماله، وبالأخص موضوع العرائض، إحتجّت قناصل الدّول الأوروبيّة الكبرى في بيروت على الطريقة التي اعتمدها هذا الأخير ومندوبيه بانتزاع التّواقيع من الموارنة، وأعلنوا أنّها لا تمثّل الرّأي العام تمثيلاً صحيحاً. وأيّد ناظر الخارجيّة العثمانيّة وجميع سفراء الدّول الأوروبيّة الكبرى في الأستانة تنديد القناصل في بيروت، وأجمعوا على إنهاء الحكم العثماني المباشر، وإقامة نظام جديد في جبل لبنان يُرضي الأوروبيّين والسلطنة العثمانيّة[٦٤].

٤- التّصادم مع عمر باشا ونهاية حكمه

أمام هذه المعارضة الدرزيّة المارونيّة، عمل عمر باشا على تسديد ضربة موجعة إلى أعيان الطائفتين. فألقى القبض على المشايخ سعيد جنبلاط، وناصيف

نكد وحسين تلحوق وخطار العماد وسجنهم في بيروت[٦٥]. كما ألقى القبض على بعض الأعيان النّصارى بحجّة مطالبتهم بتولّي حاكمًا شهابيًّا نصرانيًّا عليهم[٦٦].

وهكذا شملت جبهة المعارضة ضد عمر باشا الأعيان الدّروز والموارنة، بمن فيهم آل الخازن الذين عارضوا إنفراد الشّيخ فرنسيس الخازن وحده بحكم كسروان[٦٧]. وفي الوقت الذي كانت تعيش فيه بلاد كسروان حالة من الفوضى وملاحقة المشايخ من قبل الحاكم[٦٨]، وبلاد الشوف تشهد، بقيادة يوسف عبد الملك، حالة من الإضطرابات والغليان بسبب إعتقال أعيانها، تحرّك الدّروز بقيادة شبلي العريان[٦٩]، محاولين تنسيق حملة مع الموارنة لخلع عمر باشا عن الحكم. ولكنّهم جوبهوا بالرفض، وذلك بسبب العداوة القديمة بين الطرفين التي تعود إلى العهد المصري. أمّا الدّروز فقد استمرّوا منفردين بمحاولتهم[٧٠]، وفي تشرين الثّاني ١٨٤٢، سار شبلي العريان على رأس الدّروز لمحاصرة قصر بيت الدّين وفيه عمر باشا، مطالبين بـ :

- إطلاق سراح الأعيان الدّروز من السجون.
- إلغاء الخدمة العسكريّة الإجباريّة.
- إعفاء الجبل من الضرائب لثلاث سنوات.
- إقالة عمر باشا النمساوي من منصبه[٧١].

تحرّك والي صيدا أسعد باشا، وفاوض شبلي العريان على شروطه، لكن هذا الأخير بقي متمسّكًا بها. فاستخدم الوالي عندها القوّة العسكريّة، وقضى على حركة العريان وشتّت شملها[٧٢]. وفي ٧ كانون الأوّل ١٨٤٢، أقال أسعد باشا الحاكم عمر باشا، وعيّن مكانه محمّد باشا حاكماً على جبل لبنان[٧٣].

سادسًا: نظام القائمقاميتين

١- النّظام البديل

تركّزت الجهود السياسيّة لسفراء الدّول الأوروبيّة الكبرى في الأستانة مع ناظر خارجية السلطنة للتوصّل إلى حلّ قضية جبل لبنان، فخرج المجتمعون بثلاثة مشاريع حلّ، وهي:

- إبقاء الحكم العثماني المباشر.
- إعادة الإمارة الشهابيّة
- تقسيم جبل لبنان بين الموارنة والدّروز تحت سلطة رئيسين مستقلين أحدهما عن الآخر.

وبعد التّشاور بين السفراء والسلطنة، جرى إسقاط الحلّين الأوّلين لعدم توافق الدول الأوروبيّة الكبرى والسلطنة عليهما. وتمّ الإتفاق على تنفيذ الحلّ الثّالث، وتفاصيله: يعهد بحكم جبل لبنان إلى حاكمين يعيّنهما والي صيدا، يلي كلّ منهما حاكم قضائي، فيتولى درزي على الدّروز، وماروني على الموارنة. ولكن عند التطبيق، لاقى هذا النّظام الجديد بعض الصعوبات لوجود قرى مأهولة بالدّروز والموارنة في آن معًا[٧٤].

غير أنّ المفاوضات والمشاورات بين الدّول الأوروبيّة الكبرى وناظر الخارجيّة العثمانيّة، أدّت إلى إرسال الأوامر إلى والي صيدا، أسعد باشا، المفوّض بإدارة شؤون جبل لبنان، لكي يعمل على تعيين قائمقامين، الأوّل على الموارنة والثّاني على الدّروز، شرط ألاّ يكونا من الأسرة الشهابيّة[٧٥].

في السّابع من كانون الأوّل ١٨٤٢، أعلن صارم أفندي، ناظر الخارجيّة العثمانيّة، إلى سفراء الدول الكبرى قبول السلطنة بتقسيم جبل لبنان إلى

قائمقاميتين، واحدة شماليّة للنّصارى يتولاها مسيحي، وثانية جنوبيّة للدّروز يحكمها درزي، وكلاهما مرتبطان بوالي صيدا. وكانت حدود قائمقاميّة النّصارى تمتد من تخوم طرابلس إلى طريق بيروت دمشق، وقائمقاميّة الدّروز تمتد من طريق بيروت دمشق حتى حدود صيدا.

فراحت عندها فرنسا على لسان قنصلها في بيروت تطالب بأمير من العائلة الشهابيّة الحليفة، حتى يتولى على قائمقاميّة النّصارى[٧٦]. تدخّل حينها القنصل البريطاني في المسألة وعارض الطرح الفرنسي لأنّه يهدف إلى توسيع النّفوذ الفرنسي في الشّرق وترسيخه مستقبلاً، ممّا يؤثّر سلبًا على السياسة والتجارة البريطانيّتين في الشّرق[٧٧].

أمام هذه السياسة البريطانيّة، والموقف الدّرزي المتّحد ضدّ الموارنة، وانقسام الدّروز فيما بينهم إلى جنبلاطيّة ويزبكيّة، تخوّف والي صيدا أسعد باشا من تفاقم الوضع السياسي. فرأى أنّه من الأنسب أن يختار الأعيان الدّروز قائمقامهم، وأن يُعيّن بنفسه القائمقام المسيحي. فتوافق الأعيان الدّروز بعد مشاورات فيما بينهم على أن يكون الأمير أحمد أرسلان قائمقامًا عليهم[٧٨]. أمّا أسعد باشا فعمل على تعيين القائمقام النّصراني، مستبعداً الأسرة الشهابيّة عن الموضوع، فسلّم قائمقاميّة النّصارى للأمير حيدر أبي اللّمع "لما عرف عنه من إعتدال وإبتعاد عن التحزّب"[٧٩].

وفي أوّل كانون الثّاني ١٨٤٣، قام أسعد باشا بتعيين الأمير حيدر أبي اللّمع قائمقامًا على الموارنة، وأحمد أرسلان قائمقامًا على الدّروز[٨٠]. وهكذا عرف جبل لبنان تجربة جديدة في نظامه السياسي[٨١].

ثم استدعى أسعد باشا قناصل الدّول الأوروبيّة الكبرى في بيروت، وأبلغهم قرار تعيين الأميرين. ولكنّه أجّل دعوتهما لإستلام مهامهما خوفًا من رفضهما للمنصب، لأنّ ثمّة صعوبات سياسيّة وإداريّة كانت تعترض تنفيذ نظام القائمقاميّتين[٨٢].

٢- الصعوبات السياسيّة والإداريّة

في ظلّ هذه الأوضاع، سارع قائمقام الدّروز الأمير أحمد أرسلان من جهته إلى المطالبة بصيانة حقوق الأعيان، والحفاظ على إمتيازاتهم، وإطلاق سراح زعمائهم من السجون. ممّا دفع بأسعد باشا إلى إقالة الأمير الإرسلاني من منصبه. ولكنه ما لبث أن أعاده إلى مركزه في القائمقاميّة لتعذّر توفّر البديل عنه أمام التّضامن الدّرزي[٨٣].

ومن جهة أخرى، جرت محاولة من قِبل السلطنة العثمانيّة لإضعاف قائمقاميّة النّصارى سياسيًا وإقتصاديًا. فعمد والي صيدا أسعد باشا إلى سلخ منطقة جبيل عن قائمقاميّة النّصارى، وألحقها بولاية طرابلس، وعيّن حاكمًا عثمانيًا عليها بحجّة أنّها لم تكن تابعة لإمارة جبل لبنان إلاّ على سبيل التلزيم من والي طرابلس. أمام عمليّة السّلخ والضمّ هذه لمنطقة جبيل، قدّم ممثّلا فرنسا وبريطانيا في بيروت إعتراضهما عليها، معلّلينه بأنّ جبيل مأهولة بالموارنة دون غيرهم، وكان الأمراء الشهابيّون يديرون شؤونها منذ سنين. إضافة إلى ذلك، إعتبرا سلخها عن قائمقاميّة النّصارى خرقًا لطاقة صارم أفندي ناظر الخارجيّة العثمانيّة المؤرّخة بـ ٧ كانون الأوّل ١٨٤٢ [٨٤].

وبعد مفاوضات طويلة جمعت كلّ الأطراف، عدلت السلطنة العثمانيّة عن تولية حاكم عثماني على منطقة جبيل، وأعادت هذه الأخيرة بتاريخ ٣ آذار ١٨٤٣، إلى سلطة القائمقام النّصراني الأمير حيدر أبي اللّمع[٨٥].

كما أقدم والي صيدا أسعد باشا إلى إستثناء مدينة دير القمر التي تسكنها غالبيّة مسيحيّة من القائمقاميّتين وأعطاها نظامًا خاصًا، فكان لها إستقلالها الذّاتي، ويتولاها وكيلان، واحد ماروني وآخر درزي، يعود كلّ واحد منهما في شؤون أبناء طائفته إلى قائمقامه[٨٦]. فشكّلت مسألة مدينة دير القمر بدورها مادّة جدل، إذ طالب قائمقام النّصارى الأمير حيدر أبي اللّمع بأن تشمل سلطته جميع المسيحيين

في القائمقاميتين النصرانيّة والدرزيّة، وإنّ كلّ طائفة يجب أن تخضع لرئيسها في الإدارة والعدل والضرائب[٨٧].

وكان للتدخّل الأوروبي دوره أيضًا في هذه المسألة. فردّ القنصل البريطاني على القائمقام حيدر أبي اللّمع معتبرًا أنّ مدينة دير القمر كانت دائمًا عاصمة الأمراء الدّروز، وأضاف أنّه من أجل ضمانة النّصارى في المدينة يمكنهم إختيار أحد مشايخهم على أن يرتبط بالقائمقام الدّرزي[٨٨].

وكان أيضًا لفرنسا دورًا في هذه المسألة. فما كان من القنصل الفرنسي في بيروت إلاّ أن عارض الطرح البريطاني، واعتبر بدروه أنّ مدينة دير القمر ومنذ القرن السّابع عشر لم تكن عاصمة للدّروز، وإنّما لجبل لبنان، وأنّه يجب إخضاع المدينة لسلطة الحكام المسيحيين الخاضعين لسلطة القائمقام النّصراني الأمير حيدر أبي اللّمع[٨٩].

وبعد مناقشات شاقة، توصّل قنصلي فرنسا وبريطانيا إلى أن يكون لمدينة دير القمر وكيلان، واحد درزي يختاره الدّروز، وآخر مسيحي، يختاره النّصارى، ويدير كلّ منهما مصالح أبناء طائفته، ويخضع كلّ منهما إلى قائمقام طائفته[٩٠].

في ظلّ هذه الأجواء المشحونة في القائمقاميتين، وُلد خلاف حاد حول مسألة رسم الحدود الجغرافيّة بينهما، وتبعيّة النّصارى والدّروز فيهما. فكان هذا الخلاف الأكثر تعقيدًا بسبب التّداخل بين المناطق السكانيّة المارونيّة الدرزيّة[٩١].

قضى نظام القائمقاميتين أساسًا بتولّي قائمقام النّصارى إداريًا شؤون أبناء طائفته، وكذلك قائمقام الدّروز. ولكنّ التّوزيع الديمغرافي المختلط للنّصارى والدّروز في القائمقاميتين أدّى إلى تشابك صلاحيّات قائمقام النّصارى في قائمقاميّة الدّروز والعكس صحيح[٩٢].

فرأت السلطنة العثمانيّة، متمثّلة بوالي صيدا أسعد باشا، للتغلّب على هذه المشكلة، أن يحصر كلّ من القائمقامين سلطته في حدود منطقته. فأنكرت بذلك السلطنة العثمانيّة على نصارى القائمقاميّة الدرزيّة حقّ الرجوع إلى سلطة مسيحيّة

في القضايا الماليّة والقضائيّة[٩٣].

رحّب الأعيان الدّروز ومَن وراءهم القنصل البريطاني بالحلّ العثماني. ورأت فرنسا بفصل المناطق الدرزيّة عن المناطق المسيحيّة بخط جغرافي يقسم الجبل إلى قسمين هو الحلّ الأنسب. ولكن فرنسا واجهت صعوبة التّنفيذ، وكيفيّة تحديد الخط الجغرافي الفاصل بين القائمقاميتين[٩٤]. أمّا الأمير حيدر أبي اللّمع، قائمقام النّصارى، فقد عارض صيغة الحلّ العثماني، وطالب بأن يتبع جميع النّصارى أينما وجدوا في القائمقاميتين إلى سلطة قائمقام النّصارى[٩٥]. وما لبثت أن تفاقمت الأزمة داخل القائمقاميّة النصرانيّة أمام إعلان والي صيدا تطبيق نظام القائمقاميّتين.

٣- تفاقم الأزمة في قائمقاميّة النّصارى

في هذه الأثناء لم يكن باستطاعة والي صيدا أسعد باشا الإستمرار في تأخير الإعلان الرّسمي لإسمي القائمقامين. فأصدر قرار تعيين الأمير حيدر أبي اللّمع قائمقام على النّصارى والأمير أحمد أرسلان قائمقام على الدّروز[٩٦]. فلاقى الإحتجاج من أبناء طائفة الرّوم الأرثوذكس، المدعومين من قنصل روسيا وبريطانيا في بيروت، على تسمية الأمير حيدر أبي اللّمع قائمقامًا على النّصارى، وطالبوا بتعيين قائمقامًا عليهم من طائفتهم. وبناءً على توجيهات السلطنة العثمانيّة، سحب أسعد باشا قراره، وسلخ مناطق الكورة وإهدن وبشرّي عن قائمقاميّة النّصارى، بهدف جعل منها قائمقاميّة خاصّة بالرّوم الأرثوذكس في المناطق الشماليّة من جبل لبنان[٩٧].

فتدخّلت فرنسا في هذه المسألة على يد قنصلها في بيروت، وضغطت على السلطنة العثمانيّة حتى يتمّ التّراجع عن تحجيم سلطة القائمقام الأمير حيدر أبي اللّمع. وهدّد القائمقام أبي اللّمع بالإستقالة بعد هذا التضييق في حدود قائمقاميّته،

وأرسل يُعلم والي صيدا أسعد باشا رفضه الحكم في ظلّ مداخلات قناصل بريطانيا وروسيا. وأوضح أبي اللّمع للوالي أنَّ هؤلاء القناصل بعد أن فرّقوا بين الدّروز والنّصارى وباعدوا فيما بينهم، يفرّقون اليوم بين أبناء الدّين الواحد[٩٨].

وأمام وجهات النّظر المتباينة، واستحالة والي صيدا أسعد باشا حلحلتها محليًا، سرعان ما اشتدّ الخلاف، فجعل جميع النّصارى في قائمقاميّة الدّروز، والدّروز كلّهم في قائمقاميّة النّصارى تحت سلطته المباشرة في صيدا، ثمّ أحال المسألة إلى الأستانة[٩٩].

فاستعجلت السلطنة العثمانّة خليل باشا إلى جبل لبنان خوفًا من تردّي الأوضاع وخطورتها، وذلك بهدف النّظر في الوضع والعمل على إصلاحه.

٤- خليل باشا في جبل لبنان

في تموز ١٨٤٤، أعلن والي صيدا أسعد باشا إلى الأعيان والعامّة في القائمقاميتين الدرزيّة والمسيحيّة خبر مجيء خليل باشا لتنظيم أوضاع القرى النصرانيّة التي تقع في قائمقاميّة الدّروز أو تحت سلطة عثمانيّة أي والي صيدا، ومسألة القرى المختلطة بين النّصارى والدّروز والتي تقع في قائمقاميّة الدّروز. وحذّر والي صيدا الأهالي، أعيان وعامة، من المطالبة بعودة الأمير بشير الشّهابي الثّاني أو غيره من أسرته إلى سدّة الحكم. وأنذر أسعد باشا بأشد العقوبات بحقّ المخالفين[١٠٠]. وبوصول خليل باشا إلى جبل لبنان، بدأت المفاوضات بينهم وبين الأعيان النّصارى والدّروز. وبعد محادثات طويلة وشاقّة، تشاور خلالها المجتمعون عن مسألة كيفيّة إدارة القرى المختلطة في القائمقاميّة الدرزيّة، طرح القنصل الفرنسي في بيروت حلاً لهذه المسألة قضى بإنتخاب النّصارى في القائمقاميّة الدرزيّة وكيلاً عنهم، يعيّنه قائمقام النّصارى، ويتولى مسؤوليّة أبناء طائفته إداريًا وقضائيًا. وافق موفد السلطنة العثمانيّة خليل باشا على هذا الطرح بأكمله. لكن

بريطانيا عارضت من خلال قنصلها في بيروت جزءاً منه، وهو المتعلّق بتعيين قائمقام النّصارى لهذا الوكيل، بهدف قطع أي إمكانية لتدخّل القائمقام النّصراني في القائمقاميّة الدرزيّة. وطرحت بريطانيا بدورها الحلّ البديل الذي قضى بأن تكون مرجعيّة الوكيل النّصراني المنتخب في القرى المختلطة في قائمقاميّة الدّروز من مسؤوليّة القائمقام الدّرزي[١٠١].

بالرّغم من جميع الحلول التي طُرحت، إستمرّ النّصارى متمسّكين برفضهم لسلطة الأعيان والقائمقام الدّرزي. فاقترح خليل باشا حينها بأن يكون للقائمقامين حيدر أبي اللّمع وأحمد أرسلان وكيلان عنهما في القرى المختلطة واحد نصراني وآخر درزي. ويتولى كلّ منهما شؤون أبناء طائفته إدارياً وقضائياً ومالياً أمام قائمقامه. ويشترك الوكيلان سوية بالنّظر في القضايا المختلطة بين الدّروز والنّصارى ويعودا بها إلى والي صيدا[١٠٢].

٥- ردّة الفعل على تدابير خليل باشا

رأى الأعيان الدّروز ومن ورائهم بريطانيا في اقتراحات خليل باشا إنتقاصاً لصلاحيّاتهم وامتيازاتهم المقاطعجيّة، لأنّ الوكيل المنتخب إنتزع لذاته صلاحياتهم أي جباية الضرائب والسلطة القضائيّة. فطالب عندها الأعيان الدّروز بعدم تطبيق تدابير خليل باشا، بل العودة إلى تنفيذ مقررات ٧ كانون الاول ١٨٤٢، وهي مقررات قيام نظام القائمقاميّة. أمّا النّصارى فوجدوا بمقترحات خليل باشا الحلّ الأنسب بالنسبة إليهم، لذا تمسّكوا بها، وطالبوا بتطبيقها، بهدف التخلّص من السلطة الدرزيّة[١٠٣].

على الرغم من جميع الحلول التي طُرحت واقتُرحت من جانب قناصل الدّول الأوروبيّة ومن جانب مبعوث السلطنة العثمانيّة خليل باشا، إستمرّ الخلاف بين الدّروز والنّصارى حول تركيبة الحكم، ونشأت صعوبة في تطبيق نظام

القائمقاميتين. وبعد رحيل خليل باشا، ظهرت أزمة إجتماعيّة في قائمقاميّة الدّروز حيث الأكثريّة الدرزيّة أعيانًا وعامة، بينما كان النّصارى من العامة. فتجمّع هؤلاء النّصارى في القرى المختلطة حول شيوخ شباب من طائفتهم لمواجهة السلطة والأعيان الدّروز[١٠٤].

في أيار ١٨٤٥، تطوّر الخلاف الدّرزي النّصراني حين نشبت الصراعات الدمويّة بينهم في المناطق والقرى في القائمقاميّة الدرزيّة، وبالأخص في القرى المختلطة[١٠٥]. فسارعت السلطنة العثمانيّة، وأرسلت وزير خارجيتها شكيب أفندي إلى جبل لبنان لإخماد الحرب القائمة، وتسوية الأوضاع بين الأطراف المتنازعة، وإدخال تعديلات على ترتيبات ٧ كانون الاول ١٨٤٣.

سابعًا: شكيب أفندي في جبل لبنان

عشيّة توجّه وزير خارجية السلطنة العثمانيّة شكيب أفندي إلى بيروت، في صيف ١٨٤٥، لمعالجة الوضع القائم في القائمقاميتين النصرانيّة والدرزيّة، وجّهت السلطنة العثمانيّة إلى سفراء الدول الأوروبيّة الكبرى في الأستانة مذكّرة وضّحت من خلالها المهمّة الموكلة إلى شكيب أفندي[١٠٦]، وهي تتلخّص بالتّالي:

- إحتلال القائمقاميتين من قبل القوات العسكرية العثمانيّة بقيادة المشير وامق باشا حتى التوصّل إلى حلّ يبدأ بتطبيقه.
- نزع السّلاح من أيدي الأهالي في القائمقاميتين.
- وضع حدّ لتدخّل قناصل الدّول الأوروبيّة في الشؤون الداخليّة للقائمقاميتين.
- وضع تنظيمات جديدة إداريًا وقضائيًا في القائمقاميتين[١٠٧].

في ١٤ أيلول ١٨٤٥، وصل المبعوث العثماني شكيب أفندي إلى بيروت، وشرع في تنفيذ خططه. فأمر المشير وامق باشا باحتلال جبل لبنان عسكريًا، والمباشرة بنزع السلاح من الأهالي[١٠٨]. ثم دعى قناصل الدّول الأوروبيّة الكبرى إلى إجتماع شرح لهم فيه تفاصيل مهمّته، وطالبهم بعدم التدخّل في شؤون القائمقاميّة الدرزيّة والنصرانيّة، وعزّز مطلبه هذا بدعوة القناصل الأوروبيين إلى إستدعاء رعاياهم من جميع مناطق وقرى القائمقاميتين الدرزيّة والنصرانيّة، وبالأخصّ الإرساليّات البروتستانتيّة والكاثوليكيّة، إلى حين التوصّل إلى وضع نظام جديد للقائمقاميتين[١٠٩].

ثم استدعى شكيب أفندي الأعيان الدّروز والموارنة في كلّ من القائمقاميتين الدرزيّة والنصرانيّة حتى يوافوه إلى دير القمر حيث مقرّه لكي يبلغهم مقترحاته ويتشاور معهم حول كيفيّة إحلال الأمن في القائمقاميتين المذكورتين. فلبّى

الأعيان وعلى رأسهم القائمقامين الأمير حيدر أبي اللّمع والأمير أحمد أرسلان الدّعوة. وعند وصولهم إلى دير القمر أمر شكيب أفندي والي صيدا وجيهي باشا بأن يعتقل القائمقامين أرسلان وأبي اللّمع وأن يودعهم السجن. ومن ثم حمّل شكيب أفندي الأعيان الدّروز والموارنة أسباب الأحداث الدمويّة التي عرفتها القائماميّة الدرزيّة، وأمر باعتقالهم وسجنهم مع القائمقامين. فحرم شكيب أفندي بذلك العامّة من دروز وموارنة من قادتهم، وأغلق الطريق على كلّ محاولة للمعارضة أو الثورة. وعمل شكيب أفندي من جهة ثانية على عزل الأمير أحمد أرسلان وعيّن مكانه شقيقه أمين الذي عاونه في عمليّة جمع السّلاح من الأهالي[١١٠]. لكنّه ترك الأمير حيدر أبي اللّمع على قائمقاميّة النّصارى حتى لا يفسح موضوع عزله لأنصار الشهابيين مجال المطالبة بعودة أحد أفراد الأسرة الشهابيّة[١١١].

عارض قنصلي فرنسا وبريطانيا كلٌ من جهته، تبعًا لما تمليه عليه مصالح دولته، الأعمال التي قام بها شكيب أفندي من إحتلال للقائمقاميتين، النصرانيّة والدرزيّة، ونزع السلاح من الأهالي، واعتقال القائمقامين الأمير أحمد أرسلان وحيدر أبي اللّمع، وكبار الأعيان. فرأى فيها قنصل فرنسا حلقة متسلسلة من المؤامرات البريطانيّة العثمانيّة على النفوذ الفرنسي في الشّرق. ورأى قنصل بريطانيا في بيروت بسيطرة السلطنة العثمانيّة على القائمقاميتين الدرزيّة والنصرانيّة، وبالتّالي على الدّروز والموارنة، أنّه يصعب على دولته التدخّل في الشّؤون الداخليّة لولاية تركيّة، في وقت تدافع بريطانيا عن سيادة السلطنة العثمانيّة ضد فرنسا وروسيا. وطالب قنصلي فرنسا وبريطانيا في بيروت من سفيريهما في الأستانة التدخّل لدى السلطنة العثمانيّة لوضع حدّ لتصرّفات الوزير شكيب أفندي[١١٢].

١- تدخّل السّفراء لدى السلطنة العثمانيّة والردّ عليهم

أمام مطالب قناصل الدّول الأوروبيّة في بيروت، بادر سفير بريطانيا في الأستانة إلى دعوة سفراء الدّول الأوروبيّة المعتمدين لدى السلطنة العثمانيّة في الأستانة، وزودهم بتقرير عن الأوضاع السائدة في القائمقاميتين الدرزيّة والنصرانيّة على أثر تدخّل وزير الخارجيّة العثمانيّة شكيب أفندي. وبعد التّداول في مضمون التّقرير، توافق السّفراء على توجيه مذكّرة جَماعية إلى السلطان العثمان تطالب بالتالي:

- التخلّي عن نزع السلاح الذي ترك الموارنة تحت رحمة الدّروز.
- الإفراج عن القائمقامين، وتسليمهما سلطات كافية[١١٣].

فلم يكن بوسع السلطان العثماني بعد تسلّمه هذه المذكّرة إلاّ الردّ عليها بمذكّرة إلى سفراء الدّول الأوروبيّة معلنًا عن:

- إنضمام أمين باشا إلى شكيب أفندي في بيروت، مع توصية بمراعاة القناصل الأوروبيين في بيروت.
- إبدال وجيهي باشا بكمال باشا في ولاية صيدا.
- الإفراج عن القائمقامين، وإعادة الأمير أحمد أرسلان إلى مركزه.
- عدم إمكانيّة عزل القائمقامين إلاّ بعد موافقة السلطان العثماني.
- إعلان المساواة بين الدّروز والنّصارى في جبل لبنان في الشّؤون القضائيّة[١١٤].

في أثناء ذلك، كان شكيب أفندي يقوم في تنفيذ آخر مخطط له، وهو إدخال بعض التّعديلات على نظام القائمقاميتين التي عرفت بنظام شكيب أفندي حتى العام ١٨٦٠.

٢- نظام شكيب أفندي

في أواخر تشرين الأوّل ١٨٤٥، أصدر وزير خارجيّة السلطنة العثمانيّة شكيب أفندي مرسومًا حدّد فيه بشكل دقيق ومفصّل كيفية تنظيم إدارة القائمقاميتين الدرزيّة والنصرانيّة. فكان هذا النّظام منذ ذلك الحين وحتى العام ١٨٦٠ النّظام السياسي والإداري في القائمقاميتين[١١٥].

قضى نظام شكيب أفندي بإبقاء جبل لبنان مقسومًا إلى قائمقاميتين، واحدة درزيّة على رأسها درزي، وثانية نصرانيّة وعلى رأسها ماروني، يعيّنهما ويقيلهما والي صيدا. ولكن النّظام الجديد قضى بأن يكون في كلّ قائمقاميّة مجلس يرأسه القائمقام، مؤلّف من نائب القائمقام ومجلس القائمقاميّة. يتكوّن هذا الأخير من قاض ومستشار عن كل من الطوائف الخمس التّالية: الدّروز، الموارنة، الرّوم الأرثوذكس، الرّوم الكاثوليك، والسنّة، وأخيرًا، مستشار شيعي فقط لأنّ القاضي السنّي كان يحكم للطّائفة الشيعيّة أيضًا[١١٦].

وكان لمجلس القائمقاميتين مهمّتان:

- الأولى ماليّة، وهي تقدير الضرائب وتوزيعها على المناطق وجبايتها.
- الثّانية قضائيّة، وهي النّظر في الدّعاوى المحالة إلى المجلس من القائمقام.

وهكذا سدّد نظام شكيب أفندي بقيام هذين المجلسين، ضربة قاسية لمصالح الأعيان الموارنة والدّروز في القائمقاميتين. فهذا النّظام منح المجلسين صلاحيّات وامتيازات كانت قبلاً في أيدي الأعيان، الذين لم يبقَ لهم في مناطقهم سوى النّظر في الدّعاوى البدائيّة وتنفيذ مقرّرات المجلس الماليّة[١١٧].

وقضى هذا النّظام أن يعيّن شكيب أفندي أوّل أعضاء هذين المجلسين لمدى الحياة. وفي حال إستقالة أو عزل أو وفاة أحد أعضاء هذين المجلسين، ينتخب القضاة والمستشارون العضو البديل بمعرفة رؤساء الطّوائف المعنيّة[١١٨].

وأوجب نظام شكيب أفندي توفّر ثلاثة شروط أساسيّة للمرشّح على مجلس القائمقاميّة، وهي التّالية:

- أن لا يكون توظّف سابقًا عند قناصل الدّول الأوروبيّة الكبرى.
- أن لا يكون حصل على حماية أجنبيّة من خلال مشاركته لأجنبي.
- أن يكون من سكان القائمقاميّة[١١٩].

بهذه الشروط إستبعد نظام شكيب أفندي "التّأثير الأجنبي" المتمثّل يومذاك في أعيان الموارنة العديدين ذوي الصلات الوطيدة مع قنصليّة فرنسا العامّة، والمتمثّل أيضًا في بعض مشايخ الدّروز الذين اعتقدوا أنّ ضمانة مصالحهم تتمّ عن طريق اللجوء إلى حماية قنصل بريطانيا العام. فالعامل الموالي للترك هو إذن المفضّل عندهم، وإنّ والي صيدا لن يثبّت في عضوية المجلس إلاّ من يراه صالحًا[١٢٠].

ثامنًا: ثورة ١٨٥٨

١- صراع الموارنة على السلطة في الجبل

شكّل وفاة قائمقام النّصارى الأمير حيدر أبي اللّمع في أيّار ١٨٥٤، وتسمية الأمير بشير عسّاف أبي اللّمع مكانه حتى وفاته في آب من العام عينه، ومن ثم تعيين الأمير بشير أحمد أبي اللّمع على قائمقاميّة النّصارى إستنادًا إلى قرار والي صيدا، بالإتفاق مع قناصل الدّول الأوروبيّة الكبرى في بيروت، وبالأخص مع قنصلي فرنسا وبريطانيا، البداية الفعليّة لثورة الفلاّحين في كسروان في العام ١٨٥٨ [١٢١]. أثار هذا التعيين إعتراضات شتّى على الساحة المسيحيّة. فالقائمقام الجديد وُلد درزيًا، ولم يكن قد مضى على إعتناقه المارونيّة سوى فترة قليلة. والمشايخ الموارنة الذين عارضوا منذ البداية تعيين الأمير حيدر أبي اللّمع قائمقامًا على النّصارى في كانون الثّاني من العام ١٨٤٢، رفضوا بشدّة تعيين لمعي آخر من جديد في هذا المنصب، معتبرين أنّهم الوحيدين المؤهّلين لإستلام هذه المسؤوليّة، مع التخوّف من أن يصبح هذا التعيين وراثيًا عند الأسرة اللّمعيّة[١٢٢]. وممّا ساعد من ازدياد خوف آل الخازن في تلك الفترة وفاة البطريرك الماروني يوسف راجي الخازن في تشرين الثّاني سنة ١٨٥٤، وإنتخاب المطران بولس مسعد من الأسر العاميّة خلفًا له[١٢٣]. والقائمقام أبي اللّمع لم يعمل من جهته على تهدئة الأوضاع، بل منذ توليّه القائمقاميّة أخذ يتعرّض لإمتيازات آل الخازن، واتّهمهم بأنّهم يستغلّون الفلاّحين[١٢٤]. على ضوء هذا الواقع، إتّخذ الصّراع على السلطة بين القائمقام ومناوئيه، أبعادًا، تمثّلت بقيام تحالفات، من أهمّها تجمّع العسّافيين الذي يضمّ بعض الأمراء اللّمعيين وأكثريّة المقاطعجيّة ومن ورائهم القنصل البريطاني في بيروت، وتجمّع الأحمديين الذي يضمّ قسم من آل الخازن ومن ورائه القنصلين

الفرنسي والنمساوي في بيروت[١٢٥]. في ظلّ هذا الصراع بين الأعيان الموارنة على مقام قائمقاميّة النّصارى، بدأت سلطة القائمقام النّصراني تضعف.

٢- إنفجار الصراع

في العام ١٨٥٧، تمرّد أهالي زحلة على القائمقام الأمير بشير أحمد أبي اللّمع، وانتخبوا من بينهم شيخ شباب ومجلس إختياري من ستة أعضاء لإدارة شؤون المدينة. توجّه على أثر ذلك القائمقام أبي اللّمع إلى زحلة لإصلاح الأمور، ومكث فيها قرابة الثلاثة أشهر، تمكّن خلالها من إستيعاب الأمور؛ إلاّ أنّ الإضطراب كان قد بلغ ذروته في باقي مقاطعات القائمقاميّة النصرانيّة، وذلك بعد عودة القائمقام إلى بيت مري، وبالأخصّ في كسروان حيث انتفض العامّة في غزير على مشايخ آل الخازن وآل حبيش، وانتخبوا، كما فعل أهالي مدينة زحلة، شيخ شباب من بينهم لإدارة شؤونهم[١٢٦].

في غضون ذلك، عقد الأعيان المناهضين للقائمقام أبي اللّمع سلسلة من الإجتماعات للتّشاور في كيفيّة تنظيم صفوفهم. فكان الإجتماع الاوّل بتاريخ ١٥ آذار ١٨٥٨ في بلدة زوق الخراب في كسروان، الذي شكّلوا على أثره وفداً لنقل مطالبهم إلى قناصل الدّول الأوروبيّة في بيروت وإلى والي صيدا خورشيد باشا حينها[١٢٧]. أمّا الإجتماع الثّاني فكان في ١ من أيار من السنة عينها في بلدة بحنّس المتنيّة بالقرب من مقرّ القائمقام الأمير بشير أحمد أبي اللّمع، الذي ما لبث أن هرب إلى بيروت على وقع التّهديدات التي وصلته[١٢٨]. وعقد الأعيان الإجتماع الثّالث في العرعار في ٢٧ من أيّار والتزموا فيه رفض عودة القائمقام. ولكن والي صيدا خورشيد باشا أمر القائمقام أبي اللّمع في أوائل حزيران بالعودة إلى مركزه مصحوباً بحراسة الجنود العثمانيين[١٢٩]. وبضغط من القنصل البريطاني في بيروت، أرسلت السلطنة العثمانيّة عطا بك مفوّضاً من قِبلها لدراسة الأوضاع عن قرب، وكان

البطريرك الماروني بولس مسعد قلقًا من تصرّفات الأعيان ومما قد تؤدّي إلى إنعكاسات سلبيّة على الساحة السياسيّة[١٣٠].

رأى العامّة أمام تردّي وتوتّر الحالة إجتماعيًا وسياسيًا بأنّ الفرصة سانحة لمصلحتهم لإستغلال هذه الظروف المترديّة لتصحيح أوضاعهم وقلب التركيبة الهرميّة الداخليّة للتخلّص من نير الأعيان وتسلّطهم[١٣١]. فعمل العامّة على تنظيم صفوفهم بهدف تحقيق أهدافهم، وبدأت إجتماعاتهم تتوالى في زوق مكايل خلال شهري شباط وآذار من سنة ١٨٥٨ مع الياس المنير المقرّب من القائمقام أبي اللّمع والمحرّض الأوّل على الثّورة، حتى وصلت إلى عجلتون في أيلول ١٨٥٨. وقد شارك في الإجتماع ممثّلين عن كافة القرى الكسروانيّة، وانتخبوا صالح جرجس صفير من عجلتون وكيلاً عامًا من بينهم. انطلاقاً من هذا التّاريخ أخذت حركة العامّة تتوسّع وتتنظّم، فوجّهوا دعوة إلى رجال الدّين والأعيان للتّشاور في الأمور المختلف عليها وعرض مطالبهم التي تتضمّن تخفيف الضرائب والرسوم التي يجبيها الأعيان من الطائفة المارونيّة، وإلغاء الأعمال غير المأجورة، وتملّك العامّة الأراضي المزروعة، ورفض الخضوع لسلطة الأعيان، وتسمية جباة مؤهّلين لإتمام أعمال الأعيان، وحلّ الخلافات من خلال تسمية قاضيين واحد يختاره العامة والآخر الأعيان. إلاّ أنّ تصلّب الأعيان بمواقفهم حال دون التوافق، ممّا جعل الأمور تتّجه إلى التّصادم، بالرّغم من النّصائح التي أسداها إليهم البطريرك بولس مسعد والقاضية باتّخاذ مواقف معتدلة من الفلاّحين واحترام حقوقهم. في هذه الأثناء تفاقمت الأوضاع بشكل خطير، فسجّلت عدّة حوادث بين العامّة والأعيان أدّت إلى التعبئة في صفوف الطّرفين، قدّم على أثرها الوكيل العام جرجس صفير إستقالته من منصبه، وتوجّه مع وكلاء القرى إلى ريفون ليعرضوا على طانيوس شاهين منصب وكيل عام[١٣٢].

٣- ثورة طانيوس شاهين

مع إقامة طانيوس شاهين وكيلاً عاماً على قرى كسروان، أخذت الثورة بُعداً ثورياً مختلفاً. حصل طانيوس شاهين على ثقة الفلاّحين الذين منحوه بدورهم صلاحيّات مطلقة في إدارة المواجهة وتوجيه المفاوضات مع الأعيان. وفي كانون الثّاني ١٨٥٨، كانت الإضطرابات على أشدّها بين كل من الفلاّحين والمشايخ السّاعين كل من جهته إلى حسم الصراع لمصلحته، فاجتمع الفلاًحون في بلدة ريفون والمشايخ في بلدة غوسطا، وراح كلّ جانب من الإثنين يعمل على إيجاد الوسائل التي تدعم تحرّكه. فرفع الفريقين شكواهم إلى البطريرك الماروني بولس مسعد، والقناصل الأوروبيين في بيروت، ووالي صيدا خورشيد باشا الذي أرسل تحت ضغط الدّول الأوروبيّة قوة عسكريّة كبيرة لإحلال الأمن والسلام في كسروان. ولكن ما لبثت أن انسحبت هذه القوة بعد فترة قصيرة. أثار وجود القوّة العسكريّة مخاوف الفلاًحين من قيام المشايخ المجتمعين في بلدة غوسطا بتحرّك ضدّهم إستغلالاً لهذه الأوضاع، فتوجّه وكيل جونيه سجعان العضيمي على رأس قوة لا يُستهان بها إلى غوسطا وطردوهم منها، فالتجأ البعض منهم إلى جبيل والبعض الآخر باتجاه المتن[١٣٣]. بعد إبعاد المشايخ صادر الفلاّحون الثوّار ممتلكاتهم، وأعادوا توزيعها فيما بينهم، ووضعوا خيرات الأرض في خدمة المجتمع، وسيًروا أمورهم السياسيّة والإجتماعيّة، وأرسوا جمهوريتهم الشّعبيّة حيث ضمنوا الأمن فيها وعملوا على جباية الضرائب وحلّ الخلافات والنّزاعات بين المواطنين[١٣٤].

٤- عودة المشايخ إلى كسروان

خلال الشهور الأخيرة من العام ١٨٥٨، والأولى من العام ١٨٦٠، جرت عدًة محاولات ووساطات لعودة المشايخ إلى كسروان، ولكنها لم تنجح. وفي ٢٩ تموز

من العام ١٨٦٠، كانت نهاية الثورة، فوقّع ١١٦ وكيلاً إتّفاقًا يقضي بعودة المشايخ إلى كسروان والتصرّف بممتلكاتهم وأرزاقهم أسوة بغيرهم من المالكين ودون أي معارضة من جانب الفلاّحين الذين كانوا يعملون على زيادة أملاكهم وتحسين أوضاعهم[١٣٥].

تاسعًا: مقدّمات ثورة ١٨٦٠

كما ورد سابقًا في هذا البحث ، كان الصّراع الماروني الدّرزي على أشدّه في جبل لبنان خلال أواسط القرن التّاسع عشر. وما كان بين هاتين الطائفتين في الجبل من خلافات وحساسيّات بعد العام ١٨٢٥ مع حرب البشيرين وخاصة بعد حادثتي ١٨٤١ و ١٨٤٥، طُبِع جبل لبنان بطابعها فترة طويلة من الزمن.

وإنّ إصدار السلطان العثماني مرسوم خط شريف همايوني في العام ١٨٥٦، الذي أعلن فيه المساواة في الحقوق والواجبات بين رعايا السلطنة العثمانيّة المسيحيين والمسلمين، أدّى إلى خلق نتائج سلبيّة أوصلت إلى تزعزع بنية العلاقة بين المسيحيين والمسلمين وبالأخص الدّروز، فاعتبره المسيحيّون في جبل لبنان إنتصارًا لهم، بينما اعتبره الدّروز إنتقاصًا من حقوقهم وامتيازاتهم. فعمّت أنحاء الجبل اللبناني أجواءً من عدم الثقة بين الأهالي الموارنة والدّروز، وأصبح أي إحتكاك سلبي بين الطرفين ينذر بإنفجار دموي كبير[١٣٦].

وإذا بحادثة بيت مري في آب ١٨٥٩، تشعل فتيل الثورة. فما هي هذه الحادثة وإلى ما أدّت؟

١- حادثة بيت مري ونتائجها

في آب ١٨٥٩، وقع خلاف شخصي بين درزي وماروني في بلدة بيت مري المتنيّة، ما لبث أن أخذ طابعًا طائفيًا نتج عنه إشتباكات عسكريّة أدّت إلى العديد من القتلى والجرحى بين الطرفين الدّرزي والماروني، وحرق العديد من المنازل الدرزيّة في البلدة. بعد هذه الحادثة، ووسط التّغاضي المقصود من قِبل السلطنة العثمانيّة، ظهر أكثر وأكثر مدى شحن النّفوس عند الطرفين بالأحقاد والضغائن والعزم على

الثأر، ورغبة كلّ من الفريقين بالتخلّص من الآخر. فبدأ الطرفان الدّرزي والماروني يستعدّان للمواجهة حاشدين كلّ الإمكانيّات المتوفّرة عند كلّ منهما لتحقيق الإنتصار في المعركة المحتّم وقوعها. وظلّ الفريقان طوال خريف ١٨٥٩ وشتاء ١٨٦٠ منهمكين في هذه الإستعدادات. وقام الشبّان الموارنة بتنظيم أنفسهم في مجموعات مسلّحة يقود كلّ منها شيخ شباب، منضوين جميعهم تحت قيادة شيخ شباب عام، عارضين أسلحتهم ومعلنين عن عزمهم على سحق الدّروز. وكان الدّروز يتأهّبون بدورهم ليوم الحسم، ولكنّهم بخلاف النّصارى لزموا جانب الخفاء. وفي الوقت عينه قامت فرنسا بدعم الموارنة وتحريضهم على الدّروز وتعزيز قوّاتهم بالأسلحة والذخائر؛ وبريطانيا عملت، وإلى جانبها السلطنة العثمانيّة، بدعم الدّروز وتحريضهم ضدّ الموارنة[١٣٧].

وفي شهر أيّار من العام ١٨٦٠، سرت موجة من الإضطرابات في جميع المناطق الدرزيّة المارونيّة، رافقتها حملات عسكريّة درزيّة على الموارنة عرّضتهم للقتل والتّشريد ونهب وحرق بيوتهم.

٢- إشتعال حوادث ١٨٦٠

في مطلع أيّار ١٨٦٠، بدأ الإضطراب الأمني يعمّ مختلف المناطق الدرزيّة نتيجة أحداث أمنيّة متفرّقة رافقتها عدّة حوادث خطف وقتل من مختلف الطوائف.

وظلّت الأمور والظروف تتفاقم وشبح الثورة يتجلّى في الأفق يومًا بعد يوم، إلى أن انفجر الوضع نهائيًا في أواخر أيّار من العام ١٨٦٠. فدارت المذابح بحق الموارنة من قبل الدّروز في بلاد الشّوف، كما تنقّلت هذه المذابح إلى قرى أخرى في المتن ورأس المتن وبعبدا وضواحيها. على الأثر تدخّل قناصل الدول الأوروبيّة في بيروت عند والي صيدا خورشيد باشا مطالبينه بإيجاد حلّ سريع لوقف التقاتل بين الطائفتين. فحاول هذا الأخير ردع الدّروز، أمّا قناصل الدّول الأوروبيّة فساهموا

بتهدئة الموارنة[١٣٨].

فأتت النتائج سلبيّة رغم المفاوضات، واستمرّت الهجمات الدرزيّة على القرى المارونيّة، وامتدّت إلى دير القمر وإقليم جزين ووادي التّيم وحاصبيا وراشيا وزحلة. ومع منتصف حزيران من العام ١٨٦٠، توصل الدّروز إلى السيطرة على الموقف بلا منازع. فاحتلّوا بلاد الشوف ووادي التيم والبقاع إحتلالا تامًا، كما وقعت دير القمر ومنطقة بعبدا تحت رحمتهم[١٣٩].

٣- ردود الفعل على أحداث ١٨٦٠

في مطلع تموز من العام ١٨٦٠، عقد والي صيدا خورشيد باشا مع أعيان النّصارى والدّروز في جبل لبنان إجتماعًا في بيروت، جرى خلاله التّباحث في الأوضاع الرّاهنة، والعمل على سبل الخروج من الأزمة. فتمّ الإتّفاق على وقف التّقاتل ونسيان الماضي. فحرّر المجتمعون ميثاقًا حول ما اتفقوا عليه وعلّلوا فيه أسباب وقوع المذابح إلى سوء إدارة القائمقامين[١٤٠].

أمّا على المستوى الخارجي فما أن وصلت إلى الأستانة أخبار المذابح في جبل لبنان، حتى عمل ممثّلو الدول الأوروبيّة لدى السلطنة العثمانيّة على حثّ هذه الأخيرة للتّدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف المذابح. فما كان من السلطنة إلاّ أن أوفدت وزير خارجيتها فؤاد باشا على رأس فرقة عسكريّة إلى جبل لبنان مزوّدًا بسلطة واسعة لتسوية الأمر، واتخاذ التّدابير والإجراءات الكفيلة بالتّهدئة وتأمين حدّ أدنى من الإستقرار بين جميع الطوائف، وبالأخص بين الموارنة والدّروز[١٤١].

وحين وصول فؤاد باشا إلى بيروت في ١٧ تموز، أعلن للأعيان والعامّة في الجبل وعده بإجراء العدل واستتباب الأمن[١٤٢].

أمّا على الصعيد الأوروبي فقد تباحثت الدول الكبرى فيما بينها، وبعد مشاورات تخلّلتها الكثير من الإعتراضات، تقرَّر في النّهاية، بالتّوافق، على إرسال

ستة آلاف جندي من الفرنسيين إلى بيروت، تحت قيادة الجنرال دو بوفور دوتبول، بحجّة مساعدة موفد السلطنة العثمانيّة فؤاد باشا على إعادة توطيد النّظام[١٤٣].

٤- أعمال فؤاد باشا في جبل لبنان ونظام المتصرفيّة

أجرى فؤاد باشا، وزير خارجيّة السلطنة العثمانيّة وموفدها إلى جبل لبنان، تحقيقات عن الأحداث الدّامية التي شهدها الجبل خلال أيّار وحزيران من العام ١٨٦٠، وحاول تحديد المسؤوليّة. فأقام المجالس القضائيّة، وعمل على محاكمة المسؤولين على المذابح. كما أصدرت هذه المجالس أحكامًا بالإعدام والسجن المؤبّد ببعض أعيان الدّروز. ثم عادت واستبدلت أحكام الإعدام بالسجن المؤبّد، وحتى أنّها سمحت بمرور الزمن على هذه الأحكام[١٤٤].

أمّا على الصعيد السياسي، فبعد الإتّفاق بين السلطنة العثمانيّة والدّول الأوروبيّة الكبرى تمّ تشكيل لجنة دوليّة مشتركة ضمّت: السلطنة العثمانيّة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا. إقتصرت مهمّة هذه اللجنة بالدّرجة الأولى على إيجاد نظام بديل عن نظام القائمقاميتين الذي أصبح غير صالح بعد الإضطرابات الدّامية التي شهدها جبل لبنان. فعقدت اللجنة الدوليّة المذكورة إجتماعها الأوّل في بيروت، بتاريخ ٥ تشرين الأوّل ١٨٦٠، برئاسة وزير خارجيّة السلطنة العثمانيّة فؤاد باشا، للنّظر في الأمور الموكلة إليها[١٤٥].

كانت الدول الأوروبيّة الكبرى تفهم صيغة الحلّ في جبل لبنان من خلال سياساتها ومصالحها الخاصّة في الشّرق، وطبيعة علاقاتها مع السلطنة العثمانيّة. وبعد مشاورات طويلة خلال أعمال اللجنة الدوليّة، تقدّمت مقترحات عديدة أبرزها: إقتراح فرنسا كحلّ للأزمة يكون بعودة الإمارة الشهابيّة إلى جبل لبنان وذلك عبر قنصلها في بيروت. فرفضت كل من بريطانيا والنمسا والسلطنة العثمانيّة رفضًا قاطعًا. واقترحت بريطانيا من خلال قنصلها في بيروت أن ينعم جبل لبنان

بالإستقلال الدّاخلي تحت حكم سلالي على غرار النّظام المصري. واقترحت روسيا بدورها أن يُقسّم جبل لبنان إلى ثلاث قائمقاميات، واحدة مارونيّة وثانية درزيّة، وثالثة أرثوذكسيّة. فرفضت السلطنة العثمانيّة جميع الطروحات لحلّ الأزمة. عندها تقرّر نقل اللجنة وأعمالها إلى الأستانة لتصبح على مستوى تمثيلي للدّول أرفع، أي بمثابة السفراء. وبعد أشهر من المشاورات في الأستانة، وبتاريخ ٩ حزيران ١٨٦١، أجمع أعضاء اللجنة الدوليّة من الأستانة على إقرار نظام جديد لجبل لبنان جرى التّوقيع عليه من جميع الأعضاء. وبموجب هذا النّظام الذي عرف بـ "النّظام الأساسي"، أصبح جبل لبنان سنجقًا عثمانيًا له إستقلاله الدّاخلي، يحكمه متصرّف مسيحي كاثوليكي تعيّنه السلطنة العثمانيّة، على أن تضمن هذا النّظام الدّول الست الموقّعة عليه[١٤٦].

القسم الثّاني:

دراسة ونشر المخطوطات

أولاً: تقرير شافري حول أسباب أحداث جبل لبنان (١٨٢٠-١٨٦٠)

١- تعريف بالمؤلّف وبالنّص

٢- النّص المعرّب لوثيقة شافري: "حول أسباب أحداث جبل لبنان ومصادرها (١٨٢٠-١٨٦٠)"

٣- خلاصة مواقف شافري من الأحداث التي ذكرها في المذكّرة

ثانيًا: مذكّرة بتحرّكات البطريرك الماروني بولس مسعد السياسيّة بين ١٨٥٨و١٨٦٠

١- تعريف بالمولّف وبالنّص

٢- النّص المعرّب لوثيقة: "مذكّرة بتحرّكات البطريرك الماروني بولس مسعد السياسيّة بين ١٨٥٨و١٨٦٠"

٣- خلاصة مواقف كاتب الوثيقة

ثالثًا: الرسائل الإيطاليّة الثلاث الصادرة بطلب من الكونت كافور ١٨٦٠

١- تعريف بالمؤلّف وبالنّص

٢- النّص المعرّب للرسائل الإيطالية الثلاث الصادرة بطلب من الكونت كافور ١٨٦٠

٣- خلاصة الأفكار الرئيسيّة في الرسائل الإيطاليّة الثلاث

أولاً: تقرير شافري حول أسباب أحداث جبل لبنان (١٨٢٠-١٨٦٠)

١- تعريف بالمؤلّف وبالنّص

أمضى ألفرد[١٤٧] ب.س. شافري سنتين من السنوات السوداء في تاريخ لبنان، وشارك في أكثر من لقاء ومفاوضات. وهو شاهد عيان معاصر آلمته المناظر البشعة، فأراد أن يقدّم خلاصة جهوده في تقرير إلى جلالة الملك ووثيقة تاريخيّة، تُخرج من الضمير صورة حيّة عن مأساة طوائف تحسب حساب الربح ودائماً خاسرة.

شغل شافري رتبة ترجمان ومستشار للقنصليّة الفرنسيّة يوم كانت الدّولة العثمانيّة والأتراك التراجمة في موقع لا يستهان به، حتى قالوا فيهم ما يلي "الدّولة هي الترجمان وفي بعض الأماكن الترجمان هو القنصل".

سمحت قوانين الدّولة العثمانيّة لكلّ قنصل أن يكون له أربعة تراجمة جميعهم يتمتّعون بالإمتيازات الدبلوماسيّة. وممّا لا شكّ فيه، يتوجّب على الترجمان معرفة لغات الشّرق وعاداته وتقاليده المختلفة تماماً عمّا هو في الغرب. فهو يؤدّي دور الواسطة بين دوائر الدّولة العثمانيّة وبين الشّعب والقنصليّة.

بهذه الصفة وبهذا الدّور كان الترجمان يشارك ويقف على خفايا الأمور، ويحيك الدّسائس، وينفّذ العمل الصالح أو الطالح سواء إقتنع به شخصيّاً أو لم يقتنع. فشافري أوضح هذا الموقف في الصفحة الأولى من المذكّرة قائلاً: "عندما كنت أتعاطى شؤون البلد تبعاً لإرادة رؤسائي شرّفني أن أكون تحت أمرتهم تمكّنت عن كثب من رؤية المؤامرات السريّة التي هيّأت للمشاهد الدمويّة والتي أصبحنا شهوداً لها اليوم".

لا تعالج الأمور على نمط واحد في العمل الدبلوماسي، فلكلّ ظرف أو تطوّر أو موقف أسلوبه الجديد. ويرى هنري غيز قنصل فرنسا في لبنان، أنّ التراجمة لا

يرون شيئًا مستحيلاً، والأساليب الأكثر لفًّا ودورانًا هي التي تؤدّي بلا ريب إلى النتائج الطيبة. فإذا كُلّف أحد التراجمة بحلّ قضية صعبة، عليه أن يقوم بمجهود كبير ويدبّر حيلاً ويبذل نشاطًا لتظهر مقدرته ويثبت الحاجة إليه.

إنفجرت أحداث لبنان في زمن شعرت فيه الدولة العثمانيّة بتفوّق الأوروبيين عليها، وأصبح بمقدور السفراء أن يقابلوا السّلاطين. وظنّ الناس أن نجم التّراجمة قد خفّ، لكن تعاطي السّفراء مع النّاس والموظّفين بكثير من العجرفة ومظاهر الأُبّهة والتدخّل في تفاصيل الحياة اليوميّة، جعل الشّعب ينظر إليهم بكراهية لكونهم خرقوا التّقاليد وخالفوا الشّرع. وإنّما دورهم عاد إلى الواجهة باستقبالهم للموظفين في أيام عطلهم وإمدادهم بالرشوة، كما أخذوا يحادثون الشّعب ويتوسّطون إليه ويمرّرون القضايا المطلوبة.

يشعر الإنسان أحيانًا بفارق بين تنفيذه الدقيق لعمله ووظيفته وسلوكه في الحياة، وبين فكره وإيمانه، وهذا ما حدث لشافري. فبعد أن استُبعِدَ عن مسرح الأحداث، رفع تقريره إلى جلالة الأمبراطور، وهو لم يتورّع بلغته الدبلوماسيّة من أن يلوم سياسة فرنسا مع حلفائها في لبنان. ويُعتبر تقريره وثيقة تاريخيّة نضيفها للمكتبة اللبنانيّة كشهادة خارجيّة تُضاف إلى شهادات القناصل والرحّالة والتبعات التبشيريّة.

فالوثيقة التي كتبها شافري مؤلّفة من ٨٨ صفحة من القطع الوسط A4 ، مكتوبة بخط اليد، ومن حيث الشّكل مطابقة تمامًا لنوع الحبر والورق اللذين إستُخدما في تلك المرحلة. وهي موجودة في المحفوظات السريّة للفاتيكان ضمن المجلّد رقم ٢٢٥، الوثيقة رقم ١٢، مؤرّخة في ٢٥ تموز لسنة ١٨٦٠.

يتألّف تقرير ألفرد ب.س. شافري من رسالة وتقرير:

- الرّسالة: إنّها من حيث الشكل رسالة من موظّف برتبة ترجمان ومستشار، موجّهة إلى وزارة الخارجية، طالبًا النّظر فيها ورفعها إلى جلالة الملك. أمّا من حيث المضمون فهي خلاصة جهود شافري المتواضعة، رفعها إلى السلطات الفرنسيّة بعد

أن أثّرت الأحداث في نفسه.

- التّقرير: يتألّف من مقدّمة وثلاثة أجزاء. في المقدّمة يرسم الخطوط العريضة ويُعطي صورة موجزة وسريعة، ويتطرّق إلى أنّ القوى العُظمى أسهمت في مصائب الموارنة، مع تركيا من خلال تعصّبها وقانونها السّيء، ومع إنكلترا من خلال سياستها الطامحة للهيمنة على المنطقة، ومع فرنسا من خلال تعاطفها مع الموارنة من دون أن تؤمّن لهم الحماية الفعّالة.

الجزء الأوّل: يبدأ من الصفحة ٣ وينتهي بالصفحة ٢٠، يتوزّع على ثلاثة فصول تغطّي المرحلة ما بين ١٨٢٠ و١٨٤٠.

يشرح الكاتب في مقدّمته لهذا الجزء عن علاقة الموارنة والدّروز قبل الأمير بشير الثّاني ومحمّد علي باشا، وينتهي مع سقوط الأمير بشير الثاني. أدّت هذه المرحلة إلى إنقسامين، الأوّل طبقي بين الفلاّحين والإقطاعيين، والثّاني عامودي بين الدّروز والموارنة، في ظلّ إهتمام فرنسا بمشاكلها الخاصّة ومشاكل أوروبا، وغياب دورها هذا عن لبنان، كما أسّست لبداية التدخّل الأوروبي في شؤون الطوائف اللبنانيّة ومحاولة إستمالة كل دولة لطائفة معيّنة.

الجزء الثّاني: يبدأ من الصفحة ٢١ وينتهي بالصفحة ٤٨، ويّغطي المرحلة الممتدّة من ١٨٤٠ وحتى ١٨٥٤، تاريخ وفاة الأمير حيدر أبي اللّمع.

يتألّف هذا الجزء من ستة فصول أي من الفصل الرّابع وحتى التّاسع، ويذكّر بالأثر السّيء الذي خلّفته معاهدة لندن على النّفوذ الفرنسي. وهذه المرحلة شهدت من جهة وصول البعثات التبشيريّة إلى لبنان، فأسّست لخلاف كاثوليكي ماروني - بروتستانتي، ومن جهة ثانية مصادرة الدول الأجنبيّة لإرادة اللبنانيين وسيطرة فعليّة للمخطّطات الدوليّة.

الجزء الثّالث: يبدأ من الصفحة ٤٩ وينتهي بالصفحة ٨٨، ويتحدّث عن المرحلة الممتدّة من ١٨٥٤ وحتى ٢٥ تموز ١٨٦٠. وهو مؤلّف من خمسة فصول أي من الفصل العاشر وحتى نهاية الفصل الرّابع عشر.

يستعرض في هذا الفصل مساوىء نظام القائمقاميتين، وترتيبات شكيب أفندي، وأساليب الدولة العثمانيّة لإثبات سيطرتها على البلد، كما يستعرض أدوار الدول العُظمى في تسعير الخلاف وإستغلال تفاصيل الأحداث لإثارة الفتن كما حدث في بيت مري، ومشكلة التّقويم في زحلة، ومسألة ثورة الفلاّحين في كسروان على المقاطعجيّة، وصولاً إلى المنظر المرعب الذي وضعه شافري أثناء مشاهدته إحتراق قرى الجبل.

في عمليّة تقديم النّص وإخراجه قمت بتعريبه بأسلوب سهل، وقد راجعه أكثر من ترجمان بهدف المحافظة على المعاني الدقيقة وتجنّب الوقوع في أي خطأ أو سهو. فجاءت الترجمة مطابقة تمامًا للأصل، وهذا ما أردته، أن تكون أمينة صادقة لا عيب فيها. حافظت على تسلسل الصفحات كما رتّبها المؤلّف بنفسه[١٤٨]، وأوضحت معاني الكلمات التي تحتاج إلى تفسير، وعلّقت على الأحداث لكي أسهّل على القارىء فهمها، هذا بعد مقابلتها مع الذين عاصروها من مؤرّخين محليين وأجانب. وكان لا بدّ في بعض الأحيان من إيراد ما يتوافق أو ما يتعارض مع معلومات شافري، حرصًا على إكمال النّقص وإظهار الحقيقة بالروح العلميّة وأمانة المؤرّخ. على أمل أن أكون قد أضفتُ شيئًا إلى الباحثين في تاريخ لبنان.

٢- النّص المعرّب لوثيقة شافري: "حول أسباب أحداث لبنان ومصادرها (١٨٢٠-١٨٦٠)"

[ص ١] أيّها السّادة

خلال فترة إقامتي في لبنان لمدة سنتين إحداها في دير للطّائفة المارونيّة، والأخرى في بيروت، أخذ تاريخ لبنان منذ العام ١٨٣٥ [١٤٩] إهتمامي وموضوع أبحاثي المفضّل. وحينها كنت أشارك في مصالح وشؤون البلد وفقًا لإرادة الرؤساء، والذي شرّفني أن أقوم في خدمتهم، ممّا أتاح لي رؤية المؤامرات السريّة عن كثب التي هيّأت الحوادث الدامية والتي نحن شهوداً لها اليوم[١٥٠]. مع العلِم أنني لم أغادر سوريا إلاّ أيّار الماضي وذلك للذهاب إلى كانيه (Canée). وإذ أثّرت أخبار الأحداث الأخيرة بشدّة في أعماق نفسي، مما خال إليّ أنّه من واجبي الإستفادة من أوقات الفراغ، التي أتاحتها لي إجازتي المؤقّتة، [ص ٢] أتوجّه إلى وزارة الخارجيّة بشخصكم الكريم لأرفع إليها ملخّص عن سيد برقمي، رئيس ديوان وزير الخارجيّة. ويا للأسف لأنّني لم أستطع أن أُنجز هذا العمل إلاّ مؤخراً. ففقدان أي من المستندات، ونظراً لفوضى الأحداث واختلاطها في فكري، وبسبب تخوّفي من تكرار بعض التّفاصيل المعروفة أصلاً أو إغفال المهمّ منها، ممّا دفعني لتكرارها عدّة مرات؛ الأمر الذي لم يُتح لي المجال بالتّدقيق[١٥١] فيه وجعل التّعابير أكثر اقتضابًا وبساطة، ممّا يجعل القراءة مرنة وسهلة. إلاّ أنني، أُسارع إلى إرسال نتيجة جهودي المتواضعة، راجيًا من حضرتكم أن تقيّموا بأنفسكم ما إذا كان جديراً به أن يُطرَح أمام معاليه[١٥٢].

وتفضلوا بقبول جزيل الإحترام والتّقدير

/ إمضاء / ألفرد (أفرد).ب.س شافري

ترجمان ومستشار قنصليّة فرنسا في كانيه

باريس، ٢٥ تموز ١٨٦٠

أ- [ص ٣] مقدّمة

خلال عدّة قرون حيث عاش الشّعبان، اللذان سنتكلّم عنهما لاحقًا، جنبًا إلى جنب بسلام وأمان، على الرغم من إختلافاتهما العرقيّة والدينيّة[١٥٣]. إلاّ أنّهما، وللمرّة الثّالثة منذ عشرين سنة[١٥٤]، يصلان إلى حدّ الإقتتال المتصاعد الوتيرة. وأمّا الحكومة، التي يفترض بها أن تكون الحَكَم والحامي الطّبيعي لكلا الطرفين، فلا تكتفي بقمع أحدهما بمختلف التّدابير السياسيّة أو الإداريّة فحسب، بل تتوصّل لتتآلف أيضًا مع الطرف الآخر داعمةً تعدّياته وصارفة النّظر عن أعماله حتى يصل الأمر بها إلى التّعاون مع جيوشه. فما هي الأسباب ومن هم مثيري هذه الفوضى؟ وإلامَ وجب نسب هذا العنف وهذه المجازر التي تشكّل وصمة عار لمفاهيم الإنسانيّة والعدالة في عصرنا.

[ص ٤] لقد ساهمت وبدرجات متفاوتة القوى العُظمى الثلاث، تركيا، إنكلترا، وفرنسا، في تفعيل مصائب الأُمّة المارونيّة الصُغرى. فالأولى، من خلال تعصّبها وسوء نيّتها. أمّا الثّانية، فمن خلال ذهنيّة سياستها ومفوّضيها الطامحة إلى الهيمنة والسيطرة في المنطقة. وأمّا بالنسبة للثّالثة، فمن خلال تعاطفها الدّائم الذي أوحت إليه للموارنة، والتي راقَ لها المحافظة عليه من دون أن تؤمّن لهم بالمقابل حماية فعّالة من شأنها إزالة النتائج الحتميّة النّاجمة عن تفضيلها علنًا لطرف دون الآخر[١٥٥].

إنّ المسلك الذي اتّبعته كلّ من هذه القوى العُظمى الثلاث، أو مفوّضيها، خلال الأحداث الممتدّة ما بين ١٨٤٠ و١٨٤٥، هي خير دليل لنا على ما سبق وأشرنا إليه.

إنّه لمن الضروري في بادىء الأمر إلقاء نظرة شاملة على وضع جبل لبنان السّابق بحدّ ذاته، وإرتباطه بالدّول الثلاث.

ب - [ص ٥] الجزء الأوّل من عام ١٨٢٠ حتى عام ١٨٤٠

ب١- الفصل الأوّل

- وضع لبنان خلال المرحلة القائمة ما قبل عام ١٨٣٢.
- علاقاته مع القنصليّات الساحليّة.
- النّفوذ الحصري الفرنسي.
- إنكلترا ومفوّضوها.
- تركية وتعصّبها الذي اعتُقد أنَّه زائل، ولكنّه لم يطرأ إلاّ تحويلاً سطحياً في صفاته المختلفة.

على الرغم من خضوع الأمراء الشهابيين، قانونًا، لإجراءات التّكليف أو التّنصيب وللضريبة السنويّة، فإنّهم كانوا في الواقع حكّامًا فعليين يتمتّعون بالسّيادة والسلطة المطلقة، ويعترف بهم الشّعب والعائلات الكُبرى[١٥٦]، كما كانوا يمتلكون قوّة عسكريّة كبرى ومداخيل ضخمة. إلاّ أنَّ هذه السلطة المطلقة لم تكن تُستخدَم لقمع الرّعايا بل للحفاظ على النّظام[١٥٧]. لم تكن عائلات المشايخ الموارنة أو الدّروز تجرؤ على إرتكاب أي ظلم أو إخلال بالنّظام. وبموجب حقوقها الإقطاعيّة كانت تتولّى الإدارة[١٥٨].

[ص ٦] إنَّ مختلف المقاطعات الخاضعة بدورها لسلطة الأمير بشير عمر شهاب الكبير الذي حكم هو وأسلافه بقبضة من حديد لم تجرؤ على إرتكاب ظلم بحقّ أحد ولا حتى إثارة الفوضى[١٥٩]. كما أظهر الأمراء الشهابيّون إسلاميو الأصل، الذين اعتنقوا الكثلكة سرًا (الطائفة المارونية) في أواخر القرن الماضي، عدم إنحيازهم لإحدى الأديان المختلفة الدرزيّة، المارونيّة أو الإسلاميّة[١٦٠].

كما أنّ المساواة في الحماية الممنوحة لكلّ من هذه الديانات لم تفسح بالتالي مجالا للتّفكير بإنشاء جبهات دينيّة. وأخيرًا، كانت العلاقات مع القنصليّات

في المدن المجاورة شبه منعدمة. وحيث تمتّع البلد بهدوء تام سادت فيه العدالة؛ الأمر الذي إعتبرته الشّعوب المتوسطيّة بالغ الأهميّة. وانفرد المفوّضون الفرنسيّون، حماة المسيحيين في المدن[١٦١]، بإحترام كبير ونفوذ واسع حتى قبل أن تصبح حصّة كبيرة من شؤون البلد تحت سيطرتهم كتلك التي اكتسبوها في العام ١٨٤٠. [ص ٧] وتكمن في ذاكرة الشّعب الماروني من كهنة وأمراء روابط متعدّدة تصل الموارنة، من بعيد، بالحقبات العُظمى من تاريخ فرنسا؛ ومن بين هذه الروابط:

تقاليد الحقبة العُظمى من الحملات الصليبيّة التي شارك فيها أسلافهم، وأسماء بعض ملوك أورشليم الفرنسيين، وأسطورة سفر فخر الدّين إلى بلاط فرنسوا الأوّل، بعد نضال هذا الأمير ضدّ الأتراك، وبراءة ملكيّة الحماية التي وجّهها لويس الرّابع عشر إلى بطاركة الموارنة وكامل أمّتهم، وأحداث الحملة العسكريّة على مصر وحصار عكّا حيث شاركوا فيه إلى حدّ ما، هي أحداث تاريخيّة مهمّة حدّدت مصير الشّعب الفرنسي في حقبات مختلفة، وجعلت الموارنة يشعرون أنّهم جزء منها[١٦٢].

لم تعرف الحكومة الإنكليزيّة وضعًا مماثلاً[١٦٣]، كما أنّ غياب نشاطها في هذا المجال كان يتعارض تمامًا مع واقع إنتشارها على طول السّاحل المتوسطي، ويشكّل عقبة فعليّة أمام توسّع نفوذها على باقي الأراضي السوريا. كان المفوّضون بخاصة يشعرون بالحرج. [ص ٨] لهذا السبب، ولدى إنتهاء مدّة السيد دي لاسكاريس (De Lascaris)[١٦٤]، أظهر هذا الواقع للحكومة [البريطانيّة] التي استولت على السلطة مكانه أهميّة إقامة علاقات مع شعوب الصحراء.

أمّا بالنسبة للحكومة العثمانيّة، فلم تكن الإستقلاليّة التي تمتّع بها هذا البلد الصغير تُثير ريبتها طالما أن حكّام جبل لبنان من الطائفة الإسلاميّة. إلاّ أنّ الأوضاع تغيّرت حين اعتنق الأمراء الشهابيّون الدّين المسيحي. أشرح فكرتي إنطلاقًا من واقع تركيّة حيث نجد التعصّب بطابعه الطّائفي لدى من يعتبرون الدّين النّاحية الوحيدة من الحياة الثقافيّة (العلماء المسلمون والعلماء القانونيّون) (Jourisconsultes Ulemas) أو ما تبقّى من الأمّة الضّائعة (الشّعب العربي)[١٦٥]. وأمّا

في الطبقات العليا، حيث شاعت مقولة [ص ٩] إضمحلال الطائفيّة لدى الباشوات وأصحاب المقامات الرفيعة وموظفي السلطة، وبإختصار لدى كلّ من يمتّ بصلة إلى الحياة العامّة، فلم تنتفِ الطائفيّة عندها فحسب، بل غيرّت طابعها؛ إذ تحوّلت إلى سياسيّة وإداريّة. هذا ما كان الوضع عليه منذ ثلاثين عامًا وما يتميّز به حاليًا[١٦٦].

إعتبرت الحكومة التركيّة إعتناق الشّهابيين للمسيحية دلالة قاطعة على إنشقاقهم الأخلاقي لذلك ينبغي وضع حدّ لإنحطاطهم الأخلاقي[١٦٧]. ولكن، يبدو ذلك أيضًا وكأنّه على علاقة بالسلطة التي كانوا يتمتّعون بها، فقد ارتأى الأتراك الإنتظار ريثما يحين الوقت المناسب. وكانت بريطانية، بدورها، تتحيّن الظرف المؤاتي. في حين جعل طموح محمّد علي، ومواهب ابنه، من سوريا مسرحًا لأحداث شكّلت، بنتائجها، الفرصة المرجوّة.

ب٢- الفصل الثّاني

- منذ عام ١٨٣٢ حتى عام ١٨٤٠.
- إتفاقية كُتاهية (Kutahya).
- الأمير بشير الكبير المؤيِّد لبسط السيطرة المصريّة.
- الإستعدادات الأوليّة [ص ١٠] التي عاشها الموارنة والدّروز.
- أوضاع الموارنة والدّروز في بادئ الأمر.
- تحوّل الذهنيّة إلى عدائيّة بسبب التّدابير السياسيّة السيّئة التي اتّبعها إبراهيم باشا.
- إنتفاضات جزئيّة.
- معاهدة ١٥ تموز ١٨٤٠.
- المفوّضون الإنكليز يجوبون الجبل.
- السيد وود.

- قصف بيروت والإنزال في جبيل.

وضعت إتفاقية كُتاهية، سنة ١٨٣٢، لبنان تحت السيطرة المصريّة إذ عهدت بأمور الحكم في الولايات (Pachaliks) الأربع في سوريّا إلى محمّد علي[١٦٨].

كان هذا التّدبير، في نظر الأمير بشير، بمنزلة تلافٍ مسبق للخطر المُحدق الذي ترقّبه كنتيجة للإجراءات التي بدأ الباب العالي باتخاذها، منذ أن بات يجاهِر علنًا باعتناقه المسيحيّة؛ وهذا ما جعله يدعم القضيّة المصريّة [١٦٩].

أمّا بالنسبة للموارنة، فإنّ الحماية والمساواة العادلة اللّتين أمّنهما إبراهيم باشا للمسيحيين في المدن ودعوته لهم طوعًا للمشاركة في الوظائف الإداريّة، إضافة إلى الدّعم الذي أعطاه للتطوّر التّجاري والصناعي، كانت كلها عوامل تركت أثرها [ص ١١] الإيجابي لدى الموارنة. وإذا كان الدّروز قد اتّخذوا موقف اللامبالاة، وهم شعب محبّ للقتال[١٧٠] وحيث أنّ ثروتهم تقوم على التسلّح واقتناء الأحصنة والماشية، فإنّ هذا الموقف ما لبث أن تحوّل إلى عدوانيّة من جرّاء التّدابير التي فرضها إبراهيم باشا، من نزع التسلّح العام وصولاً إلى فرض ضرائب جديدة على المؤسسة والخدمة العسكريّة الإجباريّة[١٧١]. وحتى الإمتيازات المعطاة للموارنة لم تنفع في ظلّ تلك التّدابير غير السياسيّة. وعندما وُجدت دوافع سخط مشتركة لدى المسيحيين والدّروز، لم يكن من الدولة العثمانيّة (التي لم تكن إتفاقيّة كتاهية في نظرها سوى وسيلة لتلافي الأخطار الحاليّة) إلاّ أن تتحيّن الفرصة وتستغل الوضع لتشكيل العقبات أمام الإحتلال المصري.

من هنا إنطلقت الإنتفاضات الجزئيّة التي امتدت منذ عام ١٨٣٤ حتى ١٨٤٠، والتي، باستثناء ثورة الدّروز في حوران، ما كانت لتؤثّر فعليًا لولا معاهدة[١٧٢] [ص ١٢] ١٥ تموز ١٨٤٠ التي غيّرت في واقع قضيّة الشّرق[١٧٣].

فمنذ أن اتّخذت السلطات الأربع الحليفة القرار النّهائي الذي انبثقت منه هذه المعاهدة، لم تتوان إنكلترا عن استعمال أيّ وسيلة لتأليب الشّعوب السوريّة لخلع نير العبوديّة المصريّة ودفعهم للمطالبة بالعودة إلى كنف حماية السيد الأكبر

واستعادتهم لكامل امتيازاتهم السّابقة.

وأمّا قنصل إنكلترا العام في بيروت، الكولونيل روز (Rose) [١٧٤]، فلم يكن ممّن يدعون الفرص السّانحة تفوتهم، ليس فقط للحصول على الألقاب من حكومته من خلال خدماته في الظروف القائمة، وإنّما أيضًا ليؤسس لنفسه، في هذا البلد، موقعًا مستقبليًا طالما حلم به القناصل البريطانيّون دون نيل مبتغاهم حتى ذلك الحين.

وقد ورد إسم السيّد وود (Wood) [١٧٥] في رأس قائمة المفوّضين الذين عيّنهم القنصل، وكان مجرّد ترجمان آنذاك، وهو حاليًا القائم بالأعمال في تونس.

[ص ١٣] تلقّن السيد وود اللغة العربيّة في مدرسة إكليريكيّة للموارنة[١٧٦]، ممّا أتاح له فرصة إقامة علاقات متعدّدة في جبل لبنان، عرف كيف يستفيد منها بمهارة وحذاقة. جاب جبل لبنان متنكّرًا بزيّ شيخ درزيّ، وزرع حيثما حلّ الآمال والوعود ناشرًا بين الشّعوب إسم إنكلترا. وقد جاءت مباشرةً أحداث قصف بيروت وإنزال فرق الكومودور نابييه (Napier) الصغيرة في جبيل لتظهر أن الأفعال تتبع دائمًا الأقوال[١٧٧]. وفي نظر الشّعوب الشرقيّة التي اعتادت على أن تُخدع، فإنّ الوفاء بالوعد هو بمثابة عنوان للثقة لا يتزعزع. وما لبثت الإنتفاضات الجزئيّة السّابقة أن تحولت إلى ثورة شاملة.

ب٣- الفصل الثّالث

- فرنسا وإتفاقيّة الخامس عشر من تمّوز ١٨٤٠. إستمرّت، في هذه الحقبة، السياسة التي اتّبعتها حكومة لويس - فيليب (Louis-Philippe) في فرض نفسها على المفوّضين الفرنسيّين في سوريا.
- وجد المفوّضون في سوريا أنفسهم مقيّدين في إطار ضيّق ضمن مساحة حريّة التصرّف.

[ص ١٤]– لم يكن بوسع الموارنة أن يعرفوا، في العام ١٨٤٠، أنّ فرنسا كانت مقرّبة سريًا من محمّد علي.

– كان السقوط المحتّم للتفوُّق الحصري للسلطة الفرنسيّة في الشّرق نتيجة لاحتراز الوزير الفرنسي في ما يتعلّق بالقضيّة المصريّة.

– قطفت إنكلترا وحدها كلّ ثمار تدخّل القوى العُظمى الأربع.

– سعى الكولونيل روز إلى إستغلال موقع السفارة البريطانيّة في القسطنطينيّة ليبسط نفوذه مكان نفوذ المفوّضين الفرنسيّين في لبنان.

– أصبح تمسّك الموارنة بفرنسا السبب الأوّل الذي أدّى إلى المآسي اللبنانيّة.

نظرًا للسياسة التي اتّبعتها فرنسا في ظلّ هذه الظروف[١٧٨]، أجد من الضروري، على الرغم من صعوبة التّعبير، أن أشير إلى بعض النّقاط التي تُظهر بشكل واضح الدّور الذي حافظ عليه المفوّضون الفرنسيّون منذ ذلك الحين في سوريا، بينما مضت إنكلترا وتركية قدمًا، دونما تأخير أو تورّع، للوصول إلى الهدف المرجو في تلك المنطقة. وتابع المفوّضون إداء هذا الدّور، وبشكل متواصل، فقط [ص ١٥] في القضايا الصغيرة المتعلّقة بجبل لبنان. وهذا انعكس على قضيّة العام ١٨٤٠ الكبرى حيث بدا تعاطفًا عقيمًا، وامتناعًا متحفّظًا في مواجهة كلّ صعوبة جديّة. شكّل خبر معاهدة ١٥ تموز التي أُبعدت فيها فرنسا رسميًا، ضربة قاسية للوزارة الفرنسيّة ولكرامتها. وقد دارت، والحالة هذه، أحاديث حامية حول تحالفات وإنتقام للشّرف الوطني المُهان، وتمّ إتخاذ تدابير من أجل تنمية القوى البحريّة ووضع الجيش في حالة تأهب دائم للحرب. إلاّ أنّ هذه الجلبة لم تُسفر سوى عن مباشرة أعمال التّحصين لباريس. وقد أُسقط من الحسبان وجوب التصرّف على الصّعيد الخارجي. في حين استمرّ الحديث الإيجابي عن محمّد علي، تجنّبت فرنسا المشاركة في الصراع، فلم تبعث بأيّة مساعدة عسكريّة أو ماديّة إلى باشا مصر[١٧٩]؛ [ص ١٦] وأمرت الأسطول المتمركز في بحار الشّرق (Levant) بعدم التحرّك[١٨٠]. لم تمنع فرنسا مفوّضيها، ولو على مسؤوليتهم الخاصّة، من أن يحاولوا على الأقل مواجهة إنكلترا

وإبطال تأثير جهود مبعوثيها. إلاّ أنّ فسحة تصرّفهم بقيت محدودة، فبات "الفعل دون التأثير"، قاعدة فُرضت عليهم، فكبلَت تحرّكاتهم، تجنّبًا لتخطّي إرادة الحكومة الفرنسيّة الغير محدّدة. ولو حاولوا التصرّف بطريقة أو بأخرى، في غياب المناورات البحريّة أو غيرها، لكان اللبنانيّون اعتبروا ذلك ناتجًا من دوافع تخدم المصالح الشخصيّة أو من تعاطف خاص مع القضيّة المصريّة [١٨١]. فما كان بإمكان الجبليّين الأميّين تصوّر أن تلك الدولة التي كانوا يعتبرونها في ذلك الحين الدولة الوحيدة [ص ١٧] الكبرى والقويّة فعليًا، قد تُضطر، ولأيّ إعتبار كان، أن تبقى على الحياد، إلاّ إذا كانت هذه إرادتها. لم يتمكّن هؤلاء القرويّون أن يقدّروا الأمور التي تجري سريًا في الحكومات الأوروبيّة سوى من خلال ما تراه أعينهم. فقد بدا لهم أنّ فرنسا اختارت طوعًا البقاء خارج المسألة، غير مبالية بالإنحسارات أو بالإنتصارات التي أحرزتها الجيوش المصريّة. لم تفعل فرنسا سوى الإمتناع عن الإنضمام إلى إنكلترا ضدّ إبراهيم باشا.

عند هذه الحدود إقتصر دور فرنسا. فهل كان ممكنًا أن تتّخذ الأمور منحًى مختلفًا؟ أم أنّ الحذر والحكمة فرضتا الأمور على هذا المنوال؟ إعتبر كثير من المحلّلين أنّه لم يكن من خيارات بديلة. إلاّ أنّ سقوط تفوّق السلطة الفرنسيّة المطلقة في الشّرق، وزوال نفوذ فرنسا في القسطنطينيّة خلال الخمس عشرة سنة التي تلت تلك الأحداث، مردّهما إلى السياسة التي اتّبعتها حكومة لويس- فيليب. نظرًا لهذه العوامل، لم تستطع حرب الشّرق، وموقف الحكومة الحالي، [ص ١٨] والجهود الديبلوماسيّة التي تبذلها في الآونة الأخيرة، إسترجاع النّفوذ والثقة إلاّ بصعوبة كُبرى.

كان من نتائج إتفاقيّة الإسكندريّة (٢٧ تشرين الثّاني ١٨٤٠)[١٨٢] أن جعلت إنكلترا تتمتّع بسلطة واسعة في القسطنطينيّة. فلم تنقذ هذه المعاهدة الحكومة من المخاطر التي كان يعرّضها لها طموح محمّد باشا فحسب، بل أنقذتها، كذلك، من تدخّل الجيوش الروسيّة التي كانت على وشك أن يُطلب منها التدخّل. من جهة أخرى،

حقّقت إنكلترا، خلال أربعة أشهر فقط، هدفها الذي كانت بذلت لأجله جهودًا دبلوماسيّة كبيرة لم تجدِ نفعًا طوال ثماني سنوات. إلاّ أنّها حصدت وحدها شرف الإنتصار.

أمّا روسيا، وبروسيا، والنمسا التي بدورها زوّدت الأسطول الإنكليزي ببعض البارجات، فقد اقتصرت مساعدتهم لها على الدّعم المعنوي الذي لم يكن ذا قيمة في نظر الأتراك مؤيّدي القوّة الماديّة والقوّة الفاعلة. وأمّا الموقف الفرنسي فقد إعتبرته الحكومة التركيّة [ص ١٩] (Divan) ناتجًا ببساطة عن أوضاع غير مؤاتية جعلت من فرنسا عاجزة عن التحرّك أمام قوّة الأحداث.

وإذ عرف الكولونيل روز كيف يستغلّ الظروف بهدف جعل النّفوذ الإنكليزي موازيًا لنفوذ فرنسا في سوريًا، فإنّه لم يتأخر عن الإستفادة من دعم السفارة البريطانيّة لتوسيع هذا النّفوذ في القسطنطينيّة. وعندما بات يتمتّع بسلطة واسعة إلى جانب السلطات المحليّة[١٨٣]، رأى أنّ الوقت قد حان كي يستبدل، وبشكلّ كامل، سلطة المفوّضين الفرنسيّين بسلطته. إلاّ أنّه لم يأخذ بعين الإعتبار الموارنة وتعلّقهم الفطري والمتأصّل بفرنسا، ومعتقداتهم الدينيّة البسيطة والمشكّكة التي لا يمكن أن تسمح لهم بالإرتباط بدولة تمثّل في نظرهم الإيمان البروتستانتي، فبدأوا برفض كلّ تلميحات الكولونيل ومقدّماته، وصولاً إلى الإزدراء[١٨٤] [ص ٢٠] العلني بتهديداته، واثقين بالملاذ الذي ظنّوا أنّهم سيجدونه لدى راعية الكاثوليكيّة.

ومنذ ذلك الحين، بدأ التاريخ يسجّل مآسي المسيحيّين اللبنانيّين، وهذا كان سببها الحقيقي والمباشر، على الرغم من إختفائه وراء كثرة الأسباب الثانويّة والعرضيّة[١٨٥].

ج- [ص ٢١] الجزء الثّاني من عام ١٨٤٠ حتى عام ١٨٤٥

ج١- الفصل الرابع

- كان سقوط الأمير بشير عمر شهاب الكبير نتيجة مباشرة للمؤامرات التي حاكها البريطانيّون في لبنان.
- تولّى الأمير بشير ملحم شهاب الحكم بدعم من القنصل الإنكليزي.
- تصرّفات الأمير بشير تحبط خطط الكولونيل روز.
- لمّا أدرك الكولونيل أنّه لن ينجح أبدًا في السيطرة على الموارنة عوّل كلّ آماله على الدّروز وحدهم، وجعلهم يتأمّلون في إمكانيّة تسلُّمهم يومًا ما الحكم على المسيحيين.
- السلطات التركيّة، التي كانت تترقّب فرصة إحتلال الجبل عسكريًا، راحت تحرّض الطرفين.

كانت المؤامرات البريطانيّة في لبنان، خلال الفترة الزمنيّة التي سبق وذكرناها، السبب المباشر لسقوط الأمير بشير الكبير. كانت مصالحه الخاصة بالنسبة لإبراهيم باشا الدّافع الوحيد لإبقائه وفيًا له حتى النهاية[١٨٦]، ولو إدّعى بعض المؤرّخين غير ذلك. ولكن، إضافة إلى تنفيذ الأوامر المتعلّقة بالنزع الشّامل للأسلحة، وبالتّجنيد العسكري الإجباري، [ص ٢٢] كان عليه أيضًا أن يعاقب المشايخ، الذين شاركوا في الإنتفاضات الجزئيّة التي اجتاحت جبل لبنان في تلك الحقبة، دروزًا كانوا أو موارنة، نافيًا عددًا منهم إلى القاهرة[١٨٧].

وبالتّالي أدّت هذه التدابير إلى فقدانه الشّعبيّة التي كان يتمتّع بها. بالواقع، إنّ فقدانه الأمل من إنتظار الأسطول الفرنسي ووصوله، وتراجع المصريّين، ونجاح عمليّات الأسطول الإنكليزي، كلّها عوامل تركته بلا دفاع، بخاصّة مع بروز الثورة العامّة وغضب الحكومة التركيّة. وإذ فضّل الأمير بشير الكبير الهروب والمنفى على

القتال غير المتكافئ والمؤدّي إلى الهزيمة، طلب من البريطانيّين السبيل للإنسحاب إلى مالطة، فسارعوا للموافقة على هذا المراد.

كان يسرّ الحكومة العثمانيّة أن تتمكّن، منذ ذلك الحين، من تعيين حاكم تركي على الجبل. إلاّ أنّ القنصليّة البريطانيّة التي لم تنتظر إنسحاب الأمير بشير الكبير، عالجت الأمور بطريقة مختلفة[١٨٨]. [ص ٢٣] فقد تلقّى التّعيين الأمير ملحم شهاب، وهو نسيب الأمير بشير الكبير. واعتمد الكولونيل روز أسلوب الوفاء بالوعود التي قطعها إذ اكتشف أنّ ذلك من شأنه إظهار سلطته العُظمى في نظر سكّان جبل لبنان[١٨٩]. وكان المفوّضون البريطانيّون قد حرصوا، خلال تحريضهم الشّعوب في لبنان للتحرّر من السلطة المصريّة، على وعدهم بالإحتفاظ بالإمتيازات كافّة التي كانوا يتمتّعون بها، إضافة إلى تحرير المشايخ المنفيّين في القاهرة[١٩٠]. (شكّلت مسألة عودة المشايخ، فيما بعد، الموضوع الجليّ لإحدى المواد الأربع من إتفاقيّة الإسكندريّة). كان الإبقاء على الحكم في أيدي الشهابيين بمثابة تأكيد على إحترام أحد أهمّ الإمتيازات في جبل لبنان.

كما رأى الكولونيل البريطاني العام منفعة في ألاّ ينسى الحاكم الجديد أن كلّ الفضل في تعيينه يعود إلى هذا المفوّض، مما أعطى هذا الأخير سلطة الإمساك بزمام شؤون البلد، [ص ٢٤] بينما لم يتمكّن قنصل فرنسا من أن يصل إلى هذا الحد. غير أن الحدث قد أفشل هذه الحسابات البارعة، فما لبث الأمير بشير ملحم أن سقط في نظر حاميه القدير[١٩١].

برزت في لبنان، فضلاً عن آل شهاب، عائلتان أميريّتان: أمراء آل أبي اللّمع، وهم حلفاء للشهابيّين، إعتنقوا على غرارهم الطائفة المارونيّة (وسنرى لهم دوراً فيما بعد)، وأمراء آل ارسلان (يُقال رسلان في حالة المفرد) من الطائفة الدرزيّة. إشتهر الأميران أحمد وأمين إرسلان (Reslan) ، وهما ممثّلا هذه العائلة الرئيسيّان، الزاخرين بدسائسهم وطموحاتهم. ووجدا في الإضطرابات التي كانت تتخبط بها البلاد فرصة للحياز على نفوذ لم يسبق لأسلافهما أن عرفوا مثله. وقد رأى السيد وود

وزملاؤه فيهما، في العام ١٨٤٠، أنصارًا متحمّسين[١٩٢] [ص ٢٥] للسياسة الإنكليزيّة، فلقيا حظوةً لدى الكولونيل روز. إلاّ أنّ بعض الخلافات بينهم وبين الأمير بشير ملحم تسبّبت بسجن الأمير أمين في بيروت على يد الباشا[١٩٣].

وقد وقعت كذلك أحداث مماثلة أثارت غضب القنصل العام لدى جلالة الملك البريطاني، الذي كان يدّعي أنّه الحكم الوحيد في كلّ مسألة كان يراهن فيها على أحد الذين ابتدعتهم يداه[١٩٤].

ولمّا شعر الأمير بشير ملحم بدنوّ العاصفة، راح يتقرّب من قنصل فرنسا. وحذا حذوه غالبيّة المشايخ الموارنة الذين اعتقد الكولونيل روز أنه أمّن ولاءهم، فبدأوا يُظهرون بعض التمرّد على أوامره ونصائحه. وكانت أعلى السلطات الدينيّة، وعلى رأسهم البطريرك، تسعى منذ مدّة إلى تذكيرهم بأنّ فرنسا هي الحامي الطبيعي الوحيد الجدير بثقتهم. كان ذلك كافيًا لإفهام الكولونيل أنه لن ينجح أبدًا في بسط نفوذه[١٩٥] [ص ٢٦] بين الموارنة[١٩٦]؛ وأنّ تعاطفهم الفطري سيجعلهم يبتعدون عنه دائمًا، على الرغم من الجهود التي يبذلها. من هنا غيّر الكولونيل الخطّ السياسي الذي اتّبعه إلى ذلك الحين، واضعًا آماله في الدّروز دون سواهم؛ وبات يُفكّر في وضع السلطة والحكم بين أيديهم، كما في كسبهم نهائيًا إلى جانب إنكلترا، وبدأ للحال ومن دون تأخير، يعمل للوصول إلى هذا الهدف[١٩٧].

وبعد أن أوثق الكولونيل علاقاته مع الدّروز، غمرهم بدلائل الودّ وحسن الإلتفات. فبطلب منه، تدخّل مشير دمشق، الذي كان يمرّ ببيروت، للإفراج عن الأمير أمين إرسلان. فقد اعتبر الكولونيل هذا الأمير الرجل المناسب لمشاريعه، فراح يلمّح له بإمكانيّة حلوله يومًا ما حاكمًا للبنان مكان الأمير بشير ملحم؛ وأخذ في الوقت نفسه يبثّ في أذهان مشايخ الدّروز روح الحسد والكراهيّة تجاه الموارنة[١٩٨]. [ص ٢٧] فقد حثّهم على الشعور بأن واقع خضوعهم لحكم أمير من تلك الطائفة (Nation)، يضع طائفتهم في مرتبة أدنى، بينما الأجدر ليس فقط المساواة مع المسيحيين بل أيضًا أن يحكموهم.

وأمّا السلطات التركيّة، توقّعت من جهّتها حربًا بين الموارنة والدّروز من شأنها إضعاف الطرفين وفرض إحتلال يكون بمثابة إنتقال طبيعي نحو تعيين حكّام أتراك، فلم تبقَ مكتوفة الأيدي، بل راحت تحرّض الطرفين سرًّا، ناشرةً شائعات خاطئة تتعلّق بنيّات كلٍّ منهما[١٩٩].

ج٢- الفصل الخامس

- الحرب بين الموارنة والدّروز بين ١٨٤١ و ١٨٤٢.
- الأسباب المختلفة التي جعلت الموارنة عاجزين عن الصمود.
- الواقع الجغرافي للموارنة.
- وجد الدّروز في أبناء طائفتهم من حوران أعوانًا مقتدرين.
- لم يتمكّن الموارنة من تقديم المساعدة لبعضهم: ومن جهة أخرى، [ص ٢٨] إتّخذت السلطات التركيّة تدابير لنصرة الدّروز.
- الدّوافع الكامنة وراء هذه الطريقة في التصرّف لدى السلطات والجنود الأتراك منذ ١٨٤٢ حتى ١٨٦٠.

كانت الحرب التي امتدّت من العام ١٨٤١ وحتى العام ١٨٤٢ نتيجة لتضاعف مجريات الأمور المذكورة أعلاه. ولا حاجة لنا إلى القول كم كان تأثير هذه الحرب، التي تجدّدت بعد عامين، كما في كل مرّة، رهيبًا بالنسبة إلى الموارنة[٢٠٠].

فعلى الرّغم من تفوّق الموارنة من حيث العدد، والشجاعة التي كانوا يتحلّون بها، لم يكن وضعهم يسمح لهم بالصمود أمام أخصامهم. فقد اجتمعت أسباب متعدّدة لتمنع عنهم سبل المقاومة. والسبب الرئيسي يكمن في الشروط الجغرافيّة الخاصّة بكلا الشّعبين.

يتألّف الجزء اللبناني الممتد من بيروت حتى طرابلس، والذي يشكّل اليوم القائمقاميّة المسيحيّة، من الموارنة حصريًّا، باستثناء مقاطعة المتن، إقليم

القائمقاميّة الدرزيّة، حيث يتوزّع العدد بالتّساوي بين الفريقين. [ص ٢٩] ولكن، في الجزء الممتد من بيروت حتى صيدا، والذي يشكّل القائمقاميّة الدرزيّة، يتفوّق الدّروز عددًا، ويتفرّق الموارنة بشكل منعزل، مما لا يسمح لهم بمدّ يد النجدة والعون بالتّبادل عند الضرورة، وهم عرضة للإذلال من أخصامهم. عاش هؤلاء المسيحيّون، الذين لم يملكوا أراضي خاصّة بهم، بل كانوا يزرعون أراضي المشايخ الدّروز، في حالة تشبه العبوديّة والدونيّة المعنويّة، التي أدّت إلى تقليص الشعور بالحريّة والشجاعة لديهم، إذ كانوا عرضة للتنكيدات الدائمة. وفي المقابل لم يعرف الدّروز، على مرّ السنين، سوى مهنة القتال أو الصّيد، وإنّ طبيعة عقائدهم الدينيّة تدفعهم إلى الإستهانة بالموت[٢٠١]. إعتاد الدّروز مواجهة مشقّات أكبر، إذ تميّزت حياتهم بشيء من البساطة والقساوة. وأثناء الحروب كانوا يطمرون من الأموال ما استطاعوا إمتلاكه، ويرسلون المواشي إلى إخوتهم في الدّين القديرين في حوران، حيث كانوا يجدون [ص ٣٠] ملاذًا مؤمّنًا في حال دُحرت قوّاتهم، وحيث كان السكان على استعداد دائم للإنضمام إليهم.

حالت الظروف كلّها دون تمكّن الموارنة في القائمقاميّة المسيحيّة من أن يهبّوا لنجدة أخوتهم في المناطق الأخرى. فهم، بغالبيتهم، أكانوا فلاّحين أم تجّارًا، لم يعتادوا قطّ حمل الأسلحة[٢٠٢]. وإنّنا لا نجد بينهم شعوبًا قتاليّة سوى في مقاطعة بشرّي التي تقع فوق طرابلس، حيث كان الموارنة في حالة تنبّه دائم من جيرانهم النصيريّين (Ansariés) والمتاولة.

وغالبًا ما كان ينقصهم الأسلحة والبارود. وبينما كان المسلمون في بيروت وصيدا يمدّون الدّروز بالأسلحة، إتّخذت السلطات تدابير قاسية للحؤول دون تزويد المسيحيين بالذّخائر[٢٠٣]. من جهة أخرى، تفصل أنهر وأودية عميقة متعدّدة القائمقاميّة المارونيّة، مما يؤدّي إلى تعذّر سبل الإتصال بينها. وبالتّالي لم يتجرّأ سكان بشرّي، [ص ٣١] أو المقاطعات الأخرى من الإنضمام إلى ساحة المعركة سوى بعد مرور وقت على بدايتها. إلاّ أنّ السلطة التركيّة أخذت حيطتها لإفشال

المساعدة، وكانت في معظم الأحيان تسعى إلى عرقلة عونهم أو إجبارهم على العودة أدراجهم للدّفاع عن ديارهم من هجوم المتاولة أو النصيريّين[٢٠٤].

ما زالت الوحشيّة التي عانى منها المسيحيّون في ١٨٤١ و١٨٤٢ و ١٨٤٥ راسخة في ذاكرتهم، وليست أحداث اليوم سوى تكرار لأحداث تلك السنين. فكما يحصل اليوم، بعثت الحكومة التركيّة آنذاك بجيوشها، من أجل التدخّل، على حدّ ادّعائها، بين الفريقين، وردّ النّظام إلى نصابه. وكما الآن، لم يكن أمام الجنود الأتراك إلاّ أن يوجّهوا أسلحتهم أو بنادقهم ضدّ المسيحيين ويسلّموهم، بالخيانة، إلى أعدائهم[٢٠٥]، ويمنعوهم من نجدة بعضهم.

إنّ أسباب هذه السياسة كثيرة، فلنتفحّص في ما يلي تلك الرئيسيّة منها: لقد وضع الدّروز أنفسهم في خدمة البريطانيين خلال سنتي ١٨٤١ و ١٨٤٢ [ص ٣٢] وكذلك بعد سنتين منه، وباتوا في نظر السلطات التركيّة شركاء في مصالح حلفاء الحكومة التركيّة المخلصين. وأمّا الموارنة، فقد اعتبر الباب العالي إنتماءهم إلى فرنسا، والتماسهم حمايتها، خيانة له، إذ كانت فرنسا قد تحوّلت في ذهنه، سريًا، إلى عدو. وأمّا في العام ١٨٦٠، فقد أدّت أسباب غير مطابقة، بل مشابهة، إلى المفاعيل نفسها. وتردّد الإعتقاد الرّاسخ منذ سنوات، في أذهان المسلمين والمسيحيّين على السواء في سوريا، بأنّ لدى فرنسا مشروعًا للإستيلاء على البلاد يومًا ما، وعلى الرّغم من غرابة هذه الفكرة، فلقد سادت أيضًا بين أوساط المسؤولين الأتراك. ويبدو أن فتح الجزائر قد ولّد هذه الفكرة[٢٠٦]، كما أسهمت الخارطة الأوروبيّة الجديدة التي تمّ نشرها منذ سنتين في تأكيدها[٢٠٧].

[ص ٣٣] ومع ذلك، فإنّ لجوء الموارنة إلى الحماية الفرنسيّة من خلال القنصليّة الفرنسيّة، وقبولهم سلطة مفوّضيها المعنويّة، وسعيهم إلى توسيعها فيما بينهم يومًا بعد يوم، واستشارتها، أخيرًا، في المسائل العالقة كافّة، ذاهبين إلى حدّ اتّخاذهم أسماء فرنسيّة، بخلاف الدّروز الذين كانوا يتّخذون الأسماء الإنكليزيّة، كانت هذه كلّها، في نظر تركيا، بمثابة دعوة منهم إلى فرنسا لفتح البلاد، وحثّهم

من خلال تصرّفاتهم، لأوان حصول ذلك.

وإلى هذه الأسباب، يجدر إضافة التّعاطف مع الدّروز النّاتج عن التعصّب الديني الرّاسخ في أذهان المسلمين العرب والجنود الأتراك[٢٠٨]. لكنّ ذلك لا يعني، بالضرورة، أن الدّروز مسلمون: فإنّ إيمانهم يقوم على الإعتقاد بعدم صحّة أو منفعة أيّ ممارسات دينيّة، وبإنتقال صفة الألوهة من إنسان إلى آخر عبر القرون، وتناسخ الأرواح أو ما يُعرف بالتقمّص. ولكن، إذ كان المبشّر الأوّل بهذه المعتقدات خليفة فاطميّ، [ص ٣٤] وكان الدّروز قد حرصوا، حيثما حلّوا، على التقيّد بالصيام وبممارسة شعائر دين محمّد ظاهريًا لتفادي المهانة التي كانت تلحق بالمسيحيين، بات الشّعب والجنود يعتبرونهم طائفة منشقّة عن الإسلام ويفضّلونهم على المسيحيّين (كلاب المسيحيّين) الذليلين. وأمّا المتاولة المنتشرون بكثافة في الجبل، فعلى الرّغم من كونهم شيعة، فهم يشاركون في هذا الصدد رأي المسلمين الفعليّين كما يشاركون الدّروز المصالح نفسها.

ج٣- الفصل السّادس

- نهاية الحرب اللبنانيّة الأولى عام ١٨٤٢.
- إحتلال عمر باشا العسكري للجبل.
- الباب العالي يأمل بالإبقاء على هذا الإحتلال.
- معارضة القنصليّة الإنكليزيّة.
- إنتفاضات الدّروز وتليها إنتفاضات الموارنة.
- أصبحت القضايا اللبنانيّة في المجالس الفرنسيّة موضوع تهجّم على الوزارة.
- تحرّك القوى الخمس العُظمى جنبًا إلى جنب في القسطنطينيّة.
- تقسيم لبنان إلى قائمقاميّتين، تدبير يؤدّي إلى كوارث.

[ص ٣٥] إنتهت حرب ١٨٤١-١٨٤٢ بعزل الأمير بشير ملحم ونفيه، وبإحتلال الجيوش التركيّة للجبل بقيادة عمر باشا الذي عُيّن حاكمًا مؤقّتًا على لبنان، والذي كان يأمل في أن يبقى الحكم في يده نهائيًا. إلاّ أنّ الباب العالي قد أسقط من حساباته القنصليّة الإنكليزيّة. فإنّ هذه الأخيرة لم تحرّض الدّروز ضدّ الأمير بشير ملحم والموارنة لتعطي بعد ذلك للجبل حاكمًا تركيًا ممّا قد يجعل نفوذها إلى جانبه يتغيّر تبعًا لتغيّر مكانة السفارة البريطانيّة في القسطنطينيّة. إضافة إلى ذلك كانت القنصليّة البريطانيّة قد أعطت كلمتها للأمير أمين ارسلان. فثار المشايخ الدّروز، إلاّ أنّ عمر باشا إحتجزهم غدرًا وأرسلهم إلى بيروت. وقد ساد الإضطراب البلاد من النّاحية الأخرى[٢٠٩]، فذكّر تنكيد الأتراك، ونهبهم للكنائس والأديار المسيحيّة، أنّه بالأمس فقط، كان لهم أمير مسيحي، بصفة حاكم[٢١٠].

[ص ٣٦] توافدت شكواهم ومطالبهم بكثرة إلى السيد بوريه (Bourée) ، كما نشأت تحرّكات جزئيّة في البلد. فبات السيّد بوريه ناقلاً شكواهم إلى السفارة وإلى باريس. وبلغ السّخط في فرنسا على سياسة عام ١٨٤٠ إلى ذروته. وقد أثارت أخبار المجازر في لبنان الرّأي العام، واستغلّت مجالس الشؤون السوريّة لمهاجمة الوزارة، فتلقّى القنصل الفرنسي في القسطنطينيّة الأمر بالضغط على الباب العالي من أجل وضع حدّ للكوارث في الجبل. ومن هنا، وجدت فرنسا نفسها تتصرّف إلى جانب المفوضيّة البريطانيّة[٢١١]. كما تدخّلت النمسا بصفتها سلطة كاثوليكيّة، وكذلك انضمّت إلى القوى العُظمى الأخرى روسيا وبروسيا اللتان كانتا تتحيّنان الفرصة لذلك.

وقد طرح فكرة تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين، درزيّة ومارونيّة، السيد دو مترنيخ (De Metternich). وكانت الحلّ الأفضل في نظر السفارة الإنكليزيّة. وأمّا المفوضيّات الأخرى، فلم ترَ فيها إلاّ وسيلة [ص ٣٧] لحلّ المشاكل الآنيّة، ولم يكن أمام الباب العالي خيار آخر سوى القبول بهذا التّقسيم[٢١٢].

لم يكن من شأن هذا التّدبير إلاّ أن يؤدّي إلى الكوارث. فإنّ النتيجة الممكنة

لمثل هذا التّقسيم، في الواقع، هي إضعاف مبدأ السلطة لدى كل من القائمقامين، وذلك بالتّخفيض إلى النّصف القدرة والموارد التي كان يجمعها الحاكم الواحد بين يديه. لقد أدّى هذا التّدبير إلى تكريس العدائيّة بين الشّعبين. ما كان الباب العالي ليقبل بإقتراح السيّد مترنيخ لولا وجود بعض الشروط التي سمحت للسفراء بأن يتركوا له كليًا شأن التطبيق. وهذا ما يفسّر التدخّل الدّائم الذي رفع، شيئًا فشيئًا، منصب القنصليّة في بيروت إلى موقع دبلوماسي رفيع، والذي، بعدما انتقل بفعل الممارسة إلى حقّ قانوني، كان يسمح بالتّدخل المباشر في الشؤون اللبنانيّة عند الضرورة[٢١٣].

ج٤- [ص ٣٨] الفصل السّابع

- تولّى عمر باشا مهمّة إستفتاء الشّعب في ما يتعلّق بإختيار حكّامهم الجدد.
- أحبطت مراقبة القنصليّات مشاريع الباب العالي.
- تعيين القائمقامين.
- محاولات جديدة من الباب العالي للرّجوع عن تعهّداته.
- إفتعال الباب العالي حربًا جديدة بين الدّروز والموارنة (١٨٤٤-١٨٤٥)، بهدف جعل السفارات تقرّ بأنّ التّدابير التي اتّخذتها تهدّد سلم البلد.
- أجبرت السفارات الباب العالي على إنشاء دستور للبلاد بضمانتهم.
- أصدر شكيب أفندي الدّستور عام ١٨٤٥، وكان العمل الذي يحمل اسمه غاية في الإزدواجيّة.

سعت الحكومة العثمانيّة في البدء للإبقاء على عمر باشا، موكلةً إليه مهمّة إستشارة الشّعب في ما يتعلّق بإختيار حكّامه الجدد. وكان ثمّة إحتمال بأن يستسلم هذا الشّعب للضغط، بعدما تُرك وحده، وهذا ما كانت تهدف إليه تلك المهمّة[٢١٤]. غير

أنَّ مراقبة القنصليّات كانت فعّالة، فإن لم تتمكّن من تجنيب سكّان جبل لبنان الكثير من الآلام، فإنّها على الأقل أفهمتهم بأنهم سيتلقّون الدّعم بالطريقة [ص ٣٩] التي يبتغون. أصرّ الدّروز على عدم الإجابة تحفّظاً، بينما ذهب الموارنة إلى حدّ المطالبة بإعادة الأمير بشير الكبير، وقد شاركتهم القنصليّة الفرنسيّة الإرادة نفسها. وأمام هذا الفشل، أعلن الباب العالي عدم قدرته على أخذ هذا التصويت، الذي كان قد أطلقه، بعين الإعتبار[٢١٥]. وبعد حياكة حبكة من المؤامرات، تمّ تعيين الأمير حيدر أبي اللمع، الذي كان الأمير بشير الثّاني الكبير قد نفاه إلى القاهرة، قائمقاماً للموارنة، وقد توفي عام ١٨٥٤. ومن جهة أخرى إختار الباب العالي على القائمقاميّة الدرزيّة الأمير أحمد إرسلان الذي ما لبث أن استُبدل بأخيه أمين الذي كان حينها غائباً: ويكفينا ذكر هذه الأمور للإشارة إلى تدخّل القنصل الإنكليزي في التعيين.

مع ذلك، لم يعتبر الباب العالي أن فشله نهائي، فقد راح يبحث عن وسيلة لإعادة أحداث عام ١٨٤٢، [ص ٤٠] وذلك كي يدفع السفارات إلى التّسليم بأنّ التّدبير الذي اقترحته بهدف وضع حدّ للإضطرابات اللبنانيّة، لم يؤدِّ إلاّ إلى إعادة إحيائها.

كانت السفارات قد فرضت تعويضات للمسيحيّين عن الخسائر التي تكبّدوها في تلك الحقبة، على أن تتكفّل الحكومة التركيّة بجزء منها، والآخر يدفعه الدّروز. إلاّ أنّ الطريقة التي اعتمدت في تنظيم تلك التعويضات، إضافة إلى بعض النّزاعات التي أُثيرت عمداً بين القائمقامين والتي تتعلّق بحدود صلاحيّات كلّ منهما، كانت كفيلة، في تلك الأجواء المتوترة، بإعادة إشعال فتيل النزاعات. إشتعلت الحروب من جديد وبشكل أعنف من المرّات السابقة (١٨٤٤– ١٨٤٥). ولكن، لمّا كانت القنصليّات قد حذّرت السفارات، دخلت هذه الأخيرة في معنى الإضطرابات الجديدة وأهدافها محاولةً منها الإستفادة من ذلك التدبير الشّنيع، فوجدت الحكومة العثمانيّة نفسها مجبرة على إعداد دستور معيّن للبنان، بضمانة القوى العُظمى

الخمس، [ص ٤١] يفيد في تنظيم إدارة القائمقامين وتحديد صلاحياتهما، والعلاقة بينهما، كما إرتباطهما بالباشوات في بيروت[٢١٦].

إضطرت الحكومة التركية على الموافقة، إذ كانت محاولاتها قد نفدت منها في ذلك الحين. وقد تمّ إرسال شكيب أفندي إلى سوريا بهدف إعداد نصّ الدّستور المطلوب، فأُعلن الدّستور عام ١٨٤٥ تحت إسم نظام شكيب أفندي[٢١٧]. كان الهدف ظاهريًا من هذا الدّستور إغلاق عهد الإضطرابات في لبنان؛ إلاّ أنّه، في الواقع، تميّز بحبكة ذكيّة تؤدّي إلى إستحالة أي شكل من أشكال الحكم في الجبل، وإفساح في المجال أمام فوضى ملائمة لإحتلال جديد.

ج٥- الفصل الثّامن

- تفحّص المكانة التي أعطتها ترتيبات شكيب أفندي للقائمقامين، وآثارها لدى الدّروز كما لدى الموارنة.

لم يترك نظام شكيب أفندي سلطة في يد القائمقامين إلاّ تلك التي يستمدّونها [ص ٤٢] من شهرة اللّقب والإسم[٢١٨]. وقد ترتّبت عليهما، في المقابل، مسؤوليّة جباية الضرائب وفرض النّظام وملاحقة المجرمين والمدينين، إضافة إلى الحرص على تنفيذ الأحكام القضائيّة الصادرة عن المجلس والأوامر المنبثقة من القسطنطينيّة. وبالتّالي، أُثقلت كواهلهم بواجبات السلطة التنفيذيّة، بينما لم يمتلكوا إلاّ حوالي مئة خيّال[٢١٩]، وهي قوّة مخالفة للأصول بعدد أفرادها، وغير كافية لتؤدّي دورها في تنفيذ كافّة المهام. ومع وجود عائلات المشايخ ومفوّضيهم الذين تولّوا إدارة مختلف المقاطعات بموجب قانون إقطاعي، وفلاّحين مسخّرين لديهم يعملون في قطاعات محدّدة، ويتمتّعون بإمتيازات ثابتة (لا تسقط مع مرور الزمن)، عجز القائمقامون عن تلبية مطالب الفلاّحين المظلومين بإقالة المفوّضين الذين تجاوزوا سلطتهم، إذ لم تتوفّر لديهم السبل لمعاقبة الشيوخ المتمرّدين حتى ولو تآمر

عليهم هؤلاء علنًا. كان القائمقامون يتبعون مباشرة سلطة باشوات[٢٢٠] بيروت، مما حتّم عليهم اللجوء [ص ٤٣] إليهم في الظروف الصعبة، إلاّ أنّهم لم يجدوا فيهم سوى الدّعم الوهمي. وفي المقابل، كان عليهم مقاومة ضعف إرادة الباشاوات في تدخّلاتهم التعسفيّة حتى في أصغر الأمور، والسّعي غالباً إلى إشباع جشعهم. لقد كانت التّقاليد اللبنانيّة تملي عليهم إظهار حسن الضيافة والكرم، إلاّ أنّ رواتبهم ما كانت تكفي لتغطية نفقات الحاجات الأوليّة[٢٢١]، ممّا دفعهم للبحث عن البدائل في اقتراف أعمال الإختلاس أو إثقال كاهلهم بالدّيون. وأخيرًا، الملاحقة بشتّى الوسائل التي فرضت على القائمقامين كافّة، أدّت بهم إلى اختيار إحدى السبل لإرضاء أيّ منها، أو أن يخضعوا للقنصليّة التي تشارك شعوبهم التطلّعات والميول نفسها فقط، قاطعين عندئذٍ علاقاتهم مع الباقين بشكل علني.

ويمكننا إضافة نقاط متعدّدة في هذا الصدد. [ص ٤٤] لم يكن لدى الطبقة الحاكمة في القائمقاميّة الدرزيّة أسباب تدعوها للتذمّر، ولم يكن على القائمقام مواجهة أي ثورة، فقد احتفظت الإقطاعيّة بسلطتها، واستمرّت تقاليد إخلاص الإنسان للإنسان، وأثقل ظلم المشايخ كاهل الفلاّحين المسيحيّين من دون أمثالهم من الدّروز، وقد جعلت الحماية الإنكليزيّة من سلطة الباشا شبه باطلة، فاستمرّت الإدارة الداخليّة على منوال الأعراف الإقطاعيّة القديمة، حيث ينفرد كلّ شيخ في اتّخاذ القرارات التي يراها مناسبة في مقاطعته[٢٢٢].

إختلفت الظروف، إلى حدّ كبير، في القائمقاميّة المسيحيّة، حيث ضعفت الإقطاعيّة وباتت أكثر اضطرابًا واستبدادًا، وأُتيح المجال من خلال التّجارة والعلاقات مع الموانئ الساحليّة بتطوير الشّعور بالمصالح الشخصيّة، والمساواة في الحقوق. وأمّا الحماية الفرنسيّة، التي بتأرجحها بين الشديدة الورع والشديدة الوفاء، تركت المجال فسيحًا[٢٢٣] [ص ٤٥] أمام المؤامرات الإنكليزيّة، وسمحت للباشاوات بإستغلال الظروف لإظهار كلّ المساوىء التي كانت تحتويها ترتيبات شكيب أفندي؛ فبرزت ثورة المشايخ على القائمقام الضعيف، وثورة الفلاّحين على المشايخ الذي

لا رادع لهم، الخ...[٢٢٤].

ج٦- الفصل التّاسع

- الوضع في البلد بين ١٨٤٧ و ١٨٥٤.
- حرب الشّرق وروسيا حولّتا إهتمام الباب العالي.
- إمتناع السيّد دو ليسباردا (De Lesparda) ، خلف السيّد بوريه.
- دور السيّد مور (Moore) ، خلَف الكولونيل روز.
- الحماية الإنكليزيّة المؤقّتة للجبل الماروني.

عرفت البلاد قسطًا من الهدوء في الحقبة الممتدّة بين عامي ١٨٤٧ و١٨٥٤، التي انتهت خلالها الإضطرابات التي أُشعلت عام ١٨٤٢– ١٨٤٥، لغاية عام ١٨٥٤. فقد سعى الشّعب في القائمقاميّتين إلى تنظيم أمورهم والتّعويض عن خسائرهم، واستعادت التجارة والزراعة ازدهارها لدى الموارنة.

في هذه المدّة، [ص ٤٦] شغلت حرب الشّرق وموقف روسيا إهتمام الباب العالي. وبالتّالي بدأ مفوّضوه، الذين باتوا يتصرّفون من تلقاء أنفسهم، ويُعربون لمسيحيّي سوريا، من خلال تنكيداتهم، بأن مشاعرهم الخفيّة لم تتغيّر[٢٢٥]. وأمّا بالنسبة للقنصليّة الفرنسيّة في بيروت، فقد حلّ مكان القنصل بوريه السيد دو ليسباردا، وهو مفوّض كان له مميّزاته الخاصّة على مختلف الأصعدة وخلّف وراءه إسمًا محترمًا ومشرّفًا. كان يفتقد السيّد بوريه إلى حريّة التصرّف ليتمكن من إعطاء صفة ثابتة لقوّته وحماسته في دعمه للموارنة على مسؤوليّته الخاصة.

وأمّا السيّد دوليسباردا فإمّا أنّه كان يجهل كيف يمكن للقنصل في سوريا أن يوفّق بين حرية تصرّفه المحدودة، والمكانة المرموقة التي أعطاها لذاته، بالرّغم من أنّه تعوّد القيام بمهام القنصليّات الأوروبيّة أو الأميركيّة الإعتياديّة، أو أنّه قد شهد المتاعب التي عاناها القناصل السّابقون [ص ٤٧] الأكثر جرأة، فرأى أنّه من الحكمة

ألاّ يحيد عن إلتزام التحفّظ الشديد الذي أمرته به حكومته، فابتعد عن شؤون الجبل، وصبّ جهوده كافّة في الأعمال الخاصّة بديوان القنصليّة.

ولم تتأخر قنصليّة إنكلترا من إستغلال الوضع؛ فسعت جاهدة إلى توسيع نفوذها وترسيخه في القائمقاميّة التي كانت قد كوّنتها، آخذةً على عاتقها بسط هذا النفوذ حتى القائمقاميّة المارونيّة.

وقد تمّ تعيين الكولونيل روز خلفًا للسيّد مور[٢٢٦]، وهو رجل لا يشكّل خطرًا بحد ذاته، إلاّ أنّه ينقاد إلى محيطه الذي سيؤدّي به إلى طريق يجهل مدى خطورتها، من شأنها أن تُعرّض أيّ مفوضٍ بريطاني للعزل. لقد كان غياب التدخّل الفرنسي بمنزلة نعمة حقيقيّة في نظر الأمير حيدر أبي اللّمع، الذي كان يؤيّد الإستقرار ويسعى لنيل رضى كلّ من قد يثير المتاعب، ممّا سيدفعه لتلبية رغبات القنصليّة [ص ٤٨] الإنكليزيّة. وقد جاءت محاولة الثورة التي نظّمها إبن أخيه الأمير بشير أحمد[٢٢٧] لتبرهن أنّ الأمّة بأكملها كانت تعارض سياسة القائمقام. غير أن السيّد دو ليسباردا لم يُعِر إنتباهه لما يحصل، وتابع سياسته الحياديّة، فلم يجد الشيوخ، ولا الأمراء، ولا حتى رجال الدّين، ملاذًا لديه في حال تعرّضهم للظلم، أو في حال احتاجوا إلى التماس خطوته. من هنا لم يكن أمامهم إلاّ إقامة هدنة مع نفورهم التّقليدي، والإعتياد تدريجيًّا على تقبّل معونة القنصليّة الإنكليزيّة التي كانت تنتظر الفرصة لتقديم المساعدة لهم. وقد أخطأ السيد مور الظنّ باعتقاده أنه قد فاز أخيرًا بالموارنة إلى صفّه[٢٢٨].

د- [ص ٤٩] الجزء الثّالث من عام ١٨٥٤ حتى عام ١٨٦٠

د١- الفصل العاشر

- وفاة الأمير حيدر أبي اللّمع عام ١٨٥٤.
- ترشيح الأميرين بشير عسّاف وبشير أحمد أبي اللّمع.
- مسألة المبشّرين البروتستانت في إهدن.
- دوافع كره السيد مور ليوسف بك كرم.
- تعيين الأمير بشير أحمد قائمقامًا، كونه يخدم مشاريع السيّد مور.
- وصول السيّد إدموند دو ليسيبس (Edmond de Lesseps) إلى بيروت.

توفّي في هذه المرحلة الأمير حيدر أبي اللّمع (١٨٥٤)، فتنافس على خلافته إثنان من أبناء إخوته، الأميران بشير عسّاف وبشير أحمد أبي اللّمع. وقبيل هذه الفترة وقعت حادثة كان من المفترض أن تفتح عيني القنصل العام لدى جلالة الملك البريطاني[٢٢٩].

تُقسم مقاطعة جبّة بشرّي، التي تقع فوق طرابلس، إلى قريتين رئيسيّتين، كلّ منهما تشكّل مركزًا لقرى أخرى متعدّدة، مؤلّفة بذلك قضاءين منفصلين. يحكم بشرّي التي أعطت إسمها للمقاطعة، مشايخ [ص ٥٠] من عائلات الأشراف الصغار. ويحكم إهدن يوسف بك كرم[٢٣٠]، وهو شيخ فتيّ من عائلة عرفت بولائها لفرنسا، وتلميذ للإرساليّة اللعازريّة، واشتهر إسمه في ذلك الحين في الجبل.

توجّه مبشّرون بروتستانت إنكليز وأميركيّون للإقامة في إهدن بحجّة قضاء فصل الصيف فيها. وعلى الرّغم من تحذيرات يوسف بك، حاولوا نشر تعاليمهم، وسَعوا إلى اجتذاب الأطفال والنساء إلى بشارتهم من خلال توزيع الأموال عليهم. إلاّ أنَّ أطفال القرى راحوا يهجمون على بيوتهم راجمينها بالحجارة، وأراد الفلاّحون إضرام النّار بها. الوسيلة الوحيدة التي كانت في يد يوسف بك كرم لتجنيبهم السخط

الشّعبي، هي ترحيلهم عن البلد[٢٣١].

ولا شك في أنّ التعصّب في الشّرق أدّى، في النهاية، إلى فوزهم على الأوروبيّين أنفسهم: فإنّ الصراع المستمرّ للمبادئ الممتزجة بالمصالح التي تؤلّف حياتهم اليوميّة [ص ٥١]، يُضفي، على المدى الطويل، صفةً إنفعاليّة إلى المشاعر الدينيّة عند بعضهم، وإلى المشاعر الوطنيّة عند الغالبيّة. تأثّر السيّد مور من الوضع على الصعيدين معاً، كونه ينتمي إلى المجتمع البيبلي[٢٣٢]، وقنصل إنكلترا العام في الوقت نفسه. أضف إلى ذلك، ذهنيّة الكبرياء المتشدّدة والسياسة الإستبداديّة التي تشكّل ركيزة الإقتناص الديني لإنكلترا البروتستانتيّة خارج البلاد. (ففي وقت لاحق، سيمضي السيّد مور إلى حدّ الطلب من وامق باشا (Wamik) [٢٣٣] أن يأمر، من خلال بك متوالي من جوار صيدا، بإعفاء المسيحيّين الذين يعتنقون المذهب البروتستانتي من الضرائب في مقاطعته، على أن تضاف قيمة هذه الضرائب إلى نصيب الآخرين). لهذه الأسباب كلّها، لم يكن من حدود لسخط السيّد مور[٢٣٤] إزاء هذا الوضع. وقد هاجمت قنصليّتا إنكلترا والولايات المتّحدة يوسف بك كرم أمام مشير بيروت، واتّهمتاه بافتعال العنف الذي عاناه المبشّرون. إلاّ أنّه تقدّم للدفاع عن نفسه وتمّت تبرئته[٢٣٥]. [ص ٥٢] تفسّر هذه الأحداث حقد السيّد مور الشديد على الشّيخ الفتي، وهو حقد سيتعقّبه خلال أربعة أعوام، وسيرتبط مباشرة، من خلال نتائجه، بموضوع الدراسة هذه.

عندما قام الأمير بشير أحمد بثورة على عمّه[٢٣٦]، إعتبر يوسف بك أنّ الدّافع إلى تلك الثورة ليس سوى طمع من يشنّها بالسلطة، فرأى من واجبه أن يدعم مبدأ السلطة الممثَّل بالقائمقام. إلاّ أنّ الأمير بشير أحمد، الذي كان حقوداً للغاية، أثبت ليوسف كرم في مناسبات عدّة، أنّه لن يسامحه قطّ. وبعد وفاة الأمير حيدر، توقّع الجميع أن يتولّى القائمقاميّة الأمير بشير عسّاف الذي كان قد عُيّن حاكماً مؤقتاً، ولكن، خلافاً لتلك التوقّعات، تمّ تعيين الأمير بشير أحمد. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الأخير كان أكثر أهليّة وحنكة من قريبه. ولكن لو كان هذا التعيين من صنيع

القنصليّة [ص ٥٣] الإنكليزيّة، كما ادّعى البعض، فإنّ إعتبارات أخرى، كما سنلاحظ في ما يلي، لم تكن لتبقى غريبة عنه. لقد استغل السيّد مور لصالحه إستعدادات الأمير، دافعًا إيّاه لاستهلال ولايته بعمل إنتقامي شخصي، فتمّ إستدعاء يوسف بك أمام مجلس الجبل الذي يرأسه الأمير بشير أحمد. وعلى الرّغم من ضعف ذاكرتنا ومن عدم توفّر الملفّات اللاّزمة بين أيدينا لمعرفة الحجّة التي قُدّمت ضدّه في المحاكمة، تكفي الإشارة إلى أنّ الأمير بشير لم يستصعب إختيار الأعضاء الذين سيتولّون توجيه الإتهامات، ظنًا منه أنّه بالإمكان دفع القضاة، بالرشوة أو بالترهيب، إلى إدانة يوسف بك. كان الهدف من الدّعوى، على أقل تقدير، تجريده من مهمّاته الإداريّة[٢٣٧]. يتألّف مجلس الجبل من قاضٍ وقضاة معاونين يمثّلون كل من الطوائف المختلفة، من الدّروز، والمسلمين، والرّوم الكاثوليك، والرّوم الأورثوذكس، والموارنة. وعن مقعد القاضي المارونيّ تمّ آنذاك تعيين حنّا حبيب، وهو كاهن [ص ٥٤] غير مشهور، عُرف بهدوئه وسلامه، وقد عوّل مَن عيّنه على ضعفه. إلاّ أنّه كان الوحيد الذي تجرّأ على مواجهة إرادة القائمقام وقنصليّة إنكلترا. وإذ استمدّ شجاعته غير المتوقّعة من شعور الواجب والعدالة لديه، رفض أن يُدرج توقيعه على حكم الإدانة. وبحسب نظام شكيب أفندي، لا يُعتبر أي حكم للمجلس ذو قيمة ما لم يكن قاضي الطّائفة التي ينتمي إليها المتّهم من بين الغالبيّة التي تدينه. لم تنجح التنكيدات المستمرة والتهديدات الغير مباشرة بالإغتيال في تغيير موقف حنّا حبيب، إلاّ أنّها أجبرته على التنحّي عن تلك المهمة[٢٣٨]. كان لا بدّ من إعادة المحاكمة لولا التغيّر في موقف السيّد إدموند دو ليسيبس، خلف السيد دو ليسباردا، الذي أنهى بشكل مفاجئ تلك المحاكمة[٢٣٩].

د٢- [ص ٥٥] الفصل الحادي عشر

- رفض السيّد إدموند دو ليسيبس إستقبال القائمقام الماروني مدّة أربعين يومًا.
- نتائج هذا الرّفض.
- نظرة سريعة شاملة على سياسة دو ليسيبس الإداريّة.
- غيّرت روح المبادرة لديه موقف القنصليّة العامّة لبعض الوقت.
- أسباب جديدة لموقف معاكس.
- تمديد مدّة بقاء القوّات الإنكليزيّة في القسطنطينيّة بعد حرب الشّرق.
- السفارة الفرنسيّة واللّورد ستراتفورد دو كيديليس (Strattford De Kedelisse).

رفض السيّد إدموند دوليسيبس مقابلة الأمير القائمقام الماروني لدى زيارة هذا الأخير له، وهذا الحدث يبدو فريدًا من نوعه في أوروبا. والأكثر غرابة في ذلك كلّه، كان بقاء القائمقام في بيروت ساعيًا بشتّى الطرق والوسائل للحصول على مقابلة، بدلاً من فسخ علاقته مع القنصليّة والعودة إلى الجبل. يمكن فهم أهميّة هذا الرّفض عندما قبل القنصل مقابلة الأمير بعد خمسة أسابيع من الإنتظار[٢٤٠]؛ ومن دون أن يبرّر موقفه أو يفرض أي شروط على الأمير، رجاه هذا الأخير [ص ٥٦] أن ينسى ما حصل، وتعهّد أمامه أن يعدل عن أي شكل من أشكال الملاحقة بحقّ يوسف بك كرم، مؤكّدًا أنه يفضّل أن يتنحّى عن مهمّاته على أن يرتضي، بعد ذلك الحين، إثارة إستياء قنصل فرنسا[٢٤١]. كان هذا التّأنيب الضمني كافيًا ليشير للموارنة إلى أنّ قنصل فرنسا سيستعيد دوره في شؤون البلد. فإلى ذلك الحين، لم يتجرّأ أحد بينهم إلى الإعتراض علانيّةً على جور الدّعوى القائمة بحقّ يوسف بك كرم. فإذا بهم يستشفّون بعض التفهّم في تصرّف السيّد دو ليسيبس، فاستنتجوا أنّ الوقت قد حان للتخلّي عن القنصليّة الإنكليزيّة التي تحمي المبشّرين البروتستانت، وأفهموا القائمقام أنّه ما من خيار بديل أمامه إذا ما أراد الحفاظ على مركزه. أمام تجلّي

الآراء، أصبحت الأمور أكثر وضوحًا للأمير، وبات على يقين من أنّه لا يمكن الإستغناء عن دعم ممثّل فرنسا. فوعد السيد دو ليسيبس الأمير بأنّه لن يتأخر في [ص ٥٧] مساعدته، شرط أن يكفّ عن إساءة إستعمال نفوذه وعن كلّ أنواع الظلم، إلاّ أنّهما لم يأتيا حتى على ذكر إسم السيّد مور.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ السيّد دو ليسيبس تميّز عن غيره من القناصل، إذ كان يتمتّع بأعلى درجات الكفاءة التي تتطلبها إدارة شؤون الشّرق بشكل عام، وشؤون سوريا بشكل خاص. جمع دو ليسيبس، إلى جانب القدرة المدهشة على إستباق الأمور، معرفة عميقة بالأتراك، إكتسبها بمجهوده الخاص. كان مطّلعًا على أسرار حذقهم السياسي كافّة، وشجاعًا إلى حدّ المجازفة، مما أعطاه القدرة، من دون غيره من المصادر، على زرع القلق حتى في قلوب الباشوات الذين يتمتّعون بأكبر دعم من القسطنطينيّة، ووضعهم تحت رحمة من يفرض عليهم مثل تلك الهيمنة. وقد استفاد من تلك النفوذ لحلّ القضايا المستعصية كافة بسهولة ٢٤٢.

ولمّا كان متمرّسًا في دراسة الشّعوب العربيّة السوريّة [ص ٥٨] التي بات مندمجًا معها، إستطاع على الرّغم من جهله اللغة العربيّة ودقّة تعابيرها، أن يلج بسهولة فائقة إلى أعماق فكرهم الخاص، وأن يعطي لكلّ ما يُقال أهميّة كُبرى، حتى لتلك التي هي غير ذات أهميّة، وأن يستفيد من أبسط المجريات التي قد تنتج من جرّاء زيارة عاديّة وبسيطة.

لقد استنتج السيد دو ليسيبس لدى وصوله إلى بيروت، أنّ سياسة فرنسا في سوريًا سترتبط حكمًا بعلاقة وثيقة مع الماضي والأحداث السابقة٢٤٣، على الرّغم من الموقع الذي احتلّته فرنسا في أوروبا بفضل حكومة الإمبراطور، طالما لم تطرأ بعد تطوّرات خطرة تسترعي إنتباه الوزارة إلى حالة جديدة، ستضطر، لو ظهرت، إلى توضيحها. كما فهم أنّ اعتدال حكومة الإمبراطور نابع من شعورها بالولاء والثقة، على خلاف حكومة عام ١٨٣٠ التي دفعها الحذر والإحتراز إلى التردد. ولكنّه كان من أولئك الذين يضفي لديهم شعورهم بالوطنيّة [ص ٥٩] عند اتّصالهم بالحياة

الشرقيّة حماسة فريدة من نوعها. لقد دفعه إدراكه لقدراته التي يستمدّها من مزاياه الكثيرة إلى الإتكال على نفسه. من هنا ثار على القيود، وعمل، مع دعم السفارة وحدها، على رفع مكانة القنصليّة العامّة إلى أعلى المستويات التي لم يسبق أن عرفتها إطلاقًا، من دون أن يولي أهمية كبرى للتّفسير الذي قد يُعطى في فرنسا لهذه التصرّفات. وقد حقق، بعد سنتين، مبتغاه[٢٤٤]. لكن نادرًا ما تبقى مكانة في ذروتها، فقد انفجرت المواقف ضدّه من جميع الأنحاء وفي آنٍ معًا، وتكاثرت الشكاوى بحقّه في باريس من لندن والقسطنطينيّة. وبالتّالي تلقّى أوامر صارمة ومتكرّرة بأن يعتدل أكثر في سياسته ويتوافق إلى أبعد حدود مع زملائه، ليضع حدًا بذلك لمجمل الإتّهامات، تلك التي أتت متجانبة ضدّه. لم تمرّ هذه الظروف من دون أن يستشفّ منها قنصل بريطانية وباشوات بيروت[٢٤٥] [ص ٦٠] بعض الدلائل؛ فقد بات جليًا لهم أنّ تصرّفات السيد دو ليسيبس لم تكن تعبّر عن نيّات حكومته؛ ومنذ ذلك الحين بدأ يفقد نقاط القوّة كافّة لديه.

ولسوء الحظ، جنت إنكلترا وحدها، كما في عام ١٨٤٠ [٢٤٦]، ثمار الإنتصار الذي حققه الحلفاء في القرم (Crimée) [٢٤٧]. فبينما انسحبت القوات الفرنسيّة من الأراضي العثمانيّة مباشرة بعد بسط السلام، أدّى بقاء القوات والأساطيل الإنكليزيّة إلى إرتباط الحكومة التركيّة بسياسة اللورد ستراتفورد دو كيديليس الشبه حصريّة. تمتّع هذا الأخير بسلطة واسعة في القسطنطينيّة بفضل موقعه كرئيس السفراء، وصداقة رشيد باشا[٢٤٨] المتفانية له. وعلى الرغم من إنشغال السفارة الفرنسيّة في مقاومة سلطة اللورد النبيل المطلقة، إلاّ أنّها سعت إلى دعم السيّد ادموند دو ليسيبس الذي تلقى رسائل خاصّة، كانت بمثابة تعويض عن تلك التي تلقاها رسميًا [ص ٦١] من باريس، وهي تدلّ على مشاركتهم نظرته للأمور. إلاّ أنّ سحره قد أُبطل، وبات السيّد دوليسيبس بحاجة إلى ما يتخطّى قدرات السفارة للحفاظ على المكانة العالية التي كان قد وضع نفسه فيها. فهو لم يستطع إستعادة دوره الفعال كسيّد المواقف في إدارة الشؤون السوريّة، إلاّ بعد أن تمّ إستدعاء اللورد ستراتفورد دو

كيديليس. وقد برزت سلسلة من الإنجازات الناجحة، كأمر إعادة القائمقام الماروني إلى منصبه[٢٤٩]، وكذلك أمر إلحاق زحلة بحكم الجبل[٢٥٠]، لتظهر نهضة السيطرة الفرنسيّة في القسطنطينيّة. لكن تلك الإجراءات جاءت متأخّرة في ذلك الحين، إذ سبقه الإنكليز والأتراك فأخصبوا مؤامراتهم وحضّروا لإعادة إحياء مشاهد ١٨٤١-١٨٤٥ من خلال أحداث بيت مري[٢٥١]. كما تقاسمت السلطات في بيروت ودمشق مسبقًا الأرباح التي توقّعت أن تجنيها. ولكن فلنعد إلى تفاصيل الأحداث التي كنّا قد توقّفنا عندها.

د٣- [ص ٦٢] الفصل الثّاني عشر

- قطع العلاقات بين الأمير بشير أحمد والقنصليّة الإنكليزيّة.
- ثورة زحلة.
- تأليب الكولونيل تشرتشل لمشايخ بشرّي ضدّ يوسف بك.
- شؤون بشرّي.
- عوارض الفوضى في القائمقاميّة المارونيّة.
- إستمالة قنصل إنكلترا للسّاخطين.
- دفع الأمير بشير أحمد للهرب إلى بيروت.
- مساعدة السلطات التركيّة للسيد مور.
- النيّات الكامنة وراء المساعدة.

لقّن السيد دو ليسيبس الأمير درسًا جارحًا كان كافيًا لردعه عن تعريض نفسه لمثل تلك المهانة مجددًا. ولمّا كان الأمير شديد الإستياء من السيّد مور الذي كلّفته إقتراحاته غاليًا، راح يبتعد عنه تدريجيًا[٢٥٢]. إلاّ أنّ سابقة الأمير بشير ملحم في العام ١٨٤١ كانت كافية لإرشاد القنصل الإنكليزي إلى الإجراءات التي عليه اتخاذها. وساعده في ذلك نسيبه السيّد وود، الذي كان حينها قنصلاً في دمشق،

فافتعل ثورة في زحلة وضع فيها آمالاً كُبرى[٢٥٣]، إلاّ أن القائمقام توصّل إلى إخمادها بفضل السيّد دو ليسيبس. ولمّا اضطرّ السيّد وود إلى الإنتقال من دمشق إلى تونس، [ص ٦٣] وجد في شخص الكولونيل تشرتشل[٢٥٤] خلفًا قادرًا على توجيه السيد مور في مهارة إختلاق المشاكل للأمير بشير أحمد. فكانت حملة الكولونيل تشرتشل العسكرية اللصوصيّة التي قام خلالها بنهب محصول الحرير لقرية كفرقدّة التّابعة للسلطان (Domaines du Sultan) بمثابة تجربته الأولى[٢٥٥]. ظنّ البطريرك الماروني أنّ أفعالاً فادحة مثل تلك لن تبقى بدون عقاب وأنها ستسبّب لمفتعليها النّفي من البلد، فمنع يوسف بك من الذهاب إلى كفرقدّة لمواجهة أعمال النّهب بالقوّة. إلاّ أنّ الكولونيل تشرتشل حظي بحماية اللورد ستاتفورد، ولم يضطر للتّخلي عن منصبه ولقب البكويّة والإعتزال في دمشق سوى بعد سنتين، على أثر تحقيق يتعلّق بسلوكه.

حين علم الكولونيل تشرتشل بمشروع يوسف كرم ضدّه، عزم على الإنتقام منه، فبات يتشارك مع السيّد مور في المصلحة نفسها، وأصبح الفكر المدبّر للقنصليّة الإنكليزيّة.

[ص ٦٤] في أواخر عام ١٨٥٦، وقع نزاع حول تحديد الأراضي بين سكان بشرّي وسكان إهدن. وقد تحوّل هذا الخلاف إلى حرب مفتوحة بسبب رسائل الكولونيل لمشايخ بشرّي التي وعدهم فيها بتلقّيهم دعم القنصليّة البريطانيّة وطلب منهم الإلتزام بعدم السماح ليوسف بك بأن يتصرّف تجاههم كما وكأنه صاحب الأمر والنّهي. ولمّا كان البشرانيّون قد أُصيبوا بالهزيمة مرّات متعدّدة عام ١٨٥٦[٢٥٦] كرّروا الهجوم عام ١٨٥٧، وإذا بالجميع يندهشون لخبر إرسال الكولونيل، ليس الأسلحة والبارود وحسب، بل كذلك مدفعين جبليّين صغيرين لمشايخ بشرّي[٢٥٧]. وإذ انتصر يوسف كرم في المعركة مرّة أخرى، وتعرّض لمحاولة إغتيال خلال إحدى مقابلاته، فكان على مشايخ العائلات الثلاث الكبرى، آل خازن، دحدح وحبيش، أن يحذّروا البشرّانيين من أنّهم سيقومون بتهديم قريتهم إذا رفضوا

المصالحة. وذلك ليتمكّن، صاحب الغبطة، البطريرك من تحقيق هذا الصلح الذي طالما سعى إليه منذ أمد بعيد.

إلاّ أنّ هذه المحاولات أسفرت عن نتائج مختلفة [ص ٦٥] عمّا كان متوقعًا، وولّدت هذه الأحداث أحداثًا أخرى. فبرزت بذور الفوضى في القائمقاميّة المارونيّة، بحيث توفّرت لها كلّ أسباب التطوّر الذي كانت قابلة له[٢٥٨].

إتّهم بعض من المشايخ القائمقام بأنّه لم يدرك كيف يُعيد النّظام إلى نصابه بين إهدن وبشرّي، من دون أن يأخذوا في عين الإعتبار أنّه لم يكن يملك أي قوّة فعليّة؛ كما أخذوا ينادون جهارًا بأنّ الأمور، في أيّام الأمير عمر الكبير[٢٥٩]، ما كانت لتأخذ ذلك المنحى، غافلين واقعًا أنّه آنذاك كان يملك تحت إمرته أكثر من ألفي رجل.

لم يختلف الجبل عن غيره باحتوائه الأذهان المضطربة وتلك الطموحة. وقد سعى كلّ الذين قد دفع الأمير بشير أحمد جانبًا إدّعاءاتهم أو عروض خدماتهم إلى نشر آلاف الإتّهامات في حقّه. وأمّا القنصليّة الإنكليزيّة، فاستمالت أكثرهم نفوذًا وشكّلت منهم فريقًا. وتمّ إختيار الأمير بشير عسّاف، الذي كان تعيين نسيبه قد خيّب أكبر آماله، رئيسًا عليهم، وإذ به لم يستطع مقاومة الإغراء[٢٦٠]. [ص ٦٦] كما وأنّه لا يمكننا التّغاضي عن تواجد ما بين خمسة عشر وثمانية عشر ألف شخص ينتمون لطائفة الرّوم الكاثوليك أو الأورثوذكس في القائمقاميّة المسيحيّة. وبين هؤلاء والموارنة كراهيّة تقليديّة يعود مصدرها إلى ثورة الموارنة على الأباطرة البيزنطيّين قسطنطين بوغوناتو[٢٦١] (Constantin Pogonato) ويوستنيانوس رينوبتات (Justinien Rhynoptète) [٢٦٢]. عمل السيّد موخين (Moukhine) ، وهو قنصل روسيا العام في بيروت، إلى جانب السيّد مور على توسيع صفوف المعارضين، معوّلاً على أعداد من هاتين الطائفتين. قدّم السيّد دو ليسيبس دعمًا كبيرًا للأمير بشير أحمد الذي كانت تصل أفواج العرائض ضدّه لدى باشا بيروت، كما لفت إهتمام السفارة إلى قضيّته. أيقن صاحب الغبطة، البطريرك بطرس بولس مسعد، أنّ مبدأ

دينيًا يكمن وراء مسألة بقاء الأمير في الحكم أو سقوطه، وأنّ إنتصار القنصل الإنكليزي سيكون إنتصارًا للبروتستانتيّة، فقدّم للسيّد دو ليسيبس المساعدة من خلال سلطته المعنويّة جاذبًا معه قسمًا كبيرًا من الشّعب ٢٦٣ (La Nation) . [ص ٦٧] بقي النّصر متأرجحًا لفترة طويلة، إلاّ أنّ ضربة جريئة أمّنت نجاح الفريق المعارض الذي يمثّله الأمير بشير عسّاف. بالواقع، تعرّض القائمقام لهجوم مفاجئ في قصره في برمّانا، فهرب إلى بيروت إذ لم يكن محاطًا إلاّ بعدد قليل من الناس٢٦٤. كيف تصرّف الباب العالي ومفوّضوه في تلك الأثناء؟ عوضًا من مساعدة الأمير، تتبّع هؤلاء بسرور يصعب إخفاءه مراحل الثورة الموجّهة كليًّا ضدّ الأمير، مقدّمين عند الحاجة العون للسيّد مور في مساعيه٢٦٥.

إستنتجت الحكومة التركيّة من فشل محاولاتها خلال الفترة الممتدة ما بين ١٨٤١و١٨٤٥ لإعادة وضع الجبل تحت سيطرتها المباشرة الذي كان يتطلّب معونة الدّيوان، إستحالة فرض حاكم واحد تركي على كل لبنان. وبعد أن عدّلت الدروس والخبرة مخطّطاتها جذريًّا، باتت تقوم مساعيها على تقسيم الجبل من خلال تعيين متسلّم وهو موظّف من أدنى مرتبة، على كلّ مقاطعة، يكون مسؤولاً بشكل حصري أمام باشا بيروت أو باشا دمشق، وتقتصر مهمّاته على تنفيذ أوامرهما. [ص ٦٨] كان لا بدّ من أن تُسفر هذه الإنقسامات، التي أثارتها قنصليّة إنكلترا بين القائمقام وعائلته والمشايخ، عن قيام ظروف تمّ إستغلالها بهدف جلب البلد إلى حالة من الفوضى تدفع السكّان إلى تقبّل، أو ربما تمنّي، تعيين متسلّمين كوسيلة للتّخفيف من مآسيهم٢٦٦. وبالتّالي، أُجبر سفراء القوى العُظمى على التخلّي عن المهمّات الصعبة التي تقضي بحماية شعوب تخلّوا بأنفسهم عن الدّستور الذي كانت منحتهم إيّاه٢٦٧. وما أن تمّ تنفيذ هذه التغييرات الإداريّة في المقاطعات المسيحيّة، فُرضت تدريجًا على الجبل الدرزي٢٦٨. أدّت هذه التغييرات إلى إحباط وحدة المقاومة التي واجهت عمر باشا في ما مضى، فحقّق هذا الأخير في العام ١٨٥٩ ما قد سعى إليه بدون جدوى في العام ١٨٤٢.

ويبقى لنا أن نُبرز بأيّ فطنة أُنجز هذا العمل، [ص ٦٩] كيف أنّ كل الوسائل التي توفرت كانت مجدية، وكيف فشلت مع ذلك المحاولات أمام نفور لا يُقاوم لدى مسيحيّي لبنان. إلاّ أنّنا لا نبالغ كثيراً فيما إذا شدّدنا على النقطة التي تُشير إلى أنّ واقع ذهنيّة السيطرة لدى المفوّضين الإنكليز كانت المسبّب الرئيسي لمآسي الموارنة في هذه الأعوام الأخيرة، كما في ما بين ١٨٤١ و ١٨٤٥، وأنّه بفضل مناورات السيّد مور ومستشاريه، إنتهز الأتراك الفرصة التي كانوا أضاعوها منذ عام ١٨٤٧.

د٤- الفصل الثّالث عشر

- جُدّد أمر تعليق الأمير بشير أحمد عن الحكم إلى أجل غير محدّد.
- التّبديل المستمر للحكّام المؤقّتين.
- ثورة فلاّحي كسروان على مشايخ آل الخازن.
- تدخّل قنصلي فرنسا والنمسا.
- الضغط الذي مارسه الموظّفون العثمانيّون على الفلاًحين من أجل حثّهم للمطالبة بتعيين متسلّمين.
- شؤون زحلة.

على أثر هرب الأمير بشير أحمد إلى بيروت، أمر الصدر الأعظم في القسطنطينيّة بفتح تحقيق يتعلّق بإدارة الأمير[٢٦٩]، [ص ٧٠] وأعلن تعليقه عن أداء مهمّاته إلى حين تبريره للأخطاء التي إتّهمه بها. لم تحُل براعة القائمقام في الدفاع عن نفسه، وبعض رسائل من الكولونيل تشرتشل التي أفادت في الدفاع، وواقع عدم توفّر أيّ عنصر مهمّ لإتّهامه، إضافة إلى الدّعم الكامل الذي قدّمه له بحذاقة السيّد دو ليسيبس، بدون إستمرار التّحقيق لمدّة سنتين كاملتين. وفي النهاية لم يسترجع الأمير منصبه إلاّ حين أصبح البلد في وضع لم يعد فيه من أهميّة أو قيمة لعودته إلى الجبل (أيلول ١٨٧٩) [هناك خطأ أتى سهواً، بحيث أن السنة لا يمكن أن تكون

١٨٧٩ بل ١٨٥٩ لأنّ الأمير بشير لجأ إلى بيروت عام ١٨٥٧] [٢٧٠]. خلال هاتين السنتين تتالى الحكّام المؤقتون، الواحد أكثر عجزًا من الآخر، وما كانوا يملكون حتى عراقة الإسم. فما يلبث واحدهم يحاول بعض المساعي لإعادة فرض النّظام الذي كان مضطربًا في الأنحاء كلّها، حتى يتمّ إستبداله بآخر أقل جسارة[٢٧١].

بقيت العدالة ضائعة في الأنحاء كلّها. كان المجرمون أو المدينون يطردون [ص ٧١] الفرسان وجند الحراسة، أمّا المشايخ فكانوا يتقاتلون فيما بينهم، ظالمين الفلاّحين[٢٧٢]. في أواخر عام ١٨٥٨، قام أهالي كسروان، (وهي مقاطعة تبعد مسافة أربع ساعات عن بيروت)، بثورة على مشايخ آل الخازن، وقد كان سخطهم مشروعًا.

حاول صاحب الغبطة، البطريرك بطرس بولس مسعد، التدخل إلى جانب المشايخ والفلاّحين، كلّ بدوره، فاتهمه الطرف الأوّل بالإنحياز إلى صفّ الشّعب الذي ينتمي إليه، والطرف الثّاني بالتّخلي عن أصله والإنحياز إلى جانب الذين يظلمون الشّعب. وأمّا البطريرك الذي بات عاجزًا أمام ذلك الواقع، فلم يجد سبيلاً إلاّ في الإنسحاب[٢٧٣]. في نيسان ١٨٥٩، طرد الفلاّحون المشايخ كلّهم، ونهبوا منازلهم؛ ووضع طانيوس شاهين، وهو قائد الثوّار، يده على محاصيلهم تحت حجّة المنفعة العامّة[٢٧٤].

عائلة آل الخازن تُعَدّ، على الأقل ستّماية فرد، وتكمن ثروتهم فقط في أراضيهم التي يؤجّرونها مقابل مبلغ يُدفع عينًا، وقد وصل هؤلاء إلى بيروت من دون أي موارد سوى [ص ٧٢] المجوهرات التي كانت تضعها نساؤهم أثناء فرارهم.

إعتبرت القنصليّات، في بادئ الأمر، ثورة الفلاّحين بمثابة إعادة تقويم عادلة للإبتزازات التي مارسها المشايخ، غير أن مشهد البؤس ومعاناة نساء آل الخازن وأطفالهم دفعها إلى تبديل موقف اللاّمبالاة[٢٧٥]. ومن هنا عقدت الهيئة القنصليّة بعض الإجتماعات للإتّفاق على التدخل الجَماعي إلى جانب الباشا. وقد باءت محاولات الإتفاق هذه كلّها بالفشل، إذ أراد كلّ قنصل الإحتفاظ بحريّة التصرّف الكاملة وبخصوصيّته. وأمّا الكونت بنتيفوليو (Bentivoglio) والسيّد ويكبكر

(Weckbecker) قنصل النمسا العام، فتصرّفا بمفردهما وبموجب إتّفاق مشترك، فلم ينصحا بالإشتراط على الفلاّحين العودة تحت سلطة مشايخهم، بل طالبا بأن يستعيد هؤلاء المشايخ حقوقهم بمنازلهم وممتلكاتهم التي حُرموا منها مؤقّتًا، إلى أن يتم التّدقيق والتّعويض عن التعدّيات التي اقترفوها[٢٧٦].

[ص ٧٣] وبالتّالي أصرا على إرسال فرقة صغيرة من الجيش برفقة المندوبين الموكلين إقناع الفلاّحين بالموافقة على هذه الشروط، وذلك بهدف تخويفهم[٢٧٧]. وبعد طول المراوغة، وعد خورشيد باشا مشير الأيالة في صيدا والمقيم في بيروت، بالتحرّك. وفي أواخر شهر حزيران، إنطلق حوالي أربع مئة جنديّ نظامي إلى كسروان مع أفندي، تمّ إستبداله بعد ذلك بقليل من قبل الكيهاية[٢٧٨] (Kihaya) نفسه. ولمّا أيقنت القنصليّتان أن خورشيد باشا (Khorshid Pacha) قد تلاعب بهما، لم تكن قد ساورتهما شكوك قطّ بأن هذه الحملة لا تُقرّر بالضرورة عودة آل الخازن إلى ديارهم، مع أنهما قد وعدا المشايخ بتحقيق ذلك[٢٧٩].

توقّف زحف الجيش لدى وصوله إلى سفح الجبل؛ وأمّا الأفندي، ومن ثم الكيهاية، اللذان أقاما صلة برؤساء الشّعب، فعوض تنفيذ ما قد تمّ الإتفاق عليه، أفهما الفلاّحين بأنّه نظرًا لأوضاعهم، [ص ٧٤] لم يعد أمامهم وسيلة للإستحصال على مسامحة الحكومة وتلافي إنتقام المشايخ، سوى في تقديم عريضة يطالبون فيها بتعيين متسلّمين[٢٨٠].

إستنتج كاتب هذا البحث ما ذكرنا للتو أثناء تولّيه مهمة في كسروان أواخر شهر أيلول الماضي، وقد كان في ذلك الحين ترجمانًا دون إقامة ثابتة في القنصليّة الفرنسيّة في بيروت. ولقد أعلن طانيوس شاهين بنفسه أنه تمّ تحذيره بوجوب حرصه على عدم معارضة المخطّطات التي برزت في عروض الكيهاية للصلح[٢٨١]. لم تمضِ فترة على عودة هذا الأخير من كسروان حتى صدر أمرٌ عن القسطنطينيّة وُجّه للقنصليّات ليُثبت لها أنّ السلطات في بيروت لا تتصرّف إلاّ حسب ما يتوافق مع نيّات حكومتهم. كان ذلك في تمّوز ١٨٥٩: حين كانت أوروبّا منشغلة بشؤون

إيطاليا، [ص ٧٥] عندما تلقّى أحمد باشا، وهو قائد سريّة سري عسكر (Sériasker) جيش عربستان والحاكم العام لإيالة دمشق، الأوامر بالتّنسيق مع مشير بيروت لفصل مقاطعة زحلة عن القائمقاميّة المارونيّة، وتعيين متسلّم عليها. وفي الوقت نفسه تلقّى خورشيد باشا أوامر باتخاذ إجراءات مماثلة لبلدة أميون الواقعة بالقرب من طرابلس، وذلك في حال تمّ الفصل في زحلة بدون صعوبات كبرى. بدأ العمل مباشرةً على تنفيذ الأوامر المتعلّقة بزحلة، فقدّم الزحليّون عريضة إحتجاج إلى القنصليّات العامّة في بيروت التي نقلتها بدورها إلى السفارات. غير أنّ الباشوات كانوا قد توقّعوا ذلك، وعرفوا كيف يحوّلون الأمور لصالحهم. فما كان عليهم إلاّ الحصول على عريضة أخرى، بمختلف الوسائل، من أهالي زحلة يعلنون فيها رضاهم على نمط الحكم الجديد، ويؤكّدون أنّهم حين قدّموا إعتراضاتهم كانوا مدفوعين من إلحاح القنصليّة الفرنسيّة وتحذيراتها. كان من شأن وثيقة كهذه، متى أرسلت إلى القسطنطينيّة، أن تثير شكوك[٢٨٢] [ص ٧٦] السفراء حول حسن النيّة لدى القنصل الفرنسي، وأن تدفع، في كلّ الأحوال، الكونت بنتيفوليو إلى التخلّي عن أهالي زحلة.

غالبية أهالي زحلة تنتمي إلى طائفة الرّوم الكاثوليك. وقد أدى إتّباع البطريرك أقليماندوس (Aklimandos) للتقويم الغريغوري، منذ أربع سنوات، إلى تقسيم طائفة الرّوم الكاثوليك إلى قسمين. ومنذ وصول الكونت بنتيفوليو إلى بيروت أظهر جديّة في سعيه لحلّ مسألة التّقويم ضمن منطقة صلاحيّاته القنصليّة، فكانت زحلة المركز الرئيسي للمقاومة. بالواقع، إنّ التّعقيدات الجديدة التي شهدتها المدينة حول موضوع التّقويم، والسخط في صفوف المعارضين من قنصل فرنسا الذي بحكم وظيفته، أُجبر على الدفاع عن حقوق البطريرك، أسهمتْ حتماً بإنجاح مشروعهم (المعارضون)[٢٨٣].

لطالما شجّعت السلطات التركيّة معارضي البطريرك لسبب واحد، [ص ٧٧] وهو أنّ هذا الأخير يتلقّى الدّعم من المفوّضين الفرنسيين. ومن هنا كان من السهل

أن يوحي باشوات بيروت ودمشق إلى أساقفة بيروت وزحلة وصيدا وبعلبك فكرة إجراء إجتماع بهدف إختيار بطريرك آخر معارض. وقد تمّ إختيار زحلة مقرًا للإجتماع. كانت الأمور كلّها تسير وفق المخطط، إلى أن سمح الظرف الغير متوقّع لقنصلي فرنسا في بيروت ودمشق بأن يرسل كلّ منهما أحد مأموريهما القنصليين إلى مكان الإجتماع[٢٨٤].

كان السيد لانوس (Lanusse) ، وهو ترجمان ـ مستشار في دمشق، وكاتب هذا البحث، موكّلَين بحضور تحقيق يتعلّق بإهانة جند الحراسة في المعلّقة (وهي قرية قريبة من زحلة ولكن تابعة لدمشق)، للآباء اليسوعيين في زحلة حيث يملكون لهم كنيسة في تلك المنطقة. وقد توصّلا في الوقت نفسه إلى تفريق الأساقفة والتقريب ما بين جماعة المعارضين وجماعة البطريرك. بإتّحاد الزحليّون المؤقت، شعروا[٢٨٥] [ص ٧٨] أنّهم سيصبحون خاضعين إلى الأبد لرحمة الأتراك إذا ما وقّعوا العريضة التي طالما سعى الباشوات للحصول عليها، فامتنعوا عن التوقيع.

وأمّا صادق أفندي، المسؤول عن الشؤون السياسيّة في دمشق والموفَد من قبل أحمد باشا للمشاركة في التّحقيق عينه، فلم يستطع تمالك نفسه. فلمّا عاين فشل الخطة الحذقة التي رسمها رؤساؤه لتجميع الأساقفة ضدّ البطريرك، على الرغم من محاولاته الفاشلة لإعاقة مساعي الموفدين الفرنسيّين، بالتوعّد أو التّرهيب، أسقط القناع بدون تورّع معلنًا للزحليّين قبل مغادرته أنّه: "سيأتي يوم لن تعود فيه فرنسا موجودة هنا لمساعدتهم، وأنّ الحكومة التركيّة ستتذكّر حينها تصرّفها الحالي".

وفي الشهر التّالي، أعلن سفير فرنسا للكونت بنتيفوليو أنّه قد تمّ، للتو، توقيع أمر ضمّ زحلة إلى القائمقاميّة المارونيّة وقد أُرسل الأمر إلى بيروت[٢٨٦].

د٥- الفصل الرّابع عشر

- شؤون بيت مري (آب ١٨٥٩).
- بدت القنصليّات في بداية الأزمة متنبّهة لما يحصل.
- [ص ٧٩] عندما آن الأوان لفرض تعويضات وضمانات، تغاضوا عن تحيّز خورشيد باشا.
- النّتائج.
- بداية المجازر الحاليّة (٣٠ أيار ١٨٦٠).
- الخاتمة

تزامنت أحداث زحلة مع ظهور الرّوح العدوانيّة بين الدّروز والموارنة. في مساء الخامس عشر من آب، إنفجرت وقائع دامية في بيت مري[٢٨٧]، وهي قرية تقع على الحدود بين القائمقاميّتين، تُطلّ على بيروت، وهي مختلطة الطّوائف. كان سبب القتال مجرّد شجار تافه بين ولدين، أحدهما درزي والآخر مارونيّ. في بداية النّزاع تقدّم الموارنة، فهبّ دروز العباديّة، وهي بلدة مجاورة، لنجدة أخوتهم في بيت مري، فتراجعوا في البدء، إلاّ أنّهم عادوا فسيطروا على ساحة المعركة ناهبين البيوت والكنائس[٢٨٨]. ووصل الجنود غير النظاميّين في الجيش التركي (باشي بوزوق)، الذين سارع باشا بيروت إلى إرسالهم، في الوقت المناسب للحصول على حصّتهم من غنائم السلب.

عند هذا الحد، إقتصرت المسألة على نزاع بين أهالي القرية الواحدة. [ص ٨٠] غير أنّ شيخًا درزيًا، عُرف بكرهه للمسيحيين وطباعه الحادة، حاول إعطاءها أبعاد أوسع: فقد إنقضّ يوسف عبد الملك على المتن، وقام بحرق خمس أو ستّ قرىً في يوم واحد[٢٨٩].

في هذه الأثناء، لقيت الجهود والمساعي التي بذلها الكونت بونتيفوليو في البداية تقديرًا عامًّا، كما لم تتأخّر قنصليّتا النمسا وروسيا عن مدّ يد المساعدة.

رضخ خورشيد باشا أمام التّنديد الجماعي، فانطلق في ١٧ أو ١٨ لنصب خيامه والتمركز في بلدة المديرج التي تشكّل النقطة الأكثر ارتفاعًا من طريق دمشق والتقاء للقائمقاميّتين، وقد رافقه ترجمان عن كلّ من القنصليات الثلاث. بشكل عام، لم يكن الدّروز مستعدّين للحرب؛ فمواشيهم ومحاصيلهم لم تكن بمنأى عن الخطر، كما توفّرت لديهم الأسلحة دون الذخائر. لذلك سعى مشايخهم وقوّاد تحرّكاتهم أثناءها[٢٩٠]، [ص ٨١] إلى ردعهم عن خوض الحرب. وقد ساد في المقابل الحديث عن المصالحة، في الأنحاء كلّها، وطالبت الجهتان بالتّعويضات، إلاّ أنّ الموارنة طالبوا بأكثر من ذلك[٢٩١].

لقد نشب النزاع في بيت مري بشكل غير متوقع، وتحوّل تدريجيًّا إلى صراع مسلّح. وبالتّالي كان من الصعب تحديد الفريق المذنب[٢٩٢]. إنقاد دروز العباديّة خلف عواطفهم المبرّرة، فهبّوا إلى نجدة إخوانهم الدّروز. ولكن بأي حق قد سمح الشيخ يوسف عبد الملك لنفسه بتعريض قرى، تبعد مسافة ساعات عن ساحة القتال، وليس لها طرف في النزاع، للنار وهرق الدماء؟[٢٩٣]

أصرّ الموارنة، وعلى رأسهم أسقف بيروت، على محاكمة هذا الشيخ وإصدار عقوبة صارمة بحقّه. وقد أبدى القائمقام الأمير بشير أحمد الذي عاد إلى الجبل في ظل تلك الظروف، عن رغبته بالمطلب نفسه. كان تحيّز الباشا واضحًا، [ص ٨٢] فقد بدا داعمًا لمطالب الدّروز كافّة في تسوية التعويضات؛ كما رفض ملاحقة يوسف عبد الملك. وهنا كان الوقت مناسبًا لتدخّل القنصليّات من جديد، و إجبار المشير رغمًا عنه، على أن يكون القدوة المثلى للعدالة، مما يرسّخ السّلم الذي كانوا قد ساهموا لحسن الحظ في إرسائه. ولكن على قدر ما كان تدخّلهم حازمًا في بداية الأزمة، تراخوا بعدئذٍ مع همود الأمن. وحده الكونت بنتيفوليو إعتبر أن المهمّة ما زالت غير منتهية. ولكن، عندما رفض زملاؤه السّير على خطاه، بات عليه مواجهة خورشيد باشا منفردًا، فاضطرّ للإنسحاب إذ إنّ ما حصل مع السيّد دو ليسيبس ذكّره بوجوب توخّي الحذر[٢٩٤].

رضخ المسيحيّون بعد ذلك لإرادة المشير، وأعلن رسميًا في الأنحاء كلّها عن استتباب الأمن. ولكن على أرض الواقع، كان التّحضير للأحداث التي تجري حاليًا قد تمّ سابقًا. لقد تنبّه الدّروز إلى سعي السلطة [ص ٨٣] لجعلهم يفلتون من العقاب، بينما لم يتوفّر في حماية القنصليّات للمسيحيين الحزم وروح المتابعة الضروريين لجعلها أكثر فعاليّة. ومنذ ذلك الحين بدأ الدّروز يستعدّون من جديد لحرب تمّ إيقافها. ولأنّ هذه الأخيرة كانت مفاجئة، لذلك فقد عدّوا قمعها أمر مناسب لهم لأنّهم لو إنجرّوا فيها وهم غير مستعدّين لما استطاعوا إرساءها إلى نهاية تُحمد عواقبها[٢٩٥].

كان يستغرب بعضهم أحيانًا في سوريا، لامبالاة القنصليّة الإنكليزيّة، أقلّه علانيّة في شهر آب ١٨٥٩. وقد حاولوا تعليل موقف القنصليّة هذا بالرضى. لربّما ساور السيّد مور من فكرة أنّ تحيّز الباشا كان مصدر مهانة للموارنة، وأنّ العقبات التي عرقلت مساعي الكونت بنتيفوليو الخيّرة، أثبتت للموارنة أنّ الإنكليز هم وحدهم قادرون على توفير الحماية لمواليهم. كما قيل إن السيّد مور رأى من المصلحة الوقوف في صفّ زملائه وإلى جانب الدّروز في آنٍ معًا[٢٩٦]. [ص ٨٤] مهما كانت الدوافع الحقيقيّة، فإنّ إحترام الدّروز للقنصليّة البريطانيّة في دمشق يثبت على الأقل عرفانهم بالإهتمام الذي لطالما برهنه لهم المفوّضون الإنكليز منذ عام ١٨٤٠.

خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الحالي[٢٩٧]، شكّل إغتيال كاهن ماروني في القائمقاميّة الدرزيّة[٢٩٨]، وتلاه إغتيال خمسة عشر أو عشرين شخصًا آخرين، نذيرًا بإستعدادات الدّروز. ففي مساء الثّلاثين من أيّار، هاجم دروز العباديّة وبيت مري مسيحيي هذه الأخيرة، وفي غضون ثلاثة أيّام إشتعل الجبل من بيروت إلى صيدا[٢٩٩].

يجدر بنا التّوقف عند هذا الحدّ عند بدء الأحداث التي صوّرتها الأخبار المتداولة في الصحف. فهل يمكننا تصديق غرابة الإدّعاءات التي يسعى السيّد

موسوروس (Musurrus) من خلالها إلى تضليل الرّأي العام الأوروبي، مؤكّدًا في لندن أنّ الباب العالي لم يكن يملك سوى أربع مئة رجل في سوريا يوم الثلاثين من أيّار؟ [ص ٨٥] علمًا أنّ بيروت وحدها تضمّ أربع مئة رجل على الأقل. وأمّا في دمشق، مقرّ ماريشال فيلق عربستان، فكان ثمّة ألف وستمئة جندي خلال حرب الشّرق، فهل يُعقل أن تكون أعداد الجيوش حاليًا أقل مما كانت عليه في تلك الأثناء؟ تتألّف الحامية في دير القمر من ثلاث أو أربع مئة رجل، وكذلك في المعلّقة، وإذا أضفنا إليهم نصف كتيبة في صيدا كما في طرابلس، وخمسة وعشرين رجلاً في حاصبيّا، يصبح العدد الفعلي حوالي أربعة آلاف رجل. وإن خفّضنا العدد إلى النصف: لكان الألفان المتبقيّان يكفيان لإيقاف الدّروز عند حدّهم، لو كان ثمّة إرادة فعليّة لذلك[٣٠٠].

تبدو مسائل تمديد تعليق مهام القائمقام الماروني إلى أجل غير محدد، والثورة في كسروان، وأمر فصل زحلة وأميون، كإثباتات كافية لنيّات الباب العالي في لبنان. وفي المقابل، ليست أقوال صديق أفندي في زحلة، وإستمرار مراعاة خورشيد باشا للدّروز في آب ١٨٥٩، إضافة إلى مسلك الجيوش التركيّة[٣٠١] [ص ٨٦] في دير القمر، وزحلة، وحاصبيّا، وصيدا، وبعبدا القريبة من بيروت، أقلّ دلالة على التواطؤ، إن لم يكن على صعيد الحكومة العثمانيّة، فأقلّه على صعيد مفوّضيها[٣٠٢].

بوسعنا التّشديد على بعض التّفاصيل الواردة في رسائل تلقّيناها شخصيًا. كما أنّ رسائل بعثت من دمشق إلى بيروت في مستهلّ الشهر الأخير أتت على ذكر إجتماعات مكثّفة دارت بين أحمد باشا والمشايخ الرئيسيّين لدروز حوران تسرّبت أسرارها، وفيها تمّ الإتّفاق على سحق مسيحيّي المدينة بعد إضعافهم وإحباط عزيمتهم من خلال مجزرة عامّة في لبنان. فعند نقاط مختلفة لم يكن فيها من وجود للجيوش التركيَّة، كان بعضًا من الدّروز يساعدون المسيحيّين على الفرار. قد نودّ أن نرى طرف المغالاة في هذه القصص. ولكننا، في كل الأحوال، لا نظنّ أنّها تضيف

شيئًا إلى الأعباء الفادحة التي [ص ٨٧] عدّدناها قبلاً. لا يساورنا الشك في أنَّ قلب السلطان يدمي لدى معرفته بما حصل في سوريا؛ ولكننا نعلم أنَّه لا أحد أكثر جهلاً من سموّه بذهنيّة مؤتمني السلطة لديه.

إنَّ إتّهام صحف إزمير (Smyrne) والقسطنطينيّة للموارنة بأنّهم كانوا السبّاقين إلى حمل السّلاح، يفترض أن المنفَذ الوحيد الممكن يكمن في تدابيرِ ما كانت الحكومة لتتأخر في اتّخاذها لو تُركت لها حريّة التصرّف. كما من شأن هذه المقولة أن تلصق ذنب المصائب الحاليّة بأولئك الذين وقعوا ضحيّتها، فيكون عليهم، كذروة لنكبات كثيرة، تحمّل وجود الجيوش التركيّة، وهي أشرٌّ من ضراوة الدّروز.

حتى ولو لم تُكذّب بيروت هذه الصحف رسميًّا، فإنّ السرعة التي تميّزت بها تحركات الدّروز القتاليّة كافّة، والتّوافق في تنفيذ هذه التحرّكات، والمقاومة الضعيفة التي واجههم بها المسيحيّون الذين تصرّفوا بشكل مختلف ما بين ١٨٤١ و١٨٤٥، تثبت أن هؤلاء لم يكونوا مستعدّين للدّفاع بقدر [ص ٨٨] ما كان أخصامهم الدّروز مستعدّين للهجوم، الأمر الذي لا يترك مجالاً للإعتقاد بأنّهم كانوا السبّاقين إلى حمل السلاح.

والحدث الأخير يُظهر حجم الذعر الذي أثاره لدى الموارنة ما إن تمَّ إعلامهم بخبر وصول فيلق فؤاد باشا قريبًا[٣٠٣]، وفقًا لما كتب أمين سرّ البطريرك الماروني الذي يتابع قائلاً: "لقد دخل فلاّحو كسروان في مفاوضات مع مشايخ الخازن دعوهم فيها للعودة إلى ديارهم، معلنين إستعدادهم للخضوع لسلطتهم مجددًا، وذلك بهدف دحض أي حجّة قد يتذرّع بها الباشوات لإحتلال البلد"[٣٠٤].

٣- خلاصة مواقف شافري من الأحداث التي ذكرها في المذكّرة

لقد أورد شافري تفاصيل أحداث صغيرة ومفاوضات لم ترد عند غيره من المؤرّخين المحليين أو الأجانب، وهذا التّقرير لا بدّ من التّعامل معه على أنّه يعكس وجهة نظر شافري إنطلاقاً من صفته الشخصيّة وليس الدبلوماسيّة، وأظهر تناقضاً لدى الدولة العثمانيّة والأتراك؛ ففي حين كان الأتراك يشعرون أنّ الدّول الأوروبيّة متقدّمة عليهم ويدينون لهم بالحفاظ على دولتهم وقوميّتهم غير أنّهم كانوا يكرهونهم لتفوّقهم ولديانتهم. وأظهر أيضًا تناقضًا بين المشاعر الشخصيّة للسفراء وبين أوامر دولهم ومصالحهم، فحتّى سفراء بريطانيا الذين أقاموا حلفًا مع الأتراك والدّروز ضد الموارنة، كانوا يعمدون إلى حلحلة الكثير من مشاكل المسيحيّين على المستوى الفردي وبدوافع إنسانيّة، فهم لم يتقبّلوا موقف الدّولة العثمانيّة بالإنحياز الكامل لطائفة، لأنّه يتعارض مع مفهوم الدّولة والعدالة والإنسانية. أمّا بالنسبة للدول الأوروبيّة، فهي التي بذّرت المال والسّلاح، كانت تريد أن تأخذ مواقف سياسيّة وامتيازات من الدّولة العثمانيّة وتضمن ولاء الطّوائف لها لإستعمالها عند الحاجة. وقد أوضح شافري في تقريره أنّ إصدار القوانين شيء، وممارسة تنفيذها شيء آخر؛ فمرسوم كلخانة سنة ١٨٣٩ ومرسوم الإصلاحات سنة ١٨٥٦ اللّذين صدرا بضغطٍ أوروبّي، لم ينفذّا، وإنّ ما نصّا عليه من مساواتهما المواطنين كان مجرّد كلام وحتى ليس وعود، بل جاء التطبيق معاكسًا تمامًا لمضمون هذه القوانين، مما أجّج العواطف الدينيّة التي "استغلّتها تركيا لتعود ظافرة مسيطرة على لبنان". بالإضافة إلى أنّ الشعوب في الشّرق لم تكن حاضرة لتقبّل فكرة التغيّر وتنفيذ القوانين بطواعيّة ورضى، بل كانت أكثر تمسّكًا بالشّرع، فتعاطت بسلبيّة مع هذه القوانين، وانعكس ذلك كرهًا للسّفراء وحروبًا وفتنًا ومآسي للمسيحيّين الشرقيّين. وساهم في هذه الأزمة الغزو الثّقافي والديني الذي مارسته الإرساليّات الأجنبيّة الذي عكس صراع كاثوليكي ماروني بروتستانتي، تُرجِم إلى خلافات قد

تتساوى في بعض الاحيان، لا بل أكثر، مع الصراع الماروني المسيحي – الدّرزي.
أمّا مَن استغلّ هذه البلبلة، فهي الدّول الأجنبيّة التي كانت توظّف أصغر خلاف بين الشّعب لخدمة مصالحها. فتدخّلت فرنسا والبابويّة لجعل الكنيسة الملكانيّة تعتمد النّظام الغريغوري بدل النّظام البولياني. كما استغلّت بريطانيا والأتراك أحداث بيت مري ودير القمر وزحلة. بالإضافة إلى أنّ ما حدث بين الفلاّحين والإقطاعيّين كان بتدبير من القوى العُظمى التي استغلّت قهر الفلاّحين وظلم الإقطاعيّين لإشعال الفتنة. وعندما رأت أنّ الظروف تقضي بوقف هذه الحركة، جاءت الحلول لمصلحة الإقطاعيّين. وجرت الأحداث على مدى عقدين من الزمن على حساب المسيحيّين الموارنة وغيرهم، حتى أنّه بعد تطبيق نظام القائمقاميّتين، إنحصرت الفتن في القائمقاميّة الشماليّة. ولما كانت الكنيسة المارونيّة تحاول الوقوف في الوسط بين الفلاّحين والإقطاعيّين وترتيب الإتّفاقات والعهود لوقف الخلاف المسيحي، كانت تُلام من الطّرفين. وإذا تمعنّا مليًا بتقرير شافري وحاولنا إدراك غاية التّقرير، نرى أنّه ينسجم مع ما قاله المسيو دي ملفيل في مجلس النوّاب الفرنسي "كثيراً يا حضرة النوّاب ما نرمي الموارنة والدّروز بعدم التمدّن والخديعة والغش، لكنّهم إذا تعلّموا يومًا أن يكتبوا التّاريخ فسيحكمون دون شك على أوروبّا بالخيانة، لأنّه جاءهم أناس منها أثاروهم ووعدوهم بحفظ إمتيازاتهم، بل بتوسيع دائرتها وقد رأيتم كيف برّ بالوعود". فهل أصبحنا فعلاً قادرين على كتابة تاريخنا واستخلاص العبر؟ [٣٠٥]

ثانيًا: مذكَّرة بتحرّكات البطريرك الماروني بولس مسعد السياسيّة بين ١٨٥٨-١٨٦٠

١- تعريف بالمؤلّف وبالنّص

يضمّ المجلَّد الذي يحمل الرقم ٢٢٩ من محفوظات الفاتيكان السريَّة مذكَّرة بتحرّكات البطريرك الماروني بولس مسعد بين سنة ١٨٥٨-١٨٦٠، وهي تشكّل الوثيقة التاريخيّة الثّانية، ومسجَّلة تحت الرقم ٥ من الملف المذكور أعلاه.

تتألّف المذكَّرة من خمسة وثلاثين صفحة من الحجم الصغير، مكتوبة باللغة الإيطاليّة، لا تحمل إسم كاتبها ولا مكان صدورها ولا أيَّة إشارة للأقنية الإداريّة التي سارت فيها. ومجرّد إحتفاظ الفاتيكان بها منذ أكثر من مئة وخمسين سنة تُكسبِها أهميّة البحث.

لقد قمنا بترجمة المذكَّرة واستعنّا بأكثر من ترجمان مشهود لهم بالدقَّة، وحافظنا على المضمون بكل أمانة حرصًا على جلاء الحقيقة وترك الباب مفتوحًا ليلجه باحثون، وربما من وجهة نظر أخرى.

يقول كاتب المذكَّرة في الصفحة الأولى أنّه وضع المذكَّرة "منذ خمسة عشر سنة من إرتقاء المطران بولس مسعد سدَّة البطريركيّة". والمعروف أنّ المطران بولس مسعد إنتُخب بطريركًا بتاريخ ١٢/١١/١٨٥٤، وتسلّم درع التثبيت من البابا بيّوس التّاسع بتاريخ ٢٣/٤/١٨٥٥، ولذلك فإنّ تاريخ هذه المذكَّرة يُفترض أن يكون سنة ١٨٦٩-١٨٧٠، لكنّ الكاتب في الصفحة الثّانية يقول أنّه بين عام ١٨٥٨ و ١٨٥٩ حدثت الحركة الفلاحيَّة، أي سنتين أو ثلاثة بعد أن أصبح المطران بولس مسعد بطريركًا، لذلك فهو يحدّد أنّ إرتقاء بولس مسعد بحسب رأيه كان سنة ١٨٥٦-١٨٥٧، فيكون تاريخ كتابة المذكَّرة حوالي سنة ١٨٧١-١٨٧٢. في سياق النّص

يؤكّد أنَّ المذكَّرة كُتبت عندما كان لا يزال داود باشا متصرّفًا، لذلك يرجّح أن تكون في آخر عهد المتصرّف، أي سنة ١٨٦٨.

حدّد كاتب المذكَّرة المرحلة التاريخيَّة التي تطرحها هذه المذكَّرة بين ١٨٥٨-١٨٦٠ أي منذ إنطلاق حركة الفلاَّحين وحتى بداية ما عُرف بحركة الستّين، لكنّه طال بمذكّرته المرحلة الممتدة ما بين ١٨٥٨-١٨٦٨، وأورد تفاصيل الأحداث التي قادها يوسف بك كرم إلى حين نفيه إلى الجزائر.

في محاولة كشف قناع الكاتب، والتعرّف على شخصه، يُستنتج ممّا ورد في النّص الملاحظات التّالية:

- أنَّ كاتب النّص يقف إلى جانب الأُسر الإقطاعيّة، فهو كلّما ذكر الفلاَّحين وصفهم بالأُسر المحتقرة، والذين ثاروا على المشايخ وسلبوا أموالهم ودمّروا مواردهم، أي شيوخ الشباب وقوّاد الحركة هم محتقرين أيضًا ولا يوفّر البطريرك بولس مسعد.
- في عرضه ينطلق من الأحداث المحليَّة الصغيرة ليوزّع التّهم، ويعتبر أنَّ الحرب في لبنان (ص ١٤ وما يليها)، بدأت منذ أزمة آل الخازن وطانيوس شاهين وقد بدأها المسيحيّون؛ أمّا الدّروز فكان ردّهم من خلال وصفهم هذه الحرب بالصليبيّة. ممّا يطرح تساؤلاً حول الطائفة التي ينتمي إليها كاتب هذه المذكَّرة، خاصةً وأنّه يحاول فهم هذه الحرب إنطلاقًا من إطارها الدّولي.
- يبدو أنَّ كاتب المذكَّرة على درجة لا بأس بها ثقافيًا فهو قد اطّلع على كتاب الدر المنظوم الذي ردّ فيه بولس مسعد على البطريرك مكسيموس مظلوم والذي صدر سنة ١٨٦٣. عاصر البطريرك مسعد الماروني لمدّة سنة البطريرك مظلوم الذي توفي سنة ١٨٥٥، ولكنّه عاش الأزمة الخطيرة التي أصابت كنيسة الرّوم الكاثوليك لتحويل التّقويم اليولياني الشّرقي إلى الغريغوري الغربي. وكان البطريرك مظلوم صلبٌ في المحافظة على

التّقويم القديم والطقس القديم حتى أنّه قال للبابا عندما عرض عليه الأمر "إذن تصبح بابا الغرب وأنا بابا الشّرق".

ربما دفع هذا الموقف بولس مسعد إلى إصدار كتابه "الدر المنظوم". وفي ذكر هذه الأزمة يجب أن لا نُسقط من الإحتمال أن يكون كاتب المذكّرة ينتسب إلى طائفة الرّوم الكاثوليك، وإلى الفئة المناصرة للبطريرك مظلوم، وما يُعزّز هذا الرّأي كتابته للمذكّرة باللّغة الإيطالية، وتوجيهها إلى البابا إنتقامًا للبطريرك مظلوم.

توقّفت عند كل فاصلة من المذكّرة، وقابلتها، وقارنتها، وعلّقت عليها بكل ما أتاحته الوثائق التاريخيّة التي عالجت تلك الفترة التاريخيّة، وأوردت الآراء التي توافق أو تعارض المضمون لتوضع أمام القارىء، ولأقدّم للباحثين في المستقبل عملاً محقّقًا بالأسلوب العلمي، مع اليقين أنّ البحث عن الحقيقة عمل دائم ومستمر.

٢- النّص المعرّب للوثيقة: "مذكّرة بتحرّكات البطريرك الماروني بولس مسعد السياسيّة بين ١٨٥٨-١٨٦٠"[٣٠٦]

[١] إنّ من ينكبّ بتأنٍّ على تفحّص طبيعة نظام القائمقاميّتين، الذي وضعته السياسة الأوروبيّة لجبل لبنان بعد سقوط الأمير بشير، وكيفيّة تطبيقه، يمكنه إقناع أتباع هذا النّظام أنفسهم بأنّه وضع عمدًا على هذا الشّكل ليُسهم في إذكاء الحرب الأهليّة ونشر الفوضى على المدى البعيد[٣٠٧]. ويقول البعض، أنّ إرتقاء سيادة المطران بولس مسعد، من مواليد عشقوت في كسروان، إلى سدّة البطريركيّة المارونيّة، منذ خمسة عشر سنة، قد أوحت به، بكلّ تأكيد، العناية الإلهيّة لأنّه عندما تفاقم الوضع السياسي إلى حدٍّ لا يُطاق وجدت له حلولاً جذريّة وجديّة[٣٠٨]. وبما أنّ القسم الثّاني ممّا قلناه قد يعتبره البعض مبالغًا فيه، لن يكون دون جدوى العمل على جمع الأحداث البارزة التي حدثت في تلك الفترة الزمنيّة المذكورة وعرضها، ومن ثمّ الحكم، إن أمكن، ليس فقط على حقيقة ما نحن مجبرون على تأكيده، بل أيضًا [٢] تفحّص كيف أنّ لبنان قد وُفِّق الآن، عن طريق الصدفة، أن يكون حاكمه مشيرًا كاثوليكيًا يضمر أفضل النوايا باتجاه أبنائه؛ أليس من الضروري على الأقل إجراء تعديل، إن لم يكن وضع حدّ نهائي للتّأثير العدائي والمفسد الذي يسبّبه الرّئيس الروحي للطائفة المارونيّة للأوضاع المستجدّة[٣٠٩].

من الواجب إتّباع التّرتيب الزمني في إستعراض الأحداث، رغم ترابطها وإعتراف الجميع بوحدة مصدرها وهدفها.

في المرتبة الأولى تأتي إنتفاضة الفلاّحين في كسروان ضدّ أعيان البلاد بين عام ١٨٥٨ و ١٨٥٩، أي سنتين أو ثلاثة بعد أن أصبح المطران بولس مسعد بطريركًا على الطائفة[٣١٠]. كانت الغاية من هذه الإنتفاضة تعكير أجواء الوفاق الحميم الذي كان قائمًا بين الأعيان والفلاّحين الأحرار الذي حمى لبنان من الإحتلال العثماني وحافظ على سلامة الديانة الكاثوليكيّة. إنّ نجاح هذه الإنتفاضة

كان أمرًا مستحبًا من قِبل حكومة الباب العالي[٣١١]. نستخلص من عدّة أحداث أكيدة، أنَّ البطريرك الماروني [٣] لم يكن متعاطفًا مع الإنتفاضة وحسب بل متواطئًا شخصيًا مع المنتفضين. وتميَّزت بلدة عشقوت، أكثر من أيَّة بلدة أخرى في كسروان، بالحقد والقساوة اللّذين أظهرهما الفلاَّحون في تلك الحقبة نحو المشايخ (الأعيان) في تلك النّاحية[٣١٢].

فما هو المؤشّر الأوّل لتلك الثورة، التي لا يمكن مقارنتها بالثورة الفرنسيّة التي حصلت عام ١٧٨٩، إلاّ بشراستها وأخطائها الفظيعة؟

عندما كان أسد الخازن من عجلتون، عام ١٨٥٧، يجمع مسلّحين ليهاجم متاولة المغَيرة، توجّه بالنّداء أيضًا إلى سكان عشقوت، فرفضوا تلبية النداء. ولما كان يحاول حثّهم لاتّباعه، ضرب واحد من أبناء البلدة. فهذه الحادثة جلبت عليه نقمة البطريرك الذي بدأ تدريجيًا يعادي الأعيان بسبب تصرّفاتهم المستعلية[٣١٣] في غالب الأحيان، وكيف لم ينسوا أنّه ابن عائلة حقيرة، وأنّه يصغي إلى دعوة أقربائه للقيام بإنتفاضة عارمة ضدّ الأعيان. وبتحريض من مجهولين، حصل فلاّحو كسروان العليا [٤] على إذن من غبطة البطريرك بولس للإجتماع في عاميَّة شعبيّة وإعداد خطّة عمل[٣١٤]. ولقد تميَّز الخوري بطرس، شقيق البطريرك الماروني، في تشجيعهم على خططهم. فكان ينزل لهذا الغرض من الدّيمان (قرب إهدن) إلى جونيه والزّوق ويحاول إقناع الجميع بعدم الإقتصاص من أحد كي لا تضعف شجاعتهم. وإذا صدف أن صعد أحد الكهنة الموارنة إلى بكركي (المقرّ البطريركي) ـ ولقد صعد أكثر من واحد ـ ليخبر السلطة الكنسية بما يحدث ويحذّرها من المؤامرة، كان يرجع سريعًا إلى قريته مقتنعًا تمامًا بمساوىء المشايخ وبصحّة ذرائع الفلاَّحين.

أثناء هذه الأحداث المؤسفة، كان البطريرك يتكلّم دومًا في مقرّه كلامًا يدعو إلى السلام، لكنّ شقيقه بطرس كان يعمل جاهدًا لتقويض فعاليّة هذه المواقف، ويهيّج في الخفاء سكّان عشقوت، الذين كانوا يؤجّجون نار الفتنة في جميع قرى كسروان.

في أحد الأيّام، تمّ لقاء في بكركي بحضور البطريرك، إقترح فيه المشايخ [٥] عدّة تنازلات للفلاّحين شرط أن يظلّوا في قراهم. قَبِل حزب الثورة بإقتراح المشايخ، ولم يكن بوسع البطريرك إلاّ أن يقدّر أهميّة هذا الإقتراح وواقعيّته. تُرى، هل توقّف بذلك إضطهاد المشايخ؟ لم يتوقّف إلاّ بعد طرد المشايخ الشامل من كسروان، لأنّ صوتًا خفيًا كان يأمر ولا أحد له الجرأة للبوح بما يريد[٣١٥].

فهل تفوّه البطريرك بجملة واحدة لصالح الأعيان عندما مرّ هؤلاء الأشقياء في بكركي متوجّهين إلى بيروت ومحاطين بجمهور غفير يهدّدهم؟ فبفضل حضور المطران جعجع، وبعض الألبانيين فقط، تمكّن هؤلاء من بلوغ السّاحل، ولجأ البعض إلى بيروت والبعض الآخر إلى جبيل، بعد أن كانوا، من حين لآخر، هدفًا لطلقات ناريّة عدّة وجّهها إليهم الفلاّحون الذين كانوا ما برحوا في الكرسي البطريركي. فليس من الجائز أنّ أولئك ذهبوا دون أيّة كلمة تشجيع مُحبّة، بينما ينعم هؤلاء على المائدة البطريركيّة بمآكل فاخرة وضيافة كريمة[٣١٦]. هكذا طُرد المشايخ [٦] ونُهبت ممتلكاتهم وأُحرقت بيوتهم؛ وكانت الثورة تشقّ طريقها المشؤوم عبر ترداد كلمات السّلام التي كان يُطلقها البطريرك بشكل مُبهم، وبين دعوات الإضطهاد التي كان يُطلقها الخوري بطرس والتي لاقت قبولاً مضطردًا في النفوس الجشعة والمتحمّسة لأولئك الحقيرين. وكان يفهمهم بدون تردّد: "إلى الأمام بأمر من البطريرك، ولا تدعو الفرصة المناسبة تفوتكم إذا أردتم أن تتخلّصوا نهائيًا من المشايخ" [٣١٧].

توجّه شاب، قُتلت أمّه وأخته في عجلتون إلى بكركي للحصول على إذن يمكّنه من دفنهما. رفض البطريرك طلبه، وحُرم ذلك الشاب أيضًا من لقمة عيش وكوب ماء كان طلبهما. فكان الخوري يوسف الجميّل من تحلّى بالشجاعة وقام بذلك الواجب الذي يمكن أن ندعوه آنذاك عمل محبّة فائقة [٣١٨].

لن نقول أن لا مذكّرة نُشرت ولا رسالة رعوية قُرنت بأمر من البطريرك أو من أحد الأساقفة، ولا حرم أصاب مسبّبي تلك المشاغبات، خاصةً وأنّه كان بالإمكان [٧] وتحت نظر السلطة الكنسيّة العليا، إيجاد حلّ مشرّف لتلك المسألة يعود بالخير

على الكنيسة ولبنان. لكن بسبب أنّها تُركت عُرضة للإنفعالات الشّعبية، أسرعت في دمار البلاد وشجّعت على مجازر ١٨٦٠، وتعمل أخيراً إلى إخضاع البلاد للسلطة الإسلاميّة المباشرة.

بعد طلبات متعدّدة رُفعت إلى سيادة البطريرك في أواخر ١٨٦٠، كي يتدخّل بسلطته لإعادة مردود أملاك المشايخ، الذي كان الثوّار يحصّلونه حتى ذلك الحين، إلى أصحابه الشرعيين، وانتهت بالموافقة على ذلك؛ يُقال إنّه حرم أحد الأشخاص من الأكثر نبلاً؛ ومعلوم مع ذلك، أنّ البطريرك أصرّ موضّحاً ألاّ يُفهم هذا الحرم بمعناه الحصري الصرف. في الواقع، كاهن من ضيعة في كسروان، جاء بمناسبة أعياد الفصح إلى بكركي للحصول على سلطة فكّ الحرم لأفراد تحت ولايته، أجابوه إرحل من هنا، لا تُزعج نفسك بهذا الأمر، بل إهتمّ بشأنك[٣١٩].

تظهر الفترة الأخيرة من تلك الإنتفاضة المشؤومة، أكثر من أيّ برهان آخر كم كان البطريرك الماروني بعيداً من أن يشهد للمشايخ، الذين [٨] كان دوماً يسأم منهم ولا يُعيرهم أي إهتمام. في الحادي والعشرين من تموز ١٨٥٩، كان في معهد الأرض المقدّسة في حريصا حوالي أربعين امرأة وأولاداً من مشايخ الخازن، حيث وجدوا لهم ملجأ. وسرعان ما طوّق المنتفضون المعهد، واحتار الرهبان في ما يمكنهم عمله. وكانوا يعلمون جيداً أن لا جدوى من الإتصال بالبطريرك الذي كان يسكن في بكركي، على مسافة قريبة. ففكّروا حينئذٍ بسيادة فاليرغا، بطريرك اللاّتين على أورشليم، الذي كان، لحسن الحظ، يقطن في قصر القصادة في الزوق. فأوفد إليه رئيس حريصا المطران غاودنتسيو دي ماتليكا، حاملاً إليه رسالة، يعرض فيها مختصراً للأحداث، ويطلب إلى غبطته المجيء شخصيّاً لينقذ أولئك البائسين. في اليوم التّالي، وصل البطريرك فاليرغا مصطحباً معه بعض الكهنة وحارسه وخادمه، وكان باستطاعته وحده، بما له من نفوذ، أن يخلّص جميع هؤلاء المنكوبين[٣٢٠].

بعدما عرضنا تصرّف غبطة البطريرك بولس خلال إنتفاضة الفلاّحين في كسروان على الأعيان، وتصرّف أخيه بطرس، الذي رقّاه فيما بعد إلى درجة

الأسقفيّة، يلزمنا أن نبرهن كيف نتجت عن هذه الإنتفاضة، بعد سنة تقريبًا، [٩] مذابح سوريا المشهورة، التي لا يمكن، وللأسف، أن يكون سيادته بعيدًا عن أسبابها البعيدة والقريبة[٣٢١].

سبق أن كان مرسل فرنسيسكاني في زيارة إلى بكركي عندما جاشت الإنتفاضة، وبمناسبة قدوم البطريرك الماروني من قنّوبين ـ المقام الصيفي ـ كان يقول لهذا الأخير الكلمات التاليّة: "يا صاحب الغبطة يجب أن يكون الدّواء جاهزًا، لأنّ لا سبيل للمزاح مع الثورة، فإنّها على المدى الطويل، لن تقضي على آل الخازن وحسب، بل ستنقضّ بعد ذلك على الأديرة والكهنة، وعلى الأساقفة وحتى على البطريركيّة نفسها". فأجاب البطريرك: "حذّرت آل الخازن منذ أمدٍ بعيد، وما أصغوا إليّ ليبدّلوا سلوكهم، فليتدبّروا أمرهم بأنفسهم!" ما قاله الأخ الفرنسيسكاني كان منطقيًا، ولم يستفد أحد منه: ولربّما كان البطريرك بولس يعرف أكثر منه عن هدف الثورة؛ وإنّ القضاء على سلطة المشايخ سيشلّ الطموحات الحمقاء والمبالغ فيها عند نشأتها. ولقد ترك المشايخ لبنان وهم يعيشون الآن في بيروت حياة بؤس[٣٢٢].

بعد أن طردهم كليًا قائد الثورة طانيوس شاهين، الذي أصبح حاكمًا [١٠] لمقاطعة، هو الذي كان بيطارًا، وأخذ بالإستكبار بعد الإنتصار السهل، ولا يعلم على من يستند، كان يدعو المسيحيّين من بشرّي إلى دير القمر، إلى إنتفاضة عامّة على الدّروز؛ وكان يكتب مدّعيًا أنّ له، وفي تصرّفه، رجالا لا يُحصون ولا مثيل لهم، وكان يؤكّد بالفعل، أنّ بإمكانه تأمين كميّات كبيرة من القوت والذخيرة. وما استثنيت زحلة في البقاع، من الدّعوة إلى الحرب. وعمل طانيوس جاهدًا، حتى حسب المسيحيّون أنفسهم في لبنان أنّهم حقًا أشدّاء قادرون على خوض حرب ضدّ أي عدو. لم يتنبّهوا للفخّ الذي كان ينصبه لهم الباب العالي؛ بينما بقي [طانيوس] غير عابىء لنهاية الأعيان، وكان سقوط هؤلاء يسهّل عليه إنتصاره اللاّحق.

كان طانيوس شاهين ينزل كلّ أسبوع إلى بكركي إلى عند البطريرك، حيث كانا يعقدان جلسات سريّة؛ ومن البطريركيّة إلى أبسط دير، ومن بيروت إلى أقصى

الشمال في لبنان، كانت موجة من الإعدادات، واللقاءات بين رؤساء الشعب، لحملة صليبيةً ضدّ الدّروز، لطردهم نهائيًا من لبنان، كما حصل قديمًا مع المتاولة، أو بالأحرى لسحقهم[٣٢٣].

في هذه الأثناء، كانت أعمال السطو المسلّح [١١] التي قام بها المسيحيّون بحقّ الأتراك والدّروز والمتاولة متواترة. فبينما كان ثلاثة أكراد عائدين إلى بلادهم ومعهم حصيلة ما باعوه من نتاج قطعانهم، نُهبوا ثم قُتلوا في كسروان، وسُرق للحكومة أحصنة على طريق جونيه؛ وكانوا يسطون على طحين المسلمين المساكين، وحتى على بغالهم، العائدين من مطحنة قرب نهر الكلب إلى بيروت. سطا بشارة غانم في إحدى قرى لبنان، مع بعض من أصحابه، على حوالي ألف من الأبقار والماعز والجياد والحمير[٣٢٤]، التي تخصّ المتاولة؛ فاشتكى هؤلاء إلى باشا بيروت الذي كان بصمته يضمر على مسيحيّي الجبل حقدًا شديدًا، أصبح، بعد بضعة أشهر مصدرًا لأضرار جمّة لحقت بالسكّان البؤساء في المتن والمناطق المختلطة[٣٢٥].

لم تتأخّر كثيرًا عمليّات الإنتقام. ففي بلدة جزين الواقعة في أقصى جنوب لبنان، إلتقى الدّروز كاهنًا آتيًا من بكركي بعد زيارة البطريرك. ولا ندري هل كان يحمل معه رسائل مشبوهة، أو قيل للدّروز، إنّه كان آتيًا من كسروان، حيث ذهب ليتآمر عليهم؛ [١٢] فقتل الدّروز ذلك البائس مع رفيقين علمانيّين[٣٢٦]. وعندما علم البطريرك بذلك الحادث أطلق صوت الإنذار في كسروان، وعمل على القيام بحملة مسلّحة في المناطق البعيدة، حيث يطغى العنصر الدّرزي، و[حيث] كان أولئك الموارنة بحاجة إلى دعم مسلّح لمعادلة المعركة. ولكنّ الأمر ما أمكن أن يبقى سرًا من دون أن يظهر شيء للعلن. أحسّ دروز تلك المنطقة بالمخطّط، وإذ وجدوا ذواتهم أكثر عددًا وأشدّ [بأسًا]، أخذوا يضطّهدون المسيحيّين، إفراديًا أوّلاً، ثمّ حملوا السلاح بأجمعهم آملين أن يقضوا عليهم في تلك المناطق، قبل أن تصلهم الإمدادات التي وُعدوا بها[٣٢٧]. فعلم طانيوس شاهين بالأمر وهبط إلى نهر الكلب صحبة أربع مائة مسلّح، وأبلغ حاكم سوريا بأنّه مستعدّ لأن ينقضّ بأربعة إلى خمسة آلاف رجل على

بيروت نفسها، إذا لم تتوقّف إعتداءات الدّروز على مسيحيّي جزّين. فثار غضب الباشا، وتقدّم نحوهم بأربع مائة جنديّ تركيّ إلى حرش الصنوبر، جنوب بيروت؛ وكان الدّروز المتوعّدون وصلوا إلى بعبدا وأحرقوها كلّها بالحديد والنار.

عندئذ أرسل طانيوس شاهين بعضًا من أصحابه لدعم المسيحيّين، ولكن، [١٣] بعد أن علم بالخسائر التي لحقت بسكّان بعبدا، إعتراه الرعب؛ وبعد يومين أو ثلاثة، قفل راجعًا إلى بيته في ريفون. هكذا بدأت العداوات، وقد أُعطي الدّروز الحقّ بالدّفاع عن أنفسهم وتمادوا فيه بصورة غريبة، وساعدهم الجنود العثمانيّون علنًا؛ ولولا التدخّل الأوروبّي ربّما لما نجا أحد من المسيحيّين في مجازر سوريا.

ماذا حلّ بتبجّح الكسروانيّين؟ القسم الأكبر من الذين حملوا السّلاح رجعوا بهدوء إلى قراهم بعد حادثة بعبدا، والقسم الآخر منهم الذين صعدوا إلى برمانا وبيت مري وانضموا إلى إحدى الفرق، كانوا يُهزمون بإستمرار؛ وقضى نحو خمسة عشر منهم على أرض المعركة[٣٢٨].

لا جدوى من متابعة سرد أحداث أليمة، إن لجهة أسبابها أو لجهة نتائجها. فقد أصبحت الآن تلك الأحداث ملك التّاريخ المنصف. فمذابح ١٨٦٠ ليس لها مثيلات عدّة في التّواريخ البشريّة. فلقد أظهر الدّروز شراستهم المعتادة، والأتراك مثالاً جديداً من البربريّة الخالصة. ويجب أن نعترف بأنّ الذنب الأكبر والمسؤوليّة العُظمى يقعان على عاتق الذين حرّكوا مشاعر الشّعب إلى حدّ إشعال [١٤] الحرب، من دون أي أمل بالنّجاح، وذاك للهدف البسيط، للإستيلاء على أملاك الدّروز وأراضيهم، وللقضاء على عرقهم، ولطردهم خارج الأراضي اللبنانيّة.

هكذا ظلّ رؤساء الإكليروس الماروني ممسكين بزمام الكسروانيّين، وأعطوا توجيهًا جديداً للحركة الثوريّة مشيدين بالحسنات العمليّة التي نتجت عن تلك الحملة، غير آبهين بتوريط القوى المسيحيّة الغربيّة، التي راهنوا لاحقًا على تعاطفها بطريقة غير لائقة. هذا ما لا يجب أن يشكّ به من يحكم على الأحداث بعقلٍ رزين وحكمٍ صائب، وليس بإنفعالٍ وحماسٍ أحمق.

إنّ نشاط المطران طوبيا (عون) وما قاله قبيل الحرب إبّان زيارة أحد القناصل العامّين آنذاك، وما تحدّث به عن إنهاء الأمر مع الدّروز، وعن العلاقات الحميمة بين البطريرك والقائد العسكري للثورة طانيوس شاهين، وعن الوعود بالمال والذخيرة التي لا يمكن لأحد أن يقطعها على نفسه ويفي بها إلاّ الإكليروس الماروني، وهو المالك الأكبر في الجبل، كلّ هذا يُظهر بوضوح مشروع الحرب ضدّ الدّروز، وإن لم يكن من صنع الجمعيّات الكنسيّة المارونيّة، والعكس يفتقر إلى دلائل بيّنة، لكنّه لم يكن موضع شجب من قِبلها بل تبنّته بحماسٍ يشبه حقًا ما تميّزت به الحملات الصليبيّة الأولى[٣٢٩].

[١٥] لا يمكن لرجلٍ عاقلٍ أن يفكّر في عصر [المنهج] الوضعي هذا، أنّه بالقدرات الزهيدة التي كان يملكها موارنة الجبل، كان بإمكانهم شنّ حرب ضروس ضدّ سكّان، وإن كانوا أقلّ عدداً، لكنّهم يحظون بعطف أمّة قديرة، وبحقّهم المشروع في الحماية من سلطانها[٣٣٠] الذي ما كان ينتظر سوى مثل هذه الفرصة لينتقم من وقاحة مسيحيّي بيروت، ويحطّم تعاليهم ويعطي برهانًا عن سلطته لسكّان الجبل الذين يَدعون ذواتهم فرنسيّي المشرق، وهم لا يعترفون بالسّلطات التي أقرّها الباب العالي. هو أمر مرعب، أن نفكّر أنّ محرّكي مثل هذا المشروع، وهم يعون إستحالته ويتأهّبون مصمّمين على أن يبذلوا ويقدّموا عدداً ضخماً من الضحايا، أن يكونوا من ثمّ عدلوا عن ذلك، واتّخذوا أماكن بعيدة عن أيّ خطر، ووضعوا كلّ أملهم بالنّجاح في تدخّلٍ، لا تستطيع أوروبا المسيحيّة، أو لا تعرف أن تتلافاه[٣٣١].

[١٦] هذا الصّراع بين الدّروز والموارنة، الذي راح البطريرك، بما له من تأثير كبير، يشجّعه عوض أن يتلافاه، كان نتيجة طبيعيّة لذلك الصّراع الذي دعمه وانتصر فيه ضدّ المشايخ. كان من المفترض أن يتحلّى، على الأقل، بحسٍّ سياسيٍّ أكبر، مَن جُعِلَ رئيسًا روحيًّا لأمّة تحبّ إكليروسها كثيراً؛ وعوض أن يُصارع بكلّ قواه رغباتٍ مشوّشةً وهميّة، فضّل أن يتبع الطريق الشّعبيّة السهل والطموح، التي تجعل الميول الشخصيّة سهلة المنال[٣٣٢].

ثمّ، أيّة فائدة خاصّة كان يأمل البطريرك أن يجنيها من إشتراكه بقوّة في إحدى أسوأ كوارث هذا العصر. والبرهان على ذلك، دعمه ليوسف كرم، الذي حاول على إثر مجازر ١٨٦٠، أن يعيّنه حاكمًا على لبنان المسيحي؛ فجاءته المساعدات الماديّة والمعنويّة وافرة في الآونة الأخيرة ليتمكّن من الإطاحة بحكم داوود باشا[٣٣٣].

كان يوسف كرم، من دون أن يكون من منشأ كريم، صاحب ذكاءٍ محدودٍ جدًا، وغير مثقّف، وقد وصل إلى السلطة العليا، سواء بدعم أوروبّي، أو بفضل قوّة أبناء بلدته. كان دومًا أداة في يد من يدين له [١٧] بشعبيّة حصل عليها من دون إستحقاق. كان كرم الذراع لجسم يشكّل فيه البطريرك الماروني الرأس. والطموح الذي كان يشغل بال البطريرك بولس، هو أن يصبح الحكَم في لبنان وأن يبسط سلطة خفيّة ومتجذّرة حتى في أدقّ الأمور[٣٣٤].

من الضروري هنا أن نستعيد ما حصل في هذه السنوات الأخيرة السبع. فجهود اللّجنة الدوليّة المجتمعة في بيروت بعد المجازر ضدّ المطالب المارونيّة، كانت واضحة تمامًا، ولا حاجة إلى التّذكير بها. كان الطرف الماروني طرح إسم يوسف كرم ليكون حاكمًا على الجبل؛ ولكن جاء هذا مرفوضًا، ليس فقط لأنّ أوروبا كانت ضدّ تعيين حاكم وطني، إنّما الدوافع كانت تحترمها فرنسا نفسها التي كانت موافقة على هذا النّظام الأخير. ولئلا نكرّر الذرائع التي كانت مناهضة لمحمي البطريرك، كان واضحًا أنّه ما كان بالإمكان التّفكير في تعيين رأس للحكم، رجل عُرف بأنّه أداة عمياء لمطامع هذا الأخير. كانت هذه [الأمور] ظاهرة تمامًا على الصّعيد العالمي؛ فالإستئثار المارونيّ بالحكم من قبل البطريرك قد يُسبّب الإشتعال والحرب الأهليّة بصورة دائمة في جبل لبنان. وما أرادوا أن يتفادوه أساسًا، [١٨] هو أن لا يكون هذا التعيين وكأنّه موافقة علنيّة على كلّ ما حصل في لبنان بعد تعيين المونسنيور بولس راعيًا أعلى.

فقد سبق وقلنا إنّ فرنسا لم تكن تعارض الحكم الوطني؛ ونيّتها في أن

تجعل من الأمير مجيد شهاب حاكمًا للبنان، هي بالأحرى دليل عن رغبة تلك الأمّة الكريمة في إصلاح ضعف قديم، إذ لم تكن تتوفر قناعة جديّة في صدق صفات من كان يتبنّى يوسف كرم. ولكن الأمير مجيد ما استطاع أن يبرهن للبطريرك أنّه يجمع، تحت أوجه متعدّدة، الصفات الأساسيّة التي تجعله للتو المنتخب لدى [غبطته]. فلم يتأخّر المندوب الفرنسي من الإقتناع بالحجج الدامغة التي تبنّاها زملاؤه، واستنتج عندئذٍ إستحالة "الحكم الوطني"، ومال إلى تعيين حاكم يكون إحترامًا للغالبيّة من المذهب الكاثوليكي، إنّما ينتسب إلى أيّ ولاية أخرى من الإمبراطوريّة، غير لبنان. وبالأمس كما اليوم، آثر البطريرك على تعيينِ أجنبيٍّ، نظام القائمقاميّتين القديم، الذي كان يُودِي بالبلاد إلى حافّة الإنهيار؛ فماثل بذلك الأم غير الحقيقيّة في حكم[٣٣٥] [١٩] سليمان.

وانتخب داود باشا الذي نضرب صفحًا عن صفاته ومآثره، التي لم يكن يجهلها أحد بسبب حياته العامّة، فنقول فقط إنّه كاثوليكيّ، وكونه كذلك كان له الحقّ أن ينتظر، عند وصوله إلى سوريا، إستقبالاً حارًا من قبل كاثوليك لبنان. كم خاب أمله عند اقترابه من تلك الشواطىء! إستقبله الشّعب اللبناني مزدحمًا في شوارع بيروت بصمتٍ بارد، لا يعكّره سوى صراخ الأرامل واليتامى الأليم الذين كانوا يطالبونه بالخبز والعدالة. وعلى الرغم ممّا لاحظه داود باشا، أنّ قدومه أظهر تعاطفًا يسيرًا عند مسيحيّي الجبل، بذكائه الحادّ، لم يتأخّر أن يسبر عمق الصعوبات النّاجمة من النّظام الأساسي الذي كان من المفترض أن يشكّل قاعدة لحكمه، وللوضع الخطير جدًا بحدّ ذاته. منذ ذلك الحين، أراد التملّص من هذا المشروع غير المجدي، مقدّمًا إستقالته التي رُفضت. والأمل في المساهمة من أجل خير تلك البلاد التي تأثّر لبؤسها، مع عزّة نفس قائد يرفض أن يتخازل، حتى أمام معركة مستحيلة[٣٣٦]، [٢٠] جعلاه يقرّر البقاء.

فأكبّ داود باشا مصمّمًا على العمل؛ ولكنّه سرعان ما اصطدم بمعارضة كرم، الذي كان يرفض الإعتراف بحكمه وبالنّظام الذي وضعته الدّول العُظمى. هل

كانت تلك اللحظة الأكثر ملاءمة لتكوين المصاعب الخطيرة عند الموارنة، داعية إياهم لمناهضة إقامة حكم إصلاحي؟ إنّ صراخ الضحايا الأحياء الذين كانوا يطالبون بالخبز ما بلغت حتى بكركي، وما استطاعت أن تحرّك قلب الذي لم يقرّر أبداً ولا حتى لاحقاً، القيام بزيارة للمقاطعات التي عانت الأكثر من حرب الدّروز، فكان يعتذر ويقول: "قلبي لا يحتمل ذلك"، وبهذه الطريقة أُبعد كرم عن لبنان، ليس على يد من أخذ على عاتقه تلك المهمّة الضروريّة وجلب عليه تعاطف كلّ سعاة الخير، إنّما من جرّاء ممارسات اللّجنة الدوليّة التي كانت تعمل جاهدة لترغم فؤاد باشا على إتّخاذ هذا التّدبير الخطير[٣٣٧].

أثناء غياب كرم، كانت المعارضة التي لاقاها المتصرف الجديد من قِبل الفئة التي كان يرأسها دوماً البطريرك، ظاهرة بيّنة عند جميع الذين كانوا، أو هم الآن في سوريا. وجد [يوسف كرم] في ذلك طريقاً للعودة إلى [٢١] لبنان، واستعاد مركزه كرئيس إسمي لمعارضة معنويّة[٣٣٨]، ما لبثت أن تحولّت إلى [معارضة] مسلّحة. ولا يستحسن هنا أن نعود إلى سنة ونيّف من العذاب والفواجع التي حلّت، ليس بلبنان وحسب، بل بجميع البلدان التي تحيط به ويتواجد فيها مسيحيّون. لا يمكن وصف النّشاط والحيل التي كان الرهبان والكهنة ولفيفهم يقومون بها لنشر الأكاذيب الأكثر غرابة بين الفلاّحين الجهلة في البلاد، والقرّاء السريعي التّصديق في أوروبا. لقد توصلّوا أن يُبقوا، لأكثر من سنة، الأمل حيّاً بتدخّل أجنبي ويقنعوا النّاس بضرورته.

وقبل كلّ شيء، أمِل بعضهم، وكثيرون إعتقدوا، أنّ البطريرك إنتزع محميّه [كرم] من دربه. كانوا يحسبون أنّه تراجع أمام المساوىء التي يمكن أن تجلبها على أمّته محاربة الحكم العثماني. في بعض شهادات علنيّة، تُرك كرم في عزلته وتنصّل منه البطريرك. [بالواقع] إنطفأت كالسحر تلك النار الخفيفة التي كانت تمكّنت من إشعال الجبل؛ فلمّا كنّا رأينا قرى تتسلّح ضد أخرى[٣٣٩]، [٢٢] وقرويّين يتقاتلون مع قرويّين، وشرطيّين لبنانيّين يحاربون أعداء لبنان أي مواطنيهم: كان العناد شديداً،

والتّعاطف مع كرم ما زال حتى هذه الآونة الأخيرة[٣٤٠]، ولو لم تكن لفرنسا الفكرة الموفّقة بالإقتراح على هذا الأخير بأن يلجأ إلى الجزائر عندما عرض عليه داود باشا لثلاث أو لأربع مرّات بأن يترك البلاد، لكان تدخُّل الجيش التركي، الذي أنزل مرارًا بلبنان أضرارًا ماديّة وأدبيّة، عاود الكرّة للمرة الثّالثة في خلال سنة ونيّف[٣٤١].

يجدر [بالبطريرك] أن يعمل، وقد استعاد قواه من عدة إقتراحات نبيهة، بعد النّهاية الأليمة للحملة التي أُقفلت لمّا همّ كرم بترك بيروت متّجهًا نحو الجزائر: هل سيقدّم البطريرك المارونيّ دعمه المخلص من الآن فصاعدًا، للجهود التي يبذلها داود باشا لخير جبل لبنان؟ يمكن أن نأمل ذلك حيث الطموح وحبّ السيطرة يتضاءلان مع مرّ السنين. فإلى جانب تشوّقاته القديمة لسلطةٍ تكون علمانيّة بجوهرها في لبنان – [هذا الأمر] هو في الواقع مغامرة في بلد يقطنه [٢٣] سكّان من ديانات وطقوس متباينة ومتناحرة في ما بينها، إذ تَنعَم بحريّة واسعة من قبل الحكومة العثمانيّة – وبالرغم من كونه رئيس المذهب الأكبر والأقوى لتلك الديانة التي تبشّر بحبّ الآخرين، فقد اخترقته روح الأنانيّة المتفاقمة والإستئثار المتشدّد، و[هذا الروح] هو غير كاثوليكي وغير ماروني، من قِبل رئيسٍ يستغلّ موقعه العالي ليُشبع نهم أحقادٍ خاصّة، وروح عشائريّة، عِوض أن يبشّر بالوحدة ويعمل على تلافي النّزاعات التي راح من يحيط به ينشرها باندفاع؛ وبدل أن يجعل من نفسه رسول الحقيقة ليشجّع شعبه على التّعليم في المدارس والمنابر، راح يبذل كلّ ما بوسعه ليُبقي الشّعب والإكليروس على الجهل المدقع، ويسيطر عليه بصورة أفضل. فأي روح إنجيلي يتصدّر أعماله؟ يا للغرابة والقدر! ما من حركة قامت ضدّ السلطة القائمة، ولا إنتفاضة، ولا مؤامرة، إلاّ وكان البطريرك رأسها، أو تُحسب على رؤساء العصابات الأكثر تشدّدًا أصدقاء ذلك البطريرك. لا مجال للتّوسع في الحديث عن الصراعات المسلّحة المتواصلة التي ساندها[٣٤٢] [٢٤] حتى هذه الآونة الأخيرة، خاصة [في] القرى العديدة التي تؤلّف أبرشيّة سيادة البطريرك في أقصى شمال جبل لبنان.

أمر داود باشا، من شدّة إندفاعه في سبيل مصلحة البلاد، بشقّ طريق عربات إلى غزير عاصمة كسروان. كان المهندسون وصلوا إلى المكان وأخذوا يبادرون بالتّخطيط، عندما باغتتهم الفئة الموالية للبطريرك من سكّان البلدة بأسلحتهم، فلاذوا بالفرار مع الضابطيّة الذين كانوا في خدمتهم. فأرسل داوود باشا عندئذٍ ممثّلاً له مع عدد من المسلّحين ليوقف الفاعلين. عندما بلغ خبر قدوم الممثّل إلى جونيه، هبط مئات من الفلاّحين من جرد كسروان وساحله، وفرّقوا قوى الحكومة؛ ونكّلوا بموفد بيت الدين، الذي كاد يقضي تحت ضربات أولئك المسعورين، لو لم يشفق عليه أحد الأشراف في الزوق ويحميه. في اليوم التّالي رست فرقاطة فرنسيّة في جونيه، فحالت دون تدخّل عثماني محتملاً جداً. فأبدى داود باشا إحتراماً لفرنسا ولوساطة قنصلها العام[٣٤٣]. [٢٥] كان البطريرك المحرّك لكلّ ما يفعله الشّعب في الجبل، ولم يقدّم يد العون للحكومة من أجل خير البلاد، على الرغم ممّا له من نفوذ؛ وأظهر نفسه بوضوح وكأنّه التزم موقف الحياد في تلك الحادثة. وكانت تتحضّر في غزير ومنذ أمد طويل، إنتفاضة ضدّ مركز المرسلين هناك، بخصوص حائط وقناة مياه من دون أن يكون أي ظلّ حقٍّ للسكّان؛ فاتجهَت، في أحد الأيّام، يد أوغاد يتقدّمهم كاهن نحو المركز الدّيني، وهُدم الحائط، وأُهين بالكلام وبالأفعال بعض الآباء الذين كانوا يستقوون بحقّهم ويندّدون بالجمهور الغضوب. إنّ جونيه بلدة تدين بالقسم الأكبر من إزدهارها لمعهد من أهم المعاهد، يتخرّج فيه خيرة الشبيبة الوطنيّة والأوروبيّة؛ ولهذا السبب يزدحم الغرباء في تلك البلدة الذين يساهمون بطبيعة الحال، في التّجارة في البلدة نفسها، من دون أن نذكر الفوائد غير القليلة التي تعود على السكّان، من المدارس المجّانيّة النسائيّة والرجاليّة، ومن الإعانات التي توزّع عليهم بوفرة يوميًا. فكيف يُعقل أن بلدة كهذه، تفكّر أن تسيء المعاملة[٣٤٤] [٢٦] تجاه مرسلين أوروبيّين أحسنوا إليهم، أو أن يفكّروا بأيّ أذى لهم؟ هنا أيضًا تكفّل أصدقاء البطريرك السياسيّون بتشويه الرّأي العام، محرّكين الشّعب الجاهل، وكما يلزم، بدسائسهم المغرضة. ألم تكن الحركة المنظّمة بسريّة، بنوع أنّ

البطريرك في بكركي يجب ألاّ يعلم بها، ولكنه لم يعارضها، لسبب بسيط، لئلا تكون مزعجةً له.

قبل أيّام قليلة حضر أسقف من بكركي إلى غزير حيث التقى مفتعلي الحادثة الأساسيّين، ولم يُفهم أبداً مع ذلك، أنّ تلك الأحداث أثارت إستنكاراً من قبل البطريرك. ولم يتحدّث أحد عن الحرم الذي لم يُنزل بأناس أهانوا حرمات مركز ديني، ولكن من دون اللجوء إلى مثل هذا العقاب الخطير، هل كانت تعوزه الوسائط ليظهر تعاطفه مع الضحايا، وملامته لمقترفي هذه الإساءة؟ فالخوري حنّا، الذي كان على رأس الفرقة، هو حتى الآن كاهن رعيّة من رعايا البلدة، ولا أحد[٣٤٥] [٢٧] يجهل مدى العطف الذي تكنّه له بكركي.

المعارضة التي يقوم بها البطريرك دومًا لكلّ ما هو أوروبي، وهو الذي كان له الحظّ بالإقامة لسنوات معدودة في روما، لا يماثلها إلاّ ما كان يحصل عند أولئك المسلمين الذين بعدما أقاموا لمدّة في مدن الغرب الكبرى، رجعوا إلى القسطنطنيّة، وتحوّلوا بعد زمن يسير إلى أشرس أعداء لكلّ ما هو حضارة أوروبّية؛ لن نبحث عن السبب، أهو إستعلاء أم إحباط؟ أو إنّ كثيرين ربما، يأملون، وهم يضطّهدون كلّ ما هو أوروبّي، بأن يحصلوا على المسامحة لكونهم جلسوا يومًا إلى مائدة الحضارة المسيحيّة؟ مهما يكن السبب، فالأمر واضح جليّ.

صدر كتاب في الآونة الأخيرة باللغة العربيّة، للبطريرك نفسه، يمكّنه إلى حدّ ما، أن يكوِّن فينا فكرة عن صفات ذهنيّة من يرئس كنيسة تلك الأمّة، وعنوان الكتاب "الدرّ المنظوم". الكتاب استهدف تدوينه مهاجمة صاحب السيادة مظلوم بطريرك الرّوم الكاثوليك. كاد الكتاب [٢٨] يغيب عن أنظار معاصريه، لكنّ عنوانه أثار فضوليّة القرّاء. وجاء نشره غير ملائم [للأوضاع]. قد يكون البدء بتأليفه إبّان حياة بطريرك الروم الكاثوليك، ولربّما كان يهدف إلى تفاقم الخلافات وشحن النفوس بين الموارنة والملكيّين، مثلما حصل سابقًا للأسف في زحلة والمعلّقة. فالرّوح الإنجيلي كان يقتضي أن يحول دون نشره. فبعد موت البطريرك مظلوم، كان طبعه أكثر من

قلّة لطف. هل يليق ببطريرك أن يتّهم أخاه بالجهل، وبسوء الأمانة؟ أيّ وقع يمكن أن تحمل على النّاس عامّة وعلى روح الأمّة الروميّة الكاثوليكيّة التي كانت تحبّ بطريركها كثيراً، تلك الكلمات المغموسة بالسمّ، [الصادرة] من شفاه من كان عليه ألاّ يتلفّظ إلاّ بكلمات سلام وحبّ متبادل؟ والكتاب بحدّ ذاته هو مؤلّف يصعب فهمه بما يختصّ بالموارنة وبالبطريرك مظلوم. يصطحب الكاتب من يتحلّى بالشجاعة لقراءته في رحلة إلى جهات الأرض الأربع، بلوغاً[٣٤٦] [٢٩] إلى جبال القمر، ويتبجّح بأنّه جمع فيه كلّ معلوماته، من دون أن يهمل القدّيس فرنسيس كسفاريوس رسول الكنيسة، والآثار الرومانيّة والفينيقيّة، معتبراً إيّاها أعمال حفيد مارون الثّاني، المعروف والمكرّم كقديس في جبل لبنان. وهذا ما يُعطي برهاناً على قلّة صدق في ذلك العمل، كونه لا يقدر أن يتنكّر لكلّ ما عملته روما في سبيل هذا البلد الصغير. فعمل بالمناسبة، على أن لا يأتي على ذكر الأعمال العظيمة للمرسلين الذين أوفدوا من تلك المدينة، وإذا أُجبر أن يقول كلمة عنهم، فقالها بصورة عابرة، أو ليسلبهم حبّ النّجاح. هكذا، بحسب مؤلّف الدرّ المنظوم، قد يكون أحد أسلافه مَن هَدى الرّوم الكاثوليك إلى الإيمان [الكاثوليكيّ]. إنّ لا أحد يجهل، مع ذلك، أنّه عند وصول المرسلين الأوّلين إلى الشّام[٣٤٧]، لم يكن في تلك المدينة الكبيرة سوى عائلة واحدة تقرّ بسلطة الكرسي المقدّس، كما تُذكر حتى الآن في البلاد العذابات التي عاناها المؤمنون خلال فترة نشر الإيمان الحقيقي.

مَن يريد أن ينسب إليه أعمال المرسلين الأقدمين، لا ينظر في الحقيقة بعين الرضى إلى أولئك الذين يتابعون اليوم عمل أسلافهم. ولكن، ما هي [٣٠] الأسباب التي تجعل البطريرك المارونيّ يكره الأوروبيّين، وبخاصّة المرسلين؟ ربّما كان يخشى فضائلهم وعلومهم وإبداعهم، ويخاف أن ينتشر العلم، على الرّغم منه، بين إكليروسه. في الواقع، يمكننا أن نعتبر موقفَهُ تجاه الذين تعبوا كثيراً في سبيل أمّته، موقفاً ناكراً للجميل: فما من زيارة، ولا من كلمة رضى أو تشجيع[٣٤٨]، ولا من جائزة للطلاّب الموارنة الكثر الذين يتعلّمون، مجاناً أيضاً، في المعاهد والإكليريكيّات

الأوروبيّة في جبل لبنان[٣٤٩]، وتُعدّ مغامرة فريدة، إذا لم تُحبك غالبًا ضدّهم وسائل للإرباك، بعيدة البعد كلّه عن اللطف. ولا مجال للقول إنّ هذا الرفض الغامض المنتظم الذي يكنّه تجاه التربية الغربيّة، يتأتّى من روح المنافسة. هو لا يملك مدارس ولا يفكّر بإنشائها، وبهذا الشكل منع مركزًا للتربية الدينيّة، كان يودّ المرسلون إنشاءه في أبرشيّته، إنّما وعلى الرغم منه، [٣١] لم يستطع إبعاد الراهبات الوطنيّات اللواتي يكرّسن ذواتهنّ لتثقيف الفتيات، وهو لم يفكّر في إبعاد المدارس الأوروبيّة التي كانت، على الرغم منه، مزدهرة في لبنان، منذ أمد بعيد.

وعندما رأى أنّه غير قادر على إنشاء أيّ مدرسة في القرى المتعدّدة في البلد، كان عليه، على الأقلّ، أن يساعد، وبإعانات ماليّة، أولئك الذين ينشئون منها، أو أن يتّفق مع حكومة لبنان على فتح بعض الثانويّات، أو الإكليريكيّات حيث يتمكّن الأساتذة النبهاء من أن يُدرّسوا مبادىء الفلسفة الصحيحة، وإرساء أساس صالح لكلّ إدارة حكيمة، ومن المؤكّد أن يكون داود باشا أوّل من يهبّ للمفاوضة مع سيادة البطريرك لتعزيز التّعليم والأخلاق في البلد. إنحرفت غالبيّة أوقاف الأديرة عن غايتها، وهذه تنقصها فعلاً المدارس؛ فهي لا تهتم إلاّ بالزّراعة والدسائس السياسيّة، وتمتصّ عصب البلاد، ولا يحصل الشّعب، في البؤس الرّوحي والمادّي، من راعيه الأوّل، إلاّ على اليسير من السند أي على كسرة خبز[٣٥٠]، أقلّه، تجاه المدارس الكثيرة للذكور والإناث التي افتتحت في القرى الرئيسيّة، على يد اللعازريّين أو اليسوعيّين، أو آباء الأرض المقدّسة، أو الكبوشيّين.

[٣٢] نعم، البؤس متفاقم في جبل لبنان، ويجب إعلان ذلك، إذ إنّ ثروات الأمراء والمشايخ قد تضاءلت كثيرًا. فالأديرة والبطريركيّة [الكرسي البطريركي] هي أفضل المساهمين، وهي الوحيدة التي يلاحظ عندها نموّ غريب. أجل، البؤس متفاقم، ويلاحظ بشكل خاصّ في أبرشيّة البطريرك، حيث استطاعت روح الثورة ضدّ الحكومة أن تبقى صامدةً لأكثر من سنة في الحرب الأخيرة. هو الجهل المتفاقم في تلك البلاد الذي يغذّي البؤس ويفسح في المجال أمام دسائس أعداء السلطة المنشأة،

وأمام إنتشار أغرب الأوهام. فماذا سيكون من لبنان ومن سوريا المارونيّة على الرغم من المعارضة المؤسساتيّة لسائر المذاهب والديانات. ولكن من يحمي الجهل؟ من يجهد ليبدّد ظلاله؟

من العادة في تلك البلاد، عند إنتهاء [فصل] الخريف، أن تهاجر معظم الفتيات والنساء إلى طرابلس وبيروت، وصيدا، والشام، حيث يمارسن التسوّل على نطاق واسع؛ ومؤلم أن نرى خلال الشتاء، في شوارع[٣٥١] [٣٣] بيروت، زرافات من النساء المرتديات الثياب الرثّة وذوات الشعر المبعثر، بعضهن يصطحبن ثلاثة أو أربعة أطفال شبه عراة، يوقفن المارّة يستجدين الإحسان. ليس هذا مؤلماً بل مشمئز، منظر تجمّع الفتيات المارونيّات الجذّابات في الشّام، وكنّ بأجسامهنّ المغطاة بالخرق، يتجمّعن طول الشوارع وفي الأسواق العامّة، عند أبواب المسيحييّن وحتى المسلمين أيضاً. تلك المدعوّات بشرّانيّات ـ من بشرّي بلدتهم ـ لم يَعُدْنَ يؤثّرن في المواطن [العادي] الذي اعتاد هذا المشهد السنوي؛ ولكنّ الأوروبي الذي يحاول أن يبحث عن أسباب تلك العادة الغريبة، لا يستطيع إلاّ أن يشعر بغمّ يسيطر عليه، لرؤية تلك الشبيبة المتهافتة للحصول على بضعة قروش، تسير على حافة هاوية، قلّ من ينجو في بداياتها من ممارسة تلك الصناعة الكئيبة. وممارسة نساء بشرّي المتّبعة منذ سنين، تتعزّز دوماً باضطّراد، مع توسّع بيروت، بخاصّة حيث أن البؤس، أخذ يتفاقم في تلك الشوارع، بسبب الأحداث الأخيرة. [٣٤] هل كان البطريرك يجهل ذلك، وتلك الفتيات المسكينات ينتسبن إلى أبرشيّته؟ ففي بلدٍ، إكليروسه قوي وبطريركه غنيّ إلى حدّ لا يعرف معه من يبتلع المردود الضخم لممتلكات الكنيسة التي يملك، أما كان باستطاعته أن يضع حدّاً لتلك العادة البربريّة، بإنشاء مؤسسة توفّرٍ العمل لتلك الأيادي التي لا تمدّ اليد إلاّ للإستعطاء أو [لطلب] مساعدة خجولة؟ ألم تكن مكافحة الجهل والفقر والرذيلة، لصالح سكّان يتمتّعون بأفضل الطاقات العقليّة، أجدى بكثير من السعي، لأكثر من سنة، بتبذيرٍ في المال والرجال، إلى محاربته حكومة المشير [الحاكم] الكاثوليكي الوحيد في الإمبراطوريّة العثمانيّة، رجل عيّنته

أوروبا ليدير شؤون لبنان، وقلّده ديوان روما والأب الأقدس أعلى أوسمة الفروسيّة، علامة تقدير وعرفان[٣٥٢]؟

ما قيل حتى الآن، وهو أقلّ من الحقيقة، لأنّه يلمّح إلى الدّسائس اليوميّة الدنيئة الصّادرة عن بكركي، وسط سكّان يميلون طبعًا إلى الدّسائس، يمكنه أن يعطينا فكرةً واضحة عن المصاعب [٣٥] التي وضعها البطريرك المارونيّ أمام حاكم لبنان العام، مصاعب كادها البطريرك بكلّ قواه، إكراماً للكنيسة، أو إعلاءً للمبدأ الكاثوليكي الذي يمثّل، أو لئلاّ يجعل أعداء المسيحيّة، من هذا الواقع، سلاحًا ضدّ الرّأي العام، والدبلوماسيّة الأوروبيّة، بفعل تفشيل المحاولة الأولى لوضع حاكم عامّ مسيحي في الإمبراطوريّة العثمانيّة[٣٥٣].

مع ذلك، وعلى الرغم من التجرّد الأكثر قرباً من التّضحية، والمسؤوليّة التي يتحلّى بها أمام الله، وأمام أبناء دينه المسيحيين، بأن يصون مبدأ الحريّة الإنجيليّة التي يمثّل، في إحدى مقاطعات الإمبراطوريّة العثمانية، حيث ظهرت من جديد معارضة البطريرك الماروني ضدّ النّظام الراهن وإدارته، قد نرى عندئذٍ، وعلى الأرجح، أنّ الأوان قد حان وبسرعة، ليُلزم داود باشا أن يتساءل، إذا كانت حالته الصحيّة، المرهقة من جرّاء آلام معنويّة كثيرة، تسمح له بعد بأن يتحمّل العبء العسير الذي اعتقد أنّ من واجبه القيام به.

٣- خلاصة مواقف كاتب الوثيقة

أُخرجت الوثيقة من دار المحفوظات السريَّة لتُصبح ملك الناس بكل ما فيها من الغَثّ والسَّمين، وبعد أن لجمتُ مشاعري علّقت عليها، كما يفعل كل مؤرِّخ يسعى إلى الحقيقة، علَّني أقدّم لباحث آخر وجهة نظر أخرى أرضيّة صالحة للتأمّل والإستفادة من أخطر مراحل التّاريخ اللبناني.

يسري على ألسنة النّاس في لبنان مثلٌ يقول "كلام السّرايا غير كلام القرايا"، وهذه الوثيقة أقرب إلى كلام القرايا، تتناول الأحداث الجسام من منظور سطحي، وعلى كل حال فهي وجهة نظر شعبيّة لا يجوز التنكّر لها أو إهمالها، بل العمل على جلاء مضامينها.

يسوق كاتب المذكّرة الأحداث ليُظهر صورة البطريرك بولس مسعد بأنّه يتحمّل مسؤوليّة كلّ ما جرى في لبنان بين ١٨٥٨ و١٨٦٨. فقد ساند الفلاّحين الذين دمّروا الأرزاق، وخاصم القناصل، وعضد حركات التمرّد بقيادة طانيوس شاهين، ومن ثمّ بقيادة يوسف كرم، وعارض المرسلين الأجانب وتنكّر للثقافة الغربيّة، ولم يهتزّ لمنظر البشريّات المتسوّلات، وأخطر من كلّ ذلك دعا إلى حرب صليبيّة ضدّ الدّروز. ويخلص أخيراً إلى المطالبة بعزله عن سدّة البطريركيّة.

لم يستوعب كاتب المذكّرة اللّعبة الدوليّة التي أدخلت لبنان إلى أتون الحرب، ولم يتحدّث عن مصالح الدّول، ولم يُدرك معنى الحكم الوطني ومفاهيم الإستقلال وما معنى أن تعيش مظلوماً أربعمئة عام من حكم الأتراك. كما غاب عن باله أنّ عزل البطريرك بعد تسلّمه درع التثبيت وسيامته بوضع الأيدي هو مختلف عن عزل حاكم مدني كالوالي أو القائمقام.

بالواقع، ليس كاتب المذكّرة من المؤرّخين المحترمين ليسرد الأحداث بتسلسل زمني منطقي مركّز، وبأسلوب سلس يتّهم ولا يجرح أو يدين، بل ينتقي الأحداث التي تخدم غرضه في إدانة البطريرك مسعد، وتحميله كامل المسؤوليّة،

ويصوغ أفكاره بأسلوب تهجّمي تهكّمي منفر، تجعل قارىء الوثيقة حذر جداً، مصراً على كشف الحقائق، وبخاصة أنّ هذا الشخص يعتبر الفلاّحين والشّعب من الطبقات المُحتقرة.

يقول كاتب المذكّرة ص ٣٤ "ما قيل الآن هو أقلّ من الحقيقة، لأنّه يلمّح إلى الدّسائس اليوميّة الصادرة من بكركي وسط سكّان يميلون إلى الدسائس يمكنه أن يعطينا فكرة واضحة عن المصاعب". فالسؤال، هل هو عالم فعلاً بما كان يجري على يد البطريرك من لقاءات ومقابلات، في هذه المرحلة، مع القناصل والحكّام، أو بطريقته في سياسة البلاد، وخاصة رعاياه، أم أنّه في حالة غضب وردّة فعل جعلته كما الكثيرين من أمثاله الذين يجهلون حقيقة ما يجري من أحداث وهم كثر؟ لذلك فالتّنظير والإتّهامات وادّعاء المعرفة والقول بمعرفة وغير معرفة، جعلته لا يُقدّر عواقب الكلام، وينساق مع الإشاعات والدّعايات، وينقل الصور من ساحات القرى وشوارع المدن دون تمحيص الأخبار وتبصّر في عواقب الأمور.

ولو سلّمنا أنّ المذكّرة كُتبت في أواخر الستّينات من القرن الماضي، فإنّ البطريرك إستُدعيَ إلى روما سنة ١٨٦٧، وشارك في تطويب القدّيسين، ثم ذهب إلى باريس وكرّمه الإمبراطور، وبعدها غادر إلى الأستانة ونال إنعام السلطان وصداقة فرنكو باشا، ولم يكن لغيره من البطاركة ما حظي به من حقّ التّكريم، ثم عاد إلى لبنان ليمارس دوره حتى أدركته المنية سنة ١٨٩٠، وخلال المرحلة الأخيرة من حياته بين ١٨٦٧و١٨٩٠، لم يكن في لبنان أحداث تُذكر، وتوقّف كاتب المذكّرة عن توجيه أي إتّهام. نسوق ذلك لنُشير إلى أنّ هذه المذكّرة لم يؤخذ بها من البابا، ولا من أيّة جهة أخرى، ولم تؤثّر سلبًا أو إيجابًا على مسيرة البطريرك، فبعد تشكيل اللّجنة الدوليّة سنة ١٨٦٠، وتدخّل الدول العُظمى، توقّفت الحرب في لبنان وسكن الجميع، وبدأ عمل المؤرّخين بحثًا عن المتّهمين وإحقاق الحقّ.

يمكن أن نأخذ بوجهة نظر كاتب المذكّرة، ولكن لا يمكن أن نُجافي الحقيقة، فهناك لحظات تهيب في حياة الإنسان، أدقّها عند المسيحي العادي عندما يدخل

كرسي الإعتراف، فكيف يكون وقعها على البطريرك مسعد وهو يُفرّغ ما في ذاته بحضرة الله، ووصفها المطران يوسف الدبس بقوله "كان يعترف عندي مرّات، فأحقّق أمام الله أنّي كنت أتلبّك لأجد له مادّة للحل".

ليس من حقّنا أن نُحامي البطريرك أو نتّهمه أو نعارض أو نوافق كاتب المذكّرة، فالحقيقة لا بدّ أن تخرج من أقلام المؤرّخين ومن جهدهم وحرصهم على كشف المكنون، بعيداً عن القناعات الشخصيّة. لقد أسهمت بأن قدّمت الوثيقة مترجمة منقّحة محقّقة، مردداً مع كلّ من سيستعملها "ربّنا إفتح بيننا وبين قومنا بالحقّ وأنت خير الفاتحين"، وأنر عقولنا ونقّي قلوبنا حتى لا نواجه بعضنا بندم كما واجه سعيد جنبلاط غندور السعد، "أنتم الموارنة حاسبينا ونحن الدّروز حاسبينا وكلانا وقع فيها".[٣٥٤]

ثالثًا: الرّسائل الإيطاليّة الثلاث الصادرة بطلب من الكونت كافور عام ١٨٦٠

١- تعريف بالمؤلّف وبالنّص

تُشكِّل الرّسائل الثّلاث الحلقة الأخيرة من البحث، وهي من حيث الموضوع والمضمون والزّمن تماشي المذكّرة حول تحرّكات البطريرك بولس مسعد وكتاب شافري إلى وزير خارجيّة فرنسا، لكنّها تعكس وجهة نظر سردينيا وتطالب بحلول مختلفة عن نظرة الدّول الأوروبيّة العُظمى أو الدولة العثمانيّة.

أ- الرّسالة الأولى:

كُتبت باللغة الفرنسيّة تبدأ بالصفحة رقم ١ وتنتهي بالصفحة رقم ٤، وهي فعليًا مؤلّفة من ثلاث صفحات أُلحقت بها الصفحة رقم ١ تحتوي إحالة الرّسالة إلى جون راسيل وزير خارجيّة بريطانيا.

هذه الرّسالة بعثها الكونت كافور رئيس وزراء سردينيا إلى سفير دولته في لندن بتاريخ ٣ آب ١٨٦٠، وقد سبق ونُشرت مترجمة إلى العربيّة في كتاب مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان لمؤلّفيها فريد وفيليب الخازن، الجزء الثّاني، الرقم ١٤٢، صفحة ٢٤٤. فهي ليست وثيقة سريّة إنّما أعدنا نشرها بعد أن رأينا أنها تحتاج إلى ترجمة جديدة لغموض بعض تعابيرها، ولأنّها الأساس الذي بُنيت عليه الرّسالة الثّانية والثّالثة.

ب- الرّسالة الثّانية:

تبدأ بالصفحة ٥ وتنتهي بالصفحة ٧، تُرجمت بكل عناية ودقّة عن اللّغة الفرنسيّة، وهي رسالة موجّهة من الكونت كافور إلى مركيز أزيليو، وتُختم بإعلام أزيليو بأنّ الملك قد وجّه رسالة إلى معالي صفوت باشا في ٢٢ أيلول ١٨٦٠، ويطلب من أزيليو تسليم نسخة إلى جون راسيل وزير خارجيّة بريطانيا، وفيها يُعقّب الكونت كافور على الرسالة السّابقة حول مشكلة المسيحيّين في سوريا، ويُطالب بالمشاركة بالحلّ وإطلاعه على ما يدور حول هذه القضيّة.

ج- الرسالة الثالثة:

رسالة وجّهها الجنرال دوراندو إلى صفوت باشا في ٢٢ أيلول ١٨٦٠. تمتدّ من الصفحة ٩ إلى الصفحة ١٨. تُرجمت عن الفرنسيّة بكلّ أمانة. لا تختلف عن سابقاتها من حيث الموضوع، وتطرح تساؤلات حول إستبعاد سريدينيا عن العمل الدّولي، وتطلب المشاركة، وتُقدّم القراءة الإيطاليّة لمعاهدة سنة ١٨٥٦ التي لا تعتبر مسألة المسيحيّين في سوريّا مسألة محليّة بل مسألة دوليّة يجب معالجتها في إطار المادّة السّابعة والثّامنة والتّاسعة من معاهدة باريس ١٨٥٦. كما تعتبر أنّ مرسوم الإصلاحات الجديد الذي صدر قبل المعاهدة بأسبوع، وتمّ إطلاع الدّول الأوروبيّة عليه وإبلاغه لها، أصبح مع المعاهدة كناية عن عقد بين الدّول الأوروبيّة الموقّعة للمعاهدة وبين الدولة العثمانيّة. وبما أنّ سردينيا من الدّول الموقّعة، فإنّه لا يجوز ولا يمكن تجاهلها.

صيغت الرّسائل الثلاث بالأسلوب الدبلوماسي، ولكن اللّهجة قاسية لا تخلو من العتب واللوم والتّهديد لتركيا والدّول الأخرى الموقّعة. وهذه الرّسائل الثلاث تكاد

تكون من الوثائق الهامّة التي تظهر موقف إيطاليا من أزمة المسيحيّين في الشّرق، ورغبتها في ممارسة دورها عندما حاول الآخرون إبعادها وتغييب هذا الدّور.

٢- النّص المعرّب للرسائل الإيطالية الثلاث الصادرة بطلب من الكونت كافور ١٨٦٠

أ- الرسالة الأولى: من مركيز أزيليو إلى سيادة اللورد جون راسيل

[١] من مركيز أزيليو (Azeglio) [٣٥٥] الى سيادة اللورد رسيل (John Russel) [٣٥٦] ويبادر إلى تسليمه نسخة من رسالة سموّ الكونت كافور (Cavour) [٣٥٧] التي تتناول شؤون سوريا والتي كان له شرف قراءتها البارحة.

يرجو مركيز أزيليو من سموّه التفضّل بقبول [الرسالة]
في ٢٣ بارك لاين، في ١٠ آب ١٨٦٠

تورينو، في ٣ آب ١٨٦٠
من الكونت كافور إلى مركيز أزيليو

سيّدي المركيز،

مع بداية التّعقيدات التي أثارها وضع المسيحيين في الشّرق، طالبت حكومة الملك، إستناداً إلى حقوقها التي تخوّلها إيّاها معاهدة باريس ١٨٥٦، بأن تُسهم في مفاوضات كانت ستُستَهل بين القوى العُظمى التي وقّعت إلى جانبها الشروط المحدّدة لموقع تركية في علاقاتها مع أوروبا[٣٥٨].

وفي وقت لاحق، عندما حرّكت فوضى سوريا ومجازرها إنفعالاً عميقاً في أوروبا، وأدّت إلى الشّعور بحاجة ملحّة لإتخاذ التّدابير المناسبة لحماية حياة الشّعوب المسيحيّة المنكودة وراحتها في هذه[٣٥٩] [٢] الأصقاع، جدّدت حكومة الملك، التي

شاركت الدّول المتحضّرة كافة تعاطفها وإهتمامها، مطالبتها بنصيبها من المشاركة في التّوافق الذي سيتمّ التوصّل إليه بين موقّعي معاهدة باريس بهدف طرح سبل مساعدة تركيّة في وضع حدّ للعنف والكوارث هذه[٣٦٠]. كان من الطبيعي أن تأخذ الدول الكبرى بعين الإعتبار مطالبة حكومة تورينو (Turino) التي تستند إلى أحكام قرار رسمي إضافة إلى واجب سردينيا بتأمين الحماية للعديد من مواطنيها المقيمين في سوريا وإلى المصالح الكبرى التي لإسطولها وتجارتها[٣٦١]. في الواقع، لقد وجدنا في عدالة وإستقامة حكومة كلّ من فرنسا ولندن وسان بيترسبورغ أنجع السّبل لتحقيق مساعينا. وفي المقابل، علمنا أنّه بهدف إفساح المجال لوفقٍ، تأخيره سيعرّض لا محالة السكّان المسيحيّين في سوريا لوحشيّة أخصامهم، إعتمدت القوى العُظمى حلاً يقضي بالتصرّف فقط تبعًا للإتفاقيّة المبرمة عام ١٨٤٥ التي لم تشارك فيها سردينيا. إلاّ أنّ هذه الطريقة في مواجهة المسألة بعيداً عن بنود المعاهدة الموقّعة في باريس في ٣٠ آذار ١٨٥٦، ستؤدّي كما نتصوّر، إلى الإيحاء لنا بإعتراضات خطيرة. أعلم أنّه في العام ١٨٤٥ أرادت القوى الخمس العُظمى منع عودة الفوضى التي أدمت سوريا، فاتّفقت مع الباب العالي على تأمين الإدارة الداخليّة والسلم والهدوء لتلك الأصقاع المنكودة، من خلال إتخاذها بعض التّدابير[٣٦٢]. إنّ الأحداث المفاجئة والمُرعِبة التي باغتت بشكل أليم أوروبا المسيحيّة، نتجت عن المصدر نفسه. ظنّت القوى العُظمى، وهذا شيء طبيعي، أنّها أبعدت تلك الأحداث إلى الأبد من خلال ترتيبات عام ١٨٤٥، ولكنّها لمّا اكتشفت عدم كفاية هذه التّدابير وعدم تنفيذها، [٣] وجدت نفسها مدفوعة، بالإتّفاق مع الباب العالي، إلى إتّخاذ إجراءات أكثر حيويّة وفعاليّة.

ولكنّنا، في الوقت نفسه، لا نستطيع تجاهل واقع، هو أنّ القضية، على الرغم من كونها محليّة لإنحسارها في المكان الذي تدور فيه الأحداث، فقد اتّخذت دائمًا أبعادًا أوروبيّة بسبب تأثيرها الفعلي على الأوضاع التركيّة وعلى العلاقات بين مختلف الدّول الأوروبيّة.

ففي الواقع، لسنا بحاجة للتّذكير كم مرّة، قبل التوصل إلى إتفاقيّات عام ١٨٤٥، كادت الشّؤون السوريّة تُعرّض أوروبا لمضاعفات سياسيّة خطيرة[٣٦٣].

ومن جهة أخرى، لا يمكننا أن ننسى أنّ الهدف الأساس الذي رسمته القوى العُظمى، حين قبلت في العام ١٨٥٥ بمشاركة تركيّة في التّنسيق الأوروبي، هو بالتّحديد تجنّب نزع الرّقابة عن القضايا المحليّة أو الإتفاقيّات الخاصّة التي تقضي بضرورة التدخّل المسلّح. أمّا هذه الرقابة فتؤمّنها القوى العُظمى ـ مجتمعة ومن دون تمييز ـ التي وقّعت على الإتفاقيّة التي نتج عنها القانون العام الجديد والمتعلّق بتركيّة.

وفي حين يرتبط الواقع الحالي، من حيث الأحداث، بترتيبات عام ١٨٤٥، فإنّ طريقة التّعاطي معه، كما هو واضح لنا، منصوصة في أحكام معاهدة ١٨٥٦ التي شاركت فيها سردينيا.

غير أنّ الإعتبارات التي سبق وذكرناها تُثبت حرصنا الدائم على عدم المطالبة إلاّ بحقّ واحد تنصّ عليه معاهدة رسميّة؛ فنحن إذ نُبدي سرورًا كبيرًا حيال هذه الإتفاقيّة التي تمّت لحسن الحظ، لسنا على إستعداد للمخاطرة بإثارة أيّ تباين بالرّأي من شأنه زعزعتها، أو عرقلة الدّور النّافع الذي اعتزمت أوروبا تأديته لصالح شعوب نكبتها مصائب غاية في الوحشيّة[٣٦٤]. [٤] إننا نُدرك، في الواقع، العوائق التي تعترض إستيعابكم لمطلبنا، وهي جهود النّمسا المستمرّة لإبعادنا عن الإتفاقيّات التي يُفترض أن تكون بمنأى عن كلّ غيرة سياسيّة، والتي بالحقيقة، أرادت القوى العُظمى الأخرى ذات الروح المسالمة، أن ترسّخ فيها طابع البوادر المسيحيّة النبيلة[٣٦٥].

إنّ حكومة جلالته التي تحتفظ رسميًا بالحقوق التي تخوّلها إيّاها معاهدة باريس، تمتنع في الوقت الحالي، عن المضي في مطلبها والإصرار عليه.

ولكن، مع تمسّك الملك بالرّوح المسالمة التي يتحلّى بها أمام قضيّة تُوجِب على المسيحيّين كافة الشهادة بوحدة الشعور، فإنّ بلاط تورينو (Turino) مقتنع أنّه

إذا تحولّت المسألة، التي تعتبر حاليًا محلّية ومحصورة بطريقة معيّنة في تسويات عام ١٨٤٥، إلى قضية عامّة تمسّ العلاقات التي يبنيها القانون الدّولي الجديد بين تركيّة والقوى الأوروبيّة الأخرى، فسيكون من الضروري أن تُستدعى سردينيا للمشاركة في المشاورات العامّة.

أفوّضك يا سيادة المركيز بإعطاء نسخة من هذه الرسالة إلى اللورد جون رسيل[٣٦٦].

وتفضّلوا بقبول(...)

الإمضاء الكونت كافور.

ب- الرسالة الثّانية: من الكونت كافور إلى مركيز أزيليو

[٥] من الكونت كافور إلى مركيز أزيليو تورينو،

في ١٩ تشرين الأوّل ١٨٦٠

سيدي المركيز،

يتبيّن لكم، من خلال رسائلي السّابقة، الموقف الذي إرتأت حكومة الملك أن تتّخذه في ما يتعلّق بالقضيّة السوريّة. على أثر تلقّي القوى العُظمى، في آب الماضي، أخبار المجازر التي كانت تُدمي المناطق المسيحيّة في هذا البلد، عقدت مؤتمرًا في باريس يهدف إلى مناقشة سبل وضع حدّ لهذه الإّضطرابات المريعة ومنع تجدّدها. وقد طالبنا في ذلك الحين بالمشاركة في الإتفاقيّات التي كانت ستسفر آنذاك عن المؤتمر[٣٦٧]. كان حقّنا في ذلك جليًا. فقد نصّت عليه المادّة السّابعة من معاهدة ٣٠ آذار ١٨٥٦ التي، حين خصّت الباب العالي بالإنتماء إلى القانون الدّولي والإئتلاف

(الإجماع) الأوروبي، إحتوت على تعهّد رسمي من القوى العُظمى الموقّعة بضمان مشترك لإستقلاليّة الإمبراطوريّة العثمانيّة وسلامة أراضيها من التقسيم أو الإنتقاص[٣٦٨]. وبموجب هذا الترتيب كانت موافقة سردينيا على إحتلال جزء من الأراضي العثمانيّة ضروريّة لشرعيّة الإجراءات التي يُفترض إتّخاذها بالإجماع[٣٦٩]. ومع ذلك، لم يتمّ الإعتراض على حقّ سردينيا، إنّما اعتُبرت ملاحظاتنا مجرّد شكّ، لا إعتراضًا فعليًا على طريقة عرض [٦] قضيّة سوريّة على أنها ترتبط بأحكام إتفاقيّات عام ١٨٤٥ التي لم نشارك فيها، لذلك منذ الآن فصاعدًا يمكننا التّفكير بأنّ تصرّف القوى العُظمى، لم يتمّ بموجب معاهدة ١٨٥٦، بل تبعًا لإتفاقيّات سابقة.

لقد تمكنّا بسهولة من إثبات أن قضيّة سوريّا لا يمكن إعتبارها مجرّد مسألة محليّة، فهي ترتبط بالمصلحة العامّة لما لها من تأثير في موقف تركيّة كما في العلاقة بين مختلف الدول الأوروبيّة[٣٧٠].

كما نُضيف أنّ الحاجة قد انتفت للعودة إلى إتفاقيّات عام ١٨٤٥ التي تتعلّق بجبل لبنان؛ فإنّ معاهدة ١٨٥٦، إذ أعطت تركية حقًّا جديدًا، عدّلت ببساطة الإتفاقيّات الخاصّة كافة التي تتعارض أو لا تتوافق مع هذا الحق العام والدّائم[٣٧١].

لكننا لا نستطيع تجاهل واقعًا، هو أنّ العوائق التي حالت دون قبول مطالبنا ناتجة بخاصة، من الجهود التي بذلتها النّمسا لإقصائنا عن الإتفاقيّات. إلاّ أنّ المسألة، آنذاك، كانت تتعلّق بحياة آلاف المسيحيّين المعرَّضة لأخطار كبرى، كما انصبّت الجهود في إيجاد علاج فوري وفعّال لواقع فظيع، فأعطيت الأولويّة للقضيّة الإنسانيّة على حساب القضيّة السياسيّة. لقد ارتأينا أنّه يجب عدم المضي في الإصرار خوفًا من أن يكون إلحاحنا سببًا لبعض التّأخير في إتّخاذ القرارات في مؤتمر باريس. فكلّ تأخير [٧] كان يمكن أن يُسفر عن نتائج مميتة. ولذلك فضّلنا إرجاء إستعمال حقّنا، إلاّ أنّنا لم نتوانَ عن إبداء تحفّظات كثيرة إزاء الحكومات الصديقة والحليفة.

إنّ الباب العالي من جهته، لمّا كان أوكل، خلال شهر حزيران، إلى سموّ الصدر الأعظم أوبرسلي باشا (Auprisli Pacha) مهمّة زيارة مختلف مقاطعات الإمبراطوريّة للإستعلام عن مصير الشّعوب المسيحيّة، بادر إلى إطلاع ممثّلي القوى العُظمى الموقّعة لمعاهدة باريس في القسطنطينيّة رسميًّا، على ذلك[٣٧٢].

ولكن بما أنّ مفوّضيّة جلالته لم تتلقّ هذا الإبلاغ، فقد طلب وزير الملك إيضاحات، ومن هنا تمّ الإعراب عن إرتياب حيال مطالبنا.

لقد أعطيت الأمر للسيّد الجنرال دوراندو (Durando) على الفور، بإعطاء أجوبة قاطعة على الملاحظات التي تمّ إستنتاجها، وبالإعتراض مسبقًا ورسميًّا على كلّ تفسير من شأنه أن ينتقص من حقوقنا[٣٧٣].

أتشرّف أن أنقل إليكم نسخة عن الرّسالة التي وجّهها وزير جلالة الملك إلى معالي صفوت أفندي في الثّاني والعشرين من أيلول الماضي، وأرجو منكم قراءتها وإعطاء نسخة عنها لمعالي وزير الشؤون الخارجيّة لدى جلالة الملك البريطاني.

ج- الرسالة الثالثة: [٨] من الجنرال دوراندو إلى صفوت أفندي

في ٢٢ أيلول ١٨٦٠

أمام الإرتياب الذي عبّر عنه سعادتكم من خلال صاحب السمو علي باشا، وصاحب المعالي فؤاد باشا، بخصوص صحّة الإعتراضات التي وردت في رسالتي في ٢٧ حزيران، المتعلّقة بالإستعلام الذي أجراه صاحب السموّ أوبرسلي باشا، إضافة إلى تأخر معاليكم في الردّ القاطع عليها، أجد نفسي مضطراً للّجوء إلى الحق الذي أحتفظ به لمعالجة المسألة بعمق في الظرف الذي طُرحت فيه[٣٧٤].

يمكن توضيح المسألة على الشّكل التّالي:

أولاً: هل تنصّ معاهدة باريس عام ١٨٥٦على أنّ تدبير شؤون المسيحيّين

في الإمبراطوريّة العثمانية يقع كليًّا خارج نطاق التحرّك الدبلوماسي للقوى العُظمى الموقّعة لها؟

ثانيًا: هل يحقّ لسموّ الباب العالي أن يمنع سردينيا من التّدخل، الذي هو حقّها تمامًا كما هو حقّ القوى العُظمى الأُخرى الموقّعة للمعاهدة؟٣٧٥

هذه هي أحكام المادّة التّاسعة.

إن جلالة السلطان، من خلال حرصه الدّائم على رغد عيش رعاياه، أصدر فرمانًا من شأنه تحسين أوضاعهم دون تفرقة دينيّة أو عرقيّة، مما أظهر نواياه الكريمة تجاه الشّعوب المسيحيّة في الإمبراطوريّة. وإذ أراد إبراز دلالة جديدة على شعوره في هذا الصدد، إرتأى أن يُطلع [٩] القوى العُظمى المتعاقدة على الفرمان الذي صدر تلقائيًّا من إرادته العليا. وقد استنتجت القوى العُظمى المتعاقدة القيمة الكبرى لإطلاعها هذا. وبلا أدنى شكّ، لم يهدف هذا الأمر إلى إعطاء القوى العُظمى الحق في التدخّل، فرديًا كان أو جماعيًّا، في علاقة السلطان برعاياه أو في إدارة إمبراطوريّته٣٧٦. فما هي إذًا القيمة السياسيّة لمثل هذا الإطلاع المهم الذي وجّهه إلى القوى العُظمى بكثير من الإعلان؟ هل هو مجرّد إجراء شكلي؟ هل هو إعلان لا طائل منه بحدثٍ سبق أن انتشرت أخباره في أوروبا؟ لا يمكننا قبول هذا الإحتمال لأنّه يمسّ كرامة القوى العُظمى التي بدورها تحترم هذا الإطلاع، كما تحترم حسن نيّة سمو الباب العالي، الذي اتّخذ هذا الإجراء من تلقاء نفسه. فمن الضروري أن يكون لهذا الإعلام صفة أخرى ومدلول آخر. لا شك في أنّ تصرف الباب العالي هذا، لا يُعطي القوى العُظمى حقّ التدخّل في العلاقات الخاصّة واليوميّة بين سموّ السلطان ورعاياه. فإنّ هذه القوى العُظمى التي رفضت شروط روسيا التي حاولت الحصول على حقّ حصري في حمايتها لمسيحيّي الإمبراطوريّة٣٧٧، كانت لتناقض ذاتها في هذه الإنابة الجماعيّة التي، في الواقع، ما كانت لتختلف عن إبطالٍ لسلطة السلطان على ١٢,٠٠٠,٠٠٠ من رعاياه. تجنّبت معاهدة باريس هذا الطرح، إلاّ أنّ القوى العُظمى المتعاقدة، في حين منعت نفسها التدخّل الدّائم واليومي بين السلطان

[١٠] ورعاياه المسيحيّين، إحتفظت بحقّ في مراقبة عالية، ليس للمسيحيّين كأفراد ورعايا في المعنى الإداري، بل للمجتمع المسيحي العام في الإمبراطوريّة، كمجموعة في المعنى السياسي، تولي القوى العُظمى الأوروبيّة أهميّة كبرى لأحوالها العامّة.

وإذ اعترفت تركيّة من جهتها لأوروبّا بهذه الترتيبات الخيّرة تجاه مسيحيّي الإمبراطوريّة، وبما أنّها أضافت إلى هذه الصلاحيّات وعوداً كبرى رسميّة، فقد باتت متعاقدة، ليس على واجب تنفيذ تعهّداتها فحسب، إنّما كذلك على واجب دفع القوى العُظمى إلى تقدير الوسائل التي ستلجأ إليها لتحقيق هذا الهدف، والنتيجة التي ستترتّب من ذلك.

إنطلق صاحب السموّ الباب العالي، بلا شكّ، من هذه الحيثيّات، وفي الظرف المناسب، عندما أعطى أوامره للصّدر الأعظم بالإستعلام عن أحوال المسيحيّين، ومن هذا المنطلق أيضًا، سارع إلى إطلاع ممثّلي القوى العُظمى بذلك من خلال رسالته في الثّاني من حزيران. ومن ناحية أخرى، فإنّ هذه القوى التي لاحظت، في مؤتمر باريس، القيمة الكبرى لتواصل الباب العالي معها، إكتسبت حقّ تذكيره بتعهّداته الرسميّة وتحذيره من المخاطر التي تنتج من عدم تنفيذها، والتي قد تهدّد الإمبراطوريّة والسّلم الأوروبي في آنٍ معًا. ومن هذا المنطلق أيضًا، لم تتردّد حكومة سان بيترسبرغ (St. Petersbourg)[٣٧٨] ، في نيسان الماضي، من لفت نظر القوى العُظمى إلى وضع مسيحيّي الإمبراطوريّة الخطير كعامل إضطرابات مهدِّدة [١١] وحوادث مفجعة كان من الملحّ تفاديها[٣٧٩]. هذه هي برأيي الصّفة والدلالة التي يحتوي عليها التصرّف المذكور سابقًا. وبالتّالي، تحدّد المادّة التّاسعة حقوق وواجبات كلّ من سمو الباب العالي والقوى العُظمى المتعاقدة في ما يتعلّق بمصير المسيحيّين، من خلال تدابير المراقبة والملاحقة التي لا يمكن أن يُنكر أحد صفتها الضروريّة.

وإذا ما تمّ تفسير هذه المادّة بطريقة مختلفة، ستفقد كنهها وتصبح غير

جديرة بالمكانة المهمّة التي تحتلّها في معاهدة باريس.

هذا الحقّ في المراقبة والملاحقة الذي تمنحه معاهدة باريس للقوى العُظمى الموقّعة لها والذي يتأتّى، برأيي وبوضوح، من مضمون ومعنى المادّة التّاسعة وكُنهه، تعيد تأكيده وترسيخه كليًّا المادّة السّابعة التي تُلخّص بكلمات قليلة روح المعاهدة.

يُقبل سمو الباب العالي، تبعًا لهذه الأحكام، للإستفادة من القانون الدّولي والإنتماء إلى الإئتلاف الأوروبّي، في حين تتعهّد القوى العُظمى، كلٌّ من ناحيتها، بإحترام إستقلاليّة الإمبراطوريّة العثمانيّة وسلامة أراضيها من التجزئة، وبذلك تضمن معًا مراقبة حازمة لهذا التعهّد، بحيث تعتبر أنّ أيّ فعل مناقض له يمسّ المصلحة العامّة[٣٨٠].

ومن هذا المنطلق يُحدَّد شرط الضمانة بشكلّ واضح.

إلاّ أنّ هذا الشرط، الذي يفرض واجبات ومسؤوليّات على الدّول الضّامنة، يُعطي هذه الأخيرة في الوقت نفسه بعض الحقوق على الدّولة المضمونة.

وإن أثارت الحكومة العثمانيّة ذهنيّة الثّورة بين صفوف الشعوب المسيحيّة من خلال تدابير خطيرة[٣٨١]، [١٢] فإنّ للدول الضّامنة الحقّ في تحذيرها من الخطر الذي تُعرّض نفسها له، وإرشادها إلى سبل إستدراك الأحداث، وسيكون على هذه الدّول تحمّل عواقبها إلى جانب تركيّة. ولا يُعتبر ذلك تدخّلاً في العلاقات الفرديّة بين السلطان ورعاياه المسيحيّين، الأمر الذي يتعارض مع نصوص المادّة التّاسعة من المعاهدة، بل يكون عبارة عن تدخّلٍ يُعد جزء من الضمانة، كحقّ التنبيه في حال عرّضت الدّولة المضمونة للخطر كمال إستقلالها وسياستها وأراضيها التي تُشكّل موضوع الضمانة[٣٨٢].

لم يُعارض سموّ الباب العالي قط القوى العُظمى الضامنة في مراقبتها هذه، وهي نوع من المراقبة التي لا تنحصر في المسائل المتعلّقة بالمسيحيّين فحسب، بل كانت تتطرّق إلى مسائل تمسّ إدارة الإمبراطور الداخليّة. وبوسعي ذكر العديد من

الأمثلة التي كنت شاهداً عليها وطرفًا فيها. أكتفي فقط بتذكير سموكم بحادثة إرجاع سمو محمد علي باشا، نسيب جلالة السلطان، إلى وزارة البحريّة في تشرين الثّاني ١٨٥٨. إنّ ممثّلي القوى العُظمى الموقّعة لمعاهدة باريس في القسطنطينيّة، وقد اقتنعوا بأنّ هذا التعيين يؤدّي إلى إهتزاز مشاريع جلالة السلطان الخاصّة بالإصلاحات الإقتصاديّة، وإلى زعزعة مقدّراته الماليّة في الخارج، أدلوا بتنبيهات مشتركة وقويّة في هذا الصدد. فلم يمسّوا بتنبيهاتهم هذه إدارة السلطان الداخليّة [١٣] فقط، بل، يمكننا القول، أنهم مسّوا أيضًا كرامته الشخصيّة. إلاّ أنّ السلطان لم يتأخّر في إعطاء التّوضيحات والتبريرات للممثّلين جميعًا، ومن بينهم ممثّل دولة سردينيا، بعد تبيانه بوضوح لحقوقه؛ فهل كان من الممكن إنكار حقّه [ممثّل سردينيا] بالمشاركة في تدابير تتعلّق بمسألة مسيحيّي الإمبراطوريّة الدقيقة والشاملة؟

لماذا إذًا لم يلجأ الباب العالي إلى أحكام المادّة التّاسعة ليجنّب نفسه إعطاء شروحات تتعلّق بمسألة بالغة الدّقة وتمس، بشكل من الأشكال، شرف فرد قريب من جلالته وهو السلطان؟

يعود السبب في ذلك بالتأكيد، إلى كون شرط الضمانة الذي تنصّ عليه المادّة السّابعة يُعطي للقوى الضامنة حقًّا في المراقبة لم تستغلّه، وهذا أمرٌ سرّني إستنتاجه، ولا يحقّ لها إستغلاله، إلاّ بشكل معتدل[٣٨٣].

قد يعترض بعضهم علينا معتبرًا أنّه، إذا كان لسردينيا الحقّ الذي تدّعيه للتدخّل في قضيّة المسيحيّين، فلمَ لم تظهره القوى الأوروبيّة الخمس الرئيسيّة في المؤتمرات التي عقدتها في سان بيترسبرغ في نيسان الماضي؟ ولمَ لم تشارك مؤخّرًا في المؤتمرات التي حلّت، من خلال بروتوكول ٤ آب، مسألة الإحتلال المسلّح لسوريا؟[٣٨٤]

لم تتخلّف حكومة الملك عن إبداء مطالبها في الوقت المناسب. ويمكنني إضافة أن تركيّة لم يكن بوسعها الإستناد إلى أعمالها السابقة النّاتجة عن تأثّرها

بقوّة أخرى [١٤] أكثر منها الناتجة عنها مباشرة. كما كانت العلاقات بين تركيّة وسردينيا أثناء الأحداث التي أدّت إلى معاهدة باريس ذات طبيعة مختلفة تماماً[٣٨٥].

من واجب كلّ دولة الإيفاء بتعهّداتها بمعزل عن أحكام الدّول الأخرى. فالشروط نفسها تربط هذه الدّول ببعضها البعض، وذلك لأن لكلّ دولة واجبات خاصّة عليها إتمامها على الأساس الأخلاقي كما على الأساس السياسي. هذا فيما يتعلّق بمؤتمرات سان بيترسبرغ.

وأمّا فيما يتعلّق بمسألة إحتلال سوريا، وهو حدث يرتبط مباشرة بالأحكام والضمانات المنصوصة في المادّة السّابعة المذكورة سابقًا، فما من شكّ في أنّ موافقة سردينيا على فعل بالغ الأهمية كإحتلال جيوش غريبة لجزء من الأراضي العثمانيّة، كان شرطًا أساسًا لإعطائه الشرعيّة القانونيّة الكاملة.

فالمسألة ليست فقط محليّة، كما أراد بعضهم فهمها، وهي ليست مسألة تصحيح بسيطة في الحدود، أو أي فعل من هذا النوع الذي فيه لا تطالب سردينيا بشدّة إستعمال حقّها.

وأمّا مسألة إحتلال الجيوش الغريبة هذه فتمسّ المصلحة العامّة.

وفي ما يخصّ الإتّفاقيّات والمعاهدات السابقة المتعلّقة بالدّروز والموارنة[٣٨٦]، والتي قد تُتّخذ ذريعة للمطالبة بإبعاد سردينيا، أكتفي بالإشارة إلى أنّ معاهدة باريس أسفرت عن قانون عام جديد ودائم، وفقًا له تترتّب وتتعدّل نصوص الإتّفاقيّات السّابقة كلّها التي قد تتعارض [١٥] مع أحكامه الأساسيّة.

فإذا ثارت مصر وهدّدت بتجزئة الإمبراطوريّة العثمانيّة، كما حصل عام ١٨٣٩، فهل يمكننا أن نحرم سردينيا حقّ المشاركة في المشاورات الدبلوماسيّة، بحجّة أنّها لم تشارك في ترتيبات عام ١٨٤٠؟ ففي الواقع لم يكن هذا الإحتلال مدفوعًا من الحرب المدنيّة بين الدّروز والموارنة فحسب، بل تمّ خاصّة على أثر كوارث دمشق المرعبة التي لم يكن شعبها موضوع إتفاقيّات عام ١٨٤٥ [٣٨٧] التي تناولت بشكل حصري قضايا جبل لبنان. لا يمكن إبقاء التّحقيق الأوروبّي الذي

سيبدأ ويستمر دائمًا في بيروت، أو مراجعة إتفاقيّة عام ١٨٤٥ التي ستتبعه حكمًا، ضمن حدود جبل لبنان، بل يجب أن ينفتح على قضايا أمن المسيحيّين في المناطق السوريّة كافةّ[٣٨٨].

ومن جهتي، قد أسأل الباب [العالي] لماذا لم يُطالب سفيره في باريس قطّ بتدخّل سردينيا عندما كان يتعلّق الأمر بمسألة بالغة الخطورة، كقضيّة إحتلال جيوش غريبة لأراضٍ عثمانيّة، وهي قضيّة تستوجب الموافقة الإجماعيّة للدول السّبعة الموقّعة، إذا ما أردنا تنفيذ المادّة السّابعة من معاهدة باريس تنفيذًا دقيقًا؟

إلاّ أنني لست بصدد التذمّر. فإنني أفترض أنّ معالي أحمد توفيق أفندي كان متأثرًا في هذا الظرف بالأحاسيس الإنسانيّة نفسها التي عبّرت عنها بشدّة حكومة ملِكي الجليل المعظّم. ففي حين كان مجرّد التأخير بتوقيع البروتوكول لمدّة أربع وعشرين ساعة فقط قد[٣٨٩] [١٦] يودي بحياة الآلاف من المسيحيّين، إحتفظت سردينيا بمطلبها إلى وقتٍ لاحق خوفًا من أن تُثير بعض الإعتراضات التي قد تؤخّر في إنهاء المفاوضات، مفضّلة تعليق ممارستها لحقوقها مؤقّتًا أمام خطورة الوضع وهول الأحداث المؤسفة.

لا شكّ لدينا في أنّ أوروبا ستأخذ بعين الإعتبار إعتدالنا وتحفّظنا الذي ليس أبدًا بمثابة تنازل، وأنّها ستحسن تقدير طبيعة أحاسيسنا التي وجّهت تصرفاتنا.

كما قد يبرز إعتراض أخير. فقد يَعتبر بعضهم أنّ التّقاليد والأعراف الدبلوماسيّة قد خصّت القوى العُظمى الخمس حصريًا لمراقبة قضايا المصلحة العامّة الأوروبيّة، ولذلك لم يتمّ إستدعاء سردينيا للمشاركة في المؤتمرات التي عُقدت في نيسان في سان بيترسبرغ والتي تناولت قضيّة رعايا الإمبراطوريّة العثمانيّة المسيحيّين. ولهذه الأسباب كذلك لم يعتبر الباب العالي أنّه مضطر أن يولي حقًا لتنبيهات مفوّضيّة سردينية بشأن التّحقيق، الذي أُوكل إلى سموّ الصدر الأعظم، والمتعلّق بالمسألة نفسها. أخيرًا، لهذه الأسباب نفسها كذلك لم يتمّ إستدعاء سردينيا للمشاركة في المشاورات التي سبقت توقيع بروتوكول باريس، في الرّابع

من آب، لحلّ مسألة إحتلال سوريا[390].

بوسع هذه الحجج أن تُفسّر، لا أن تُبرّر، تصرّف الباب العالي. فمهما كانت الأهميّة التي يودّ بعضهم إعطاءها [١٧] للتّقاليد والأعراف الدبلوماسيّة القديمة، لا يمكن أن تكون هذه الأخيرة أكبر قيمة من القوانين المنصوصة التي تضاهيها بالإتّفاقات الدوليّة والحقّ الإيجابي. ونستخلص من المثال الذي تُعطيه الدولة العُظمى والنبيلة الموقّعة لمعاهدة فيّينا في ١٨١٥ والتي لحسن الحظ، تستعيد اليوم مكانتها التاريخيّة لدى الرّأي العام الأوروبيّ، على الرغم من إقصائها حتى الآن عن البروتوكولات الدبلوماسيّة، أنه من التهوّر ترك السّوابق السلبيّة تترسّخ، وإفساح المجال أمام تثبيت مبدأ خطير، أي تقدّم هذه السوابق بفعل الواقع على القانون الدّولي، وهو مبدأ جديد لا يسعنا تقبّله[391].

إلى جانب هذه الإعتبارات المستمدّة من ترتيب عام للأفكار، قد نتساءل عمّا إذا كان يحقّ لتركية إستحضار التّقاليد الدبلوماسيّة والتذرّع بها ضدّ سردينيا. إنّ ذلك بالطّبع غير مقبول. فإن تركية لم يتمّ قبولها للإستفادة من القانون الدّولي الأوروبي إلاّ في ٣٠ آذار ١٨٥٦، وبالتّالي لا يمكنها التذرّع بالحقوق والأعراف السّابقة التي طالما كانت هي غريبة عنها. كما نعتقد أنه على تركية تسوية سياستها في المستقبل تجاه سردينيا إنطلاقًا من ذكريات حرب القرم (Guerre de Crimée) التي كانت فيها سردينيا حليفة لا مصلحة لها، ومصادقة لتركية؛ كما عليها أن تستمدّ نظام علاقاتها الديبلوماسيّة مع حليفتها القديمة من معاهدة باريس فحسب، وليس من خارجها.

[١٨] أتشرّف، معالي الوزير، بأن أعرض، عند هذا الحدّ، الإعتبارات التي استوحيت منها مضمون رسالتي في ٢٧ حزيران، التي اعترضت فيها على إستثنائنا من الإطلاعات التي وجّهت إلى القوى الأخرى المشاركة في توقيع معاهدة باريس، والتي تتعلّق بالإستعلام عن التقرير الذي يخصّ الأوضاع العامّة لمسيحيّي الإمبراطوريّة، فأتمنّى أن يحسن الباب العالي تقدير هذه الإعتبارات.

وفي جميع الأحوال، من واجبي الإعتراض رسميًا، بإسم حكومة ملَكي الجليل المعظَم، ومسبقًا، على التَفسير المنتقص الذي قد تعطيه الحكومة العثمانيَة مستقبلاً لأحكام معاهدة باريس المتعلَقة بهذا الموضوع؛ وأُعرب في هذا الصدد، عن تحفَظاتي الأكثر تواضعًا ووضوحًا.

وإذ أخطّ هذا الإبلاغ، أُسارع إلى إضافة أن لا مآرب لي إلاّ الحفاظ على المبادئ وعلى حقوقنا. وترمي المساعي التي أقوم بها إلى تصحيح معنى ومدلول معاهدة باريس لتصبح أكثر وضوحًا وتحديدًا، وبالتّالي إلى تلافي كلّ سوء تفاهم أو خلاف بين سردينيا والباب العالي الذي طالما حافظنا معه على أفضل العلاقات، والذي لا يدخل إضعافه في مصلحتنا أبدًا أو حتى في رغباتنا.

٣- خلاصة الأفكار الرئيسيّة في رسائل الكونت كافور

تمحورت الرّسائل الثلاث حول رغبة سردينيا مشاركة الدّولة العثمانيّة، والدّول الأوروبيّة، سواء في البلاد السوريّة أو على المسرح الأوروبي، وهكذا فالموقف يعكس بعض الملاحظات التي أظهرت أنّ الحرب بين الموارنة والدّروز ليست قضيّة محليّةً محصورة بين السلطان وأتباعه، بل قضيّة لها إمتدادها السياسي وتأثيرها على الوضع الأوروبي.

تنظر سردينيا إلى الحرب الطائفيّة في لبنان من منظار مختلف عن مثيلاتها من الدول الأوروبيّة، فهي ترى أنّ مسألة المسيحيّين في الدّولة العثمانيّة يجب أن تعالج من خلال المجتمع المسيحي ككلّ، وليس من خلال النّظرة الطائفيّة الضيّقة.

بالواقع إنّ إرتباط كلّ دولة من الدول الأوروبيّة العُظمى بطائفة من طوائف لبنان، يُعقّد المشكلة ويسعر الخلاف، ويفتح أبواب الصراع ليس في لبنان أو سوريا، بل في أوروبا أيضًا، وبالتّالي فإنّ حل المشكلة نهائيًا يجب أن يتمّ من خلال النّظرة الشّاملة، وتوافق كلّ الدول الأوروبيّة، لذلك فالمعاهدات التي وضعتها الدّول الأوروبيّة والتّنظيمات الإصلاحيّة التي وضعتها الدّولة العثمانيّة، لم تساعد على وقف الحروب، بل كانت الحروب ردّة فعل على هذه الإصلاحات لأنّه لم يكن للدّول الأوروبيّة نظرة واحدة، إنّما كلّ دولة تريد معالجة المشكلة إنطلاقًا من مصالحها الخاصّة. كما وأنّ الدّولة العثمانيّة وشعبها لم يكن قد بلغ مرتبة تقبّل هذه الإصلاحات، واعتبرها مخالفة للشّرع الإسلامي.

بعد حرب القرم وإتفاقيّة باريس ١٨٥٦، أصبحت الدّول الأوروبيّة أكثر قدرة على التحرّك والتدخّل في شؤون الدّولة التركيّة إستنادًا إلى المادّة السّابعة والثّامنة والتّاسعة من هذه الإتفاقيّة.

أضف إلى ذلك، أنّ الغيرة التي أظهرتها سردينيا على مسألة المسيحيين

الشرقيّين، لا تختلف عن نفس النهج الأوروبي، فهي تريد أن تخترق التّحالفات التي واجهتها خلال قيام الوحدة الإيطاليّة، وأن تجد لنفسها مكانًا على الساحة الأوروبيّة، مع الإشارة إلى أنّه خلال هذه المرحلة كانت إيطاليا ومعها سردينيا تعاني من خلافات مع الكرسي البابوي حول ممتلكات البابويّة في إيطاليا والموقف من إنضمام روما إلى هذه الوحدة.

لذلك فقد بقيت مسألة المسيحيين تتأرجّح بين مصالح الدّول والتّوفيق بينها، وقد دفعوا الثمن غاليًا من الأرزاق والأرواح دون مراعاة مصلحتهم الخاصّة وإيجاد النّظام الأوفق الذي يحميهم ويؤمّن إستمراريّة العيش الهادىء.

خاتمة الكتاب

قُدِّر لنا ونحن نُقلِّب الصفحات الحمراء من تاريخ لبنان أن نستنطق ثلاثة وثائق بعد صمت طويل. كانت هذه الوثائق تغطّ في نومها الهادىء اللّذيذ على رفوف الأرشيف السرّي الفاتيكاني الخاص بقصادة جبل لبنان، وهي بخلاصة العمل لا تمثّل كامل أوجه الواقع ولا تعكس الحقيقة الكاملة، إنّما ترفق خروقًا في نسيج التّاريخ اللّبناني لما تحمل من الملاحظات والإستنتاجات.

بالواقع إنَّ كلّ الدول التي خطّطت وشاركت في أحداث لبنان بين ١٨٢٠-١٨٦٨، كانت تغدو وراء مصالحها الخاصّة، تقيم التّحالفات وتغيِّرها، تتصارع وتتهادن، تتحدّث بالإنسانيّة وتقتل الإنسان، تسخّر الدّين والطائفيّة لتأمين مصلحتها وتجميل صورتها غير آبهة بما يُصيب الأعوان والأعداء من ربح أو خسارة، من ألم أو فرح.

وقد شارك اللبنانيّون وهم أصحاب القضيّة بالأحداث القبيحة، وتاهوا في أدغال التعصّب والتحزّب، فخربت البلاد وهلك العبّاد، وذهبت الأموال وفسدت الأحوال، ولم يدرك اللبنانيّون مصالحهم ولم يعتبروا ممّا أصابهم. إنقسموا وتشيّعوا للدّول على حساب الوطن. فألبستهم الدّول الأجنبيّة أنظمة حكم جديدة من نظام القائمقاميّتين إلى ترتيبات شكيب أفندي إلى نظام المتصرفيّة. وكلّ ترتيب جديد يؤسّس لحرب أهليّة وكوارث جديدة، وحرموهم من الحكم الوطني، من نظام الإمارة أو بناء نظام وطني جديد.

أمّا ردّ الدّولة العثمانيّة على التفوّق الأوروبي فكان بإستخدامها سياسة الأذكياء، وحاولت أن تمسك الوضع في لبنان لإثبات أنّها صاحبة السلطة السياسيّة والدولة المركزيّة القويّة. إعتمدت سياسة التّفرقة، وأثارت الثغرات، وقفت أحيانًا مع الموارنة ضدّ الدّروز، وفي أكثر الأحيان مع الدّروز ضدّ الموارنة، فأباحت لحلفائها وحكامهم إرتكاب المذابح الوحشيّة التي لا تقبلها المفاهيم الإنسانيّة ولا الأخلاقيّة الدينيّة. كانت عين تركيا على لعبة التّحالفات والتّوازنات داخل أوروبا، وكان همّها أن تسترضي الدّول العُظمى. فأصدرت الفرمانات الإصلاحيّة ١٨٣٩-١٨٥٦، وهي

غير مقتنعة بها. وشعبها لم يصل لدرجة النّضج وتقبّل الأفكار الجديدة والتخلّي عن الشّرع والموروث، فكانت ردّة الفعل حروب طائفيّة بين المسلمين والنّصارى تعقّب إصدار كل فرمان، وجاءت نتيجة الحروب إنعقاد مؤتمرات وتوقيع إتّفاقات، فتحت ومهّدت الطريق لأوروبا أن تفرض شروطها وتتدخّل في سياسة الدّولة العثمانيّة التي لم تعد لوحدها حامية لرعاياها.

يهدف شافري في الكتاب الذي رفعه إلى وزير خارجيّة فرنسا إبراز بعض النّقاط التي سنحاول إستخلاصها:

إنّ سياسة فرنسا في سوريا ترتبط بعلاقة وثيقة مع الماضي. أمّا في زمن كتابة التّقرير وفي مفاصل هامّة من الأزمة، أكثرت فرنسا من الخطب الرنّانة والمساعدات المعقوبة دون أن تقدّم المعونات المادية، ولم تكن على إستعداد لإغضاب بريطانيا أو الدّولة العثمانيّة لإرضاء الموارنة.

لقد تمسّكت فرنسا بدور تقليدي جعل بريطانيا والدولة العثمانيّة تمسكان زمام المبادرة العسكريّة والسياسيّة، فجَنَت بريطانيا وحدها ثمار الإنتصار سنة ١٨٤٠ بعد إنهزام محمّد علي، وسنة ١٨٥٦ بعد إنتهاء حرب القرم. مقابل إنسحاب فرنسا عن مسرح الأحداث، كان لإنتصار بريطانيا تداعياته على المسيحيين في لبنان وبالأخص الموارنة. أمّا بالنسبة لتركيا فقد إعتبر الباب العالي أنّ الموارنة وقفوا إلى جانب محمّد علي وفرنسا، والتمسوا حمايتها، فهذه خيانة للدّولة تستحقّ العقاب. أمّا وقوف الدّروز إلى جانب بريطانيا حليفة الدّولة العثمانيّة فهي خدمة للدّولة تستحق المكافأة، ولذلك صنّف الأتراك الدّروز بخانة الحلفاء، وأشاحوا بوجههم عن كلّ المخالفات والمذابح التي ارتكبها الدّروز، أو أعمالهم في حاصبيا، ودير القمر، وزحلة، وقرى المتن. إستغلّ الإنكليز الوضع، فسعوا لأخذ موقع لهم في لبنان بإرسال البعثات الدينيّة التبشيريّة ودعم حركة قناصلهم. فابتدأوا بضمّ المناطق المسيحيّة واستمالة الموارنة إلى جانبهم، ولهذا تعلّم ريتشارد وود في إكليريكيّة غزير، وكسب أصدقاء على المستوى الشخصي، لكنّه في الخطّ العام وجد

أنّ الأبواب موصدة، ففرنسا على تحالف مع الموارنة وكلاهما كاثوليك. ولأنّ البروتستانت في مفهوم الكنيسة المارونيّة هراطقة يجب تجنّبهم، فأصدرت الحرومات لمن يأويهم ويتعامل معهم. وجد الإنكليز أنّ الإمكانيّة متوفّرة لإقامة علاقات مع الدّورز الذين كانوا يلاقونهم بالبشاشة والترحاب، فأسّسوا لهم المدارس وعاونوهم في الحرب. وهكذا انقسم اللبنانيّون سياسيًا إلى حلفين، الموارنة وفرنسا مقابل الدّروز وبريطانيا والدولة العثمانيّة. وهذا ما طبع علاقات الشّعب بطابع جديد.

في القائمقاميّة الجنوبيّة حيث النّفوذ الإنكليزي التّقليدي، كانت سلطة المشايخ والمقاطعجيّة والأمراء محترمة مصانة، وكلّها من الدّروز، وأثقل كاهل الفلاّحين المسيحيين دون أمثالهم من الدّروز. وساهمت بريطانيا بأن جعلت سلطة الباشا شاحبة، وسارت الإدارة على الأعراف الإقطاعيّة القديمة حيث ينفرد كل شيخ في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة في أقطاعه.

في القائمقاميّة الشماليّة حيث النّفوذ الفرنسي تسرّبت إليها بذور التّغيير والتحرّر، فضعفت الإقطاعيّة وباتت الأحوال أكثر اضطرابًا واستبدادًا. أفسح في المجال للتجارة والعلاقات مع الموانىء الساحليّة، وتطوّر الشعور بالمصلحة الشخصيّة والمساواة في الحقوق. أمّا السياسة الفرنسيّة التي تأرجحت بين الشدّة والحذر، فسمحت لبريطانيا والباشاوات إستغلال الظروف لإظهار كل المساوىء في ترتيبات شكيب أفندي، فبرزت ثورة المشايخ على القائمقام وثورة الفلاّحين على المشايخ.

صحيح أنّ شافري عمل كدبلوماسي في سفارة دولة عُظمى لها تأثيرها في لبنان وأوروبا. أورد تفاصيل الأحداث ووقف على الكثير منها كشاهد عيان، وأبدى عدم رضاه عن كثير من مواقف دولته، لكنّ مواقفه ربّما نتجت عن خطأ في التّقدير، أو نظرة سطحيّة للأمور، أو ربما لم يكن يعلم السياسة الخارجيّة العامة لدولة فرنسا.

في منتصف القرن التّاسع عشر وبعده، تركّزت سياسة فرنسا على الوضع

الأوروبي المتحرّك من حركات شعبيّة، وحركات قوميّة، وحركات تحرّر وتوحيد، وردّة فعل لأنظمة الحكم القديمة. فإهتمامات فرنسا بالوضع الأوروبي تأتي في الأولويّة على الوضع في سوريا ولبنان. فكلّ إهتزاز في هذه البلاد سينعكس على التّحالفات والأوضاع الأمنيّة الأوروبيّة.

لا بدّ من ملاحظة ثابتة تستحق التوقّف عندها، إنّ إهتمامات فرنسا بقضايا لبنان زمن محمّد علي تختلف منها بعد محمّد علي. لقد حاولت فرنسا وبريطانيا تأسيس مراكز لها في لبنان لموقعه على الطريق بين أوروبا وبلاد الهند. ولكنّ الظروف تغيّرت واتّجهت الأنظار إلى مصر وبحر المندب، والخليج العربي، لتأسيس المستعمرات وتوطيد العلاقة مع الشّعوب بعد اتخاذ القرار بفتح قناة السويس التي أصبحت الطريق الأقصر والأهم في حسابات الدّول. ولذلك عندما كانت الحرب الأهليّة بين الدّروز والموارنة، وبين الفلاّحين والإقطاعيين، تحرق القرى وتدمّر الحياة سنة ١٨٥٩، بدأت فرنسا حفر قناة السويس.

أمّا بالنسبة للرسائل الثلاث التي أرسلها كافور إلى جون رسيل أو دوراندو إلى صفوت أفندي، فهي تصوّر لنا مدى أهميّة الدّور الذي أدّته سردينيا (إيطاليا) في أحداث لبنان. فهي تطلب الإهتمام بالمجتمع المسيحي في سوريّا ككل، وليس كطوائف، وإنّ قضيّة المجتمع المسيحي في لبنان وسوريا، ليست قضيّة عثمانيّة صرفيّة، بل لها إمتدادها على كلّ أوروبا. وبالتّالي فهي تطالب بدور لها. لكنّها لا تُخفي أنّ وراء ذلك تريد أن تحمي أسطولها وتجارتها وبواخرها في المتوسط. فكما أنّها تريد أن تنتزع دوراً لها مهما كلّف الثمن إستناداً إلى المادّة التّاسعة من إتفاقيّة ١٨٥٦، فهي لا تقبل أن تسرق النمسا منها هذا الدّور بعد خلافها مع البابا حول أملاكه في روما.

أمّا المذكّرة الخاصة بتحرّكات البطريرك بولس مسعد، فهي نوع من الوثائق التي اعتمدت الروايات المباشرة وغير المباشرة التي لاقتها ألسن العامّة، وألسن المقاطعجيّة، ودمجت فيها المعلومات، وسردت الأحداث دون ترتيب زمني لتُلقي

كامل المسؤوليّة على البطريرك والكنيسة المارونيّة، وقد خرج كاتب المذكّرة عن كونه مؤرّخًا إلى كاتب المقال أو الشكوى، لا بل إتّخذ صفته وساق التّهم على شكل قرار وطني ضدّ البطريرك المُدَّعى عليه، وفي بعض الأحيان خرج عن المألوف ليُضيف الفلاًحين ورجال الكنيسة إلى الطبقات المحتقرة دون أن يدري أنّه يجري عكس حتميّة التّاريخ.

مضى قرن ونصف القرن وتاريخ لبنان يُروى بصليل السيوف، وتقطّر الدّماء، ويعبق برائحة البارود والموت، كلّما ازددنا فيه قراءة ازداد تشعّبًا، وكلّما قلبنا صفحة وجدناها ممهورة بكارثة أو بمصيبة. تتغيّر الأسماء، والأفكار القديمة لا تنقرض ولا تستسلم.

مضى زمن طويل واللبنانيّون يعيشون بين الأمل والوجل، بذرة المواطنيّة كامنة في نفوسهم لا تموت ولا تورق، لا تفنى ولا تزهر.

ومهمّة المؤرّخ اللبناني الذي يكمّل أفكارًا في هذا البحث، ويُنير ما طمس من حقائق، أو ما زال مستترًا، عندما يكتب الأطروحات الجديدة، أو يصنّف الأبحاث الخلاقّة، أن يطهّر الذّاكرة، ويحكّم العقل، ويسقي بذرة المواطنيّة لتكوّن الحياة الأفضل.



الملاحق

١- ملحق رقم ١ [٣٩٢]

copie

Mémoire
sur les causes et origines des événements
du Mont Liban

Paris 25 Juillet 1860

Drogman Chancelier du Consulat de France
à la Canée.

Copie

[1] Monsieur,

Pendant deux années de séjour, l'une dans un couvent maronite, l'autre à Beyrouth, l'histoire du Liban, depuis 1830, a été l'objet favori de mes recherches. Mêlé aux affaires du pays, par la volonté des chefs sous lesquels j'ai eu l'honneur de servir, j'ai pu voir de près les secrètes intrigues qui ont préparé les scènes sanglantes dont nous sommes aujourd'hui témoins. C'est seulement en Mars dernier que j'ai quitté la Syrie pour me rendre à la Canée.

Douloureusement ému aux nouvelles des récents événements, j'ai cru de mon devoir de mettre à profit les loisirs que me laissait un congé temporaire

Monsieur.
Monsieur Berthemy, chef du cabinet du Ministre des Affaires Étrangères &c. &c. &c.

pour adresser au Département le résumé de mes observations de mes souvenirs.

Malheureusement je n'ai pu achever que tardivement ce travail. — L'absence de tout document, le désordre dans lequel les faits se sont d'abord présentés à mon esprit, la crainte d'entrer dans des détails déjà connus ou d'en supprimer d'utiles, m'ont forcé à le refondre tant de fois, qu'il ne m'est plus resté le temps nécessaire pour lui donner la concision, la sobriété d'expressions qui en eussent rendu la lecture moins pénible.

Néanmoins, je m'empresse de vous adresser ce faible résultat de mes efforts, vous priant, Monsieur, de vouloir bien apprécier par vous-même, s'il convient de le faire passer sous les yeux de Son Excellence.

Agréez, Monsieur, l'expression de ma respectueuse considération.

(Signé) Alfred B. S. Chaffray
Drogman chancelier du Consulat de France à La Canée

Paris 25 Juillet 1860.

169

Préface

Différentes de race et de religion, les deux populations dont nous allons parler avaient cependant vécu tranquilles, côte à côte, durant plusieurs siècles. — Pour la troisième fois, depuis vingt ans, elles en viennent aux prises avec une fureur toujours croissante. Le gouvernement qui devrait être l'arbitre et le protecteur naturel des deux partis, non seulement opprime l'un par toutes sortes de mesures, politiques ou administratives, mais encore s'unit à l'autre en favorisant ses agressions par l'inaction et même la coopération de ses soldats. Quelles sont les causes, quels sont les facteurs de ces désordres ? A quoi faut-il attribuer ces violences et ces massacres qui font honte aux idées d'humanité et de justice de notre époque.

3

12

Trois puissances, la Turquie, l'Angleterre, la France, ont contribué bien qu'inégalement, aux malheurs de la petite nation Maronite: la première, par son fanatisme et sa mauvaise foi: la seconde, par l'esprit d'ambition dominatrice de sa politique et de ses agens: la troisième par les sympathies qu'elle a inspirées de tout temps aux Maronites et qu'elle s'est complu à entretenir, sans leur avoir toujours accordé en retour, une protection assez efficace pour les défendre contre les conséquences fatales d'une préférence trop hautement avouée.

La ligne de conduite suivie par ces trois puissances ou leurs agents pendant et depuis les événements de 1840. 1845, nous fournira la preuve de ce que nous venons d'avancer.

Il est indispensable de jeter d'abord un coup d'oeil sur la situation antérieure du Mont Liban, considérée à la fois en elle-même et par rapport à ces trois puissances

171

4

٢- ملحق رقم ٢ ٣٩٣

1860

Se il sistema delle Caimacamie
inaugurato dalla politica Europea
sul Monte Libano dopo la caduta
dell'Emir Bescir, a chi si fa attenta-
mente ad esaminarne l'indole ed il
modo d'applicazione, non può non per-
suadere i suoi stessi fautori appassio-
nati ch'ei sembra istituito espres-
samente così per favorire la guerra
civile, come per generare a lungo an-
dare l'anarchia, l'elevazione poi a
Patriarca della Chiesa maronita di
Monsig.r Paolo Massaad, nativo di
Ascout nel Kesrouan, avvenuta
ora sono tre lustri, si direbbe tratta-
ta espressamente dalla Providenza
ispirata onde precipitandosi la so-
luzione di quello stato politico in-
sopportabile pel paese, si venisse poi
dalla enormità della situazione a
delle serie e radicali misure. E sic-
come la seconda parte di queste asser-
zioni sembrar potrebbe ad alcuni esa-
gerata, non sarà inutile cosa il riuni-
re ed esporre i fatti principali, che
si svolsero nel succitato periodo di
tempo, onde giudicare si possa non solo
della verità di quanto si è costretti

135

di affermare, ma anche esaminare se per avventura avendo ora il Libano la fortuna di possedere per Governatore un Mascir Cattolico, ispirato alle migliori intenzioni per i suoi abitanti, non sarebbe necessario di fare una modificazione almeno, se non porre un fine a quella influenza ostile e perniciosa che dal Capo Spirituale della Nazione Maronita viene al novello ordine di cose arrecata.

All'esposizione di avvenimenti che oltre al collegarsi tra di loro, riconoscono tutti la medesima sorgente per contribuire ad uno stesso fine, sembra debba precedere l'ordine cronologico. La rivolta dei contadini del Kesruan contro i nobili del paese avvenuta nel 1858-59 due o tre anni dopo la nomina di Mr. Paolo a Patriarca della Nazione si presenta in prima linea. Diretta a turbare l'intimo accordo tra nobili e liberi contadini; accordo che preservato aveva il Libano dalla occupazione Ottomana, ed aiutato a conservare intatta la religione cattolica, la sua riuscita non poteva che tornare graditissima al Governo della Sublime Porta.

Da molti fatti non equivoci risulta non solo la simpatia del Patriarca

٣- ملحق رقم ٣ [٣٩٤]

fasc. 3 ASV Delegazione del Monte Libano
Vol. 229. Fasc. 3.

Livre bleu – Affaires de Syrie 1860-1861 pp 48 N 68

Le Marquis d'Azeglio à Lord Russel

Le marquis d'Azeglio présente ses compliments à son Excellence Lord John Russell et s'empresse de lui transmettre ci-joint copie de la dépêche de son Excellence le Comte Cavour relatives aux affaires de la Syrie dont il a eu l'honneur de donner lecture hier

Le marquis d'Azeglio prie son Excellence Lord Russel d'agréer etc.

23 Park Lane le 10 Août 1860

Annexe 1 du N 68 pp. 49-50 —

Turin le 3 Août 1860

Le Comte Cavour au Marquis d'Azeglio.

M. le Marquis

Dès les premières complications soulevées par la situation des Chrétiens en Orient, le gouvernement du Roi, invoquant les droits que lui confère le traité de Paris de 1856, demanda à concourir aux négociations qui s'ouvriraient entre les Puissances qui avaient signé avec lui les stipulations réglant la position de la Turquie dans ses rapports avec l'Europe.

Lorsque, plus tard, les désordres et les massacres de Syrie vinrent jeter une profonde émotion en Europe, et faire sentir l'urgente nécessité de mesures propres à protéger efficacement la vie et le repos des malheureuses populations Chrétiennes de ces Contrées, le

Gouvernement du Roi, partageant les sympathies et les sollicitudes de tous les pays civilisés, réclama de nouveau la part qui lui revenait dans le concert qui s'établissait entre les signataires du traité de Paris pour aviser aux moyens d'aider la Turquie à mettre un terme à ces excès et à ces désastres.

Fondée sur les dispositions d'un acte solennel, non moins que sur la protection que la Sardaigne doit à ses nombreux nationaux résidants en Syrie, et sur les graves intérêts de sa marine et de son commerce, la demande du Cabinet de Turin se recommandait naturellement à la considération des Puissances.

En effet, à Paris, comme à Londres et à St Petersbourg, nous avons rencontré dans la justice et dans la loyauté de ces Cours les meilleures dispositions à seconder nos désirs.

Nous avons appris toutefois que, pour faciliter une entente qui n'aurait su admettre de délai sans laisser les habitants Chrétiens de la Syrie en proie aux sévices de leurs adversaires, les Puissances auraient adopté la résolution de procéder uniquement en vertu de l'arrangement conclu en 1845, auquel la Sardaigne n'a pas été partie.

Cette manière d'envisager la question en dehors des clauses du Traité signé à Paris le 30 mars, 1856, doit, on le conçoit, nous suggérer de graves objections.

Je sais qu'en 1845 les Cinq Grandes Puissances, voulant empêcher le retour des désordres qui avaient ensanglanté la Syrie, étaient convenues avec la Porte d'assurer, par certaines mesures d'administration intérieure, le repos et la tranquillité de ces malheureuses contrées.

Les terribles péripéties dont l'annonce est venue surprendre si douloureusement l'Europe Chrétienne, proviennent sans contredit de la même source, et il est naturel que les Puissances qui avaient cru les éloigner à jamais par les arrangements de 1845, reconnaissant ou leur insuffisance ou leur inexécution

soient amenés à prendre, de concert avec la Porte, des mesures plus énergiques et plus efficaces

Mais on ne saurait méconnaître, en même temps, que si la question est locale quant à l'étendue du territoire qui est le théâtre des événements, elle a toujours pris des proportions Européennes par l'influence qu'en ressentent nécessairement la situation de la Turquie et les relations entre les divers États de l'Europe. En effet, nous n'avons pas besoin de rappeler combien de fois, avant d'aboutir aux règlements de 1845, les affaires de Syrie faillirent exposer l'Europe à des complications sérieuses

D'autre part, on ne saurait oublier non plus que le but principal que les Puissances se sont proposé en admettant, en 1856, la Turquie aux avantages du concert Européen a été précisément d'éviter que des questions locales ou des Conventions particulières assez importantes pour donner lieu à une intervention armée puissent se soustraire au contrôle et à l'action collective de toutes indistinctement les Puissances signataires du Traité qui créait un nouveau droit public relativement à la Turquie.

Si, par conséquent, la situation actuelle se rattache, quant aux faits, aux arrangements de 1845, quant au mode de procéder, il nous semble de toute évidence que ce qu'il doit être cherché dans les stipulations de 1856 auxquelles la Sardaigne a été partie.

Mais les considérations qui précèdent confirment la certitude où nous avons avons toujours été de ne réclamer qu'un droit consacré par un Traité solennel, nous nous félicitons trop de l'accord qui s'est heureusement établi pour que nous voulions courir la moindre risque de soulever des dissentiments propres à le troubler ou d'entraver l'action bienfaisante que l'Europe s'est décidée à exercer en faveur des populations [illegible] par de si cruels désastres.

Nous n'ignorons pas, en effet, les obstacles qui auraient opposé à l'accueil de notre demande les efforts constants d'Autriche pour nous exclure d'accords qui devraient être à l'abri de toute jalousie politique et auxquels effectivement l'esprit conciliant des autres Puissances a voulu imprimer le caractère d'une généreuse manifestation de la Chrétienté.

Aussi, tout en réservant formellement les droits que lui confère le Traité de Paris, le gouvernement de Sa Majesté s'abstiendra-t-il en ce moment d'insister davantage dans les réclamations.

Mais en donnant ce gage de l'esprit de conciliation dont il est animé en présence d'une cause où la Chrétienté toute entière doit témoigner de la solidarité de ses sentiments, la Cour de Turin est persuadée que si la question qui actuellement est considérée comme locale, et limitée en quelque sorte par les règlements de 1845, venait à se généraliser et à toucher aux rapports établis par le nouveau droit public entre la Turquie et les autres Puissances de l'Europe, la Sardaigne sera appelée à prendre part aux délibérations communes.

Je vous autorise, M. le Marquis, à donner copie de la présente dépêche à Lord John Russell.

Agréez etc.

Signé C. Cavour

٤- ملحق رقم ٤ [٣٩٥]

4 P. 234-36-37-38 — annexe au N° 107

Le Général Durando à Safvet Effendi
22 Septembre 1860 —

Les doutes exprimés verbalement par votre Excellence par son Altesse Ali-Pacha et par son Excellence Fuad-Pacha sur la légitimité des réclamations consignées dans ma note du 27 Juin relative à l'enquête de Son Altesse Kuprisli Pacha, et le retard mis par votre Excellence à y répondre catégoriquement, me placent dans la nécessité de me prévaloir de la réserve expressément faite de traiter au fond la question dans le cas où elle fut soulevée.

Or cette question peut être formulée de la manière suivante

1- Le traité de Paris de 1856 a-t-il entendu que le règlement des conditions des Chrétiens de l'Empire Ottoman fut complètement en dehors de l'action diplomatique des Puissances signataires

2- La S. P. est elle fondée en droit lorsqu'elle refuse à la Sardaigne cette ingérence qui lui revient au même titre qu'aux autres Puissances signataires du Traité ?

Voici les dispositions de l'article IX

Sa Majesté impériale le Sultan dans sa constante sollicitude pour le bien être de ses sujets ayant octroyé un firman qui en améliorant leur sort sans distinction de religion ni de race consacre ses généreuses intentions envers les populations Chrétiennes de son Empire et voulant donner un nouveau témoignage de ses sentiments à cet égard, a résolu de communiquer aux

Livre bleu (Confidentiel) P. 233-34. N° 207

Comte Cavour au Marquis d'Azeglio.
Turin le 15 Octobre 1860



M. le Marquis

Vous connaissez par mes communications précédentes l'attitude que le gouvernement du Roi a cru devoir prendre dans la question de la Syrie.

Lorsqu'au mois d'Août dernier, à l'annonce des massacres qui ensanglantaient les régions chrétiennes de ce pays, les Puissances se réunirent en Conférence à Paris pour aviser au moyen de mettre fin à ces désordres affreux et d'en empêcher le renouvellement, nous avons réclamé de prendre part aux accords qui devaient avoir lieu.

Notre droit était évident. Il était consacré par l'article VII du Traité du 30 Mars 1856, qui en admettant la Sublime Porte aux avantages du droit public et du Concert européen, contient l'engagement formel des Puissances signataires de garantir, en commun, l'indépendance et l'intégrité territoriale de l'Empire Ottoman.

En vertu de cette disposition, l'assentiment de la Sardaigne à l'occupation d'une partie du territoire ottoman était indispensable à la légalité des mesures qui devaient être prises en commun.

Aussi le droit de la Sardaigne n'a pas été contesté. Seulement on nous a fait remarquer plutôt comme un doute que comme une véritable objection que la

٥- ملحق رقم ٥ [٣٩٦]

مقدّمة على الملحق رقم ٥

أمام أجواء الإنقسامات والخدمات السّائدة والتي كانت أساسًا لتضارب سياسات الدّول الأوروبيّة فيما بينها، كان لا بدّ من إيجاد حلول تُرضي جميع الأطراف وتحدّ من الإقتتال الطّائفي الذي كان سائدًا آنذاك، فوُضع ما يسمّى بفرمان الكلخانة.

فرمان الكلخانة

"لا يخفى على عموم النّاس أنّ دولتنا العليّة من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنيّة الجليلة والقوانين الشرعيّة المنيفة بتمامها. ولذا كانت قوّة ومكانة سلطتنا السنيّة ورفاهية وعماريّة أهاليها وصلت حدّ الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الإنقياد والإمتثال للشّرع الشّريف، ولا للقوانين المنيفة، بناءً على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوّعة، فتبدّلت قوّتها بالضّعف وثروتها بالفقر. وبما أنّ الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعيّة لا يمكن أن تكون ثابتة، كانت أفكارنا الخيريّة الملوكيّة منحصرة في إعمار الممالك وإتحاد ورفاهيّة الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السّعيد، وصار التشبّث في الأسباب اللاّزمة بالنّظر إلى مواقع ممالك دولتنا العليّة الجغرافيّة، ولأراضيها الخصبة، ولإستعداد وقابلية أهاليها، لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين. وإعتمادًا على المعونة الإلهيّة، وإستنادًا على الإمدادات الروحانيّة النبويّة، قد رؤي من الآن فصاعدًا أهميّة لزوم وضع

وتأسيس قوانين جديدة تتحسّن بها إدارة ممالك دولتنا العليّة المحروسة، والمواد الأساسيّة لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والنّاموس والمال، وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدّة إستخدامهم، لأنّه لا يوجد في الدنيا أعزّ من الرّوح والعرض والناموس والمال. فلو رأى إنسان أنّ هؤلاء مهدّدون، وكانت خِلقته الذاتيّة وفطرته الأصليّة لا تميل إلى إرتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد أن يتشبّث في بعض إجراءات للتخلّص منها. وهذا الأمر لا يخفى أنّه مضرّ بالدّولة والملّة، كما أنّه إذا كان أمينًا على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الإستقامة، وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملّته، وكما أنّه في حال فقدان الأمن على المال، لا يميل الشخص إلى دولته وملّته، ولا ينظر للإنتفاع بأملاكه، بل كما أنّه لا يخلو دائمًا من الفكر والإضطراب، فلو قُدّر العكس، أعني لو كان الإنسان آمنًا على ماله وأملاكه، فلا شك أنّه يشتغل بأموره وتوسيع دائرة معيشته، وتتولّد يومًا فيومًا عنده الغيرة على الدّولة والمملكة، وتزداد محبّته للوطن، وبهذا يجتهد في تحسين حاله.

وأمّا مادّة تعيين الخراج، فكلّ دولة لا بدّ أن تكون محتاجة إلى العساكر وسائر المصاريف المقتضية للمحافظة على ممالكها، وهذا لا تتيسر إدارته إلاّ بالنّقود، والنّقود لا تتحصّل إلاّ من الخراج، فلا غرو أن النّظر إلى تحسين هذه المادّة من أهمّ الأمور.

هذا ولو أنّ أهالي ممالكنا المحروسة تخلّصوا، لله الحمد، قبل الآن من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلّطة على الإيرادات الوهميّة، لكنّ أصول الإلتزامات المضرّة المعتبرة من ضمن أسباب الخراب، التي لم يظهر منها ثمرة نافعة في أيّ حال، لم تزل جارية للآن، وهذا يعدّ كتسليم مصالح المملكة السياسيّة وإدارتها الماليّة ليد رجل، وبالأحرى أن نقول بوضعها تحت قهره وجبره، فإنّه إن لم يكن رجلاً أمينًا لا شك أنّه ينظر إلى فائدته الشخصيّة وتكون كلّ حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم، فيلزم بعد الآن تعيين خراج مناسب على قدر إقتدار وأملاك كل فرد

من أفراد أهالي المملكة، ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرّر من أحد ما، وتحديد وبيان سائر مصرف عساكر دولتنا العليّة البريّة والبحريّة وكلّ لوازماتهم، بموجب قوانين إيجابيّة والإجراء بمقتضاها.

وأمّا مسألة الجنديّة، فلكونها من المواد المهمّة حسب ما ذكر، ومع كونه مفروضًا على ذمّة الأهالي تقديم العساكر اللازمة للمحافظة على الوطن، لكنّ الجاري للآن هو عدم النّظر والإلتفات إلى عدد النفوس الموجودة بالبلد، بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن تحمّلها، ومن البعض الآخر أنقص مما تتحمّل، وهذا فضلاً عمّا فيه من عدم النّظام، فإنّه موجب لإختلال موارد منافع الزراعة والتجارة وإستخدام العساكر إلى نهاية العمر أمر مستلزم لقطع التناسل، فعلى تقدير طلب أنفار عسكريّة من كلّ بلد يلزم وضع وتأسيس أصول مستحسنة لإستخدام العساكر أربع أو خمس سنوات بطريق المناوبة، والحاصل أنّه بدون تدوين هذه القوانين النظاميّة لا يمكن حصول القوّة والعمار والراحة، فإنّ أساس جميع ذلك هو عبارة عن المواد المشروحة. ولا يجوز بعد الآن إعدام وتسميم أرباب الجنح جهارًا أو خفية بدون أن تنظر دعاويهم علنًا بكل دقة بمقتضى القوانين الشرعيّة، ولا يجوز مطلقًا تسلّط أحد على عرض وناموس آخر. وكل إنسان يكون مالكًا لماله وملكه ومتصرفًا فيهما بكمال الحرية، ولا يمكن أن يتدخّل في أموره شخص آخر، وإذا فرض ورفعت تهمة على أحد وكان ورثته بريئي الساحة منها، فبعدَ مصادرة أمواله لا يُحرم ورثته من ميراثهم الشرعي. وتمتاز سائر تبعيًّة دولتنا العليًّة من المسلمين وسائر الملل الأخرى بمساعداتنا هذه الملوكيّة بدون إستثناء، وقد أعطيت من طرفنا الملوكي الأمنية التّامة في الروح والعرض والنّاموس والمال بمقتضى الحكم الشرعي لكل أهالي ممالكنا المحروسة، وسيُعطى القرار اللاّزم بإتّفاق الآراء عن المواضيع الأخرى أيضًا. وستُزاد أعضاء مجلس الأحكام العدليّة على قدر اللزوم ويجتمع هناك وكلاء ورجال دولتنا العليّة في بعض الأيام التي ستعيّن، وجميعهم يُبدون أفكارهم وآراءهم بالحريّة التّامة بدون تحاش، وتتقرّر القوانين المقتضية المختصّة بالأمن

على الرّوح والمال وتعيين الخراج، وستجري المكالمة اللاّزمة عنها بدار شورى باب السرّ العسكريّة. وكلّما تقرّر قانون، يعرض لطرفنا الملوكي للتتويج عليه بخطّنا الملوكي حتى يكون دستوراً للعمل إلى ما شاء الله. وبما أنّ هذه القوانين الشرعيّة ستوضع لإحياء الدّين والدّولة والملك والملّة، فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا الملوكي بعدم وقوع أي حركة مخالفة لها، وسنحلف قسماً بالله العظيم في أوده[٢٩٧] الخرقة الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء وسيصير تحليفهم أيضاً. وعلى هذا فكلّ من خالف هذه القوانين الشرعيّة من الوكلاء والعلماء أو أي انسان كان، مهما كانت صفته، سيجري توقيع العقاب اللاّزم عليهم بدون رعاية رتبة ولا خاطر. وسيصير تدوين قانون جزاء مختص بذلك. ولكون كافة المأمورين لهم راتب وافٍ الآن، فإن وجد منهم من يكون راتبه قليلاً سيصير ترقية حاله.

هذا وليُنظر في مادة الرشوة الكريهة بتدوين قانون شديد لذلك، لأنّها أعظم سبب لخراب الملك، وممقوتة شرعاً، ولكون الإصلاحات المشروحة آنفاً ستزيل طوارىء الفقر والفاقة كليّاً. فكما أنّه سيصير إعلان إرادتنا الملوكيّة هذه للأستانة ولكافة أهالي ممالكنا المحروسة، يلزم أن تُبلّغ أيضاً لسفراء الدّول المتحابة الموجودين بالأستانة ليكونوا شهوداً على دوام هذه الإصلاحات إلى الأبد إن شاء الله تعالى. ونسأل مالك الممالك أن يلهمنا التوفيق جميعاً وأن يصبّ على كلّ من خالف هذه القوانين المؤسسة سوط عذاب النقمة، وأن لا يُنجح له أعمالاً مدى الدّهر آمين. "حرّر في يوم الاحد ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥".

٦-ملحق رقم ٦ [٣٩٨]

مقدّمة على الملحق رقم ٦

كانت الدول الأوروبيّة باستثناء فرنسا، تخشى سيطرة محمّد علي باشا على السلطنة العثمانيّة. فقرّرت القيام بعمل موحّد يحول دون إنهيار الرّجل المريض. ولهذا الهدف عقدت كلّ من بريطانيا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا، والسلطنة العثمانيّة، مؤتمرًا سريًا في لندن أسفر عن توقيع معاهدة ١٥ تموز ١٨٤٠.

معاهدة ١٥ تموز ١٨٤٠

بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ مع من ذكر من الدّول معاهدة صدّق عليها مندوب الدّولة العليّة مقتضاها:

أولاً: أن يلزم محمّد علي باشا بإرجاع ما فتحه للدولة العليّة ويحفظ لنفسه الجزء الجنوبي من الشّام مع عدم دخول مدينة عكا في هذا القسم.

ثانيًا: أن يكون لإنكلترا الحقّ بالإتّفاق مع النمسا في محاصرة فرض الشّام، ومساعدة كلّ من أراد من سكان بلاد الشّام خلع طاعة المصريين والرجوع إلى الدولة العليّة، وبعبارة أخرى تحريضهم على العصيان لإشغال الجيوش المصريّة في الدّاخل كي لا تقوى على مقاومة المراكب النمساويّة والإنكليزيّة.

ثالثًا: أن يكون لمراكب الروسيا والنمسا وإنكلترا معًا، حق الدّخول في البوسفور لوقاية القسطنطنيّة لو تقدّمت الجيوش المصريّة نحوها.

رابعًا: أن لا يكون لأحد الحقّ في الدّخول في مياه البوسفور ما دامت القسطنطنيّة غير مهدّدة.

خامسًا: يجب على الدّول الموقّع مندوبوها على هذا الإتفاق، أن تصدّق عليه في مدّة لا تزيد عن شهرين بحيث يكون التّصديق في مدينة لوندره.

وشفعت هذه المعاهدة بملحق مصدّق عليه من مندوب الدّولة العليّة مبين في الحقوق والإمتيازات التي يمكن منحها لمحمّد علي باشا.

٧- ملحق رقم ٧

مقدّمة على الملحق رقم ٧ [٣٩٩]

نتيجة لأحداث الفتنة التي حدثت في نيسان سنة ١٨٤٥، وللخلاف الواقع بين مسيحيّي الدّامور وبعض الدّروز، والذي أدّى إلى حوادث مؤسفة ذهب ضحيتها العديد من الأبرياء من مختلف الطوائف وفي كلّ المناطق، كان لا بدّ للدّول الأوروبيّة التي كانت سببًا فيها من أن تسرع لدى الباب العالي وتطلب منه وضع حدّ لها. عند ذلك أرسلت الدّولة العثمانيّة وزير خارجيّتها شكيب أفندي إلى لبنان، فاتّصل فورًا بقناصل الدّول الأوروبيّة وطلب منهم عدم التدخّل في شؤون لبنان، وحاول إعادة الأمن إلى الجبل من خلال تنظيماته الجديدة وتعليماته التي طمح من خلالها إلى الحدّ من سلطة الأمراء والوجهاء.

ترتيبات شكيب أفندي

١٢٤- تعليمات شكيب أفندي مندوب الباب العالي إلى مجلسي القائمقاميّتين بتاريخ آخر تشرين الأوّل سنة ١٨٤٥ (آخر شوال سنة ١٢٦١).

سبق لي في "البيورلديين" الموجهين في هذا الشهر إلى القائمقامين الدّرزي والماروني الموكول إليهما إدارة شؤون أهالي جبل لبنان، أن قد كتب فرمان شاهاني، يؤذن بتأليف مجلس لدى كل قائمقام، على مثال المجالس الموجودة في سائر أنحاء السلطنة، لمعاونته على إجراء وظائفه نظرًا في دعاوى الأهلين الخاضعين للقائمقاميتين الخاصّة والعامّة وفقًا للعادات القديمة المكانيّة، وللأصول المذهبيّة، والحكم بها في طرائقها طبقًا لنيات جلالة سلطاننا الأعظم

المؤسسة على العدالة والإنصاف.

وعليه سيصير تأليف المجلسين كما يأتي بيانه:

كلّ مجلس من المجلسين المشكّلين في جبل لبنان هو تحت مراقبة قائمقامه الخاص وهو رئيسه الطبيعي. ولما كانت مهام إدارة شؤون الضبط والربط في جبل لبنان كثيراً ما تقتضي غياب القائمقام فينبغي:

١- أن يختار من بين معتبري الجبل الأكثر وجاهة شخص يُعهد إليه مدّة غيابه برئاسة المجلس ومناظرته. ونسبته وقت وجود القائمقام في المجلس نسبة سائر الأعضاء. وله إذا شاء أن يشتغل بمهامه الخاصّة، لكن عليه أن يحضر دائماً جلسات المجلس مثل رصفائه، ومتى غاب القائمقام يقوم بوظيفة الوكالة ولا يحقّ له لسبب من الأسباب أن يأبى القيام بواجبات وظيفته.

٢- لمّا كان أهالي جبل لبنان مقسومين إلى طوائف عديدة يجب أن تتمتع جميعها بنعم الحضرة السلطانيّة، فيُنتخب أعضاء المجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كلّ طائفة، ولكلّ طائفة أن تختار عضواً خلا القضاة المنتقين من جميع هذه الطوائف، فيحضرون الجلسات مع سائر الأعضاء وقد وكّل إليهم خاصة النّظر في دعاوى أبناء مذهبهم وفصلها وفقاً لعقيدتهم الدينيّة. وعليه يؤلّف كلّ مجلس على الصورة الآتية:

من وكيل قائمقام، وقاضٍ ومستشار مسلمَين، وقاضٍ ومستشار درزيين، وقاضٍ ومستشار مارونيين، وقاضٍ ومستشار أرثوذكسيين، وقاضٍ ومستشار من الرّوم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط، لأنَّ قاضي الإسلام يقضي في الطائفتين معاً. وهؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعيّنون بمعرفة مطارنة وعقّال كلتا الطائفتين، وبعد نهاية انتخابهم يجب عليهم أن يذهب كلّ منهم إلى رئيسه أي قائمقامه الخاص، وهو يعيّن لهم مكان إجتماعهم، وهناك يقتضي عليهم أن يعقدوا كلّ يوم، ما خلا أيّام البطالة، مجلساً للتّفاوض في كلّ المسائل التي يعرضها القائمقام على أبحاثهم وفقاً للطريقة المشروحة أدناه:

وهذه أسماء القضاة والمستشارين الذين عُيِّنوا في المجلسين :

(أسماء أعضاء مجلس القائمقاميّة الدّروز):

- نائب القائمقام الدّرزي (لم يُعيَّن بعد).
- الشّيخ محمّد قاضي الاسلام من قرية برجا.
- الشّيخ أحمد الخطيب مستشار مسلم من قرية شحيم.
- قاسم العرب مستشار متوالي من برج البراجنة.
- الشّيخ محمّد قاضي درزي من دير القمر.
- يوسف ناصر الدّين مستشار درزي من كفرقني.
- الشيخ بشاره الخوري قاضي ماروني من رشميًا.
- ميخائيل الخوري مستشار ماروني من جزين.
- حنّا الخوري قاضي روم من الشويفات.
- شديد عيسى الخوري مستشار روم من بحمدون.
- درويش روزا قاضي الرّوم الكاثوليك من دير القمر.
- فارس شكور مستشار الرّوم الكاثوليك من عين زحلتا.
- محمّد فخر الدّين كاتب أسرار المجلس الدّرزي العام في بعقلين.

(أسماء أعضاء مجلس القائمقاميّة الموارنة):

- الشّيخ يعقوب البيطار وكيل قائمقام الموارنة.
- الشّيخ حسين الخطيب قاضي مسلم من رأس الحصن.
- عثمان حسامي مستشار مسلم من جبيل.
- حسن هندية مستشار متوالي من القصير.
- علي بلوط قاضي درزي من المتين.
- علي أبي قدييه مستشار درزي.

- الخوري أرسانيوس الفاخوري قاضي ماروني من بعبدا.
- الشيخ جرجس أبي صعب مستشار ماروني من المزرعة.
- سليمان مرهج قاضي روم من الشوير.
- منح أبي رسام مستشار روم من رأس المتن.
- إبراهيم جهامي قاضي الرّوم الكاثوليك من السّاحل.
- عبدالله أبي خاطر مستشار كاثوليكي من زحلة.
- خليل القرداحي كاتب أسرار المجلس الماروني.

فعلى أعضاء المجلسين المشار إليهم أن يقوموا دون انقطاع بوظيفتهم، وأن يواظبوا عليها ويجتهدوا أن يكونوا على أتمّ الوفاق فيما بينهم وبين قائمقام كلّ منهم، وأن ينظروا في دعاوى أبناء مذهبهم ويفصلوها بالنّزاهة والإنصاف. وإذا ثبت على أحد الأعضاء أنّه سلك سلوكًا مخالفًا للمهمّة الموكولة إليه، وجب طرده من المجلس، والمبادرة إلى تعيين عضو جديد مكانه، وفقًا للطريقة التي اتُبعت في الإنتخابات الحاليّة، أي يُنتقى من أهالي المحلات الداخلة في حكم قائمقام المجلس المراد إنتخابه فيه، ويجب أن تتوفّر فيه الشروط الثلاثة الآتية:

أن لا يكون استُخدم عند المعتمدين الأجانب، أو تظلّل في الحماية الأجنبية من جرّاء مشاركته أجنبيًا، وأخيرًا ألاّ يكون من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة الجبليّة. ويقتضي توجيه العناية التّامة في مراعاة هذه الشروط الثلاثة في تعيين المرشح الذي يجب أن يُنتخب بواسطة الأساقفة والعقّال بمناظرة قائمقامه ورأيه. ولما كان من الشروط الأوليّة في انتقاء المرشحين أن تجتمع عليهم آراء الجميع، فعلى القائمقامين وأعضاء المجلسين أن يسهروا على رعاية هذا الشرط الدّاخل في عداد الواجبات المفروضة عليهم، وهم مسؤولون إذا ما أغفلوا التقيّد به. وبعد تمام الإنتخاب، يوقّع القائمقام الأوراق ويرسلها إلى دولة مشير صيدا، فيدقّق فيها ليتثبّت إذا كان الشخص المُنتخب جامعًا الشروط المحرّرة أعلاه، فيوافق على تعيينه نهائيًا.

أمّا الوظائف التي على المجلسين إتمامها والمسائل الخاصّة والعامّة التي يجب عليهما النّظر فيها فتوضحها البنود الآتية:

– البند الأوّل: إنّ من أهم وظيفة المجلسين وخصائصهما الإعتناء بتوزيع ويركو الجبل كل سنة بكمال العدل والحق. أمّا تحصيله واستيفاؤه فموكل إلى القائمقامين وأصحاب الإقطاعات والوكلاء طبقًا للأصول المقرّرة قبلاً، وبموجب النّظام الذي سوف ينظّم فيما يأتي.

– البند الثّاني: أمّا مأموريّة المجلسين المذكورين في الدّرجة الثّانية، فهي رؤية مجموع الدّعاوى والخلافات التي يجب عليهما فصلها، والحكم بها، وفقًا للعادة القديمة المكانية، وطبقًا للعدالة والإنصاف. لما كان يقتضي عادة أن يستقل قاضي كل طائفة ومستشارها برؤية دعاوى أبناء مذهبهما والحكم بها، فليس لهما أن يتدخلا في المسائل الخارجة عن أبناء طائفتهما. بيد أنّه على قضاة سائر الطّوائف ومستشاريها أن يحضروا المجلس، وإن كانت الدّعوى لا تتعلّق بأبناء مذهبهم، وينبغي عليهم أن يصغوا لسماع الدّعاوى التي يراها رصفاؤهم، ويفصلوها، ومن ثمّ على كلّ مجلس أن يسير في الدّعاوى التي من خصائصه وفقًا لما هو مشروح في البند الثّالث الآتي:

– البند الثّالث: أولاً– على القائمقام أن يطالع عريضة المدعي فور رفعها إليه منه أو من وكيله، حتى إذا رأى وجوبًا للمرافعة والمحاكمة يأمر بإحضار المُدّعى عليه، ويُحيل العريضة إلى قاضي طائفة المُدّعي ومستشاره. ثانيًا– إذا كان المُدّعي والمُدّعى عليه من مذهب واحد فتسوية الدّعوى وفصلها من خصائص قاضي ومستشار طائفتهما، أمّا إذا كانا من طائفتين مختلفتين فعلى القائمقام أن يُحيل تلك الدعوى إلى قضاة الفريقين المتداعيين ومستشاريهما. ثالثًا– إذا تباينت آراء قاضي الطائفتين في الدّعوى فللقائمقام وبغيابه لوكيله–المتوجب عليه ترأس المجلس والإشتراك مع قضاة ومستشاري كل طائفة برؤية الدّعاوى– أن يبذل جهده للتّوفيق بينهما حتى إذا أُحبطت مساعيه وأوجب الأمر إلى إضافة حكم ثالث،

فللقاضيين المذكورين أن يتّفقا على إنتقائه من رصفائهما ويطلبان إلى القائمقام تعيينه. وعلى فرض عدم إتفاقهما على إختيار الحكم الثّالث فالقائمقام يستقلّ بتعيينه بناءً على طلبهما على شرط أن يكون من أعضاء المجلس. رابعًا- إذا رأى أحد الفريقين المتداعيين أنّه مغدور من الحكم الذي حكم به قاضيه، فله أن يشكو أمره إلى قائمقامه. وهذا، إذا ما تخيَّل له أنَّ الشاكي محقّ في تظلّمه توجّب عليه أن يأمر القضاة ذاتهم أن يعيدوا النّظر ثانيةً في تلك الدّعوى بحضوره، وله أن يُضيف إليهم واحدًا أو إثنين أو ثلاثًا من أعضاء المجلس حسب أهميّة المسألة. خامسًا- إذا طرأت مسائل خطيرة، فعلى القائمقام أن يدعو جميع الأعضاء للإجتماع والتّفاوض فيها وتسويتها بكمال الدّقة والإعتناء. سادسًا- على القائمقام أن يدعو جميع أعضاء المجلس للمذاكرة كلّما اقتضت ذلك مسألة لها علاقة بتوزيع الويركو أو إستيفاء الضرائب. لأنَّه وإن كانت هذه المسائل ظاهرها محلّي، فهي ذات علاقة توًا أو بالواسطة بالمصالح العامّة لشمولها جميع أنحاء الجبل، ولذلك لا يكون القرار عادلاً إلاّ إذا اشترك فيه جميع الأعضاء. بيدَ أنّه متى اقتضى تسوية مسائل هامّة لها علاقة بمصالح الأهلين العامّة، إن كانت من قبيل المسائل المذكورة آنفًا أو غيرها، وكان أعضاء المجلس قد انتدبوا جميعهم، فليس لقاضي كل طائفة أو مستشارها سوى صوت واحد في الإقتراع بحيث يتوجّب عليهما أن يكونا متّفقين في إبداء رأيهما. وعليه فعدد الأصوات لا يكون بنسبة عدد الأشخاص الموجودين في المجلس بل بنسبة عدد الطوائف الممثّله فيه. سابعًا- للقاضي أن يستقلّ بالحكم في المسائل الحقوقيّة وليس للمستشار أن يفسخ مضبطته إذا خالفه في الرّأي. أمّا في المسائل الإداريّة والويركو فبعكس ذلك، أي أنَّ رأي المستشار يرجّح على رأي القاضي. وليس لأعضاء كل طائفة في المجلس سماع شكوى أحد من أبناء مذهبهم على أيّة صورة كانت لا منفردين ولا منضمين إلى غيرهم من تلقاء ذاتهم، إلاّ إذا أحال لهم القائمقام تلك الشكوى. وكما أنَّ أعضاء المجلس لا يمكنهم رؤية دعوى إلاّ بناءً على أمر القائمقام، كذلك لا يستطيع هذا الأخير أن يستقلّ بإعطاء أوامر إستبداديّة في

المسائل التي تُطرح على أبحاث أعضاء المجلس آخذًا لرأيهم فيها. لمّا كان الأشخاص المعهود إليهم ضبط الأمن هم قيد أوامر القائمقام مباشرةً فله وحده الحقّ بتنفيذ أحكام المجلس وما يستقرّ عليه رأيًا على الوجه المبسوط آنفًا. وعليه حبًا بإزالة كل سبب في حدوث خلاف أو نزاع، بهذا الصدد جزم بأنّه لا يمكن تنفيذ أمر أو حكمٍ غير موقّع بخاتم القضاة الذين قضوا بهذا الحكم وخالٍ من موافقة القائمقام. ثامنًا– إذا كان المتداعيان ليسا بتابعين لقائمقاميّة واحدة يجري العمل وفقًا لما هو مذكور أدناه. متى رفع المُدّعي عريضته إلى القائمقام، فهذا يحوّلها بالإتفاق مع قاضي مذهب المُدّعي إلى قائمقام المُدّعى عليه، وبعد الحكم بالدّعوى وفقًا للقواعد الجارية في مجلس القائمقام المذكور وموافقته عليه كما اشترط آنفًا، تُرسل المضبطة إلى قائمقام المُدّعي حتى إذا لم يرضَ بالحكم حقّ له أن يرفع الامر إلى قائمقامه وهذا يحقّ له إذ ذاك أن يُعيد رؤية الدّعوى أمام مجلسه. فإذا أثبت المجلس الحكم الأوّل أصبح مرعي الإجراء، وإذا ما نقضه تُحال القضيّة إلى دولة مشير الأيّالة، حتى إذا اقتضى الأمر فكلّ قائمقام يُرسل من قبله القاضي الذي سمع تلك الدعوى، والحكم الذي يقضي به دولته يكون نهائيًا غير قابل الإستئناف. تاسعًا– يحقّق من الدّعاوى الجنائيّة أولاً في المجلس الذي وقعت الجناية ضمن دائرة إختصاصه ويُحكم بها وفقًا للقاعدة الموضوعة، لكن إذا كان تنفيذ الحكم هو فوق سلطة القائمقام، فعليه أن يرسل جميع الأوراق إلى مشير الأيالة فيُعيد النّظر فيها ثم يأمر بإجراء ما يراه مناسبًا. عاشرًا– إنّ المضابط والقرارات التي يصير تنظيمها في ما يختص بالويركو، يجب أن تكون موقّعة من جميع الأعضاء ومصدّق عليها من القائمقام وموقّعة بختمه، لكن إذا رفض مستشار إحدى الطّوائف وقاضيها توقيع هذه المضابط بحجّة أنّها مضرّة بمصالح طائفتهما الموكول إليهما النيابة عنها، فعلى القائمقام وسائر الأعضاء أن يجتهدوا بإقناعهما بالإنضمام إلى رأيهم، حتى إذا عجزوا تُحال المسألة إلى مشير الأيّالة فيقطع فيها.

– البند الرابع: لا يحق للمجلسين أن يخاطبا باسمهما في شؤون وظيفتهما

أيًا كان إلاّ قائمقامهما الخاص، ومحظور عليهما أن يتدخّلا في الدّعاوى مهما كانت بدون أمره، كما أنّه لا يمكن تنفيذ قرار غير موافق عليه القائمقام وموقّع بختمه، وله أن يستقلّ بإحضار الأشخاص الذين يطلب إليه المجلس إحضارهم، ويتوجّب عليه أن يُسرع باتخاذ التدبيرات اللازمة العائدة لخير المصلحة. وإذا ما كانت متفرّعات الدّعوى والقضايا العديدة، التي كثيرًا ما ترافق أدوارها، تقضي بلزوم توجيه قاضٍ إلى محل الواقعة ليُجري التّحقيق والتّحري، فعليه إذا ما كان النّظر في تلك الدّعوى من صلاحيّاته أن يستأذن القائمقام في الذهاب بذاته، أو بإيفاد وكيل عنه، وإذا اقتضى الأمر أن يرافقه بعض الفرسان بطلب ذلك إليه. ولما كانت مصلحة المجلس أهمّها قائم بتوزيع التّكاليف بحسب إقتدار كلّ إنسان وفقًا لإرادة جلالة سلطاننا الأعظم فستوزّع وتستوفى على الوجه الآتي:

أولاً: ألاّ يحدث توزيعها أدنى شكوى محقّة من قبل الأهالي.

ثانيًا: أن تستوفى في وقتها، على شرط ألاّ تكون داعية إلى ظلم المكلف ومغدوريته والإضرار به أو تحميله مصاريف باهظة.

ثالثًا: ألاّ يأخذ الأشخاص الموكول إليهم التّحصيل بارة الفرد زيادة عن الويركو المقطوع، وبلوغًا إلى هذه الغاية يجب أن يعقد المجلس ـ في كل سنة عند حلول أجل التّحصيل ـ جلسة يحضرها جميع أعضائه تحت جلسة القائمقام، وبعد مذاكرة عموميّة يصير تنظيم دفتر واحد في مجموع ويركو كل مقاطعة، وتفصيل مقدار الويركو المتوجب على كل قرية أو كل دير بمفرده، ويوقّع أعضاء المجلس جميعهم هذا الدفتر ويوافق عليه القائمقام ويُختم. وإذ ذاك يُتّخذ أساسًا لوضع لوائح كل قرية بمفردها، وتوقّع أيضًا من الأعضاء والقائمقام وتُرسل إلى مأموري التّحصيل وأصحاب الإقطاعات الموكول إليهم إستيفاء التّكاليف. إذ أنّه من الجليّ أنّ النّظام الموضوع يُفوّض إلى أصحاب الإقطاعات القيام بهذه المأموريّة الهامة منعًا لكل مظلمة،

وتعدّ على الأهالي في استيفائها. وعليه لا يمكن استحصال الويركو واستيفاءه دون إبراز هذه اللوائح الإفرادية.

– البند الخامس: حيث أنّه من العادة المرعية في البلاد إرسال معتمدين باسم "حوالية" إلى القرى لأجل تحصيل "الويركو"، وكان لجميع الطوائف الحقّ في أن تُعامل باللطف واللين واتقاء كلّ ما من شأنه إحداث النفور والعداء بينها، ينبغي أن تكون "الحوالية" المراد إرسالهم من أبناء مذهب أهالي القرى المرسلين إليهم ما استُطيع إلى ذلك سبيلاً، أي أن يُرسل مسلم إلى المسلمين، وماروني إلى الموارنة، ورومي إلى الرّوم وهلمّ جرا. ويعمل بهذه الطريقة متى وجب تبليغ أحكام أو إتخاذ وسائل عائدة لخير طوائف الجبل ومصلحتها، مع بذل الجهد لعدم إقلاق راحتهم بقدر الإمكان ورعاية هذه الأصول، وعلى الخصوص إجرائها بكامل الدّقة بحق الأديار.

– البند السادس: لما كانت على أعضاء المجلسين المذكورين إيقاف كلّ جهدهم على رؤية المسائل التي تُحال إليهم، وتخصيص كلّ وقتهم، كما أوضحنا ذلك آنفًا، وكانت إقامتهم المستمرّة لدى قائمقامهم الخاص تضطرهم إلى ترك وسائل كسب معاشهم، فيُخصّص لكلّ منهم راتبًا شهريًا يحسب من يوم استلامه مقاليد العمل في المجلس، ويُدفع له فور وصول الأمر السلطاني الملتمس بهذا الشأن. أمّا هذه الرواتب فتوزّع كما يأتي:

– ٦٠٠ قرش مشاهرة لكلّ نائب قائمقام.

– ٥٠٠ قرش مشاهرة لكلّ عضو.

– ٤٥٠ قرش مشاهرة لكل من كتّاب أسرار المجلس.

وبناءً عليه يُحظّر على أعضاء المجلس أن يأخذوا من أصحاب الدّعاوى هدية أو غيرها مهما كانت، ويتوجّب عليهم أن يبذلوا جهدهم سلوكًا في جادتي النّزاهة والصّدق، وأن يخدموا بأمانة سلطانهم ووطنهم وديانتهم، وليبقنوا أنّ كلّ مخالفة لواجباتهم لا بدّ لها من أن تجرّ على رؤوسهم العقاب الذي استحقّوه.

١٢٥- نظام مجلسي القائمقاميتين[٤٠٠]

(بسم الله الرحمن الرّحيم. الحمد لله تعالى)

في بيان صورة النظامنامه الشريفة الملوكانية الحاضرة من جانب الأستانة العلية المترجمة عربيًا المنتمية للمجلس في ش ١١ سنة ١٢٦٦ (١٨٤٩م)

المقدِّمة

إنَّ كمال وسعادة ورفاه جميع أصناف تبعة الدولة العليّة، هو من مقتضى إرادة الذّات الموسومة بالعدالة الملوكانية، وإصلاح أمر إدارتهم السياسيّة هو من أثمار الهمّة الشاهانية المصروفة متواليًا. ولأجل حسن إجراء الإدارة المخصوصة المنعم بها أحيانًا من الطرف الأشرف الملوكاني إلى أهالي جبل لبنان، ولأجل تزايد أمنية ومعموريّة الأهالي المرقومين، وفصل دعاويهم الواقعة المعتادة رؤيتها في القديم على القواعد العتيقة الموقعية، وتحقيقًا للأصول المذهبيّة والحكم بها في طرائقها تطبيقًا للأصول الحقانيّة، ولا يكون أحد مغرورًا ومظلومًا مطلقًا، قد صار القرار بالأمر والفرمان الملوكاني بترتيب النظامنامه الحاوية صورة إنتخاب أعضاء مجلسي الدّروز والموارنة اللذين قبل الآن صار ترتيبهما وتشكيلهما بالإرادة السنية عند قائمقامي الجبل وتعيين حدود وظائفهم ومأمورياتهم كما يأتي بيانه.

المادّة الأولى: كيفيّة رئاسة المجلس

كلّ مجلس من المجلسين الموضوعين في جبل لبنان، هو تحت رئاسة القائمقام الموجود في ذلك المجلس بمعيّته، وفي اليوم الذي لا يمكن وجود ذلك القائمقام في مجلسه بحسب الإقتضاء ينبغي أن يُبقي وكيلاً مكانه بمقام رئيس

وناظر يكون من معتبري الأهالي ومن المعتمدين. وهذا الوكيل بوقت وجود القائمقام في المجلس يكون قائمًا بسويَّة الأعضاء، أو أنّه إذا شاء يلزم مصلحته الذاتيّة، والحاصل لا يترك المجلس بوقتٍ ما خاليًا من الرئاسة.

المادّة الثّانية: في كيفيّة تركيب المجلس وأصول إنتخاب الأعضاء

كل مجلس من المجلسين المذكورين يكون مركّباً من وكيل القائمقام، وقاضي من أهل الإسلام ومستشار مسلم، ومستشار متوالي، ومن طوائف الدّروز والموارنة والرّوم والرّوم الكاثوليك، من كلّ طائفة مستشار وقاضي، يعني الجملة إثني عشر واحدًا أعضاء وواحد كاتب.

المادّة الثّالثة:

إنّه عند ظهور وفاة أحد الأعضاء أم استعفاء واحد منهم، أم ظهور قباحة ثابتة من أحدهم توجب طرده من المجلس واقتضى الأمر لتعيين واحد آخر مكانه، فبحسبما حصل حين تشكيل هذين المجلسين، يصير الفحص عمّن يكون مناسبًا، بإنضمام رأي ونظارة القائمقام في تلك الطائفة، وبمعرفة المطارنة والعقلاء، حيث يكون من أهالي المحلات الداخلة في حوزة حكومة ذلك المجلس الذي سيدخله ذلك العضو. ويصير إنتخابه بحيث لا يكون أصلاً وقطعًا من الذين دخلوا خدمة مأمورين الأجنبيّة أو بوقت ما شارك الأجنبي. وبهذه المناسبة يدعي بالحماية ولا يكون من المتوظّفين والمتمكّنين بالمحلات الواقعة خارجًا عن دائرة الإدارة الجبليّة. ويصير الإنهاء من طرف القائمقام عن إسم الشّخص المُنتخب لطرف حضرة والي أيالة صيدا، من ورقة الإنتخاب الممهورة من طرف القائمقام، ويصير تطبيقًا من طرف الوالي المشار إليه على الشروط الثلاثة المحرّرة. فإذا صارت مقبولة يأمر بإجراء مأموريّة ذلك الشّخص المُنتخب أعضاء إلى المجلس.

المادّة الرّابعة:

وذلك الشخص المُزمع يصير أعضاء ينبغي يكون إنتخابه بأكثريّة آراء الذين هم مأمورون بإنتخابه، وأمّا الذي لا يكون صار بحقّه أكثرية آراء المنتخبين فلا يصير قبوله.

المادّة الخامسة:

مثلاً إذا وُجد كم واحد طالبين الإعضائيّة وهم كفؤ لها، وأصوات كل واحد منهم ان وجدوا مساويين لبعضهم عددًا، وما وُجد بحق واحد منهم أكثريّة آراء منتخبين، وبهذا السبب توقع مشكل بأمر الإنتخاب، تصير المراجعة بالقرعة إنّما لازم أيضًا كمال الدقة من طرف القائمقاميّة، وبدقة أعضاء المجلس لكي في أثناء إجراء القرعة لا يعتريها ذرة حيلة وخدعة، والذي يطلع إسمه بالقرعة من هؤلاء الاشخاص يعني الذين على الوجه المحرّر أطراف كلّ واحد منهم مساويين لبعضهم عددًا، وما في بحق واحد منهم إكثرارًا منتخبين، وأن يصير إعطاء القرار بمأموريّته في المجلس ويجري نصبه كما صار بيانه أعلاه.

المادّة السّادسة:

إنَّ الشخص المنتخب على الاصول المقرّرة أعضاء، إن كان هو جامع الشروط الثلاثة المحرّرة أعلاه وتبين عند والي الأيالة قبوله من طرفه أم عدم قبوله، فبعد أن يوضح ما يكون ناقصه من الشروط المذكورة، فالأعضاء الذي تعيينه مكانه وبعدم قبوله بهذا يصير تبديله، فانتخابه أيضًا يكون مطابقًا للأصول الموضحة.

المادّة السّابعة:

إنَّ أحد قضاة الطّوائف المختلفة إذا صار مكانه محلول تصير المبادرة بانتخاب وتعيين واحد خلافه تطبيقًا للنّظام الموضح بالمادّة الثّالثة، ويكون

متشرعًا بالغاية وأوّل مقتدر بين أمثاله على إجراء الأحكام الشرعيّة.

المادّة الثّامنة:

إن كان أعضاء المجلس وإن كان كتّابه يُعطى لهم صور بمقتضى النّظام من جانب الخزينة لأجل الذي صار، تفضل بتخصيصه لهم من طرف الدّولة العليّة.

المادّة التّاسعة:

إنّ أصل مبدأ هذه المجالس وشغلهم العمومي وأعظم من يكون مصالحه المهمّة والمعتنى بها، هو قضيّة توزيع يركو الجبل بكلّ سنة على كمال العدل والحقانيّة.

المادّة العاشرة:

فقط أمر تحصيل واستيفاء اليركو يكون إجراؤه من طرف القائمقام، والمقاطعجيّة، والوكلاء، بموجب الأصول المقرّرة قبل الآن، وبموجب النّظام الذي يصير بيانه أدناه.

المادّة الحادية عشرة:

وأمّا مأموريّة المجلسين المذكورين بالدّرجة الثّانية هي رؤية مجموع الدّعاوى، تطبيقًا للعادة القديمة الموقعية على الوجه الحقّاني، وتنظيم مضابطها وتقديمها لجانب القائمقاميّة.

المادّة الثّانية عشرة:

إنّ دعاوى ومصالح كلّ طائفة التي تُحال إلى المجالس حالما تصير رؤيتها بمعرفة القاضي والمستشار اللذين هما من أبناء جنس تلك الطائفة، فبقية أعضاء

المجلس جميعهم يصير الإكتفاء من طرفهم بالإستماع فقط.

المادّة الثّالثة عشرة:

إنّ أصل الكلام في المصالح الحقوقيّة، هو إلى قاضي تلك الطّائفة العائدة لها الدعوى، فالمستشار لا يقدر على إبطال وفسخ مضبطة في مخالفته له.

المادّة الرّابعة عشرة:

إنّ أصل الكلام بالمصالح المتعلّقة باليركو هو المستشار، فالقاضي عنده يكون بمنزلة المستشار عينه.

المادّة الخامسة عشرة:

إنّ في رؤية وتسوية المصالح الجسيمة العائدة والرّاجعة إلى جميع الأهالي بالمجلس، فقاضي ومستشار كلّ طائفة لا تكون أراؤها متفرّقة، بل كلّ منهما يكون متّحداً ويُعدّ رأياً واحداً.

المادّة السّادسة عشرة:

إنّ أعضاء المجلس ليس لهم إستحقاق بإستماع شكاية أحد من الأهالي مطلقاً، لا تفرداً ولا عموماً من تلقاء ذواتهم على مادّة غير محالة من طرف القائمقام للمجلس، ولا يفصلوا ولا يحسموا الدّعوى.

المادّة السّابعة عشرة:

إنّ المواد اللازمة تسويتها بمشورة المجلس، فبدون أن يكون لاحق علم الأعضاء بحقها، فالقائمقام لا يمكنه الإبتداء بإعطاء أدنى حكم وقرار ونهي عنده عليها.

المادّة الثّامنة عشرة:

كل مضبطة بعد إمضائها من طرف جميع أهالي المجلس، أم من طرف ثلثيهما، أي الثلثين منهم، من دون أن يصادق عليها القائمقام ويوضع أمضاه تحتها لا يصير إجراؤها.

المادّة التّاسعة عشرة:

إنّ جميع المسائل المتعلّقة بأمر توزيع وتحصيل اليركو، تصير مذاكرتها في المجلس، لأجل رؤية وتسوية المصالح الجسيمة العائدة والرّاجعة إلى جميع الأهالي إن كانت بهذا النوع أو بسبب آخر، فقاضي ومستشار كلّ طائفة لا يعطوا آراء متفرّقة الواحد عن الآخر، بل يكون كلامهم متّحداً وممتداً رأياً واحداً، يعني مهما كان موجوداً طوائف فتكون آراؤهم وكلامهم عددها نظراً لعدد الطوائف.

المادّة العشرون: صورة إستماع الدّعاوى

العرض حال الذي يتقدّم للقائمقام لأجل الدّعوى، فبعد أن يُطالعه القائمقام، إذا فهم أنّه محتاج إلى المرافعة والمحاكمة، يأمر بإحضار المُدّعى عليه ويُحيل العرض حال إلى القاضي والمستشار اللذين بالمجلس من أبناء جنس المُدّعي.

المادّة الحادية والعشرون:

إن كان المُدّعي والمُدّعى عليه من جنس واحد، فرؤية وتسوية دعواهم مخصوصة في القاضي والمستشار من أبناء مذهبهم. ماذا وإلاّ، يعني إذا كان المُدّعي من طائفة أخرى، فالقائمقام يُحيل تلك الدّعوى إلى قضاة ومستشارين الطّائفتين المجتمعتين بالمجلس.

المادّة الثّانية والعشرون:

إذا توقّع إختلاف آراء القاضيين في الدّعوى، والقائمقام أو الوكيل الذي يوجد بغيابه لا يمكنه أن يوفّق بينهم، فبالذاكرة بالمجلس تصير التسوية في تلك الدّعوى بوجه الحقانيّة.

المادّة الثّالثة والعشرون:

إذا أحد الطّرفين نظر أنّه يصير مغدوراً من أعلام قاضيه، فله الإستحقاق بالتشكّي إلى قائمقامه، كذلك إذا ظنّ أنّ تشكّي المرقوم كان مقارناً الصحّة، فبحضوره بالمجلس يُعيد رؤية تلك الدّعوى تكراراً بمعرفة ذلك القاضي، ويُضيف ترفيق وتشريك واحد أو إثنين من أعضاء المجلس نظراً لاقتضاء أهليّة المصلحة.

المادّة الرّابعة والعشرون:

إذا كان المُدّعي من أهالي المحلات الكائنة تحت إدارة ذلك القائمقام، والمُدّعى عليه من أهالي المحلات الكائنة تحت إدارة غيره، فبأوّل الأمر يصير رؤية تلك الدّعوى في المجلس المنسوب إليه المُدّعى عليه، ويصير بيان القرار المضبطة إلى قائمقام المُدّعي، والقائمقام المومأ إليه إذا ما نظر القرار المذكور موافقاً الحقانية، تسمع المصلحة تكراراً في مجلسه، والمضبطة التي تعلن هذا الخصوص يصير إرسالها إلى قائمقام المُدّعى عليه ويدعيه يصادق ويمضي عليها، وهذه المضبطة إذا ما قُبلت من طرف مجلس القائمقام وتوقع الإختلاف في ما بين المجلسين، يتقدّم عرض تلك المصلحة إلى مشير الأيالة. وإذا اقتضى الأمر فكلّ قائمقام يُرسل من قِبله القاضي الذي رأى تلك الدّعوى وهناك تُعطى صورة قطعيّة تلك المادّة.

المادّة الخامسة والعشرون:

إنّه في أوقات ظهور بعض مسائل جسيمة مختصّة جميعها باليركو، أم عائدة جميعها لأهالي إحدى المقاطعات، فلأجل رؤيتها وتسويتها بكمال الدقة والإعتناء فالقائمقام يدعي عموم الاعضاء يتذاكرون بتلك المواد.

المادّة السّادسة والعشرون:

إذا واحد من الذين لا يكونون تولّدوا في جبل لبنان ولا هو من أهاليه إدّعى على أحد من سكان الجبل في خصومات متنوعة، فمن الجائز وجود مباشر في المجلس من والي الأيالة بأثناء رؤية الدّعوى في مجلس الجبل، إذا طلب ذلك المدّعي فقط. ذلك المباشر لا يتداخل بالحكم والمباحثة في أثناء رؤية المصلحة، بل إذا لاحظ وقوع أدنى شيء تحدّد بالقرار يكتفي بالإفادة إلى والي الأيالة.

المادّة السّابعة والعشرون:

الذين هم من أهالي الجبل يقدّمون عرض حالات إلى مشير الأيالة بما يتعلّق بمادّة الحقوق، تُنظر معروضاتهم بأي قائمقام متعلّقة، فيأمر بإحالتها لذلك القائمقام لأجل رؤيتها.

المادّة الثّامنة والعشرون:

إذا أحد الطرفين ما رضي بالحكم والقرار الذي صار أعطاه من طرف المجلس في بعض الدّعاوى الجسيمة، وأعطى عرض حال مدلّل ومبرهن إلى مشير الأيالة باستدعاء تكرار رؤية المصلحة، فتصير إحالة المصلحة أيضًا إلى ذلك المجلس، فإذا صار تصديقه إلى الحكم والقرار المُعطى أولاً، فيصير إجراءه. إنّما عندما تصير رؤية المصلحة تكرارًا، إذا أعطى حكم وقرار يُبطل ويُبقي الحكم الأوّل الذي يوافق الشاكي، والخصم أيضًا ما رضي به وقد أعطى عرض حال إلى مشير

الأيالة، فإذا حضرة المشار إليه لاحظ أنّ العرض حال المذكور مؤسّس على بعض دلائل قويّة مقرونة بالصحة، فيأمر في إحالة المصلحة تكرارًا مرّة ثانية، يرسل مأمورًا مخصوصًا من طرفه يكون حاضرًا في المجلس، وهذا المأمور ليس لأجل يتداخل في قرار ومباحثة المصلحة، وحيث مقتضى إجراء الحكم والقرار الذي يترتّب بالدّعوى التي تنظر بهذه المرّة الثّانية، فبعد ذلك هذه الدّعوى لا تصير رؤيتها تكرارًا.

المادّة التّاسعة والعشرون:

إذا تقدّم عرض حال إلى مشير الأيالة من أهالي قرية أو مقاطعة بخصوص مطالبتهم في شيء زيادة عن اليركو المقرّر، فيُحال إلى القائمقام الموجود في تلك القرية أو المقاطعة التي تحت إدارته لأجل إجراء التحقيقات والتدقيقات الإيجابيّة بمعرفة المجلس وإجراء تسويتها.

المادّة الثّلاثون:

إنّ مواد الجنايات التي هي من الأمور الكليّة والجسيمة، فبأوّل الأمر قد يمكن رؤيتها في هذا المجلس، لكن إذا كان إجراء أحكام المضابط المتعلّقة بكذا مصالح متجاوزًا عن أمور مأموريّة القائمقاميّة، فالقائمقام المومأ إليه، يُرسل جميع الأوراق التي هي من متفرّعات تلك المادة إلى مشير الأيالة والمشار إليه، كذلك بعد أن يتحصّل الإرادة العليّة بذاك الخصوص يأمر بإجراء اقتضاه.

المادّة الحادية والثّلاثون:

إنّ مرجع هذه المجالس المخصوص والمستقل هو القائمقامان وحدهما، فعندما يقتضي إحضار أحد إلى المجلس فالقائمقام يطلبه، وهو كذلك يجري المعاونة المقتضية إلى المجلس.

المادة الثّانية والثّلاثون:

إنّه لسبب القضايا المتعدّدة المترتبة على دعوى ما، إذا لزم الأمر لتوجيه قاضٍ أو وكيل لمحل الواقعة، فالقاضي العائدة لطرفه تلك الدّعوى يستحصل اللازم والرخصة من القائمقام، وبأمره يتوجّه هو إلى المحل المذكور أو يُرسل معتمداً وإذا اقتضى الأمر يترافق معه كم خيّال من طرف القائمقام.

المادّة الثّالثة والثّلاثون:

إذا صار مظنون قباحة ما بأحد أعضاء المجلس فلحين محاكمته وبراءة ذمته لا يتداخل بشيء مجلسياً، هكذا إن كان له دخل في دعوى تكون بين غير طرفين فلا يقارش تلك الدعوى أيضاً، وعند محاكمة ومرافعة أعضاء المجلس، إن كانت بما يخص الجنايات، أو فيما يخص الحقوق، يصير إجراء المعاملة بحقهم نظير المعاملة التي تصير بحق قضيّة الأشخاص الذين من أبناء ملّتهم.

المادة الرّابعة والثّلاثون: صورة إستيفاء اليركو

إنّه يلزم المذاكرة والمطالعة بكل وقت عموماً بالمجالس بإستحضار الوسائل الممكنة اللازمة لأن يُعطي كلّ انسان اليركو بحسب إقتداره، ولا يصير أحد مغدوراً في توزيع التّكاليف وينظر بأمر تحصيل اليركو الذي يحصل من كلّ إنسان بوقته وعدم تكبّد الأهالي لأجل ذلك مصاريف زائدة باطلة، وعدم وقوع أدنى ثقلة وتعدّي عليهم. والمأمورون بالتّحصيل لا يقتدروا على المطالبة ببارة الفرد أو حبّة الفرد زيادة عن اليركو المقطوع.

المادة الخامسة والثّلاثون:

بعد إعطاء نتيجة لهذا القصد، فبكل سنة في حلول موسم التّحصيلات يخص القائمقاميّة بالذات في رئاسة المجلس أولاً، يصير تنظيم دفتر واحد عموم في يركو

كل مقاطعة، بعده يتخصّص على القرايا والأديرة التي في المقاطعة المذكورة مقدار اليركو المقتضى أن يدفعوه.

المادّة السّادسة والثّلاثون:

هذا الدفتر عندما يصير إمضاه من كافة أعضاء المجلس، ويصير التّصديق والختم عليه أيضًا من طرف القائمقاميّة، يمسك أساس وكل محلّ يتحصّل منه اليركو الذي يخصّه، ويصير ترتيب وتنظيم سندات صغيرة لكلّ محلّ وحده، ويوضع الإمضاء عليها جميعها. والقائمقام يرسلها إلى المأمورين بالتّحصيل والمقاطعجيّة لأجل التّحصيل ومن دون إبراز هذه السندات الصغيرة لا يصير تحصيل وإستيفاء اليركو.

المادة السّابعة والثّلاثون:

إنّ المضابط التي يصير تنظيمها فيما يخصّ اليركو من اللازم الإمضاء عليها من طرف جميع أعضاء المجلس، وبعده يصير التّصديق والختم عليها أيضًا من طرف القائمقام، لكن إذا قاضي إحدى الطّوائف ومستشارها إدّعوا بأنّ ذلك القرار الذي صار أعطاه مضرًا إلى منافع طائفتهم، وبالإتّفاق تصدّروا بعدم وضع الإمضاء على المضبطة، فذاك الوقت القائمقام وجميع أعضاء المجلس يجتهدون بإلزام وإقناع أرفاقهم هؤلاء. فإذا أمكن رضاهم فيها، وإن لم يمكنهم يصير العرض عنها وإنهاء المصلحة إلى مشير الأيالة، ويجروا العمل بمقتضى الأمر والإرادة التي تصدر من طرف المشار إليه.

المادّة الثّامنة والثّلاثون:

إنّ إرسال حوالية إلى القرايا لأجل تحصيل اليركو بحسب أنّه من عادة البلاد بتلك الأطراف، فإذا اقتضى إرسال حوالية لأجل مصلحة إحدى الطوائف فالحوالي

الذي يصير إرساله مهما أمكن يكون إرساله من جنس تلك الطائفة، يعني حوالية المسلمين يرسلون إلى المسلمين، وحوالية الموارنة إلى الموارنة، وحوالية الدّروز إلى الدّروز، وحوالية الرّوم إلى الرّوم وتصير... والإعلام من طرف القائمقام بذلك وتصير رعاية هذه الأصول بحسب الإمكان بخصوص إجراء بقية الأحكام، وعلى الخصوص مقتضى إجراء كامل الدّقة بإجراء الأصول المذكورة بحق الأديرة.

٨- ملحق رقم ٨

مقدّمة على الملحق رقم ٨ [٤٠١]

بعد أن غادر شكيب أفندي لبنان، قام رجال الإقطاع يدافعون عن مصالحهم ويناصبون مجلس القائمقاميتين العداء، ويعرقلون أعمالهم، كما عادوا إلى أسلوبهم القديم في تحكّمهم بالفلاحين، ففرضوا عليهم الضرائب وأجبروهم على العمل بالسّخرة والخضوع التّام لهم. فتضايق الفلاّحون خاصةً وأنّ الوعي قد تسرّب إلى صفوفهم بإنتشار المدارس، ووقفوا يطالبون بحقوقهم بالمساواة، ورفع الظلم عنهم، وخاصة بعد مؤتمر باريس عام ١٨٥٦، الذي أرغم السلطان العثماني على إصدار الخط الهمايوني، وإعلان المساواة بين جميع أبناء السلطنة بغض النّظر عن مذاهبهم وطبقاتهم، فكان ما يسمّى بفرمان الإصلاحات.

فرمان الإصلاحات

نقلاً عن الدّستور المعرّب

لما كان من أقدم أفكاري الحيرية السلطانيّة، تحصيل سعادة الأحوال لصنوف تبعتي الشاهانيّة، التي هي وديعة الباري ليدي المؤيدة الملوكانيّة، واستكمالها من كل جهة شوهدت، ولله الحمد بكثرة وافرة أثمار هممي المخصوصة الشاهانيّة التي ظهرت في هذا الباب منذ يوم جلوسي الهمايوني المقرون باليمن، وقد أخذت معمورية ملكنا وثروة ملّتنا في الإزدياد من وقت إلى وقت، إلاّ أنّه لما كانت عدالتي السلطانيّة تطلب تجديد وتأكيد النّظامات الخيريّة التي توفّقت بوضعها وتأسيسها لحدّ الآن، لإيصال الحالة الموافقة لشأن دولتنا العليّة واللاّئقة

بالموقع العالي المهم الذي حازت عليه بحق فيما بين الشعوب المتمدنة إلى درجة الكمال ولا سيما الآن، حيث تضاعف، بعناية الله تعالى، تأكيد الحقوق السنيّة التي لدولتي العليّة في الخارج بحسب تأثير المساعي الجميلة من حمية عموم تبعتي الشاهانيّة، وهمّة ومعاونة نوايا الدّول المفخمة الخيريّة التي هي معنا بإتفاق خاص باهر الإخلاص على ما يجعل هذا العصر مبدأ زمان مقرون بالخير لدولتنا العليّة، أصبح من اقتضاء إرادة مراحمي المعتادة الملوكانيّة أن تترقّى آنا، فإنّما في الدّاخل أيضًا الأسباب والوسائل المستلزمة لتزايد قوة ومكنة سلطنتي السنيّة، وتحصيل سعادة الأحوال الكاملة من كلّ وجه لجميع صنوف تبعتي الشاهانيّة المرتبطين مع بعضهم بالروابط القلبيّة الوطنيّة، والمتساوين في نظر معدلة شفقتي الملوكانيّة، وبناء على ذلك قد صدرت إرادتي العادلة السلطانيّة بإجراء الخصوصات الآتية وهي: بما أنّ تلك التأمينات التي صار الوعد والإحسان بها من طرفي الأشرف السلطاني لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعتي الموجودين في أي دين ومذهب، كان بدون إستثناء بموجب خطى الهمايوني الذي تلى في كلخانة وقد جرى الآن تأكيدها وتأييدها مع التنظيمات الخيريّة، يجب إتخاذ التّدابير المؤثرة لأجل إخراجها بكمالها إلى الفعل. أمّا الإمتيازات والمعاقبات الروحانيّة جميعها التي أعطيت من طرف أجدادي العظام أو بها في السنين الأخيرة إلى جماعة المسيحيّين وباقي التبعة الغير المسلمة الموجودين في ممالكي المحروسة الشاهانيّة، فقد صار تقريرها وإبقاؤها الآن أيضًا، إنّما يلزم أن تحصل المبادرة فقط إلى رؤية إمتيازات كل جماعة من المسيحيّين والتبعة الغير المسلمة، ومعاينة إمتيازاتهم الحاضرة بظرف مهلة معيّنة، وتحصل المذاكرة في إصلاحاتها التي أوجبها الوقت، وأثار التمدّن والمعارف المكتسبة في مجالس مخصوصة تتشكّل في البطركخانات بإرادتي واستحساني الملوكي، وتحت نظارة بابنا العالي، وتجبر على عرضها والإفادة عنها إلى بابنا العالي، ويصير توفيق الرخصة والإقتدار اللذين صار التكرّم بإعطائهما من طرف حضرة ساكن الجنان السلطان أبي الفتح محمّد

خان الثاني ومن خلفائه العظام إلى البطاركة وأساقفة المسيحيين للحال، والموقع الجديد الذي صار التأمين به لهم من نيات فتوتي السلطانيّة، ومن بعد أن تصلح أصول نصبهم وتعيينهم لمدّة حياتهم تطبيقًا إلى أحكام براءة البطركيّة العلية بالصحة والتمام حين نصب البطرك أو المطران والمرخص والايبسكبوس والحاخام، يقتضي أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقًا إلى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالي ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين، ثم يصير منع الجوائز والعائدات التي تُعطى إلى الرهبان تحت أي صورة وإسم كان بالكلية، ويتخصّص عوضها إيرادات معينة إلى البطاركة ورؤساء الجماعات، وكذلك يتعيّن إلى معاشات إلى باقي الرهبان على وجه الحقانيّة بالنّظر إلى أهمية رتبهم ومناصبهم بحسب القرار الذي يُعطي بعد الآن وتحال إدارة المصالح المالية المختصة بجماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة لحسن محافظة مجلس مركب من أعضاء منتخبة فيما بين رهبان كل جماعة وعوامها، بدون أن يحصل إيراث سكتة إلى أرزاق وأموال الرهبان منقولة كانت أو غير منقولة، ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمير وترميم الابنية المختصة بإجراء العبادات في المدن والقصبات والقرى، التي جميع أهاليها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية، لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملّة، أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرّة إلى بابنا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة، ويجري اقتضاؤها على موجب تعلّق إرادتي السنيّة الملوكانيّة أو تتبيّن الإعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدّة معينة، وإذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين بغيرهم، فلا يقيّدوا بنوع ما عن إجراء الخصوصات المتعلّقة بالعبادة في ذلك الموضع ظاهرًا أو علنًا، أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهاليها مركبّة من جماعات مختلفة الأديان، فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها إتّباعًا للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على

حدثها، لكن متى لزمها أبنية يقتضي إنشاؤها جديدًا يلزم أن تستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرّخصة اللازمة من جانب بابنا العالي، فتصدر رخصتنا السنيّة عندما لا توجد في ذلك موانع ملكيّة من طرف دولتنا العليّة، والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شيء، وينبغي أن تؤخذ التّدابير اللازمة القويّة لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حريّة، ثم تمحى وتزال مؤبدًا من المحرّرات الديوانيّة، جميع التعبيرات والألفاظ والتمييزات، التي تتضمّن تدني صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتي السنيّة بسبب المذهب أو اللسان أو الجنسيّة، ويُمنع قانونيًا إستعمال كلّ نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار، أو يمسّ النّاموس، سواء كان من أفراد النّاس أو من طرف المأمورين، ولما كانت قد جرت فرائض كلّ دين ومذهب يوجد في ممالكي المحروسة بوجه الحرية، وجب أن لا يمنع أحد أصلاً من تبعتي الشاهانيّة عن إجراء فرائض ديانته، ولا يعاين من جراء ذلك جورًا ولا أذية، ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه. أمّا إنتخاب ونصب مأموري سلطنتي السنيّة وخدامها فهو منوط بتنسيبي وإرادتي الملوكانيّة، وبما أنّ جميع تبعة دولتي العليّة من أيّة ملّة كانوا سوف يقبلون في خدامة الدّولة ومأموريتها، فيستخدمون في المأموريّات إمتثالاً إلى النّظامات المرعيّة الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابلتهم، والذين هم من تبعة سلطنتي السنيّة يقبلون جميعًا عندما يفون الشّرائط المقرّرة، سواء كان من جهة السن أو الإمتحانات في النّظامات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تمييز في مكاتب دولتي العليّة العسكريّة والملكيّة، وعدا ذلك تكون كل جماعة مأذونة بعمل مكاتب ملية للمعالف والحرف والصنائع، لكن تكون أصول تدريس، مثل هذا المكاتب العامة وانتخاب معلميها تحت نظارة وتفتيش مجلس معارف مختلط، منصوبة أعضاؤه من طرفي الشاهاني. أمّا جميع الدّعاوى التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة، أو بين التبعة المسيحيّة وبين باقي المذاهب المختلفة الغير المسلمة، تجاريّة كانت أو جنائيّة فتُحال إلى

دواوين مختلطة. والمجالس التي تعقد من طرف هذه الدواوين لأجل إستماع الدّعوى، تكون علنيّة بمواجهة المُدّعي والمُدّعى عليه، والشهود الذين يقيمانهم ينبغي أن يصادقوا على تقاريرهم الواقعة دائمًا واحدة فواحدة، بيمين يجرونه حسب إعتقادهم ومذاهبهم. أمّا الدّعاوى العائدة إلى الحقوق العاديّة فينبغي أن ترى شرعًا أو نظامًا بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الإيالات والألوية المختلطة أيضًا، وتجري المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس علنًا، وأمّا الدّعاوى الخاصّة مثل الحقوق الإرثيّة فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التّبعة الغير المسلمة، فتُحال على أن تُرى إذا أرادت أصحاب الدّعوة بمعرفة البطرك أو الرؤساء والمجالس. وينبغي تتميم أصول ونظامات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتّجارة بأسرع ما يمكن، ثم تضبط وتُدوّن وتُنشر وتُعلن مترجمة بالألسن المختلفة المستعملة في ممالكي المحروسة الشاهانيّة، وتحصل المباشرة في ظرف مدّة قليلة، لأن تتصلّح بقدر الإمكان كل السجون المخصوصة لحبس وتوقيف أصحاب مظنّة السّوء، أو المستحقين التأديبات الجزائيّة، مع إصلاح أصول الحبسيّة في جميع المحلاّت لأجل توفيق الحقوق الإنسانيّة مع حقوق العدالة. وتُلغى وتُبطل بكل حال أيضًا كل أنواع المجازاة الجسمانيّة بتمامها، وكافة المعاملات التي تُمثل الأذيّة والأضرار في الحبوس، ما عدا المعاملات الموافقة للنّظامات الإنضباطيّة الموضوعة من جانب سلطنتي السنيّة، وما يحصل من منع الحركات التي تقع خلافًا لذلك، وزجرها بكلّ شدّة. ويجري تكدير المأمورين الذين يأمرون بها الأشخاص الذين يجرونها فعلاً، وتأديبهم بمقتضى قانون الجزاء أيضًا. وينبغي أن تتنظّم أمور الضبطيّة في دار سلطنتي السنيّة والأيالات والبلاد والقرى بصورة أمينة صحيحة وقوية، لمحافظة أموال جميع تبعتي الملوكانيّة أصحاب السكينة وأرواحهم، كما أنّ مساواة الويركو توجب مساواة باقي التّكاليف، كذلك المساواة الحقوقيّة تستلزم الوظائف أيضًا فينبغي أن يكون المسيحيّون وباقي التبعة الغير المسلمة مجبورين أن ينقادوا إلى

القرار المُعطى أخيراً بحق إعطاء الحصة العسكريّة مثل أهل الإسلام، وتجري في هذا الخصوص أصول المعاقبة من الخدمة الفعليّة إمّا بإعطاء البدل، وإمّا بإعطاء دراهم نقديّة. وتعمل النظامات اللازمة بحق صورة إستخدام التبعة عدا عن الإسلام فيما بين صنوف العسكريّة، وتُنشر وتُعلن في أقرب وقت أمكن. وأن يوضع أمر إنتخاب الأعضاء الذين يوجدون في مجالس الأيالات والألوية من الإسلام والمسيحيين وغيرهم بصورة صحيحة. وتحصل مطالعة إستحصال الوسائل المؤثرة بأمر التشبث بإصلاحات النّظامات الكائنة بحق صورة تركيب وتشكيل هذه المجالس لأجل حصول التّأمين على ظهور الآراء المستقيمة، فتعلم دولتي العليّة نتيجة الآراء وما يُعطى من الحكم والقرار على وجه الصحة وتناظر على ذلك. وبما أنّ القوانين الكائنة بحق قضايا بيع الأملاك والتصرّف في العقارات متساوية بحق تبعتي الملوكانيّة كافة، فمن بعد أن تعمل الصور التنظيميّة فيما بين سلطنتي السنيّة والدّول الأجنبيّة، نُعطي المساعدة للأجانب أن يتصرّفوا في الأملاك أيضًا بحسب إتباع قوانين دولتي العليّة، وامتثال نظامات الضابطة البلديّة، وإعطائهم أصل التّكاليف التي تعطيها الأهالي الوطنيّون، أمّا الويركو والتّكاليف التي تُطرح على جميع تبعة سلطنتي السنيّة فيما أنّها تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها إلى الصنف والمذهب، ينبغي أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتّدابير السريعة لإصلاح سوء الإستعمالات المتوقعة في أخذ واستيفاء هذه التّكاليف والأعشار خاصة، وتجري أصول أخذ الويركو شيئًا فشيئًا على خط مُستقيم، وتؤخذ هذه الصورة إذا كانت قابلة لأخذ عوض أصول إلزام إيرادات دولتي العليّة، وما دامت الأصول الحاليّة جارية ينبغي أن يمتنع مأمورو دولتي العليّة، وأعضاء المجالس، من التعهّد بإحدى الإلتزامات التي تجري مزايدتها علنًا أو أخذ حصّة منها ويشدّد في المجازاة على ذلك، ثم توضع وتتعيّن التّكاليف المحليّة أيضًا في صورة لا توجب الخلل في المحصولات، ولا تمنع التجارة الداخليّة مهما أمكن، ويضم على المبالغ المناسبة التي يصير تعيينها وتخصيصها لأجل الأمور النّافعة، الويركو المخصوص الذي سوف يصير وضعه

وتأسيسه في الأيالات والسناجق التي تستفيد من الطرق والمسالك التي يصير إنشاؤها وإحداثها براً وبحراً. ولما كان قد عمل أخيراً نظام مخصوص بحق تنظيم دفتر إيرادات، ومصروفات سلطنتي السنيّة، في كل سنة ينبغي أن يحصل الإعتناء بإجراء أحكامه بتمامها، وتحصل المباشرة بحسن تسوية المعاشات المخصصة لكلّ من المأموريّات وتجلب مخصوصاً من طرف جلالة مقام وكالتي المطلقة رؤساء كل جماعة والمأمور المعين لها من طرفي الأشرف الشاهاني، لكي يجدوا في المجلس العالي عند التذكّر في المواد العائدة والرّاجعة لعموم تبعة سلطنتي السنيّة، وهؤلاء المأمورين يتعيّنون لسنة واحدة، وعندما يتبدّلون في مأموريّاتهم يجري تحليفهم، وينبغي أن أعضاء المجلس العالي يفحصون ويفيدون في إجتماعاتهم العاديّة التي هي فوق العادة عن آرائهم ومطالعاتهم باستقامة، ولا يحصل لهم تكديراً أصلاً من جراء ذلك. وتجري أحكام القوانين الموضوعة فيما يخصّ الإفساد والإرتكاب والإعتساف توفيقاً إلى أصولها المشروعة، بحق جميع تبعة سلطنتي السنيّة، من أي صنف كانوا أو في أية مأموريّة وجدوا، ويصير تصحيح أصول سكة دولتي العلية، وتعمل أشياء توجب الإعتبار لأمورها الآلية كالبانكات، وتعيين الرأس المال المقتضى إلى الخصوصات التي هي منبع الثروة الماديّة لممالكي المحروسة الشاهانية. وتُفتح الطرق والجداول المقتضية لأجل نقل محصولات ممالكي الشاهانيّة. وتجري التسهيلات الصحيحة بمنع الأسباب الحائلة دون توسيع أمر الزراعة والتجارة، ويلتفت إلى إستفادة المعارف والعلوم والرأس المال لأجل ذلك من أوروبا، وتوضع في موقع الإجراء شيئاً فشيئاً مع النّظر المدقّق في أسبابها. فأنت إذن أيها الصدر الأعظم، الممدوح الشيم، المشار إليه، أنت أعلن وأشع فرماني هذا الجليل العنوان الملوكاني حسب أصوله في دار السعادة، وفي كلّ طرف من ممالكي الشاهانيّة، وأبذل جلّ الهمّة بإجراء مقتضيات الخصوصات المشروحة على الوجه المبين، واستحصال واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القويّة لأن تكون أحكامه الجليلة منذ الآن مرعيّة الإجراء على الدوام والإستمرار، وهكذا إعلموا، وعلى علامتي

الشريفة إعتمدوا تحريراً في أوائل شهر جمادي الآخرة سنة اثنتين وسبعين ومائتين وألف.

هذا تعريب فرمان الإصلاحات الذي أصدره حضرة السلطان عبد المجيد خان أسكنه الله فسيح الجنان. ومن أمعن النّظر في دواوين الدولة ودوائرها الرسميّة ومعاملاتها، يجد أنّ كلّ ما هو مذكور في هذا الفرمان جار بتمامة ولكن الأمر الذي تحتاج إليه الدولة والأمّة، هو قيام المأمورين حق القيام ديانة وأمانة بالوظائف، طبق الأوامر العالية مبتعدين عن الإرتكاب كما حثّ عليه الفرمان المشار إليه.

٩-ملحق رقم ٩ [٤٠٢]

مقدّمة الملحق رقم ٩

إنّ الهدف الأساسي لمؤتمر باريس للعام ١٨٥٦ هو إعلان المساواة بين جميع أبناء السلطنة، وعدم إنحياز السلطان العثماني إلى فئة دون أخرى.

مقرّرات مؤتمر باريس ١٨٥٦

بسم الله القادر على كلّ شيء

إنّ أمبراطور الفرنسيس وملكة المملكة المتّحدة، من بريطانيا العُظمى وإرلاندا، وأمبراطور جميع الروسيا، وملك سردينيا، وسلطان البلاد العثمانيّة، لرغبتهم في إنهاء غوائل الحرب، وتلافي ما نشأ عنها من الصروف والمكاره، قرّ رأيهم على أن يتّفقوا مع أمبراطور أوستريا بمقتضى قواعد مقرّرة على إستتباب الصلح وتوطيده، وتعهّدوا جميعًا بإستقلال السلطنة العثمانيّة وإبقائها تامة. ولهذا القصد نصّب المُشار إليهم نوابًا عنهم مطلقي التصرّف، فكان من طرف أمبراطور الفرنسيس مسيو الكسندر كونت كولونا ولوسكي ومسيو فرنسوا أودلف بارون دبورغيني، ومن طرف أمبراطور أوستريا مسيو شارلس فرديناند كونت دبوا شونستان، ومسيو يوسف ألكسندر بارون دهيتر، ومن طرف ملكة المملكة المتّحدة من بريطانيا الكُبرى وإرلاندا، والأكرم جورج وليام فريدريك كونت كلارندون، وبارون هيدد هندون، والأكرم هنري رشارد شارلس بارون كولي، ومن طرف أمبراطور جميع الروسيا مسيو الكسيس كونت أرلف، ومسيو فليب بارون برونو، ومن طرف ملك سردينيا، مسيو كاملي ينسور كونت كافور، ومسيو صلفاطور مركيز فيلا

مارينا، ومن طرف سلطان الدولة العثمانيّة محمّد أمين عالي باشا الصّدر الأعظم في السلطنة العثمانيّة، ومحمّد جميل بك متّسمًا بالنيشان المجيدي السلطاني من ثاني طبقة. فاجتمع هؤلاء النوّاب المفوّض إليهم إبرام الصلح تفويضًا تامًا في مجلس باريس، وبعد أن وقّع الإتّفاق بينهم على هذا المقصد الحميد، رأى أمبراطور الفرنسيس، وأمبراطور أوستريا، وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وإرلاندا وأمبراطور جميع الروسيا وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانيّة، أنّ في المصلحة التي يؤول نفعها إلى أوروبا ينبغي أن يُدعى ملك بروسيا الذي وقع على معاهدة سنة ١٨٤١ إلى الإشتراك معهم في هذا التنظيم الجديد، ولعلمهم بما يحصل من ذلك من زيادة الفائدة لتقوية هذا السّعي الخيري، طلبوا منه أن يرسل من قبله نوّابًا يفوّض إليهم مطلق التصرّف في المجلس المذكور. فمن ثم ورد من طرفه مسيو أوثون تيودور بارون مانتفيل، ومسيو مكسمليان فريدريك شارلس فرنسوا كونت هتز فلدت، ولدنبرغ شونستان، ثم بعد أن أبرزوا ما بأيديهم من المحرّرات المؤذنة بتفويضهم ووجدت صحيحة، إتّفقوا على هذه المواد الآتية:

المادّة الاولى:

من يوم تاريخ الإمضاء بقبول هذه المعاهدة الحاضرة، يكون صلح ومودّة بين كل من أمبراطور الفرنسيس، وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وإرلندا، وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانيّة من جهة، ومن أمبراطور جميع الروسيا من جهة أخرى، وكذا بين ورثتهم وخلفائهم ودولهم ورعاياهم على الدوام.

المادّة الثانية:

حيث قد حصل الفوز والمرام باستتباب الصلح بين المشار إليهم، ينبغي أن تخلى البلاد التي فتحت في مدّة الحرب، أو التي تبوّأ عساكرهم وذلك من كلا الطرفين، ويجري له ترتيب مخصوص في أسرع وقت.

المادّة الثالثة:

قد تعهّد أمبراطور جميع الروسيا بأن يردّ لسلطان الدولة العثمانيّة مدينة قارص وقلعتها وكذا سائر المواضع التي استولت عليها عساكر الروسيا، وهي من ملحقات بلاد الدولة العثمانيّة.

المادّة الرابعة:

قد تعهّد أمبراطور الفرنسيس وملكة بريطانيا العُظمى وإرلاندا، وملك سردينيا، وسلطان الدولة العثمانيّة، بأن يردّوا إلى أمبراطور جميع الروسيا مدائن سيفاستبول، وبالقلافة، وقاميش، ويوبانورية، وقرطش وبين قلعه[٤٠٣] وكثيرون مع مراسيها، وكذا سائر المواضع التي تبوّأتها عساكر الدول المتّفقة.

المادّة الخامسة:

يصدر عفو تام واف من طرف أمبراطور الفرنسيس، وملكة بريطانيا العُظمى وإرلاندا، ومن أمبراطور جميع الروسيا، وسلطان الدولة العثمانيّة لجميع الذين تصدّوا من رعاياهم للإشتراك في وقائع الحرب والحزب مع العدو، ومفهوم ذلك يشمل بالنّص الصريح أي حزب كان من رعاياهم ممّن حارب واستمر مدّة الحرب في خدمة المحارب.

المادّة السادسة:

يردّ من أخذ أسيراً في الحرب من كلا الطرفين على الفور.

المادّة السابعة:

قد صدر إعلان وتصريح من لدن أمبراطور الفرنسيس، وأمبراطور أوستريا، وملكة بريطانيا العُظمى وإرلاندا، وملك بروسيا، وأمبراطور جميع الروسيا، وملك

سردينيا، بأنّ للباب العالي إشتراكًا في فوائد الحقوق الأوروباويّة العامّة، في منافع إتّفاق أوروبا، وقد تعهّدوا بأن يحترموا إستقلال السلطنة التركيّة وإبقائها تامّة، وتكفّلوا جميعًا بالمحافظة على هذا التعهّد، وكلّ أمر يقضي إلى الإخلال بذلك يعتبرونه من المسائل التي ينبني عليها مصلحة عامة.

المادّة الثامنة:

إذا حدث بين الباب العالي وإحدى الدول المتعاهدة خلاف، خيف منه على إختلال الفهم وقطع صلتهم، فمن قبل أن يعمد الباب العالي وتلك الدول المنازعة له إلى أعمال القوّة والجبر، يقيمان الدّول الأخرى الدّاخلة في المعاهدة وسطاء بينهما منعًا لما يتأتّى عن ذلك الخلاف من الضرر.

المادّة التاسعة:

سلطان الدولة العثمانيّة، لعنايته بخير رعاياه جميعًا، قد تفضّل بإصدار منشور غايته إصلاح ذات بينهم وتحسين أحوالهم، بقطع النظر عن إختلافهم في الأديان والجنس، وأخذ في ذمّته مقصده الخيري نحو النّصارى القاطنين في بلاده. وحيث كان من رغبته أن يُبدي الآن شهادة جديدة على نيّته في ذلك، عزم على أن يُطالع الدول المتعاهدة بذلك المنشور الصادر عن طيب نفسٍ منه، فتتلقّى الدّول المُشار إليها هذه المطالعة بتأكيد ما لها من النفع والفائدة. ولكن المفهوم منها صريحًا إنها لا توجب حقًا لهذه الدّول، في أي حال كان، على أن تتعرّض كلاً أو بعضًا لما يتعلّق بالسلطان ورعاياه، أو بإدارة سلطنته الداخليّة.

المادّة العاشرة:

الإتّفاق الذي جرى في الثّالث عشر من جولاي (تموز) ١٨٤١، وهو الذي تقرّر فيه ما للسلطنة العثمانيّة من الترتيب القديم بخصوص سدّ البوغاز ومضيق جناق

قلعة، قد أُعيد الآن النَّظر فيه بمواطأة الجميع، وما جرى من الحكم به لهذه الغاية على مقتضى الأصول ما بين أهل المعاهدة يلحق الآن بهذه المعاهدة الحاضرة ويبقى معمولاً به كأنّه من متمّماتها.

المادّة الحادية عشرة:

البحر الأسود يكون على الحيادة (وفي الأصل نوتر)، ومباحًا لتجارة جميع الأمم، ويمنع ماؤه ومراسيه منعًا دائمًا عن السفن الحربيّة سواء كانت للدول التي لها تملّك في شاطىء البحر أو لغيرها، ما عدا ما استثنى ذكره في المادتين الرابعة عشرة والتّاسعة عشرة من هذه المعاهدة.

المادّة الثانية عشرة:

التجارة في مراسي البحر الأسود ومياهه مطلقة عن كلّ مانع، فلا تكون عرضة لشيء سوى التنظيمات المختصة بالصحة ورسوم الكمارك[٤٠٤] والشرطة أعني الضبطية، ويكون إجراؤه على وجه يفيد التجارة تسهيلاً واتساعًا. ومن أجل تأمين المصالح المتجريّة والبحريّة التي يديرها جميع الناس، ترخص الروسيا والباب العالي في نصب قناصل في مراسيهم (موانىء) الكائنة على سواحل البحر المذكور على ما تقتضيه الحقوق المتداولة بين الامم.

المادّة الثالثة عشرة:

حيث قد تقرّر في المادة الحادية عشرة أنَّ البحر الأسود يكون على الحيادة، لم يبقَ لزوم ولا غرض لإنشاء مسافن (أي ترسانات) بحريّة حربيّة ولا لإبقائها. فمن ثم تعهّد أمبراطور جميع الروسيا، وسلطان الدولة العثمانيّة بأن لا يُنشئا ولا يُبقيا شيئًا من هذه المسافن في ذلك الساحل.

المادّة الرابعة عشرة:

قد اتفق أمبراطور جميع الروسيا، وسلطان الدولة العثمانيّة على تعيين عدد السفائن الخفيفة اللاّزم إبقاؤها في البحر الأسود لمصالح تلك السواحل، فمن ثم ينبغي أن يكون هذا الإتّفاق ملحقًا بهذه المعاهدة الحاضرة، ويكون معمولاً بصحته كأنّه من مكمّلاتها، فلا يلغى ولا يغيّر ما لم يقع عليه رضى الدول الموقّعة على هذه المعاهدة.

المادّة الخامسة عشرة:

من حيث قد تقرّر في الشروط التي جرت في المجلس وبأنّه أصول وقواعد تختص بالسفر في الأنهار الفاصلة بين عدّة ممالك، أو المارّة فيها، اتّفقت الآن الدول المتعاهدة على أن تكون هذه الأصول جارية أيضًا في المستقبل على نهر الدانوب (الطونه) وفوهاته من دون فرق، ورسمت بأنّ هذا الشرط يعدّ من الآن فصاعداً من الحقوق العموميّة لأهل أوروبا، واتخذته تحت كفالتها، ولا ينبغي أن يكون السفر في النهر المذكور عرضة لمانع ما، ولا لتأدية ضريبة غير مقرّرة في الشروط المقيّدة في المواد الآتية، فمن ثم لا يوجب "جُعَل" على مجرد السفر في النهر، ولا ضريبة على الأمتعة التجاريّة التي تكون في السفن، أمّا ترتيب الشرطة والكورنتينة الذي يراد إنشاؤه لأجل تأمين البلاد التي يفصلها هذا النهر أو يخترقها، فيكون إجراؤه على وجه يفيد المراكب سهولة في السفر على قدر الإمكان، وما عدا هذا الترتيب فلا يحدث شيء من الموانع للسفر مطلقًا أيًا كان.

المادّة السادسة عشرة:

من أجل تحقيق الشروط المذكورة في المادّة المتقدّمة، تُعقد مأموريّة نوّاب من طرف فرنسا، وأوستريا، وبريطانيا العُظمى، وبروسيا، والروسيا، وسردينيا، والبلاد العثمانية، من كلّ واحد، ويُحال على عهدتهم أن يرسموا ويجروا الأعمال

اللازمة لإزالة الموانع والعوائق من فوهات الطونة إبتداءً من "استشا". وكذا من أماكن البحر المجاروة التي فيها الرمل وغيره. والمقصود بذلك جعل هذه المواضع في كلّ من النهر والبحر صالحة للسفر، وخالية عن كل ما يعوقه على قدر الطاقة والإمكان. ومن أجل استيفاء المصاريف التي تقتضيها هذه الأعمال، وإنشاء ما يلزم إنشاؤه لتيسير السفر وتأمينه عند فوهات الطونه، يرسم أهل المأموريّة بحسب أكثريّة أصواتهم بنحو ضريبة معلومة وجُعلٍ موافق. وذلك بشرط أن تعامل جميع مراكب الأجيال بالتسوية وهذا الأصل يجري في هذا المقصد كما في غيره.

المادّة السابعة عشرة:

تُعقد مأموريّة من نواب أوستريا، وبافاريا، والباب العالي، ورتمرغ، من كل واحد، وينضم إليها أهل مأموريّة أقاليم الطونه الثلاثة التي يكون نصبها باستصواب الباب العالي، وهذه المأموريّة تكون راهنة دائمة ويختص بها: أولاً، أن تجري التنظيم اللازم لسفر النهر وللشرطة. ثانيًا، أن تزيل الدواعي المانعة من إجراء الشروط التي تقرّرت من معاهدة ويانه على الطونة. ثالثًا، أن ترسم وتجري الأعمال اللازمة في جميع مجاري النهر. رابعًا، أن تحافظ بعد إنقضاء مدّة المأموريّة الأوروباويّة على وقاية المراكب وتيسير سفرها في فوهات الطونه، وفي غير ذلك من الأماكن المجاورة له من البحر.

المادّة الثامنة عشرة:

قد صار من المعلوم أنّ المأموريّة الأوروباويّة توفي عملها، وأنّ المأموريّة الساحليّة تُتمّ الأعمال المقرّرة في المادّة المتقدّمة في القسمين الأوّل والثّاني في مدّة عامين. وبعد إطلاع الدول المتعاهدة على ذلك، تجري فيه مذاكرتهم جميعًا حتى إذا دوّنت لديهم ما جرى تحكم بإلغاء المأموريّة الأولى.

ومن ذلك الوقت فما بعده يكون للمأموريّة الساحليّة الرّاهنة ما كان

للمأموريّة الأوروباويّة من القدرة والتفويض.

المادّة التاسعة عشرة:

من أجل توكيد إجراء التنظيمات التي يرسم بها بإتفاق واحد على موجب الأصول المشروحة آنفًا يكون لكلّ من الدول المتعاهدة حقّ في أن ترسي دائمًا في فوهات الطونه سفينتين خفيفتين.

المادّة العشرون:

في مقايضة المدن والموانىء والأراضي على ما ذكر في المادّة الرّابعة من هذه المعاهدة الحاضرة، رضي أمبراطور جميع الروسيا، لأجل زيادة التّأمين على الحريّة في سفر الطونه، بتعديل حدود بلاده في بسارابيا، فيكون هذا التخم الجديد من البحر الأسود على كيلومتر واحد من شرقي بحيرة برناسولا، ويتصل بطريق أكرمان إلى وادي طراجان، ويجاوز جنوب بلغراد، ويستمر في طول مسافة نهر الفلبوق إلى علوسار تسيكا، ويتصل بكاتاموري على بروت،[٤٠٥] وعند الوصول إلى هذا الحدّ لا يحدث تغيير على التخم القديم بين السلطنتين. وتعيين رسم هذا التخم الجديد يكون بمعرفة نوّاب من طرف الدول المتعاهدة.

المادّة الحادية والعشرون:

الأرض التي تخلّت عنها الروسيا تكون ملحقة بولاية ملدافيا (الأفلاق)[٤٠٦] تحت سيادة الباب العالي، ولسكان تلك الأرض أن يتمتّعوا بالحقوق والخصائص الممنوحة للولايات. ويرخص لهم في مدّة ثلاث سنين في نقل مواطنهم والتصرّف في أملاكهم بلا مانع.

المادّة الثانية والعشرون:

ولايتا ولاخيا وملدافيا أي الأفلاق والبغدان تبقيان متمتّعتين تحت رئاسة الباب العالي، وكفالة الدول المتعاقدة بالإمتيازات والإعفاءات الحاصلة لهم الآن، فلا مقتضى لأن تحميهم الدول الكافلة بحماية مخصوصة، ولا يكون حق مخصوص للتعرّض في أمورهم الداخليّة.

المادّة الثالثة والعشرون:

الباب العالي متعهّد بأن يحفظ لهاتين الولايتين إدارة أهليّة مستقلّة، ويبقي لهم الحريّة في التديّن والأحكام الشرعيّة والمتجر وسفر البحر والأنهار، وما عندهم الآن من القوانين والأحكام معمولاً به يُنظر فيه، ولهذه الغاية تجرد مأموريّة مخصوصة يكون تألفها باطلاع الدول المتعاهدة واتفاقهم، وتجتمع من غير إبطاء في بخارست (بكرش) مع مأموريّة الباب العالي ويكون من همّ[٤٠٧] هذه المأموريّة البحث عن أحوال الولايتين وعرض القواعد اللازمة للتنظيم في المستقبل.

المادّة الرابعة والعشرون:

سلطان الدولة العثمانيّة وعد بأن يعقد في الحال في كل من الولايتين المذكورتين ديوانًا[٤٠٨] مخصوصًا، ويكون تأليفه مبنيًا على توكيد ما فيه إيصال النفع والخير لجميع الناس على اختلاف درجاتهم، ويطلب من كل من هذين الديوانين أن يبيّن مقاصد الأهلين واستدعاهم في شأن ترتيب الولايتين. ونسبة تلك المأموريّة إلى هذين الديوانين تقرّر في مجلس باريس.

المادّة الخامسة والعشرون:

بعد أن تُعتبر الآراء التي يبديها الديوانان، تُنهي[٤٠٩] المأموريّة إلى مجلس المذاكرة ما باشرته هي من العمل، وذلك من دون إمهال ولا إهمال، ويقرّر المقصد

الأخير مع الدولة السائدة، ويحصل الإتفاق عليه في باريس بين الدول المتعاهدة، وبموجب خط شريف مطابق لشروط هذه المعاهدة يجري تنظيم أحوال هاتين الولايتين، فتجعل من الآن فصاعداً تحت كفالة جميع الدول الموقعة على هذه الشروط.

المادّة السادسة والعشرون:

قد قرّ الرّأي على أن يكون في الولايتين المذكورتين عسكر[٤١٠] أهلي يرتب لأجل تأمين داخل البلاد وحفظ تخومها، فلا يورد مانع ما لترتيب غير إعتيادي لأجل الوطن إلاّ ما يُدعى إليه الأهلون بالإتّفاق مع الباب العالي دفعاً لعدوان من يتطاول عليهم من الأجانب.

المادّة السابعة والعشرون:

إذا وقع ما يوجب الخوف على سلب الرّاحة والطمأنينة داخل الولايتين، يتّفق الباب العالي مع الدول المتعاهدة على إتخاذ وسائل لدفع ذاك الخلل وإقرار الطمأنينة، ولا يكون مسوغ لمداخلة عسكريّة من غير أن يقع عليه رضا الدول أولاً.

المادّة الثامنة والعشرون:

إقليم الصرب يبقى متعلقاً بالباب العالي على وفق مضمون الخط الهمايوني الذي نصّ على حقوقه وإعفاءاته، ويكون من الآن فصاعداً تحت مجموع كفالة الدّول المتعاهدة، فمن ثمّ يحقّ للإقليم المذكور أن يحافظ على إستقلاله بحكومة أهليّة وبالحرية في التديّن والأحكام والمتجر والإبحار (سفر البحر).

المادّة التاسعة والعشرون:

حق الباب العالي في إقامة الخفراء المحافظين كما تمّ الشرط عليه الآن في

التنظيمات الداخلة، هو مصون ثابت، فلا يكون مسوغ لمداخلة عسكريّة في بلاد الصرب من دون أن يقع عليه رضا الدول المتعاهدة أولاً.

المادّة الثلاثون:

أمبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانيّة يبقيان ضابطين لما هو في ملكهما في آسيا كما كان من قبل الحرب، ومن أجل تدارك ما عسى أن يقع من القال والقيل في ذلك يحقّق رسم التخوم ويعدل من دون إيجاب ضرر على أحد الفريقين، ولهذه الغاية تُرتّب جماعة مؤلّفة من مأمورين من طرف الروسيا، وآخرين من طرف الدولة العثمانيّة، ومأمور فرنساوي وآخر انكليزي، ويكون إرسالهم عقب استرداد السفارة بين ديوان الروسيا، والباب العالي ويجب إنهاء أشغالهم في مدة ثمانية أشهر من إبتداء إثبات هذه المعاهدة الحاضرة.

المادّة الحادية والثلاثون:

البلاد التي تبوّأتها[٤١١] في مدّة الحرب جيوش أمبراطور الفرنسيس، وأمبراطور أوستريا، وملكة مملكة بريطانيا العُظمى وإرلاندا، وملك سردينيا إلى مدّة المعاهدة التي ختمت في أسلامبول في ١٢ مارس سنة ١٨٥٤، بين فرنسا وبريطانيا العُظمى والباب العالي.

وفي ١٤ جون من السنة المذكورة بين أوستريا والباب العالي.

وفي ١٥ مارس سنة ١٨٥٥ بين سردينيا والباب العالي، تخلّى بعد مبادلة إثبات هذه المعاهدة الحاضرة في أسرع وقت. فأمّا تعيين المدّة وإتّخاذ الوسائل لإجراء ذلك فيرتّب باتفاق بين الباب العالي وبين الدول التي تبوّأت عساكرها تلك الأرضيين.

المادّة الثانية والثلاثون:

المتجر في جلب البضائع وإرسالها إلى الخارج يبقى ما بين الدول كما كان من قبل الحرب، إلى أن تجدّد المعاهدة التي كانت بين الدول المتحاربة من قبل الحرب أو تبدل بشروط أخرى، وتكون رعاياهم معاملة في سائر الأمور الأخرى أحسن المعاملة.

المادّة الثالثة والثلاثون:

المعاهدة التي تمّت هذا اليوم بين أمبراطور الفرنسيس، وملكة مملكة بريطانيا العُظمى وإرلاندا، وأمبراطور جميع الروسيا، من جهة جزائر الألاند[٤١٢] تكون ملحقة بالمعاهدة الحاضرة، وتبقى كذلك معمولاً بصحتها كأنّما هي جزء متمّم لها.

المادّة الرابعة والثلاثون:

قد قرّ الرّأي على إثبات هذه المعاهدة، وتجري مبادلته في باريس في مدّة أربعة أسابيع أو قبل ذلك إذا أمكن، وبناء على ذلك علّم عليها النوّاب المرخّص لهم، ووضعوا عليها أختام دولهم. حرّر في باريس في ٣٠ شهر مارس سنة ١٨٥٦.

(أسماء الذين وقّعوا على ما ذكر):

ولوسكي، كولي منتوفل، وقيل لامارينا، يورغيني، هتر فلدت، عالي، بول شونستان هبنر، أورلوف، محمّد جميل، كلارندون، برلوكافور.

مادّة ملحقة بما تقدّم:

شروط المعاهدة المتعلّقة بالبواغيز[٤١٣] ممّا وقّع عليه اليوم، لا تكون جارية على سفائن الحرب التي في خدمة الدّول المتحاربة لإخلاء الأرض التي تبوّأتها

العساكر، وإنّما تكون معمولاً بها عقب الإخلاء. حرّر في باريس في ٣٠ شهر مارس سنة ١٨٥٦ أسماء الموقّعين كما ذكر آنفًا.

١٠-ملحق رقم ١٠

مقدّمة الملحق رقم ١٠ [٤١٤]

إثْرَ الحرب الطائفيّة الضروس التي اندلعت في العام ١٨٦٠، وذهب ضحيّتها عدد كبير من القتلى، والتي كانت قد وصلت ذروتها بين أيّار وحزيران، وقد رافقها هجمات متكرّرة، وتخلّلتها مذابح وإحراق قرى إمتدّت فشملت معظم لبنان، وانتقلت إلى سوريا. وعلى أثر سكوت الولاة العثمانيّون ووصول أخبار هذه المذابح إلى فرنسا، هبّت الأوساط الكاثوليكيّة تُطالب الحكومة بالتدخّل ووضع حدّ لما يجري في لبنان، وبعد إتصالات عدّة قامت بها فرنسا تمّ عقد مؤتمر باريس في ٣٠ آب ١٨٦٠.

صك "بروتوكول" جلسة المؤتمر المعقود في باريس في ٣٠ آب سنة ١٨٦٠.

الحاضرون: ممثّلو النمسا وفرنسا وبريطانيا العُظمى وبروسيا وروسيا وتركيا.

إنّه لمّا كان جلالة السلطان يريد أن يحقن الدماء في سوريا باتخاذ أقرب الوسائل الناجعة، وإظهار عزمه على المحافظة على حسن النظام، وبسط الأمان بين الشعوب الخاضعة لسلطنته، وكان أصحاب الجلالة أمبراطور النمسا، وأمبراطور فرنسا، وملكة بريطانيا العُظمى وإرلاندا، وسمو كفيل الملك في بروسيا، وجلالة أمبراطور الروسية قد عرضوا على جلالة السلطان مساعدتهم الفعّالة فقبلها، قد اتّفق ممثّلوهم على المواد الآتية:

المادة الاولى:

يُبعث إلى سوريا جيش من العساكر الأوروبيّة يمكن زيادة عدد رجاله إلى إثني عشر ألفًا ليعمل على توطيد الراحة فيها.

المادة الثانية:

إنَّ جلالة أمبراطور الفرنسيس رضي أن يجهز في الحال نصف الجيش. وإذا اقتضى الأمر إبلاغه إلى العدد المحدّد في المادّة السابقة، فعلى الدّول أن تتفّق دون تأخير على الباب العالي بطريق المفاوضة الدولية العادية على تعيين الدولة التي يتوجّب عليها تقديم الجنود اللازمة.

المادة الثالثة:

على قائد هذه البعثة العام أن يخابر فور وصوله مندوب الباب العالي الخارق العادة للإتفاق على إتّخاذ جميع الوسائط التي تستدعيها الأحوال، ولإحتلال المواقع التي يجب النزول فيها لبلوغ الغاية المقصودة.

المادة الرابعة:

إنَّ أصحاب الجلالة أمبراطور النمسا، وأمبراطور الفرنسيس، وملكة بريطانيا العُظمى، وسمو كفيل الملك في بروسيا، وجلالة أمبراطور الممالك الروسية، وعدوا بمواصلة إرسال القوّات البحريّة الكافية إلى شواطىء سوريّا، وإبقائها فيها، مساعدة على إنجاح المساعي المشتركة الآيلة إلى توطيد الراحة في تلك البلاد.

المادة الخامسة:

إنَّ الدول المتعاقدة جعلت مدّة إحتلال الجنود الأوروبيَة سوريّا ستة أشهر، لتيقّنها أنّها كافية لإعادة الأمن والرّاحة المبتغاتين.

المادة السادسة:

يتعهّد الباب العالي أن يبذل ما في وسعه لتسهيل تموين هذه البعثة العسكريّة.

قد استقرّ الرّأي على نظم المواد الست السابقة البيان بشكل إتفاقيّة، يوقّعها ممثّلو الدّول فور وصول تفويض دولهم المطلق إليهم. بيدَ أنَّ شروط هذا الصك تُنفّذ في القريب العاجل.

أمّا القائم بوكالة سفارة بروسيا فقد ألفت الأنظار إلى أنَّ توزيع بوارج الأسطول البروسي حاليًا لا يسمح لحكومته أن تشترك منذ الآن في تنفيذ محتويات المادّة الرّابعة.

التّواقيع: مترنيخ، توفنيل، كولي، رسّ، كيسيليف، أحمد وفيق.

(عدد ٥٩ ملحق ١، ص ٣٦-٣٧، ودي تستا، ص ٤٢-٤٤).

تنبيه: هذا الصك قد نُظّم بشكل إتفاقيّة، فوقّعت في ٥ أيلول سنة ١٨٦٠، بعد أن خُوّل ممثّلو الدّول المذكورون ملء السلطة وأضيف إليه الفقرات التّالية:

بعد عبارة "عرضوا على جلالة السلطان مساعدتهم الفعّالة فقبلها": فأقرّوا رأيًا على عقد إتفاقيّة في هذا الصدد، وعُيّن كلّ منهم ممثّلاً له مفوّضًا إليه ملء السلطة كما يأتي مفصلاً:

جلالة أمبراطور النمسا: المونسنيور ريشا أمير مترنيخ وينبورغ، ودوق بورتلا، وكونت كونسفارت الحائز رتبة عظيم إسبانيا طبقتها الأولى، ووسام الملك ألبردي ساكس طبقته الأولى، ووسام الدوق أرنست دي ساكس - كوبورغ - غوتا، ووسام ليوبولد ملك بلجيكا طبقته الثانية، ووسام جوقة الشّرف من طبقة فارس، ورتبة فارس فخري في جوق فرسان القديس يوحنا في مالطة، وحاجب جلالته وسفيره الخارق العادة لدى جلالة أمبراطور الفرنسيس.

جلالة أمبراطور الفرنسيس: الموسيو إدوار - أنطوان توفنيل من أعضاء مجلس الأعيان الحامل وسامات جوقة الشرف، وتاج النمسا الحديدي، والقدّيس إسكندر نيوسكي الروسي، والمجيدي العالي الشأن طبقتها الأولى إلخ...، ووزير خارجيته جلالة ملكة بريطانيا العُظمى وإرلاندا: حضرة النبيل هنري - ريشار شارل.

١١-ملحق رقم ١١-١٢

مقدّمة الملحق رقم ١١-١٢

في ٥ تشرين الأوّل من العام ١٨٦٠ إنعقدت لجنة دوليّة في بيروت برئاسة فؤاد باشا، واشترك ممثّلين عن فرنسا، وبريطانيا، والنمسا، وبروسيا، وكان هدف هذه اللجنة: البحث في منشيء الفتنة وأسبابها، وتحقيق الخسائر وإيجاد الوسائل لتخفيف الشفاء على المظلومين، واقتراح ما يجب إدخاله من تعديلات على النّظام السياسي لإمارة جبل لبنان. وبعد عدّة إجتماعات في بيروت، إنتقلت اللجنة إلى الأستانة، وهناك تمّ الإتّفاق على وضع نظام جديد للبنان، عُرف باسم النّظام الأساسي لجبل لبنان أو البروتوكول، وكان ذلك في حزيران ١٨٦١، وقد تألّف هذا النّظام من مقدّمة و ١٧ مادة وأهمّ ما نصّت عليه هذه المواد.

أ-ملحق رقم ١١ [٤١٥]

المادّة الأولى:

يتولى إدارة جبل لبنان متصرّف مسيحي، يُنصّبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأسًا، ويُعطى هذا الموظّف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذيّة، ويسهر على حفظ النّظام والأمن العام في كلّ أنحاء الجبل، ويُحصّل الأموال الأميريّة، وبمقتضى الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانيّة يُنصّب تحت مسؤوليّته مأموري الإدارة المحليّة، وهو يولي القضاة ويعقد المجلس الإداري الكبير ويتولّى رئاسته، وينفّذ الأحكام الصّادرة عن المحاكم ما عدا الأمور التي ستذكر في المادّة (٩). وكلّ عنصر من عناصر سكّان الجبل يمثّله لدى المتصرّف وكيل يعيّنه الكبراء

والوجهاء في كلّ طائفة.

المادّة الثّانية:

ينبغي أن يكون للجبل كلّه مجلس إدارة كبير يؤلّف من إثني عشر عضواً وهم: إثنان مارونيّان، وإثنان درزيّان، وإثنان من الرّوم الكاثوليك، وإثنان من الرّوم الأرثوذكس، وإثنان من المتاولة، وإثنان من المسلمين، ويُكلّف هذا المجلس بتوزيع الضرائب، والبحث في إدارة موارد الجبل ونفقاته، وببيان آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرّف كلّها.

المادّة الثّالثة:

يُقسّم الجبل إلى ست مقاطعات إداريّة:

١- الكورة بما فيها الجهة السُفلى وباقي قطع الأرض المجاورة الآهلة بالرّوم الأرثوذكس، ما عدا بلدة القلمون الكائنة على ساحل البحر وكلّ سكانها تقريباً من المسلمين.

٢- الجهة الشماليّة من لبنان ما عدا الكورة حتى نهر الكلب.

٣- زحلة وما يتبعها من الأرض.

٤- المتن بما فيه ساحل النّصارى وأراضي القاطع وصليما.

٥- الأرض الكائنة في جنوبي طريق الشّام حتى جزين.

٦- جزين وإقليم التفاح.

ويكون في كلّ من هذه المقاطعات مأمور إداري يعيّنه المتصرّف، ويُختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها أو بأهميّة أملاكها.

المادّة الرّابعة:

يجب أن يكون في كلّ مقاطعة مجلس إدارة محلّي مؤلّف من ثلاثة أعضاء

إلى ستة، يمثّل عناصر السكان ومصالح الملكيّة العقاريّة في المقاطعة، ويجب أن يلتئم هذا المجلس مرّة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه. وعليه أن ينظر قبل كلّ شيء في الأمور القضائيّة الإداريّة، ويسمع مطالب الأهلين، ويبلغ المعلومات الإحصائيّة اللازمة لتوزيع الضرائب في المقاطعة، ويُعطي رأيه الشوري في كلّ المسائل المتعلّقة بالمنافع المحليّة.

المادّة الخامسة:

تقسّم المقاطعات إلى أنواع على نمط قريب الشاكلة من تقسيم الأقاليم القديمة، ولا يكون فيها ما أمكن إلاّ جماعات متجانسة من السكان. وتُقسّم النواحي إلى قرى تتألّف من ٥٠٠ نسمة على الأقل، ويكون في كلّ ناحية موظف يعيّنه المتصرّف بناءً على إقتراح مدير المقاطعة. ويرأس كلّ قرية شيخ ينتخبه الأهلون ويعيّنه المتصرّف، وفي القرى المختلطة يكون لكلّ عنصر كافي العدد من السكان شيخ خاص لا شأن له إلاّ مع أبناء مذهبه.

المادّة السّادسة:

الجميع متساوون أمام القانون، وتُلغى كلّ الإمتيازات الإقطاعيّة ولا سيّما إمتيازات المقاطعجيّة.

المادّة السّابعة:

يكون في كلّ ناحية قاضي صلح لكلّ طائفة، ومجلس قضائي إبتدائي في كلّ مقاطعة، يؤلّف من إثني عشر عضواً بنسبة إثنين لكلّ طائفة من الطوائف الستة المذكورة في المادّة الثّانية، ويُضاف إليهم عضو من المذهب البروتستانتي أو الإسرائيلي كلّما كان لأحد من هذه المذاهب مصلحة أو دعوى، وتكون رئاسة المجالس القضائيّة لكلّ من أعضائها بدوره كلّ ثلاثة أشهر.

المادّة الثّامنة:

لقضاة الصلح أن يحكموا في الدّعاوى التي لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكمًا غير مستأنف، وأمّا الدّعاوى التي يتجاوز قدرها ٥٠٠ فهي من صلاحيّة المحاكم الإبتدائيّة، على أنّه لو عرضت شؤون مختلطة، وهي الدّعاوى الواقعة بين أشخاص مختلفي المذاهب أيًّا كانت قيمتها، يجب عرضها لدى المحاكم الإبتدائيّة إلاّ إذا اتّفق الفريقان على الرضى بصلاحيّة قاضي الصلح الذي من طائفة المُدّعى عليه. ثم إنّه من حيث المبدأ يجب الحكم في كلّ دعوى بإتّفاق الآراء بين أعضاء المجلس. إلاّ أنّه إذا كانت كلّ الفرق الدّاخلة في الدّعوى من طائفة واحدة فلهم أن يردّوا الحاكم لإختلاف مذهبه. غير أنَّ الحكّام المردودين من هذا الوجه لا بدّ من حضورهم المحاكمة.

المادّة التّاسعة:

تقتضي المحاكمة في الدّعاوى الجزائيّة أن تكون على درجات، وهي أن ينظر في دعوى المخالفات قضاة الصلح، وفي الجنح المحاكم الإبتدائيّة، وفي الجنايات مجلس المحاكمة الكبير. وأمّا إعلامات الحكم الصادرة عن هذا المجلس، فلا يمكن وضعها موضع التّنفيذ ما لم تستكمل الإجراءات المعمول بها في بقية ممالك السلطنة.

المادّة العاشرة:

كلّ دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية. وكل دعوى ولو مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبيّة وبين أحد أهالي الجبل، تجري المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها.

المادّة الحادية عشرة:

كلّ أعضاء المحاكم، ومجلس الإدارة بلا إستثناء، وقضاة الصلح أيضًا ينتخبهم ويُعيّنهم رؤساء طوائفهم بالإتّفاق مع كبراء الطائفة، وتنصّبهم الحكومة. وأمّا أعضاء المجالس الإداريّة فيجدّد إنتخاب نصفهم كل سنة ويجوز تجديد الإنتخاب للذين انتهت مدّتهم.

المادّة الثّانية عشرة:

كلّ القضاة يكون لهم مرتبات، وإذا ثبت بعد التّحقيق أنّ أحدهم إرتشى أو أنّه يقوم بأي عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيجب عزله، بل يستوجب التّأديب أيضًا على قدر ذنبه.

المادّة الثّالثة عشرة:

جلسات كلّ المجالس القضائيّة تكون علنيّة ويضبطها كاتب معيّن لهذه الغاية، وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لكلّ عقود بيع العقارات، ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتمّ معاملة التسجيل.

المادّة الرابعة عشرة:

أهالي الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة في سنجق آخر، تجري محاكمتهم في ذلك السنجق، وهكذا إذا ارتكب أهالي السناجق الأخرى جناية أو جنحة في منطقة لبنان، تجري محاكمتهم أمام محاكم الجبل. وعليه فالأشخاص الوطنيّون أو غير الوطنيين الذين يقترفون جنحة أو جناية في لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل، تُلقي القبض عليهم حكومة السنجق الذي يكونون فيه وتسلّمهم إلى حكومة لبنان. وهكذا إذا ارتكب أهالي الجبل، أو سكان ولايات أخرى جناية، أو جنحة في أي سنجق كان غير لبنان، والتجأوا إليه، فعلى

حكومة الجبل أن تُلقي القبض عليهم حالاً بناءً على طلب حكومة السنجق صاحب الشّأن وتسلّمهم إلى هذه السلطة الأخيرة. وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخّروا - بدون أسباب مشروعة - في تنفيذ الأوامر المتعلّقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة، تجري عليهم العقوبات طبقًا للقوانين كما تجري على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحقات البوليس.

والخلاصة فإنَّ علاقات الإدارة في لبنان مع إدارة كلّ من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يصير إستعمالها بين سائر سناجق السلطنة.

المادّة الخامسة عشرة:

إنَّ حفظ النّظام وتنفيذ القوانين في الأوقات العاديّة إنّما يُناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة، تؤلّف بنسبة سبعة أنفار عن كلّ ألف من السكان. ولمّا كان قد تقرّر إلغاء طريقة التّنفيذ بواسطة الحوالة، والإستعاضة عنها بطرق أخرى إكراهيّة كإلقاء القبض أو الحبس، فيُحرّم على مأموري البوليس تحت طائلة أشدّ العقوبات أن يغتصبوا من الأهالي أيّة أجرة كانت سواء مالاً أو عينًا، ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسميّة أو يكون لهم علامة ما خارجيّة تدلّ على وظيفتهم. إلى أن يرى الحاكم أنّ الجند المحلي أصبح كفوءًا للقيام بكلّ ما يُفرض عليه من الواجبات في الأوقات العاديّة، تبقى العساكر الشاهنيّة محتلّة الطرق التي بين بيروت والشّام، وبين صيدا وطرابلس، وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل.

في الظروف غير الإعتياديّة ولدى الضرورة وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة المركزي، يمكن الحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظاميّة من السلطة العسكريّة في سوريّا.

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتّفق مع حاكم الجبل على ما يجب أخذه من التّدابير، ومع رعاية فكره الخاص في كلّ المسائل العسكريّة البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش، يكون تحت أمر حاكم الجبل طيلة الوقت الذي

يقتضيه في لبنان ويعمل تحت مسؤوليّة هذا الأخير.

تنسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسميًا قائدها بأن قد بلغت الغاية التي من أجلها طلبوا.

المادّة السّادسة عشرة:

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان، وهي قيمة المال المضروب على لبنان حاليًا ـ الذي يجوز إبلاغه إلى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف ـ فمن المفهوم صريحًا أنّ هذا المال يُخصّص قبل كلّ شيء لمصاريف إدارة الجبل، ونفقات منافعه العموميّة. ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلاّ ما قد يزيد فقط.

إذا كانت المصاريف العموميّة الضروريّة جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال المضروبة، فعلى خزينة الدّولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف.

وبما أنّ البكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونيّة هي مستقلّة عن الأموال المضروبة، فهي تُدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة.

أمّا فيما يختص بالأشغال العموميّة والنّفقات الأخرى غير الإعتياديّة، فمن المفهوم أنّ الباب العالي لا يكون ملزمًا إلاّ إذا كان قد صدّق عليها.

المادّة السّابعة عشرة:

يُشرّع في أقرب وقت يمكن بإحصاء الأهالي بلدة بلدة، وملّة ملّة، وبمسح كل الأراضي المزروعة.

والبروتوكول الملحق بالنّظامات ينصّ على أن:

يتولّى إدارة لبنان حاكم مسيحي يختاره الباب العالي، ويكون مرجعه إليه رأسًا، ويُمنح رتبة مشير، ويُقيم عادة في دير القمر التي توضع تحت سلطته

المباشرة. تُحدّد ولايته بثلاث سنوات يكون فيها قابلاً للعزل، ولكن عزله لا يتمّ أبدًا إلاّ بعد إجراء محاكمته، وقبل نفاد مدّة ولايته بثلاثة شهور يخطر الباب ممثلي الدول ويدعوهم للإتّفاق معه على مرشّح جديد.

وتقرّر أيضًا أن يُعطى حقّ تعيين الموظفين للحاكم من الباب العالي مرّة واحدة وليس بمناسبة كلّ تعيين. وبخصوص المادّة العاشرة المتعلّقة بالإجراءات بين رعايا أو محميي دولة أجنبيّة من جهة، وبين سكان الجبل من جهة أخرى، اتفق على أن تكلّف لجنة مختلطة تُقيم في بيروت بالتّحقيق من مستندات الحماية ومراجعتها.

ولأجل صون الأمن والحريّة على طريق الشّام بيروت في جميع الأوقات، سيُنشىء الباب العالي حصنًا في نقطة مناسبة على الطريق المذكور. ويمكن لحاكم لبنان أن يُشرع في إجراءات نزع السلاح من الجبل عندما يجد أنّ الظروف والوقت تلائم[٤١٦].

بيرا ٩ يونية ١٨٦١

(التّوقيع)

ولم يجد الباحث ذكر في هذا البروتوكول الإضافي لمسألة زيادة الضريبة عن ٧٠٠٠ كيس، ولكنّه وجد في وثائق السفارة الفرنسيّة في الأستانة أنّ فقرة جديدة أُدخلت في البروتوكول الإضافي ونصّها: "من المتفق عليه أيضًا أنّ الضريبة لا يمكن أن تتجاوز مبلغ ٧٠٠٠ كيس، إلاّ بإذن الباب العالي وموافقة أكثريّة مجلس الإدارة المركزي"[٤١٧].

ب-الملحق رقم ١٢ [418]

المادّة الأولى:

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحي ينصبه الباب العالي، ويكون مرجعه إليه رأسًا، يُعطى لهذا الموظّف القابل العزل كلّ حقوق السلطة التنفيذيّة، ويسهر على حفظ النّظام والأمن العام في كلّ أنحاء الجبل، ويحصّل الأموال الأميريّة. وبمقتضى الرخصة التي ينالها من جلالة السلطان يُقيم تحت مسؤوليته مأموري الإدارة، وهو يولي القضاة ويعقد ويترأس مجلس الإدارة المركزي، ويجري تنفيذ كلّ الأحكام التي تصدرها المحاكم قانونًا مع النّظر إلى الإستدراكات المنصوص عنها في المادّة الثّامنة.

المادّة الثّانية:

يكون لكلّ الجبل مجلس إدارة مركزي مؤلّف من إثني عشر عضوًا[419] مبعوثين عن المديريّات، وتكون قسمتهم على المديريّات بالنسبة الآتية:

١ و ٢ – أنّ كلاً من مديريّتي كسروان ترسل عضوًا مارونيًا.

٣ – مديريّة جزين مارونيًا ودرزيًا ومسلمًا.

٤– مديريّة المتن مارونيًا وروماً أرثوذكسيًا ودرزيًا ومتواليًا.

٥– الشّوف درزيًا.

٦– الكورة رومًا أرثوذكسيًا.

٧– زحلة رومًا كاثوليكيًا.

يُكلّف المجلس الإداري بتوزيع الأموال الأميريّة، وبمراقبة إدارة الدّاخل والخارج، وبإعطاء رأيه الشوري في كلّ المسائل التي يطرحها عليه الحاكم.

المادّة الثّالثة:

يقسم الجبل إلى سبع مناطق إداريّة وهي :

١- الكورة بما فيها الجبهة السفلى وباقي قطع الأرض المجاورة وسكانها على مذهب الرّوم الأرثوذكس. ما عدا القلمون الكائنة على السّاحل وكل سكانها تقريبًا من المسلمين.

٢- الجهة الشماليّة من لبنان، بما فيها جبّة بشرّي والزاوية وبلاد البترون.

٣- الجهة الشماليّة من لبنان، بما فيها بلاد جبيل وجبّة المنيطرة والفتوح وكسروان ذاته حتى نهر الكلب.

٤- زحلة وضواحيها.

٥- المتن بما فيه الساحل المسيحي، وأراضي القاطع وصليما.

٦- الأراضي الكائنة في جنوبي طريق الشّام حتى جزين.

٧- جزّين والتفاح.

يكون لكلّ من هذه المناطق مأمور إداري يُقيمه الحاكم ويختاره من الطّائفة الغالبة سواء بعدد سكانها أو أهميّة أملاكها.

المادّة الرّابعة:

يصير تقسيم المناطق الإداريّة إلى مقاطعات تُنظّم مساحتها تقريبًا على مساحة الأقاليم القديمة. وفي كلّ مقاطعة يُقيم مأمور يعيّنه الحاكم بناءً على إقتراح رئيس المنطقة. ولكلّ قرية شيخ يختاره الأهالي ويولّيه الحاكم.

المادّة الخامسة:

الجميع متساوون أمام القانون. تُلغى كلّ إمتيازات الأعيان لا سيّما المقاطعجيّة.

المادّة السّادسة:

يكون في الجبل ثلاث محاكم إبتدائيّة، تؤلّف كل محكمة من قاض ونائب يقيمهما الحاكم، ومن ستّة مدافعين رسميّين تنتخبهم الطوائف، وفي مركز الحاكم مجلس قضائي أعلى مؤلّف من ستة قضاة يختارهم ويوليهم الحاكم من الطّوائف الستّة: المسلمين السنيين، والمتاولة، والموارنة، والدّروز، والرّوم الأرثوذكس، والرّوم الكاثوليك، ومن ستة مدافعين رسميين تنتخبهم كلّ من هذه الطوائف، ويُضاف إليهم قاضٍ ومدافع رسمي من المذهب البروتستانتي، والإسرائيلي، كلّما كان لأحد من هاتين الطائفتين مصلحة في الدّعوى.

يترأس المحكمة العليا مأمور يُقيمه الحاكم لهذه الغاية.

للحاكم الحقّ بمضاعفة عدد المحاكم الإبتدائيّة إذا اقتضت ذلك ظروف المكان، وبتعيينه منذ الآن المحلات التي تشتغل فيها المحاكم الإبتدائيّة الثلاث، بغية إقامة العدالة بطريقة منظّمة.

المادّة السّابعة:

يحكم مشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة قضاة صلح بلا إستئناف لغاية مائتي غرش. والدّعاوى التي تتجاوز مائتي غرش تكون من إختصاص المجالس القضائيّة الإبتدائيّة. والقضايا المختلطة ـ أي الواقعة بين أفراد ليسوا من طائفة واحدة ـ مهما بلغت قيمة الدّعوى ـ تُعرض مباشرة أمام المحكمة الإبتدائيّة ما لم يتّفق المتداعون على القبول بصلاحيّة قاضي صلح المُدّعى عليه. ومبدئيًا يحكم في كلّ دعوى كلّ أعضاء المجلس. إلاّ أنّه إذا كان كلّ المتداعين من طائفة واحدة فلهم إذ ذاك الحق بردّ القاضي الذي يكون من طائفة أخرى. وفي هذه الحالة يجب على القضاة المردودين أن يحضروا الحكم.

المادّة الثّامنة:

في الأمور الجنائيّة تكون المحاكمة على ثلاث درجات. المخالفات يحكم فيها شيوخ القرى القائمون بوظيفة قضاة صلح. والجِنَح تحكم فيها المحاكم الإبتدائيّة. والجنايات يحكم فيها مجلس المحاكمة الكبير. وأحكام هذا المجلس لا يجوز إجراء تنفيذها إلاّ بعد تتميم المعاملات المعتادة في سائر السلطنة.

المادّة التّاسعة:

كل دعوى تجاريّة تنظر فيها محكمة بيروت التّجارية، وكل دعوى وحتى ولو كانت مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبية، وبين أحد أهالي الجبل، تجري المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها. إلاّ أنّ المنازعات التي تحدث بين أهالي الجبل وبين الرعايا الأجانب يجوز – على قدر الإمكان وبعد إتفاق المتداعين - أن يحصل النّظر فيها أمام مجلس تحكيم. وفي هذه الحال يجب على السلطة المحليّة في لبنان وعلى قونصلانات الدّول المتحابة أن تنفّذ أحكام مجلس التّحكيم.

أما إذا عرضت هذه المنازعات على محكمة بيروت لعدم إتفاق المتداعين على عرض خلافهم على مجلس تحكيم، فالفريق الذي يخسر الدّعوى يلزم بدفع مصاريف الإنتقال بمقتضى تعريفة، يضعها حاكم لبنان بالإتفاق مع هيئة القونصلانات في بيروت، ويصدّق عليها الباب العالي، وعلى كل حال يلزم ضبط عقود الإتفاق ضبطًا قانونيًا وتوقيعها بين المتداعين، ثم يصير تسجيلها في محكمة بيروت ومجلس الجبل الأعلى.

المادّة العاشرة:

القضاة يُنصّبهم الحاكم. وأعضاء مجلس الإدارة ينتخبهم الأهالي في كلّ قرية.

يجدّد ثلث أعضاء مجلس الإدارة كلّ سنتين، والاعضاء الخارجون يجوز

إعادة انتخابهم.

المادّة الحادية عشرة:

كلّ القضاة يكون لهم مرتبات، وإذا ثبت بعد التحقيق أنّ أحدهم إرتشى أو أنّه بأي عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة، فيلُزم عزله ويكون وفق ذلك تحت طائلة عقوبة تناسب الذنب الذي ارتكبه.

المادّة الثّانية عشرة:

جلسات كل المجالس القضائيّة تكون علانية، ويضبطها كاتب معيّن لهذه الغاية، وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لكلّ عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونيّة ما لم تتمّ فيها معاملة التسجيل.

المادّة الثّالثة عشرة:

أهالي الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة في سنجق آخر، تجري محاكمتهم في ذلك السنجق، وهكذا إذا ارتكب أهالي السناجق الأخرى جناية أو جنحة في منطقة لبنان تجري محاكمتهم أمام محاكم الجبل. وعليه فالأشخاص الوطنيّون أو غير الوطنيين الذين يقترفون جنحة أو جناية في لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر، فبناء على طلب حكومة الجبل، تُلقي القبض عليهم حكومة السنجق الذين يكونون فيه وتسلّمهم إلى حكومة لبنان. وهكذا إذا ارتكب أهالي الجبل أو سكان ولايات أخرى جناية أو جنحة في أي سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه، فعلى حكومة الجبل أن تُلقي القبض عليهم حالاً وبناءً على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن، وتسلّمهم إلى هذه السلطة الأخيرة. وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا – بدون أسباب مشروعة – في تنفيذ الأوامر المتعلّقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة، تجري عليهم العقوبات طبقًا للقوانين كما تجري على من يحاول إخفاء

هؤلاء المجرمين من ملاحقات البوليس.

والخلاصة فإنّ علاقات الإدارة في لبنان مع إدارة كلّ من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يجري إستعمالها بين سائر سناجق السلطنة.

المادّة الرّابعة عشرة:

إنّ حفظ النّظام وتنفيذ القوانين في الأوقات العادية إنما يُناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة، تؤلّف بنسبة سبعة أنفار عن كلّ من السكان. ولما كان قد تقرّر إلغاء طريقة التّنفيذ بواسطة الحوالية والإستعاضة عنها بطرق أخرى إكراهيّة كإلقاء القبض أو الحبس، فيُحرّم على مأموري البوليس تحت طائلة أشدّ العقوبات أن يغتصبوا من الأهالي أيّة أجرة كانت سواء كانت مالاً أو عيناً ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسميّة أو يكون لهم علامات خارجيّة تدل على وظيفتهم.

إلى أن يرى الحاكم أنّ الجند المحلّي أصبح كفوءاً للقيام بكلّ ما يفرض عليه من الواجبات، وفي الأوقات العاديّة، تبقى العساكر الشاهانيّة محتلّة الطرق التي بين بيروت والشّام وبين صيدا وطرابلس. وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل.

في الظروف غير الإعتياديّة، ولدى الضرورة، وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة المركزي، يمكن للحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظاميّة من السلطة العسكريّة في سوريّا.

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتّفق مع حاكم الجبل على ما يجب إتّخاذه من التّدابير، ومع إحترام رأيه الخاص في كل المسائل العسكريّة البحتة، كمسائل خطط ونظامات الجيش، يكون تحت أمر حاكم الجبل مدة الوقت الذي يقضيه في لبنان، ويعمل تحت مسؤوليّة هذا الأخير.

تنسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسميّا قائدها بأن قد بلغت الغاية التي من أجلها طلبوا.

المادّة الخامسة عشرة:

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حاليًا - والذي يجوز إبلاغه إلى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف - فمن المفهوم صريحًا أنّ هذا المال يخصّص قبل كلّ شيء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العموميّة، ولا يرجع إلى خزينة الدّولة إلاّ ما قد يزيد فقط.

إذا كانت المصاريف العموميّة الضروريّة جدًا لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال الضروريّة فعلى خزينة الدّولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف.

وبما أنّ البكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونيّة هي مستقلّة عن الأموال المضروبة، فهي تُدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدّولة.

أمّا فيما يختص بالأشغال العموميّة والنّفقات الأخرى غير الإعتياديّة، فمن المفهوم أنّ الباب العالي لا يكون ملزمًا بها إلاّ إذا كان قد صدّق عليها.

المادّة السّادسة عشرة:

يشرّع في أقرب وقت ممكن بإحصاء الأهالي بلدة بلدة، وملّة ملّة، ومسح كلّ الأراضي المزروعة.

المادّة السّابعة عشرة:

إذا لم يكن من دخل في الدّعوى إلاّ الأعضاء من الإكليروس العامي أو النّظامي، يبقى هؤلاء المتداعون أو المُدّعى عليهم تحت سيطرة المحكمة الإكليريكيّة ما لم تطلب الأسقفيّة الإحالة إلى المحاكم العاديّة.

المادّة الثّامنة عشرة:

لا يجوز للأماكن الإكليريكيّة أن تُجيّر من تتعقّبهم النيابة العموميّة إكليريكيين كانوا أو عامين.

وضع بالإتفاق في الأستانة في ٦ أيلول سنة ١٨٦٤. [٤٢٠]

عالي، بولور، لافالت، بروكش أوستين، غولتر، لوبانوف.

قائمة المراجع
المعتمدة في البحث

المراجع العربية

١ – أبو شقرا يوسف خطّار، **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفيّة**، تحقيق عارف أبو شقرا، مطبعة دار الإتحاد، بيروت، ١٩٥٢.

٢ – أبو صالح عباس، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان** (١٦٧٩–١٨٤٢).

٣ – أبو عزّ الدين سليمان، إبراهيم باشا في سوريّا، المطبعة العلميّة، بيروت، ١٩٢٩.

٤ – باشا جودت، **تاريخ جودت باشا**، ترجمة عبد القادر الدنا، طبعة بيروت، الجزء الأوّل.

٥ – بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، عرّبه منير بعلبكي ونبيه فارس، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨.

٦ – بليبل إدمون، **تاريخ لبنان العام**، طبعة المرسلين اللبنانيين، جونيه، ١٩٤٦، المطول الثّاني.

٧ – بليبل ادمون، **المطول في تاريخ لبنان العام**، جونيه، ١٩٤٧.

٨ – بولس جواد، **تاريخ لبنان**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢.

٩ – ترحيني محمد، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، دراسة مقارنة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١.

١٠– تشرشل شارل هنري، **بين الموارنة والدّروز**، ترجمة فندي الشعّار، طبعة دارالمروج، بيروت، ١٩٨٤.

١١– حتوني منصور، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، أوراق لبنانية، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩.

١٢– حتّي فيليب، **تاريخ لبنان العام**، دار الثقافة، ١٩٥٩.

١٣– حتّي فيليب، **لبنان في التّاريخ**، ترجمة أنيس فريحة ومراجعة نقولا زيادة، طبعة دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩.

١٤– حجار جوزف، **أوروبا ومصير الشرق العربي**، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة، طبعة المؤسسة العربيّة للدراسات، بيروت، ١٩٧٦.

١٥- حدّاد حكمت البير، **لبنان الثورات الفلاحيّة**، دار نظير عبود، ١٩٩٤.
١٦- حقي اسماعيل بك، **لبنان مباحث علمية واجتماعية**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخيّة، بيروت، ١٩٦٩.
١٧- الخازن فريد وفيليب، **مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، مطبعة دار الرائد اللبناني، الحازمية، ١٩٨٣. الأجزاء١ و٢ و٣.
١٨- خاطر لحد، **عهد المتصرفين في لبنان**، ١٨٦١-١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٧.
١٩- الدبس يوسف، **الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصّل**، طبعة العموميّة الكاثوليكيّة، بيروت، ١٩٠٥.
٢٠- دو بوديكور لويس، **دور فرنسا في لبنان**، تعريب أنطوان كرم، بيروت، ١٩٨٢.
٢١- رستم أسد، **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا**، الجامعة الأميركية في بيروت، المطبعة الأميركية، ١٩٣٠-١٩٣٤.
٢٢- رستم أسد، **المحفوظات الملكية المصرية**، مجموعة الدكتور أسد رستم، مجلَد ١٠-١٤، منشورات المكتبة البولسية، ط ٢ جونيه، ١٩٨٧.
٢٣- رستم أسد، **بشير بين السلطان والعزيز (١٨٠٤-١٨٤١)**، جزءان، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٦-١٩٥٧.
٢٤- رستم أسد، **تاريخ كنيسة إنطاكية العُظمى**، دار الفنون، مطبعة النور، بيروت، لا تاريخ، الجزء الثاني.
٢٥- رستم أسد، **لبنان في عهد المتصرفية**، مجموعة الدكتور أسد رستم، مجلَد ٩، منشورات المكتبة البولسية ، ط٢ جونيه، ١٩٨٧.
٢٦- رعد مارون، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفية (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، دار نظير عبود، ١٩٩٣.
٢٧- زيادة نقولا، **أبعاد التاريخ اللبناني الحديث**، طبعة جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، ١٩٧٢.
٢٨- سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر**، تعريب عدنان الجاموس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢.
٢٩- الشدياق طنوس، **أخبار الاعيان في جبل لبنان**، الأجزاء ١ و ٢، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٧٠.
٣٠- شرف جان، **عاميَة انطلياس الأولى، في أعمال المؤتمر الأول لتاريخ لبنان**

الريفي، فيلون لبنان، ١٩٩٧.

٣١- الصليبي كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١.

٣٢- ضو أنطوان، **حوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق**، لجنة بيروت الدولية، المحاضر الكاملة ١٨٦٠-١٨٦٢، ترجمة أنطوان ضو، بيروت، ١٩٩٦.

٣٣- ضو بطرس، **تاريخ الموارنة**، طبعة بيروت، ١٩٧٧، الجزء ٣.

٣٤- طربين أحمد، **أزمة الحكم في لبنان**، دمشق، ١٩٦٦.

٣٥- طربين أحمد، **لبنان منذ عهد المتصرفيَة إلى بداية الإنتداب**، جامعة الدول العربية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، طبعة دار النهضة، مصر، ١٩٦٨.

٣٦- العطار نادر، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة**، طبعة دار الإنشاء، دمشق، لات.

٣٧- عقيقي أنطوان ضاهر، **ثورة وفتنة في لبنان، صفحة مجهولة من تاريخ الجبل ١٨٣١- ١٨٧٣**، نشرها وشرحها وعلّق حواشيها يوسف يزبك، طبعة دار الطليعة، بيروت، ١٩٣٨.

٣٨- عوض عبد العزيز محمّد، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤**، طبعة القاهرة، ١٩٦٩.

٣٩- عيد رتيب عمون، **يوسف بك كرم قبل المتصرفيّة**، طبعة ١٩٩٥.

٤٠- غنّام رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظلّ الحكم المصري ١٨٣٢-١٨٤٠**، طبعة دار التقدّمية، بيروت، ١٩٨٨.

٤١- غنَام رياض، **المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين** (١٧٨٨- ١٨٦١)، بيسان، بيروت، ١٩٩٨.

٤٢- غيز هنري، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن**، تعريب مارون عبّود، دار المكشوف، بيروت ١٩٤٩، الأجزاء ١ و٢.

٤٣- قربان ملحم، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٨.

٤٤- كارن جون، **رحلة في لبنان في الثلث الأوّل من القرن التّاسع عشر**، ترجمة رئيف خوري، منشورات وزارة التربية الوطنيّة والفنون الجميلة، بيروت، ١٩٤٨.

٤٥- لبّس أنطوان، **توجّهات الإكليروس الماروني السياسية في جبل لبنان**، طبعة بيروت، ١٩٩١.

٤٦- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربيّة الحديثة**، أكاديميّة العلوم في الإتحاد السوفياتي، دار التقدّم، موسكو، ١٩٧١.

٤٧- لورنه لويس، **مشاهدات في لبنان**، ترجمة كرم وبستاني، منشورات وزارة التربية والفنون الجميلة، بيروت، ١٩٥١.

٤٨- مؤرّخ مجهول (مكاريوس شاهين)، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر، ١٨٩٥.

٤٩- مؤلّف مجهول (أحد كهنة الأرمن)، **نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام ١٨٤٠-١٨٦٢**، نشره الأب لويس شيخو، مجلة المشرق، ١٩٢٧.

٥٠- مؤلّف مجهول (مخائيل الدمشقي)، **تاريخ حوادث الشام ولبنان**، تحقيق أحمد غسان سيانو، دار قنبية، بيروت، ١٩٨١.

٥١- مجموعة مؤلّفين، **المسيحيّة عبر تاريخها في الشرق**، منشورات مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، ٢٠٠١.

٥٢- المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العليّة العثمانية**، ترجمة إحسان حقي، طبعة دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦.

٥٣- مشاقه ميخائيل، **منتخبات من الخواب على اقتراح الأحباب**، نشر رستم أسد وصبحي أبو شقرا ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٥.

٥٤- المطران يوسف الدبس، **تاريخ سوريا الديني والدنيوي**، جزء ١-١٠ ، دار نظير عبود، ١٩٩٤.

٥٥- معلوف عيسى اسكندر، **تاريخ زحلة**، جريدة زحلة الفتاة، ١٩٨٤.

٥٦- نعمة يوسف، **مجتمع مدينة دمشق**، طبعة دار طلاس، دمشق، ١٩٨٦.

٥٧- نوّار عبد العزيز، **دراسات في تاريخ لبنان**، طبعة كريدية، بيروت، ١٩٧٣.

٥٨- نوّار عبد العزيز، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث**، منشورات جامعة بيروت العربية، طبعة دار الأحد، بيروت، ١٩٧٤.

المراجـع الأجنبيّة

1- A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, Editions des œuvres politiques, Beyrouth, 1976, t.6.

2- KHAIR, A., **Le Moutaçarrifiat du Mont Liban**, Université Libanaise 1973.

3- CHARAF, J., **Communauté et pouvoir au Liban**, Cèdre, Beyrouth, 1981.

2- CUINET,Vital, **Liban et Palestine**, Paris 1896.

5- D. CHEVALLIER, **La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe**, Geuthner, Paris, 1971.

6- E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, Pub. De l'Université Libanaise, Beyrouth, 1986.

7- K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe siècle: de l'Emirat au Mutasarrifiya: tenants et aboutissants du Grand-Liban**, Kaslik-Liban, Université Saint-Esprit, 1994.

8- M. CHEBLI, **Fakhreddine II Maan prince du Liban (1635 -1872)**, Pub. De l'Université Libanaise, Beyrouth, 1984;
M. CHEBLI, **Une histoire du Liban à l'époque des émirs (1635-1841)**, Pub. De l'Université Libanaise, Beyrouth, 1984.

9- Smith & Muzzey, **World History**, Gin & company 1952, Boston.

10- T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, Publication de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1986 .

11- Y. SOUEID, **Histoire militaire des muqata'as libanais à l'époque des deux émirs**, T.2, Publications de l'Université Libanaise, 1985.

الهوامش

١- Archivio Segretto Vaticano, **Delegazione Apostolica del Monte Libanon**, vol. 229, fasc. 3-5 et 12.

٢- Fasc. 12: **Mémoire sur les causes et origines des évènements du Mont-Liban.**
L'auteur: Alfred B.S. Charay (Drogman chancelier du Consulât de France à la Canée). Date: Paris 25 juillet 1860.
Destinataire: Mr. Berthelemy chef du cabinet du Ministre des affaires étrangères.

٣- Fasc.5: **Memoria sui fatti del Libanon 1858-1859.**

٤- Fasc. 3: **Affaires de Syrie 1860-1861.**

٥- "عاميّات" جمع "عاميّة" وهي تسمية للتجمّعات الشّعبيّة الطائفيّة الدينيّة المختلطة التي كانت تتكوّن عندما يتعرّض جبل لبنان للأزمات السياسيّة والاقتصاديّة.

E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, Pub. de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1986, p. 199.

لمعلومات أوفر عن العاميّات، أنظر: جان شرف، **عاميّة انطلياس الأولى**، في أعمال المؤتمر الأوّل لتاريخ لبنان الرّيفي، منشورات فيلون لبنان، ١٩٩٧، ص ١٤٠-١٦٩؛

K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe siècle** , pp. 66-121 ;
«AMYA», in Encyclopédie Maronite, Kaslik, 1992.

٦- جواد بولس، **تاريخ لبنان**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢؛
كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٢-١٣.

٧- D. CHEVALLIER, **La société du Mont Liban**, Geuthner, Paris, 1998, pp. 5-6;
K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe siècle**, pp. 39-40.

٨- D. CHEVALLIER, **La société du Mont Liban** , pp. 6-7;
K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**, pp. 41-43.

٩- D. CHEVALLIER, **La société du Mont Liban**, pp. 7-8;
K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe siècle**, pp. 45-46.

١٠- جواد بولس، تاريخ لبنان، ص ٣١٨-٣٣١ و ٣٣٩-٣٤١؛
كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٣١-٥١؛
M. CHEBLI, **Fakhreddine II Maan prince du Liban (1635-1872)**, Pub. de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1984, pp. 13-19;
M. CHEBLI, **Une histoire du Liban à l'époque des émirs (1635-1841)**, Pub. de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1984, pp. 59-181.

١١- K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe siècle**, pp. 54-56.

١٢- D. CHEVALLIER, **La société du Mont Liban**, pp. 131-134.

١٣- K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe siècle**, pp. 56-59.

١٤- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٥٩؛ عباس أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)، ص ٢٤٣-٢٤٤.
E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, p. 197.

١٥- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٥٨-٥٩.

١٦- أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز (١٨٠٤-١٨٤١)،١/٩٢-٩٣؛ عباس أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابيّة في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)، ص ٢٤٦-٢٤٧؛
E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, p. 179.

١٧- T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, pp. 444-445;
K. RIZK, **Le Mont Liban au XIe siècle**, p. 88.

١٨- أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز (١٨٠٤-١٨٤١)،١/ ٩٧-١٠٥؛ عباس أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابيّة في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)، ص ٢٤٨.

١٩- م.ن.، ص ٢٤٨؛

T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, pp 165-166;
E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, p. 198.

٢٠- عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابيّة في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)**، ص ٢٤٩.

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, Editions des œuvres politiques, Beyrouth, 1976, t.6, p. 365;
K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**;
T.TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, t.1, pp.161-165;
E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, p. 198.

٢١- ميخائيل مشاقه، **منتخبات من الخواب على اقتراح الأحباب**، نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٥، ص ١٤٣؛

A. ISAMIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.6, p. 272.

٢٢- ميخائيل مشاقه، **منتخبات من الخواب على اقتراح الأحباب**، نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، ص ١٢١؛ عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابيّة في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)**، ص ٢٥٠؛

K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**, p. 88;
T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, t.1, p. 160;
E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, p. 198.

٢٣- أسد رستم، **المحفوظات الملكيّة المصرية**، ٣/ ١٦٧و ١٧٤.

٢٤- م.ن.، ٢/ ٣٣٠.

٢٥- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، ٢/ ٤٥٨؛ تشرشل، **بين الموارنة والدّروز**، ص٢١-٢٢.

٢٦- مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٢؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.6, p. 54;

T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, t.1, p. 169.

٢٧- T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, t.1, p. 169.

٢٨- أسد رستم، **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمّد علي**، ٥/ ١٠٠؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٢-١٣؛ عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابيّة في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)**، ص ٢٧٧؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.6, p. 54;

E. RABBAT, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle.**, p. 199.

٢٩- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٥٨-٤٦٥؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٥-١٦.

٣٠- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٧٠؛ تشرشل، **بين الموارنة والدّروز**، ص ٢٤.

٣١- رياض غنّام، **المقاطعات اللبنانيّة في ظلّ حكم الأمير بشير الشهابي الثّاني ونظام القائمقاميتين (١٧٨٨-١٨٦١)**، بيسان، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٢٦.

٣٢- م.ن. ص ١٢٥.

٣٣- م.ن. ص ١٢٧.

٣٤- م.ن.

٣٥- م.ن.

٣٦- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٦٩؛

K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**, p. 93-94.

٣٧- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٦٩؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرّفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٧-١٨؛ عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)**، ص ٢٨٠؛

K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**, pp. 93-94.

٣٨- أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز (١٨٠٤-١٨٤١)**، ٢/١٨٥-١٩٤؛

A. ISAMIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.24, pp. 313-322.

٣٩- أسد رستم، **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمّد علي**، ٥/ ص ١٥٨-١٥٩؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٨؛ عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابيّة في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)**، ص ٢٨٢.

٤٠- أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصريّة**، ٤/٤٣٨-٤٤٤؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٨.

٤١- A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t. 24, pp. 351-352; T. TOUFIC, **Paysans...**, t.1, p. 201.

٤٢- أسد رستم، **المحفوظات الملكية المصريّة**، ٤/٤٣١-٤٣٢؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص٢٠؛ عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان**

(١٦٧٩-١٨٤٢)، ص ٢٨٥.

٤٣- أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز (١٨٠٤-١٨٤١)**، ٢/ ٢٠١؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ٢١.

٤٤- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٧٠-٤٧١.

٤٥- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٧٦.

٤٦- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/٤٧١؛ أسد رستم، **المحفوظات الملكيّة المصريّة**،٤/٤٧٢؛ عباس أبو صالح ، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)**، ص ٢٨٨.

٤٧- أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز (١٨٠٤-١٨٤١)**، ٢/ ٢١٨؛

T. TOUMA, **Paysans...**, t.1, p.207; E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle**, p. 200.

٤٨- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٧٤؛

Y. SOUEID, **Histoire militaire des muqata'as libanais à l'époque des deux émirs**, t.2, Publications de l'Université Libanaise, 1985, p. 876.

٤٩- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان** ٢/ ٤٧٥؛ عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)**، ص ٣٧٨.

٥٠- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٧٥؛ الخازن فيليب وفريد (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، دار الرائد اللبناني، بيروت، ١/ ٥٦-٥٧؛ عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابيّة في جبل لبنان (١٦٧٩-١٨٤٢)**، ص ٣٨٣.

٥١- طنوس الشدياق، **أخبار**... ٢/ ٤٧٥؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة إلى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، دار نظير عبود، ١٩٩٣، ص ٦٥-٦٦.

Y. SOUEID, **Histoire militaire des muqata'as libanais à l'époque des deux émirs**, t.2, pp. 877-878.

٥٢- مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ٦٩-٧٠؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.6, p. 444; Y. SOUEID, **Histoire militaire des muqata'as libanais à l'époque des deux émirs**, t.2, pp. 877-878.

٥٣- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٩٠؛ فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، ١/ ٨٢-٨٣؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ٧٢-٧٣؛

Y. SOUEID, **Histoire militaire des muqata'as libanais à l'époque des deux émirs**, t.2, p. 878.

٥٤- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ١٠٩؛

T. TOUMA, **Paysans...**, t.1, p. 225.

٥٥- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٩٠-٤٩١؛ مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ١٠٣ و ١٠٥؛

T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, t.1, pp.225-226.

٥٦- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٨٨؛

T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, t.1, p. 226.

٥٧- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٨٧-٨٨؛

K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**, p. 111.

٥٨- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، ١/ ٨٤-٨٨.

٥٩- م.ن.

٦٠- مكاريوس شاهين، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ٨٧ و ١٠٩.

٦١- K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**, p. 112.

٦٢- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، ١/ ٩٠؛

T. TOUMA, **Paysans...**, t.1.

٦٣- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٨٩-٩١.

٦٤- م.ن.، ص ٩٣-٩٤؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ٨٠.

٦٥- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٩١؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ٨١؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, p. 117.

٦٦- الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، ص ٢٩٩.

٦٧- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، ٢/ ٤٩٠.

٦٨- م.ن.،٢/٤٩٢؛ الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، ص ٢٩٩-٣٠٤.

٦٩- يوسف أبو شقرا، **الحركات في لبنان الى عهد المتصرفيّة**، ص٤٤.

٧٠- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٩٥؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ٨٧؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, p. 321.

٧١- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ١١٣؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ٨٨؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, p. 239 et 242.

٧٢- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ١١٤؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, pp. 252-253; K. RIZK, **Le Mont Liban...**, p.112.

٧٣- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٩٦؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ٨٨-٨٩؛

T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, t.1, p. 229.

٧٤- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ١/ ص ١٠٣؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, p.264.

٧٥- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ١/ ١٠٩-١١٠.

٧٦- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، ١/ ١١٢-١١٣.

٧٧- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان...**، ص ٧٠-٧١.

٧٨- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان...**، ص ٧١؛ ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ١/٦٦؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، ص ٥٩.

٧٩- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٩٨؛ ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ١/٦٦؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، ص ٥٥.

٨٠- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٩٧؛ رياض غنّام، **المقاطعات اللبنانية في ظلّ حكم الأمير بشير الشهابي الثّاني ونظام القائمقاميتين**

(١٧٨٨-١٨٦١)، ص ٢١٢-٢١٣.

٨١- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، ١/ ١٠٨-١١٠؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، ص ٤٨؛

J. CHARAF, **Communauté et pouvoir au Liban**, Cèdre, Beyrouth, 1981, pp. 162-163; K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**, p. 113.

٨٢- A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, p. 280; J. CHARAF, **Communauté et pouvoir au Liban**, p. 163.

٨٣- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٩٩.

٨٤- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، ١/١١٥-١١٧؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٩٩.

٨٥- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، ١/١٢١-١٢٢؛ ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ١/ ٦٦؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، ص ٦٧-٦٨.

٨٦- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان...**، ص ٧٢.

٨٧- A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, pp. 282-283.

٨٨- **Ibid**, t.7, p. 306.

٨٩- رياض غنّام، **المقاطعات اللبنانية في ظلّ حكم الأمير بشير الشهابي الثّاني ونظام القائمقاميتين** (١٧٨٨-١٨٦١)، ص ٢١٤.

٩٠- A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, pp. 436 et 483.

٩١- رياض غنّام، **المقاطعات اللبنانية في ظلّ حكم الأمير بشير الشهابي الثّاني ونظام القائمقاميتين** (١٧٨٨-١٨٦١)، ص ٢١٤؛ أحمد طربين، **أزمة الحكم في**

لبنان...، ص٧٢؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي**، ص ٦٣.

٩٢- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٩٧-٩٨؛ ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ١/٦٦-٦٧.

٩٣- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٩٨؛ ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ١/ ٦٧.

٩٤- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ١/ ١١٨.

٩٥- محمّد ترحيني، **الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي**، ص ٦٤؛ ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ١/٦٧؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, pp. 282-283.

٩٦- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ١١٤-١١٥؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, pp. 288.

٩٧- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان**...، ص ٧٢؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، ص ٥٦-٥٧؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, pp. 288-289.

٩٨- A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.7, p. 290.

٩٩- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٠٠؛ أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان**...، ص ٧٢.

١٠٠- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ١/ ١٤١-١٤٣؛ ملحم قربان، **تاريخ لبنان**

السياسي الحديث، ١/٦٧؛

١٠١- أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان...، ص ٧٧-٧٨.

١٠٢- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ١/ ١٦٧-١٦٩؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٠١؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، ص ٧٥-٧٦.

١٠٣- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٠١-١٠٢.

١٠٤- ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ١/٦٧؛ أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان...**، ص ٧٣؛

K. RIZK, **Le Mont Liban au XIXe Siècle**, p.116.

١٠٥- يوسف أبو شقرا، **الحركات في لبنان الى عهد المتصرفيّة**، ص ٥٣-٦٢؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي**، ص ٧٨-٧٩.

١٠٦- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٠٥؛ محمّد ترحيني، **الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي**، ص ٨٨.

١٠٧- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ١/ ٢٠٥-٢١٠؛ ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ١/٦٧.

١٠٨- كمال الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٠٦؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.8, p. 235.

١٠٩- محمّد ترحيني، **الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي**، ص ٩٠-٩١؛ أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان...**، ص ٨١؛ فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ١/ ٢٠٥.

١١٠- طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ٢/٣٢١؛ أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان...، ص ٨٢؛ محمّد ترحيني، الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي، ص ٩٣-٩٤.

١١١- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠٦؛ محمّد ترحيني، الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي، ص ٩٤.

١١٢- محمّد ترحيني، الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي، ص ٩٤؛ أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان...، ص ٨٢؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.8, p. 245.

١١٣- محمّد ترحيني، الأسس التاريخيّة لنظام لبنان الطائفي، ص ٩٨؛ أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان...، ص ٨٢.

١١٤- أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان...، ص ٨٢-٨٣.

١١٥- نُشر نظام شكيب أفندي في: فيليب وفريد الخازن (تعريب)، مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، ١/ ٢١٨-٢٢٧؛

A. ISMAIL, **Documents diplomatiques et consulaires relatives à l'histoire du Liban**, t.8, p.350.

١١٦- ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ١/٧٣.

١١٧- م.ن.، ١/ ١٠٧.

١١٨- م.ن.، ١/ ٧٢-٧٣.

١١٩- م.ن.، ١/٧٣.

١٢٠- أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان...، ص ٨٣-٨٤.

١٢١- الخوري منصور الحتوني، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانيّة، ص ٢٧٠؛ كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ١١٤ و١١٦؛

E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle,** p. 218.

١٢٢- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١١٥-١١٦؛

E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle,** p. 218.

١٢٣- مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفية (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٣٨-١٣٩.

١٢٤- E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle,** pp. 219.

١٢٥- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١١٧؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفية (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٣٩-١٤٠.

١٢٦- أنطوان عقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ٦٦؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١١٧-١١٨؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابية حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٤٢-١٤٣؛

E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle,** p. 219.

١٢٧- أنطوان عقيقي ، **ثورة وفتنة**، ص ٦٦-٦٧؛ الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، ص ٣٢٨؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١١٨.

١٢٨- الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، ص ٢٧٤-٢٧٥؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١١٨.

١٢٩- الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، ص ٢٧٥؛ فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ١/ ٣٠٩؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٤١.

١٣٠- الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، ص ٢٧٥؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١١٨؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفية (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٤١.

١٣١- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١١٩.

١٣٢- أنطون عقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ٥٢-٥٤ و ٧٩-٨٣؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١١٩-١٢٠؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ١٤٣-١٤٩؛

E. RABBATH, **La formation historique du Liban politique et constitutionnelle,** p. 219.

١٣٣- أنطون عقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ٨٣-٨٦؛ الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانيّة**، ص ٢٨٦-٢٨٧؛ فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ٢/١؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٣٣؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٥٥-١٥٦؛ ١٦٢-١٦٥.

١٣٤- أنطوان عقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ٨٦-٨٩؛ الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة** ، ص ٢٨٧؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة ١٨٤٠-١٨٦١ عهد القائمقاميتين**، ص ١٦٦-١٦٩.

١٣٥- أنطوان عقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ٩٠ و ٢١٤-٢١٦؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٦٧-١٧١ و ١٧٣؛

T. TOUMA, **Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban XVIIe siècle à 1914**, t.1, pp. 268-269.

١٣٦- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**،٢/ ١٠٨؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٨٢ و ١٨٦؛
J. CHARAF, **Communauté et pouvoir au Liban,** p. 166-167; A. KHAIR, **Le Moutaçarrifiat du Mont Liban**, pp. 33-34.

١٣٧- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ١٣٥-١٣٨؛ فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**،٢/ ٧-٨ و ٢٨٨ و ٢٩١؛ أنطوان عقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ٩٧ و ١٠٦-٢٩١؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٢٥.

١٣٨- كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٢٦-١٣٦؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين**، ص ١٨٩-١٩٦؛ رياض غنّام، **المقاطعات اللبنانيّة في ظلّ حكم الأمير بشير الشهابي الثّاني ونظام القائمقاميتين (١٧٨٨-١٨٦١)**، ص ٣٠٤-٣١٠.

١٣٩- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ٢/ ٩-١٠؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٣٦-١٣٩؛ مارون رعد، **لبنان من الإمارة الشهابيّة حتى المتصرفيّة (١٨٤٠-١٨٦١) عهد القائمقاميتين** ، ص ١٩٤-٢٠٧.

١٤٠- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**،٢/ ١٠٩-١١١؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٤٣.

١٤١- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، ٢/١٥؛ أنطوان عقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ١٢٠؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٤٤-١٤٥.

١٤٢- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات**

الدوليّة عن سوريا ولبنان، ٢/١٧٣؛ أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفيّة**، ص ٢٣؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٤٥.

١٤٣- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ١٤٣ - ٢٥٢؛ أنطون عقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ١٢٠؛ أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفيّة**، ص ٢٦.

١٤٤- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ٢٤٧؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٤٦.

١٤٥- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ٢٥٥؛ لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان**، ص ٩؛ أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفيّة**، ص ٣١-٣٢؛
A. KHAIR, **Le Moutaçarrifiat du Mont Liban**, p. 41.

١٤٦- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ٢٦٠؛ أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفيّة**، ص ٢٠؛ لحد خاطر، **عهد المتصرفين في لبنان**، ص ١٢؛ كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٤٧-١٤٨؛
A. KHAIR, **Le Moutaçarrifiat du Mont Liban**, p. 41-46.

١٤٧- ورد الإسم في النّص الأصلي كما يلي: "أفركس" ولكنّه على ما يبدو يُدعى "ألفرد" وليس "أفركس" وهو إسم لا وجود له في اللغة الفرنسيّة، وحرف (S) يعني (Saint) أمّا الحرف (B) فهو يعني (Bourcier) أمّا ما دفعنا إلى التّحليل فهو يعود للائحة التي نُشرت على الـ Internet تحت العنوان التّالي:
http://ambafrance-eg.org/IMG/pdf/Historep.pdf

أمّا عنوان المقال:
Historique de la présentation diplomatique et consulaire de la France en Egypte du XIVème siècle à nos jours

ورد اسمه ضمن هذه اللائحة وتبيّن أنّه شغل منصب قنصل في مصر سنة ١٨٧٢:

١٤٨ - قُسّمت الصفحات بحسب الترتيب الأصلي، واعتُمدت لمساعدة القارىء على

ترميز بداية الصفحة بقوسين يضمّان رقم صفحة المخطوط بحيث يمكنه معرفة بداية ونهاية الصفحة من دون أي صعوبة، نذكر مثلاً [ص١].... [ص٢]...

١٤٩- Archio secreto vaticano, **Delegazione del Libano**, vol229, int.12. ، النّص (الأسود) **الأرشيف الفاتيكاني الخاص بقصادة جبل لبنان**، مجلّد ٢٢٩، كرّاس ١٢. حدد شافري المرحلة التاريخيّة التي سيتحدّث عنها والممتدّة من ١٨٣٠ وحتى ٢٥ تموز ١٨٦٠، أي منذ بداية الهجوم المصري على البلاد السوريّة وحتى إنفجار الأحداث الطائفيّة في لبنان.

١٥٠- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربيّة الحديث**، موسكو، دار التقدم،١٩٧١، ص١٦٣؛ كتب تقريره مباشرةً بعد الأحداث الطائفيّة المفجعة. ففي تموز ١٨٦٠، وقعت أحداث مأساويّة في دمشق، إذ نظّم المعتصمون من المسلمين مذبحة مسيحيّة بعلم من السلطات العسكريّة وحتى بمساهمة الجنود الأتراك، فقتلوهم وأحرقوا الكنائس والمدارس التبشيريّة. واستمرّت المذبحة الدمويّة ثلاثة أيام (٨ تموز-١١) ولم يحل دون إبادة كافة المسيحيين إلاّ عبد القادر شخصيّاً.

١٥١- وصف شافري الأحداث بأنّها تراكضت وتداخلت وصعب عليه مواكبتها من الخارج، فارتسمت في ذهنه صورة غير جليّة بين مرحلة مغادرته لبنان في أيّار ومرحلة كتابته التّقرير وإنفجار الأحداث في تموز سنة ١٨٦٠. لكنّ هذه الفترة كانت قصيرة، مما يُعطي هذا التقرير صفة شهادة خارجيّة على أحداث لبنان، ووثيقة تاريخيّة شبه رسميّة صادرة عن شخص دبلوماسي في السفارة الفرنسيّة، شاهِد على الأحداث وملمّ بها من خلال اللعبة الدوليّة وصلته المباشرة مع عامّة النّاس.

١٥٢- كان هدف شافري من كتابة التقرير إلى وزارة الخارجيّة، حثّها على أخذ موقف محدّد لوقف المجازر ومساعدة اللبنانيين على تجاوز المحنة التي

عاشوا فيها، وأن تبقى فرنسا محافظة على دورها التّقليدي والتّاريخي مع الشّعب اللبناني وبخاصة الموارنة.

١٥٣- فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، ترجمة فريحة وزيادة، دار الثقافة، ١٩٥٩، ص ٣١٥. يقصد بالشّعبان الموارنة والدّروز. فالموارنة كما عرّف بهم المطران يوسف الدبس هم جماعة السريان السوريين الذين دانوا بالدّين المسيحي. "وقد سُمّيوا بالموارنة نسبة إلى القدّيس مارون النّاسك المتوفي سنة ٤٣٣ م. أمّا الدّروز فقد حملوا هذا الإسم نسبة إلى داعٍ فارسي الأصل هو محمّد بن اسماعيل الدّرزي الذي كان أحد أعوان الحاكم بأمر الله (٩٩٦-١٠٢١) الخليفة الفاطمي السّادس، وهي تسمية لا يَرضى عنها الدّروز أنفسهم وهم يؤثرون أن يسمّوا بالموحّدين أي الذين يؤمنون بإله واحد".

١٥٤- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ص ٨٠. حدّد شافري أنّ القتال بدأ بين الموارنة والدّروز سنة ١٨٤٠ أي قبل عشرين عامًا من كتابته التّقرير. ويرى خطّار أبو شقرا أنّ "الخلاف الدّرزي المسيحي وقع عندما اعتنق الأمير بشير المسيحية واستغلّ الطائفيّة ليتمكّن من القضاء على صديقه وخصمه في آن بشير جنبلاط".

أمّا مكاريوس شاهين فيقول "بأنّ ما يُعرف بالفتنة الأولى بين الدّروز والنّصارى "قد ابتدأت في اليوم الرّابع من شهر سبتمبر ١٨٤١، ولم تسترح البلاد منذ ذلك اليوم إلى أن مرّت عشرون سنة كانت البلاد فيها بحالة فوضى والطائفتين في نزاع مستمر".

١٥٥- لويس لورنه، **مشاهدات في لبنان**، ترجمة كرم البستاني، بيروت، وزارة التربية، ١٩٥١، ص ٦١-٦٢. "عند إبتداء الحرب، حاولت الدولة العثمانيّة إستعادة المبادرة ولم يرَ الباب العالي بدًا من التدخّل في إدارة الجبل لإثبات وجوده. لقد ساعدت فرنسا الموارنة للعلاقات التاريخيّة التي تجمع بهم، وبريطانيا الدّروز لإستمالتهم لها؛ وقد وقعت بين الدّروز والموارنة منازعات

دمويّة أكثر منها ملحميّة وقد كان من الممكن ألاّ تكون مؤذية، ولولا أنّ الدول الكبرى لم تدفعها مصالحها إلى تحريض الأهواء والتدخّل في تلك الخصومات الدّاخليّة، لكانت نار البغضاء هدأت بسرعة لو تركت لنفسها".

١٥٦- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان**، ١٩٦٦، ص ٢٨. "كان الأمراء يتمتّعون بإستقلال تام في إدارة شؤون إمارتهم، منحًا للرتب وألقاب الشّرف، وأمرًا بالإعدام والعفو، وفرضًا للضّرائب وإستيفاء الرّسوم الجمركيّة، وإبرامًا للمعاهدات التجاريّة مع الدّول الأجنبيّة، وتنظيمًا للجيوش، ورفعًا لعلم خاص".

١٥٧- إدمون بليبل، **المطول في تاريخ لبنان العام**، جونيه، ١٩٤٧، ٢/ ٣٥٠. "كان للأمير فخر الدّين المعني جيش خاص لحفظ الأمن، فبنى الأمير بشير جيشه على هذا النموذج المؤلّف من فرق عدّة وبالأخص فرقة الخيّالة، وأخذ يوفد أحدهم أو بعضهم إلى الأماكن التي تقع فيها مخالفات هامّة لمعرفة أسرارها والقبض على مرتكبيها ومحاكمتهم بسرعة متناهية، وأنشأ أيضًا فرقة الجوّالة، لكنّ أفرادها راحوا ينقضون أوامره ويحتلّون بيوت المكلّفين المتأخّرين عن دفع الضرائب".

١٥٨- جودت باشا، **تاريخ جودت باشا**، ترجمة عبد القادر الدنا، بيروت،١/ ٣٥٢. "كان يترك لأمراء العشائر المارونيّة والدرزيّة، ولمشايخها تصريف أمورهم وفقًا للعرف والتّقاليد. وأصحاب المقاطعات مأذونون في الحكم بالحبس والضرب، وأمّا العفو من عظائم الأمور فهي للأمير الحاكم لا غيره".

١٥٩- إدمون بليبل، **المطول في تاريخ لبنان العام**، جونية، ١٩٤٧، ٢/ ٣٧٣- ٣٧٤. "وأسباب شهرة الأمير بشير مهابته الخارقة، وقهره للإقطاعيين، وتنكيله ببعض أنسبائه تنكيلاً فظيعًا، وإنتصاره على والي دمشق والشيخ بشير جنبلاط، وحكمه الشديد الذي دام نحو خمسين سنة دون أن تحدث فيها كما قيل إلاّ جناية واحدة".

١٦٠- إسماعيل حقي بك، **لبنان مباحث علميّة واجتماعيّة**، بيروت، ١٩٦٦، ٣٤١/١. "في عهد الأمير ملحم شهاب، دان أولاده بالنصرانيّة وتابعهم عليها غيرهم من آل "شهاب"، واقتدى بهم بعض الأمراء اللّمعيين تاركين مذهبهم الدّرزي، وكان السبب في تنصّر كثير منهم، بل معظمهم قصد الإنضمام إلى الطائفة المارونيّة إعتداداً بها واستناداً إليها بالنّظر إلى أكثريتها عدداً". لقد كان حيدر مسيحيّاً ورعاً، أوقف هو وزوجته جميع أملاكهما في شملان إلى دير ماروني أُنشىء هناك ١٨٢٨، ويمكن إعتبار الأمير يوسف مسيحيّاً. مال الأمير بشير بكليّته إلى النّصارى حتى ترك دينه الإسلامي "الذي ولد فيه وشبّ عليه واعتزّ به مارقاً إلى الدّين المسيحي، بل كان مجرد تنصّره نكاية بالدّروز وإعلاناً بالبغض لهم والإبتعاد عنهم". وعلى عكس رأي خطار أبو شقرا، تطابق موقف الشاعر الفرنسي مع رأي شافري في مواقف الأمير الدينيّة، حيث قال لامارتينه بعد أن زاره "كان درزيّاً مع الدّروز مسيحيّاً مع المسيحيين مسلماً مع المسلمين".

١٦١- عبد العزيز عوض، **الإدارة العثمانيّة في ولاية سوريا**، دار المعارف، مصر ١٩٦٩، ص ٢٢. سنة ١٨٣٩، صدر مرسوم كلخانه حيث "منح السلطان الرعيّة أمنيه الروح والعرض والنّاموس والمال، كما أمر السلطان بجباية الأموال وتوزيعها بمقتضى أحكام الشّرع وإلغاء أصول الإلتزام" (راجع الملحق رقم ٥).

١٦٢- نوار عبد العزيز، **وثائق أساسيّة من تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، ١٩٧٤، ص ٨٥. أصدر لويس الرّابع مرسوماً بتاريخ ٢٨ أبريل (نيسان) ١٦٤٩، قال فيه "وقد أخذنا ووضعنا تحت حمايتنا ورعايتنا الخاصة صاحب النيافة البطريرك والإكليروس والموارنة المسيحيين من رجال دين أو على تبيين الذين يقطنون جبل لبنان".

حاول شافري التحدّث عن العلاقات المميّزة بين فرنسا والموارنة من خلال

العلاقة بين فخر الدّين المعني وفرنسوا الأوّل. وفي حقيقة الأمر لا علاقة بين الطرفين، ففخر الدّين لم يعاصر فرنسوا لأنّ حكمه كان ما بين (١٦٠٥-١٦٣٥) بينما حكم فرنسوا بين سنة (١٥١٥-١٥٤٧) مع الإشارة أنّ فخر الدّين كان درزيًا.

١٦٣- كانت علاقة بريطانيا مع لبنان قبل القرن التاسع عشر تتمّ من خلال الدولة العثمانيّة وقنصليّة بريطانيا في الأستانة أو دمشق، ولم يكن لها تواصل مع الشّعب، والمعروف أنّ أوّل قنصليّة بريطانيّة تأسّست في بيروت سنة ١٨٣٠، وتبعتها الإرساليّات التبشيريّة لتتوسّع في الجبل.

١٦٤- مفوّض بريطاني.

١٦٥- نادر العطار، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة**، دمشق، دار الإنشاء، ص ٣٧-٤٠. إتّبع العثمانيّون نُظمًا خاصة وثابتة لحكم البلاد الواسعة التي احتلّوها، ومنها الإسلام، الذي أوسع الأتراك نظامًا إجتماعياً وتشريعًا كاملاً مرنًا يتناسب مع كل زمان ومكان، أهم أركانه القرآن الكريم، والحديث، ثم الإجتهاد، والقياس، الأمر الذي يسهّل على العثمانيين السيطرة على البلاد العربيّة. وكان إعتماد الإسلام أساسًا لحكم الدولة العثمانيّة عندما تنازل المتوكّل للسلطان سليم عن الخلافة وأرسل إليه مفاتيح الحرمين الشريفين، وبذلك جمع سليم السلطتين الروحيّة والزمنيّة.

١٦٦- هنري غيز، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن**، تعريب مارون عبود، بيروت، منشورات وزارة التربية، ١٩٤٩,١/١١٥. يُشير شافري إلى بداية حركة الإصلاحات التي تبعت صدور مرسوم كلخانه ١٨٣٩، ولكنّ تأثير ذلك كان طفيفًا، والذين عاصروا هذه المرحلة قالوا: "أنّ الذين تفضّلوا وأطلقوا عليها هذا الإسم (إصلاحات) لم ينصفوا، إذ ليس لها منها إلاّ الظاهر".

١٦٧- سبق لشافري وتحدث عن تحوّل الشهابيين إلى الطائفة المارونيّة، ويكرّر هذا القول مع الإضافة أنّ الحكومة إعتبرت ذلك إنشقاقًا. وما هو معلوم أنّ الدولة

العثمانيّة دولة إسلاميّة ورعاياها من المسيحيين خاضعين لأحكام أهل الذمّة، حيث الصدارة للمسلم، وأحكام أهل الذمّة توجب عليهم عدم التّعاطي مع الخارج، وإلاّ اتهموا بالتجسّس.

١٦٨- أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، بيروت، ١٩٦٦، ص ٩٤. رأى أسد رستم أنّه في الحادي عشر من أيّار سنة ١٨٣٣، ورد إلى إبراهيم باشا "فرمان سلطاني" بانتهاء المشكلة، وأنّ اتفاق كوتاهية هو شفهي ينقصه نص معيّن وتوقيع طرفين متعاقدين. وجلّ ما هنالك من الوثائق الخطيّة، فرمان سلطاني بتعيين محمّد علي باشا واليًا على مصر وتوابعها، وإيالات برّ الشّام، وكتابان من الصدر الأعظم ومن "السر عسكر" يشعران بانتهاء المشكلة، وفي ١٤ أيار من السنة عينها تمّ قبول إتفاق كوتاهية.

١٦٩- جوزف حجّار، **أوروبا ومصير الشرق العربي**، ترجمة بطرس الحلاّق وماجد نعمة، بيروت، المؤسسة العربيّة للدراسات، ١٩٧٦، ص ٦١. وقف الأمير بشير علنًا إلى جانب إبراهيم باشا، "وشاركته في ذلك قبائل عربيّة نافذة، وكان هذا الأمير على مراوغته قد بُهر بأمجاد محمّد علي، وكانت تأتمر بأمره كتائب درزيّة متمرّسة بالحرب مرهوبة الجانب في كل المنطقة".

١٧٠- يوسف خطّار أبو شقرا، **الحركات في لبنان**، بيروت، دار الإتحاد، ص ٢٥. كانت بأيدي الدّروز "معظم قوة الجبل، وعلى ملكهم كانت جارية أكثر أراضيه وصناعته وعساكره، وقد كان في الإمارة اللبنانيّة على عهد الشيخ بشير جنبلاط أربعون ألف محارب من الدّروز منهم عشرة آلاف خيالة".

١٧١- سليمان أبو عز الدين، **إبراهيم باشا في سوريا**، بيروت، المطبعة العلميّة، ١٩٢٩، ص ١٤٦. "إبتكر إبراهيم باشا أنواعًا جديدة من الضرائب لم تكن معروفة زمن العثمانيين، من الضرائب كالفردة والدخوليّة والضرائب الجديدة على العقارات وعلى الأشجار المثمرة حتى قبل استثمار صاحبها، كما لجأت إلى إحتكار تجارة الحرير والبن وغيرهما من السلع. كان التّجنيد

سبب ألوف من الأوجاع. والعائلات كانت تفقد أعز أعضائها إمّا بانتزاعها قسرًا من بيتها أو بالفرار والتواري من وجه التّجنيد".

١٧٢- إستمرّت الأحداث متنقلّة من مكان لآخر رفضًا لجمع السلاح: ففي سنة ١٨٣٤ قامت حركات في القدس، والجليل، ونابلس، وعكا، وصافيتا، والحصن، واللاذقيّة، وحلب، وإنطاكيا، وجبل عامل، وفي سنة ١٨٣٧-١٨٣٨ إمتدّت الثورة إلى وادي التّيم وبخاصة في بكا، وشبعا، وحوران، واللجاه.

١٧٣- ادمون بليبل، **تاريخ لبنان العام**، المطوّل الثّاني، جونية، ١٩٤٦، ص٣٧٠. عُقدت المعاهدة بين بريطانيا والنمسا، وبروسيا، وروسيا، وبغياب فرنسا التي لم توافق عليها وأهم ما نصّت عليه: إعتبار محمّد علي تابعًا من تابعي الدولة العثمانيّة، وإبلاغه إنذارًا بإرجاع الأسطول في عشرة أيّام وإخلاء الأراضي المحتلَّة، مع وعده مقابل رضوخه للأمر بتوليته على عكا طوال حياته، وإعطائه حقّ توارث الولاية على مصر، وتهديده أيضًا بالتّعاون على محاربته، وأخذ ولاية عكا منه عنوة، وإخراجه من مصر نفسها بعد عشرين يومًا إذا أصرّ على عصيانه؛ راجع ملحق رقم ٦، ص ١٨٩.

١٧٤- يوسف خطّار أبو شقرا، **الحركات في لبنان**، دار الإتحاد، ص ٤٥. هو قنصل بريطانيا العام في بيروت من سنة ١٨٤١ حتى ١٨٥١، وكانت القنصليّة أُنشئت في بيروت سنة ١٨٣٠. لكثرة تداخله بالأمور السياسيّة مع الولاة والباشاوات أُطلق عليه روز بك وصار معروفًا به. إهتمّ بقضيّة المعتقلين الدّروز وأخلى سبيلهم بعد أن أخذ عليهم العهود بإداء المطالب المقترحة عليهم من الدولة العثمانيّة وتنفيذ الأوامر الصادرة.

١٧٥- يوسف خطّار أبو شقرا، **الحركات في لبنان**، دار الإتحاد، ص ١٨٢. هو ريتشارد وود موظّف في السفارة البريطانيّة في الأستانة، أُوفد إلى لبنان سنة ١٨٣٤ بمهمّة تستهدف تفاهم الأمير بشير مع الباب العالي، وتحويل

مجرى السياسة في لبنان عن مناصرة إبراهيم باشا، ولكنّه لم يفلح. وقد لبث في لبنان زمنًا يدرس اللغة العربيّة على يد أستاذه الخوري أرسسانيوس الخوري، ويبدو أنّ أستاذه الخوري تلقّى على يده دروسًا سياسيّة كان لها تأثير فعّال في بعض الأوساط، وظهرت نتائجها جليّة واضحة في السياسة المارونيّة في لبنان. بعد جلاء المصريّين عن الشّام، عيّن قنصلاً لبريطانيا في دمشق، ولبث في منصبه هذا من سنة ١٨٤١ حتى ١٨٥٥.

١٧٦– المطران يوسف الدبس، **تاريخ سوريا الديني والدنيوي**، ٩/٥١٦. الإكليريكيّة هي عين ورقة التي تحوّلت إلى "مدرسة إكليريكيّة عامة للطائفة المارونيّة بتحريضات الشيخ غندور سعد الخوري الذي كان قنصلاً لفرنسا ببيروت".

١٧٧– أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، بيروت، الجامعة اللبنانية، ٢/٢٠٣–٢٠٤. في الخامس من أيلول "موعد إنتهاء المهلة الثّانية والأخيرة التي أُعطيت للعزيز من قبل الدولة المتحالفة، أقلع الأميرال السير روبرت ستويفورد من مياه الإسكندريّة واتجه نحو بيروت، فوصلها في الثّامن منه. وفي العاشر، وصلت الناقلات العثمانيّة من قبرص إلى بيروت. وتضمّنت الأوامر العليا بأن يتسلّم القيادة الأولى لجميع هذه القوى الجنرال السير تشارلس سميث، ولكنّه مرض، فحلّ محلّه الكومودور البحري السير تشارلس نابييه". وفي مساء الحادي عشر من أيلول، أطلق المدافع على بيروت وتظاهروا بإنزال العساكر في رأس بيروت، وقامت الناقلات العثمانيّة إلى جونية، فأنزلت عساكرها فيها بحماية البوارج، فتصدّى لها عساكر السكان المقيمون في الذوق، لكن دون جدوى.

١٧٨– أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، الجامعة اللبنانيّة، ٢/٢٠٠–٢٠٧. عُزلت فرنسا عن المشاركة وخفّ تأثيرها السياسي والعسكري لعدّة أسباب منها:

إنشغال رجال السياسة الفرنسيّة عن المسألة المصريّة في هذه الآونة بنقل

رفاة نابوليون الأوّل من جزيرة القديسة هيلانة. وطُلب من حكومة فرنسا أن تبدي رأيًا واضحًا في عرض بريطانيا للحكم الوراثي في مصر، وللحكم مدى الحياة في جزء من برّ الشّام. فردّت فرنسا أنّه لا يمكنها عرض الإقتراح على عزيز مصر لأنّ جوابه سيكون سلبيًا. وقد استطاع رجال السياسة الفرنسيّة ردّ الدّعوة للثورة، فاستمالوا شطرًا من الدّروز، وسلخوا قسمًا من الموارنة بعد إقناعهم بأنّ الثورة كانت ضدّ الكاثوليك. أمّا الدولة العثمانيّة فدعت إلى الثورة وولّت القيادة لأبي سمرا غانم وغانم البكاسيني في الكورة وجبيل والبترون وجبة بشرّي والزاوية.

١٧٩- نادر العطار، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة**، دمشق، دار الانشاء، ص ١٨٤. ثارت ثائرة فرنسا حكومة وشعبًا لما أصابها من عزلة وخذلان، ونادت جرائدها المتطرّفة والمعتدلة بالإستعداد للحرب، لكنّ المعونة جاءت من خلال "خطب في مجلس النوّاب ومقالات مطوّلة في الصّحف لا تُسمّن ولا تُغني عن جوع".

١٨٠- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٤٦٥. أرسلت فرنسا أوامرها لدوناتها بالإنسحاب أوّلاً إلى مياه اليونان، ومن ثمّ بالعودة إلى فرنسا وترك مصر والشّام، وكان رجوع الدونانمة الفرنساويّة في ٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠.

١٨١- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٤٦٤. "أعطت فرنسا القضيّة المصريّة إهتمامًا خاصًا، فعندما تسلّم مسيو تيراس الحكم في أوّل مارس سنة ١٨٤٠ طلب تحصين باريس، والقيام بتجهيزات عسكريّة مهمّة خوفًا من الإشتباكات النّاشئة من تداخل الدول بين محمّد علي باشا والسلطان، وأراد أن يضع حدًّا لها بإتفاقه رأسًا مع الباب العالي ومحمّد علي باشا".

١٨٢- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، دار النفائس،

١٩٨٦، ص ٤٦٩-٤٧٢. "عندما وصل إبراهيم باشا إلى غزّة، عرض الكومودور نابيير على محمّد علي باشا أنّ الحكومة الإنكليزيّة تسعى لدى الباب العالي في إعطاء مصر له ولورثته لو تنازل عن الشّام، وردّ الدونانمة التركيّة إلى الدولة العليّة. فامتثل لهذا الأمر وقبل الشروط لحفظ مصر لذريّته، وتمّ الإتّفاق بينهما في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠. وافق السلطان العثماني وبعد تردّد وأصدر فرمان همايوني في ١٤ يناير سنة ١٨٤٠".

١٨٣- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان**، ١٩٦٦، ص ٥٥. بعد جلاء محمّد علي من سوريا حدث فراغ سياسي حاول قناصل الدول ملئه. "فالكولونيل روز الذي قدم إلى بيروت سنة ١٨٤٠ كان هدفه الأوّل إسقاط النّفوذ الفرنسي في المنطقة، وقد أفاد ممّا كان لدولته من دالّة على حكومة السلطان العثماني ليجعل كلمته نافذة على الحكام العثمانيين في ديار الشام بما فيها لبنان، وحذا حذو من تقدّمه من العملاء الإنكليز في سوريا منذ سنة ١٨٣٦ في التوسّل بوسائل الإغراء التقليديّة كتوزيع المال، والسلاح، والذخيرة على من يأنس فيهم للإستعداد لتلبية رغائبه".

١٨٤- سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحيّة في لبنان**، دار الفارابي، ١٩٧٢، ص ١٢٢. كانت الكنيسة المارونيّة تلاقي كلّ الدعم من قبل الحكومة الفرنسيّة التي لم تدّخر جهداً في شتاء وربيع ١٨٤١ لإعادة نفوذها المتزعزع بعد إبعاد المصريّين عن سوريا. فقد وزّع الإفرنسيين تبرّعات ضخمة للموارنة بواسطة رجال الدّين. ومما أقلق رجال الدّين الموارنة المؤامرات الإنكليزيّة في لبنان، وقوّة دعاية المبشّرين البروتستانت الذين يتمتّعون بدعم الدبلوماسيّة الإنكليزيّة. ولإيقاف نفوذ الإنكليز وحملة المبشّرين بدأ العملاء الفرنسيّون ورجال الدّين الموارنة يذكّون نار التعصّب الدّيني بين الموارنة، غير متورّعين عن ملاحقة معتنقي البروتستانتيّة، وعن حرق الكتب الدينيّة التي يصدرها البروتستانت باللغة العربيّة أمام الملأ، كما حدث في مدينة

دير القمر.

١٨٥– مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر، ١٨٩٥، ص ٨٠. "كان الأمير بشير قاسم مثل سلفه بطاعة الموارنة، فلمّا أقام عساكر الإنكليز مدّة في لبنان، سرى بين الدّروز إعتقاد أنّهم من الحمزة. وكان الباعث على هذا الإعتقاد بعض أكابرهم الذين رأوا أن يحالفوا الإنكليز على الموارنة. وصار الدّروز في ذلك اليوم أصدقاء الإنكليز ورجالهم في بلاد الشام. وانتبهت إنكلترا إلى هذا الأمر، فرضيت عن تودّدهم وصيّرتهم حزبها في البلاد، وصار قنصل فرنسا من ناحيته والبطريرك من ناحية، يحثّون الناس على كره الإنكليز وكلّ من والاهم، فكان ذلك باعثًا على زيادة النفور بين الدّروز والموارنة. وأخيرًا ظهرت نتائج كلّ هذه المقدّمات وبدأت الحرب".

١٨٦– رياض غنّام، **المقاطعات اللبنانيّة في ظلّ الحكم المصري**، الدار التقدّمية، لبنان، ١٩٩٨، ص ٢٥٧. "توطّدت العلاقة بين محمّد علي والأمير بشير، عندما توسّط محمّد علي للأمير وردّه إلى الحكم سنة ١٨٢٢. والأمير بشير بحاجة لدعم محمّد علي لأنّه على خصومة مع الولاة والإقطاعيين، وللمحافظة على الإصلاحات الإجتماعيّة والإقتصاديّة التي أقرّها محمّد علي في بلاد الشام، يُضاف إلى ذلك أنّ تحالف بشير والعزيز تحالفًا مصيريًا، كلاهما مؤيّد لفرنسا".

١٨٧– مخائيل الدمشقي، **تاريخ حوادث الشام ولبنان**، مؤلّف مجهول، دار قنبية ١٩٨١، ص ١٤٨. "حدث أمر النّفي سنة ١٨٣٩ على أثر إتّفاق الموارنة والدّروز لمحاربة محمّد علي باشا وقيام بحركات ضدّه. وصار الأمير يتحارف في كيف يملك المقاطعات. فعمل حيلاً كثيرة وخداع حتى أمكنه أن يحوش بعض أمراء من بيت شهاب ومن أمراء المتن، فمسك سبعة إمارات ويتبعهم نحو خمسين نفرًا من خواصهم وأتباعهم، قيّدهم وأرسلهم لعكا ومن هناك أرسلوهم إلى الإسكندريّة، والباشا هناك أرسلهم لبلاد السودان

المضمون قصده بعدمهم لا مجال. ومن جرى ذلك حصل وهم عند الأهالي وهديت الأمور نوعًا ولكن القلوب شاعلة بنار والأمير لا يزال يسعى بتدبير آخر وكل رغبته يزيح كل متكلّم بالجبل من أمير وشيخ".

١٨٨- شاهين مكاريوس، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر، ١٨٩٥، ص ٧٣. تحولت الأنظار إلى نوع حكومة لبنان، "فعاد الأتراك إلى نغمتهم القديمة، وطلبوا أن يكون الوالي منهم، فعارضته الحكومة الإنكليزيّة في ذلك، واضطرّتهم إلى إعادة الأمر إلى الأمراء الشهابيّين ظنًا منها بأنّ ذلك يعود ببعض الخير على النّصارى ويمنع دخول المظالم والمفاسد التركيّة إلى لبنان".

١٨٩- رياض غنّام، **المقاطعات اللبنانية في ظلّ الحكم المصري**، بيروت، الدار التقدّمية، ١٩٨٨، ص ٢١٢. بعد الأمير بشير الثّاني، عيّن الأمير بشير قاسم ملحم المعروف ببشير الثّالث أو طحين أو بشير الصغير. وكان ريتشارد وود قد استصدر فرمانًا سلطانيًا من دون تاريخ يقضي بعزل الأمير بشير الثّاني دون الإعلان عنه. وبعد إنقضاء المهلة المعطاة لبشير الثّاني، دعا أعيان البلاد إلى ميروبا وتلا على مسامعهم في العاشر من تشرين الأوّل الفرمان السلطاني الذي قضى بعزل بشير الثّاني وتولّي بشير قاسم ملحم مكانه أميرًا لعشائر الدّروز.

١٩٠- رياض غنّام، **المقاطعات اللبنانيّة في ظل الحكم المصري**، بيروت، دار التقدمية، ١٩٨٨، ص ٢٤٢-٢٤٥. "رأى محمّد علي قبل خروجه من البلاد السوريّة أنّ مصلحته تقضي بعودة زعماء الدّروز الذين سبق للأمير بشير ونفاهم، وهم نعمان جنبلاط، وناصيف أبي نكد، وخطّار العماد، وعبد السلام العماد. أمّا زعماء الدّروز الذين سبق ونفوا إلى سنار في بلاد السودان خلال ربيع ١٨٤٠، كان أُلقي القبض عليهم خلال شهر تموز وحبسوا بتحريض الأمير بشير فتوسّط الأميرال نابيه بإطلاق سراحهم أو مبادلتهم.

أعلمت مصر الأميرال نابيه بأنّ جميع المشايخ والأمراء قد أُفرج عنهم ولا حاجة لمبادلتهم. أمّا الذين أُرسلوا إلى سنار فقد تولّى أمرهم والي الخرطوم وأرسلهم إلى مصر ثم نقلوا بسفينة إنكليزيّة في أواسط آذار ١٨٤١ إلى لبنان".

١٩١– تشارلز هنري تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٢٧–٢٨. سقط الأمير بشير قاسم ملحم بنظر الكولونيل البريطاني روز لأنّ الأمير بشير قاسم "على درجة عالية من التكبّر والعجرفة، جعلته يتوهّم أنّه يستطيع القيام بما قام به سلفه من تنفيذ خطّته الحديديّة. وإنّ الأمير بشير مدفوعًا من البطريرك، أمر بإقفال مدارس البروتستانت التي كانت مفتوحة في القرى الدرزيّة".

١٩٢– يوسف خطّار أبو شقرا، **الحركات في لبنان**، بيروت، دار الإتحاد، ص ٣٥–٣٦. "الأميران أحمد وأمين هما أولاد الأمير عباس بك فخر الدّين الإرسلاني. والدتهما السيدة حبوس التي تسلّمت حكم المقاطعة بعد وفاة زوجها، فساست الرعيّة سياسة حسنة، واشتهرت بالصّفات الحسنة حتى صارت ملجأً وعونًا للنّاس. وكان بين الأسرتين الشهابيّة والإرسلانية خصام دائم على بعض الدساكر والقرى، وكانت الضياع المختلف عليها تحت سيطرة الشهابيين، فتمكّنت السيدة حبوس أن تضع يدها عليها. فأكبر الأمير بشير قاسم ذلك الأمر، وبلغت منه سورة الغضب أن أكمن للأميرة المذكورة كمينًا من جماعته في بعض الطريق، وأطلقوا الرصاص وقتلوها غدرًا، فكان مقتلها أمرًا على الطائفة الدرزيّة. وأسّس هذا الحادث لخلاف عائلي جعلت الأسرة الإرسلانيّة تقاتل ضدّ الأمير بشير الثّاني، ولخلاف عائلي وشخصي بين الأمير بشير قاسم ملحم وبين أولاد السيدة حبوس الإرسلانيّة، عرف كيف يوظّفه الكولونيل روز لمصلحته".

١٩٣– الشيخ طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، منشورات الجامعة

اللبنانيّة، ٢/٥٢٣. "أمّا قضيّة سجن الأمير أحمد في بيروت، فإنّه وقع خلاف بين الأمير بشير ملحم وأعيان الدّروز المنفيّين الذين عادوا لتسلّمهم مهامهم. في هذا الوقت عاد الأمير أحمد من إسلامبول. وتعذّر على الأمير بشير ملحم إجراء الأحكام لعدم إرضائه المناصب بحقوقهم أشار عليه سليم باشا أن يسجن الأمير أمين، والشيخ حسين تلحوق لتمكّنه السياسة، فأمر الباشا بإحضارهما ووضعهما في محرس بيروت".

١٩٤- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدّروز**، ترجمة فندي شعار، دار المروج، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٧. سار الأمير بشير الثّالث على طريقة سلفه الأمير بشير الثّاني في تعاطيه مع الدّروز الذين عادوا من المنفى، بإهانتهم وتهديدهم بتجريدهم من إمتيازاتهم وسلب سلطتهم، وقد أشعلت هذه التصرّفات نار البغضاء.

١٩٥- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدّروز**، ترجمة فندي شعار، دار المروج، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٩. "شاع بين الموارنة أنّ الإنكليز ليسوا على دين ماروني ويجب على أبناء الطّائفة المارونيّة مقاومتهم، وعندما انحاز بعض مشايخ بيت الخازن إلى جانب الأميرال نابيه نقموا عليهم وجاهر بطريركهم بعداوتهم. ومنع الأمير كل ما يرمي إلى التّساهل الدّيني، وسحقت كل جهود البروتستانت، وكان كلّ من يُعرف عنه أنّه يخالط الإنكليز أو الأميركان يوضع حالاً تحت عقوبة الحرمان. والفكرة التي زُرعت في عقول المسيحيين كانت أنّ الإنكليز والأميركان كفرة وملحدون خارجين عن الكثلكة المقدّسة والكنيسة".

١٩٦- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر سنة ١٨٩٥، ص ٧٥. "إنَّ فرنسا تعمل على تقوية موقفها وتوسيع نفوذها، ولمّا كان الموارنة ينتمون إليها وتحت حمايتها، صار قناصل فرنسا يروحون ويجيئون إلى دار البطريرك الماروني ويخابرونه في ما يريدون، وأرسلت إليه الدولة الفرنسيّة

في ذلك الحين نصف مليون فرنك في سبيل غاياته وغاياتها".

١٩٧- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدّروز**، ترجمة فندي شعار، دار المروج، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٩. "شعر الدّروز أنّ الأمير بشير الثّالث مثل سلفه الأمير بشير الثّاني في انحيازه إلى الموارنة، والتعدّي على سلطتهم، وإنّه لم يعد بإمكانهم الصبر على تحمّل تجريدهم من امتيازاتهم السياسيّة، فنظروا إلى الإنكليز ورجالهم في الشّام كحلفاء لهم. وتنبّه الإنكليز لهذا الأمر وأنّ الدّروز لاعتقادهم أو لرغبتهم في الإعتقاد بأنّ كثرة الأتباع في إنكلترا فقد كانوا يرحّبون بالإنكليز أينما وجدوهم بكثير من البشاشة، وينظرون لهم بعطف الأهل والأنسباء، ويطلبون بإلحاح أن يفتحوا لهم مدارس".

١٩٨- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان**، دمشق، ١٩٦٦، ص ٦١. "شعر الكولونيل روز أنّ الأمير بشير الثّالث فقد شعبيّته وأنّ العلاقات الفرنسية - الدرزيّة أصبحت فاترة، فتقرّب من الدّروز ووعدهم بالتأييد الكامل، وخاصّة في خلع الأمير، وصرّح للزعماء الدّروز بعد الإتفاق معهم أنّهم أصبحوا في حماية ملكة بريطانيا".

١٩٩- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر، ١٨٩٥، ص ٧٤. "عندما بدأت الدسائس الدوليّة تهيّء البلاد للثورة والحرب، كان الأتراك يهيّجون الدّروز على النّصارى، والنّصارى على الدّروز، قصد الإنتقام من الطائفتين وصيرورة الجبل إلى قبضتهم".

٢٠٠- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانيّة**، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٤٧٧. يصف محمّد فريد بك المحامي مؤلّف الكتاب، والمعروف بتشيّعه إلى الدولة العثمانيّة التي دسّت ضدّ الموارنة في ذلك الوقت بقوله: "وبهذه الدسائس ساد الهياج في جميع أنحاء لبنان، وظهر ما تكنّه صدور سكّانه من الأحقاد الدينيّة والجنسيّة، حتى تعدّى الدّروز على المارونيّة في سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م.، ودخلوا دير القمر، وارتكبوا فيها ما

تقشعر منه الأبدان من النهب والسلب، وقتل النساء والأولاد، وسبي الحرائر. ولولا تدخّل الدّول بشدّة لامتدّت الثورة".

٢٠١- يوسف خطّار أبو شقرا، **الحركات في لبنان**، بيروت، دار الإتحاد، ص ٢٥. مع أنّ شافري يمثّل وجهة النظر الفرنسيّة بخصوص الطائفة الدرزيّة، فإنّه لا يختلف كثيراً عن وجهة النظر الدرزيّة، إذ يقول يوسف خطّار أبو شقرا في كتاب الحركات في لبنان: "كان الدّروز لا يميلون إلى معاطاة المهن والحرف وحراثة الأرض، بل كانوا يعتبرون ركوب الخيل وإتقان الفراسة على ظهورها، وإجادة الرمي بالرصاص، والضرب بالحسام، إلى غير ذلك من ضروب الشجاعة والفروسيّة. والدّروز يستهينون بالموت لجرأتهم وبسبب إعتقادهم بالتقمّص".

٢٠٢- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، بيروت، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٣٢-٣٣. "يُظهر مسلسل الحروب ما بين ١٨٤٠-١٨٤٢، إنّ مسرح المعارك بين الدّروز والموارنة كان في المنطقة الجنوبيّة. ومع أنّ البطريرك الماروني الذي كان مريضاً في ذلك الحين طلب أن يحملوه على فراشه أمام القوى المسيحيّة، إلاّ أنّ الموارنة في القائمقاميّه الشماليّة لم ينجدوا موارنة الجنوب لأسباب منها: أنّ الدّروز تمكّنوا خلال عشرة أيام من إخضاع كلّ المسيحيين المقيمين بينهم، بعد أن أحرقوا ونهبوا قراهم وأديرتهم. وبعد أن تهيأ الدّروز ليحملوا الحرب إلى المقاطعات المارونيّة الصرفة شمالي نهر الكلب، ولكن من حسن حظ المارونيين، أن نعمان بك جنبلاط الذي كان يتمتّع بنفوذ واسع بين الدّروز، تدخّل بتوسّط عظيم وعارض حصول مثل هذه الحركات معارضة كليّة، حتى صرّح بأنّ كل قوّة درزيّة تقطع النّهر يهاجمها حتماً".

٢٠٣- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدّروز**، ترجمة فندي الشعار، بيروت، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٣٣. "ساعد المسلمون في بيروت وصيدا الدّروز إنسجاماً

مع الموقف التركي الذي كان يراقب بفرح جميع الإضطرابات، كما كان سلوك الأتراك شائنًا إلى درجة جعلت المارونيّين يصرّحون بأنّهم يفضّلون أن يفتك بهم الدّروز من أن يحميهم الأتراك".

٢٠٤- طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانيّة، ١٩٧٠، ص ٤٨٣. معروف أنّ غالبية الموارنة يسكنون المنطقة شمالي نهر الكلب، وأنّ المقلب الشرقي لهذه المنطقة، أي البقاع، غالبية سكّانه من المتاولة. لكن مسلسل الأحداث لا يُشير إلى مشاركة المتاولة إحدى هذه الأحداث، سوى أنّ طنّوس الشدياق يقول أنّه أثناء الهجوم على بعبدا، "قدِم ثلاثة من المشايخ الحماديّة المتاولة ومعهم ثلاثون فارسًا إلى بعبدا حيث مجمع النّصارى".

٢٠٥- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدّروز**، ترجمة فندي الشعار، بيروت، دار المروج، ص ٣٦. "إنّ ما حدث للمسيحيين خلال المعارك كلّها حدث بموجب خطة مرسومة ومقرّرة صادرة عن القسطنطينيّة وحدها، وإنّ مندوبي السلطان في سوريا لم يكونوا يتصرّفون هكذا، لو لم يكونوا مفوّضين بذلك بتعليمات سريّة من الباب العالي. وهذا إستنتاج مؤيّد بكتاب مصادر كان نجيب باشا بعث به إلى السر عسكر ينبّه فيه هذا الأخير لا إلى الإضطراب نفسه بل إنّ كل ما حدث في لبنان وما حدث ويحدث هناك كان بملء رغبة الباب العالي. هذه الحوادث السريعة لإنتصارات الدّروز المشجّعة والمعاصرة من الاتراك سبّبت إنفجارًا شاملاً للتعصّب المحمّدي ضدّ المسيحيين".

٢٠٦- لويس دو بوديكور، **دور فرنسا في لبنان**، ترجمة كرم أنطوان، ١٩٨٢، ص١٢-٢٣. دلّت المعلومات التاريخيّة أنّ الصراع في لبنان لم يكن طائفيًا بين الموارنة والدّروز، بل صراعًا أوروبيًا بين فرنسا وبريطانيا حول مشروع سياسي تجاري. وقد استغلّت كلّ من الدّولتين الطائفة التي تمون عليها، فأمدّتها بالسّلاح والذخيرة والمال، وحرّضتها على قتال الطائفة الأخرى

بهدف إستلام الحكم. وبهذا تؤمّن الدول الأوروبيّة التي يفوز فريقها هيمنة ونفوذًا في جبل لبنان. أمّا هدف فرنسا في السيطرة على لبنان، فيكمن في قطع طريق بريطانيا التّجاري نحو الشّرق الأقصى والهند. وهدف بريطانيا تأمين هذه الطريق. سنة ١٨٣٤، أعلنت فرنسا ضمّ الجزائر رسميًّا لها، وهذا ما عاد وبدّل اتجاه التّجارة العالميّة. "فالبحر المتوسط بعد أن طُهِّر من القراصنة أصبح أكثر أمانًا للتجارة من المحيط، مع العِلم أنّه يشكّل الطريق الأقصر إلى الهند".

٢٠٧- ربما نشرت خريطة سياسيّة غير رسميّة سنة ١٨٥٨، تظهر توسّع الدول الأوروبيّة في حدود الدولة العثمانيّة، وبخاصة إحتلال فرنسا للجزائر والمغرب وتونس، وازدياد نفوذها في لبنان وسوريا ومصر. والغاية من نشر هذه الخريطة إثارة الحروب والمخاوف.

٢٠٨- تعاطف المسلمون العرب والجنود الأتراك مع الدّروز على خلفيّة فرمان الإصلاح "الذي صدر بناءً على رغبة أوروبا والقاضي بمساواة أبناء السلطنة في الحقوق والواجبات. وهذا ما عدّه المسلمون إجحافًا بحقّهم، لا بل تطاولاً على شرائعهم الدينيّة التي تضع الكفّار في منزلة أدنى من منزلة المؤمنين". لكنّ تعاون الدولة التركيّة وأجهزتها مع الدّروز، كان نتيجة لتحالف بريطانيا مع الدّروز من جهة ومع تركيا من جهة ثانية، وكان لقناصل بريطانيا نفوذًا واسعًا على السلطان العثماني.

٢٠٩- شاهين مكاريوس، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر، ١٨٩٥، ص ١٠٩-١١٠. "بعد أن عُيِّن عمر باشا النمساوي حاكمًا في ١٥ كانون الثّاني ١٨٤٢، شعر الأتراك بأنّ رغبتهم بالعودة إلى حكم لبنان قد تحقّق. لكنّ الدّروز رفضوا حكمه وظنّوا أن انتصارهم سيجعلهم أصحاب البلاد وأرباب الأمر على النّصارى. رأى عمر باشا أنّ يستنهج سياسة حازمة لتثبيت حكمه. فاستدعى خمسة من مشايخ الدّروز للعشاء في سراياه وأوصى خدّامه

وأعوانه بالقبض عليهم وتكبيلهم بالقيود حالما يروا أنّ الأمر ممكن، ففعلوا ذلك، وأرسلوا هؤلاء المشايخ في ليلة القبض عليهم إلى صيدا ليسجنوا فيها. وهذا ما دفع الدّروز بقيادة شبلي العريان لمحاصرة بيت الدّين وإحاطته إحاطة السوار بالمعصم، وقطعوا الماء عنه، وتهدّدوه بالخراب إن لم تُجَب مطالبهم بالحال، وهي أن يعزل عمر باشا النمساوي بالحال وأن يفرج عن المشايخ الذين كبّلهم".

٢١٠- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٤٥. "في الجانب الآخر فشلت محاولة توحيد الموارنة والدّروز لمقاومة الأتراك، لإنعدام الثقة بينهم، وبرز في هذه الأثناء يوسف كرم الذي أثار بين المارونيين روح الإستياء، فجعلتهم يفاجئون الأتراك بإضطرابات جديدة".

٢١١- لويس دو بوديكور، **دور فرنسا في لبنان**، ترجمة كرم أنطوان، ١٩٨٢، ص١٠٧. "كانت سياسة الحكومة الفرنسيّة في هذه الأثناء تعتمد مبدأ السلم في الخارج وفرض النّظام والمحافظة السياسيّة والإجتماعيّة في الدّاخل. وكان الموارنة كلّما تعرّضوا لهجوم وأذى استنجدوا بحاميتهم فرنسا. لكنّ حكومة فرنسا في ذلك الوقت كانت من التجّار والأثرياء والصناعيّين الرّاغبين في فتح أسواق جديدة، وتعمل على وقف الحروب والخصومات بين فرنسا والعروش الأوروبيّة الأخرى، وخاصّة إنكلترا التي تملك أسطولاً تجاريًا هامًا، والتي تُعدّ المنافسة الأولى للإقتصاد الفرنسي. لذلك كان على فرنسا إتّباع سياسة خارجيّة لا تُغضب بريطانيا، ولم تتجاوب لطلبات بعض النوّاب في البرلمان الفرنسي التي تطالب بمدّ يد المساعدة إلى مسيحيّي لبنان".

٢١٢- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان**، ١٩٦٦، ص ٧٢. "عارضت الدولة العثمانيّة سنة ١٨٤٢ عودة الحكم الشهابي إلى لبنان، وعملت على تثبيت حكمها فيه مستندةً إلى مساعدة الدّروز والإنكليز لدورها في لبنان. لكنه في

سنة ١٨٤٣، صرّح الوزير التركي أنّ مساندة إنكلترا لنا ممتازة، غير أنّنا نستند إلى عصا من الشوك. وفي الإجتماع الذي عقد في ٧ كانون الاوّل، أقرّ ممثلو الدّول الأوروبيّة الموافقة على إقتراح مترنيخ بتقسيم لبنان إلى قائمقاميّتين، ولم يكن أمام الباب العالي إلاّ أن ينحني ويُباشر معهم المفاوضة لتنظيم أحوال الجبل".

٢١٣- أدّى التنظيم الجديد إلى قسمة لبنان إلى قائمقاميّتين مرجعهما الوالي في صيدا. وهذا النّظام له مساوىء كثيرة. فقد خسر الجبل الحكم الواحد والسلطة الواحدة. وأصبح القائمقامين وسطاء عند الوالي التركي. والعيب الأساسي في هذا النّظام أنّه بُني على أساس طائفي لشعب مختلط بين الدّروز والمسيحيين في كلّ المناطق. كما أنّ مجالس القائمقامين لم تضمّ ممثّلين عن العائلات النّافذة وأصحاب النّوايا الحسنة، ممّا أدّى إلى زيادة التنافس بين الدّروز والمسيحيين وفسح المجال للسفارات وموظّفي الأتراك بإنتاج حرب جديدة.

٢١٤- شاهين مكاريوس، **حسر اللثام**، مصر، ١٨٩٥، ص١١١. "كانت سياسة عمر باشا قائمة على الحزم لتثبيت حكمه. وبعد أن اعتقل زعماء الدّروز وأرسلهم إلى صيدا، بدأ الأتراك يقتلون بالدّروز والنّصارى ويطلبون إليهم ختم أعراض، مثل الأولى، يشكرون فيها أحكام الدولة العلية التركيّة، ويرجون أن يكون الوالي عليهم في كلّ الأحوال تركيًا، ويعذّبون البعض ويملّقون البعض الآخر".

٢١٥- نادر العطّار، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة**، دمشق، دار الإنشاء، ١/ ٢٠٠-٢٠١. "أدرك الطرفان الماروني والدّرزي مساعي الأتراك لتفريقهم، فاتصل الدّروز بالموارنة لخلع طاعة الدولة، وأظهروا إستعدادهم للرضوخ لأحكام الشهابيين شرط أن يبدأ الموارنة بالحرب، فلم يرضَ هؤلاء". و"هنا، أدرك رجال الدولة في عاصمة السلطان أنّ الأمر لم يحن بعد للقضاء على

إستقلال لبنان النسبي وجعله مقاطعة عثمانيّة، خصوصًا وقد تحرّك عليهم قناصل الدّول وشرعوا يطالبون بوضع حدّ لهذه الحوادث وحلّها من الأساس. وأسفر الأمر عن إتفاقيّة تشرين الأوّل - تشرين الثّاني ١٨٤٢. وقسّم لبنان إلى قائمقاميّتين. وفي الأوّل من كانون الثّاني ١٨٤٣، عيّن حيدر أبي اللّمع قائمقامًا على النّصارى والأمير أحمد إرسلان قائمقامًا على الدّروز".

٢١٦- مكاريوس شاهين، حسر اللثام، القاهرة، ١٨٩٥، ص ١١٥-١٢١. "لم يتخلّ الباب العالي عن رغبته في القضاء على إستقلال لبنان، وأخذ يستفيد من الثغرات في نظام القائمقاميّتين الذي لم يُرضِ الطائفتين المختلطتين في أنحاء الجبل، وكثرت الشكوى من النّظام، وبدأت محاولات التّوفيق بين مصلحة الطرفين، لكنّ الحكّام الأتراك عارضوا كل رأي حميد، وفشلت محاولات المصالحة، وبدأت الإستعدادات للحرب، فأعلن بطريرك الموارنة إمّا أن يسود الدّروز علينا، أو نسود عليهم". وطرح أحد ولاة الأتراك: "أللهمّ أهلك الكافرين بالكافرين". وبدأ الموارنة الهجوم على القرى الدرزيّة، فربحوا أولاً ثم أُصيبوا بخسائر فادحة في المختارة، فتدخّلت الدول وأوقفت الحرب، وأرسلت تركيا شكيب أفندي".

٢١٧- عُرف الدستور بإسم ترتيبات شكيب أفندي، ويقضي بإبقاء الجبل مقسّمًا إلى قائمقاميّتين، ويساعد كلّ قائمقام مجلساً إداريًا من وجوه المنطقة، وأُعطي أمراء الدّروز ومشايخهم حقّ السيادة على النّصارى في دائرة حكم الأمير الدّرزي، على شرط أن يكون لهؤلاء النّصارى وكيل من طائفتهم يعاون الشيخ الدّرزي على الحكم، واستُثنيَت دير القمر من هذا التّدبير لأنّها طلبت أن تعود إلى الحكم التركي، فقُبل طلبها.

٢١٨- إدمون بليبل، **تاريخ لبنان العام**، المطول الثّاني، جونية، ١٩٤٦، ص ٤٠٤. "وصل شكيب أفندي إلى لبنان في ١٤ أيلول ١٨٤٥، وأعلن أنّه يريد إدارة الحكومة بترتيب جديد يرضى عنه اللبنانيّون والعثمانيّون معًا. فجمع

الأسلحة من الأهلين وضيّق صلاحيّات الأميرين ووسّع صلاحيّات والي صيدا، وأبقى أسباب التفرقة الدينيّة والثورة الأهليّة في مكانها".

٢١٩– إدمون بليبل، **تاريخ لبنان العام**، المطول الثّاني، جونيه، ١٩٤٦، ص ٣٩٤. "خصّصت كل قائمقاميّة بقوّة عسكريّة تألّفت من بكباشي ومئتي نفر سواري (خيّال) وبكباشي ومئتي نفر بيادي (مشاة)".

٢٢٠– أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان**، ١٩٦٦، ص ٩٠–٩١. "إنّ نظام شكيب أفندي قد أقام إدارة مركزيّة لا تستند إلى الحقوق الإقطاعيّة، وأكبر مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون، وألقى الإمتيازات القضائيّة للسادة الزعماء. ولم يسقط عن كواهل الفلاّحين ما كانوا يؤدّونه من تكاليف عينيّة وسخرات. وجعل شكيب أفندي القائمقام مجرّد موظف يعيّنه والي صيدا. لكن القائمقامون ينتمون إلى أُسر إقطاعيّة إستندوا إلى زعمائها لدعم موقفه، فعادت مكتسبات الفلاّحين تواجه إمتيازات الإقطاعيّة، وردّت البلاد إلى أجواء الإنقسام".

٢٢١– إدمون بليبل، **تاريخ لبنان العام**، المطول الثّاني، جونيه، ١٩٤٦، ص ٣٩٧. "حدّد نظام القائمقاميّة أجرة القائمقام ستة عشر ألف قرش في الشهر، وأجرة النائب ستمائة، والعضو خمسمائة، وأمين الصندوق أربعمائة وخمسين، والكاتب مثله". و"كان شكيب أفندي قد قرّر المساواة في التّكاليف الماليّة بين الجميع، وهو يعرف جيداً أنّه من عادة السادة والمتنفذين إعفاء أنفسهم من الضريبة أو إنقاص مقدارها، وإرهاق كاهل الفلاّحين والأهالي فقط".

٢٢٢– سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحيّة في لبنان**، تعريب الجاموس، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٢، ص ١٤٧. "أعاد عمر باشا إلى الأرستقراطيين الإقطاعيين أصحاب المقاطعات في لبنان كل حقوقهم وامتيازاتهم، وأعاد المقاطعات في لبنان الجنوبي إلى أصحابها التقليديّين، وأرضى رغبات الإقطاعيين الدّروز. إنّ إنتصار الأرستقراطيّة الدرزيّة على الموارنة والتّدابير التي اتخذها

عمر باشا قد خلقت في عام ١٨٤٢ ظروفًا ملائمة لسيطرة الروح الرجعيّة الإقطاعيّة". فقد كتب تشرشل يقول: "إنّ المشايخ الدّروز المنتشين بخمرة النّصر أصبحوا يظهرون الميل للإستقلال، وقد أساؤوا إستعمال السلطة في كثير من الأحيان وعاملوا المسيحيين كأنّهم قطيعًا لديهم لا يُطاق".

٢٢٣- إختلفت ظروف القائمقاميّة المسيحيّة لأنّ آل أبي اللّمع العائلة الإقطاعيّة الجديدة تسلّموا الحكم وهم على عداء مع آل الخازن أصحاب الأملاك الشّاسعة في كسروان، ويرفضون التبعيّة لآل أبي اللّمع، وقد ضعف مركزهم لانهيار أوضاعهم الإقتصاديّة. وتحوّل آخر أنّ البضائع الإنكليزيّة دخلت الأسواق اللبنانيّة وانتشر عملاؤها بين المسيحيّين. يُضاف إلى ذلك وصول رجال دين موارنة من الطبقات الشّعبيّة إلى سدّة البطريركيّة.

٢٢٤- لويس دو بوديكور، **دور فرنسا في لبنان**، تعريب كرم أنطوان، بيروت، ١٩٨٢، ص ٩٨. "إستطاع القنصل الإنكليزي أن يأخذ إلى جانبه قسمًا من عائلة آل خازن وحصل لهم على لقب بيك، واتّفق مع القائمقام على مساعدتهم لتسلّم مراكز مشايخ دساكرهم، وبعد مدّة وجيزة أصبح هؤلاء أصحاب الإقطاعات. أمّا القائمقام الضعيف فبعد أن طردهم عاد وقبلهم، وقد أثار هذا الحدث طموح الكثيرين الذين استغلّوا نفوذهم في هذه القرية وتلك واستولوا على السلطة فيها، حتى أصبح في كل دسكرة عدّة مشايخ مستقلّين، فتشوّشت السلطة في البلد أكثر. وأراد القائمقام بتأثير من قنصل فرنسا أن يضع حدًّا لهذه الفوضى، فطلب القنصل الإنكليزي إستبداله واعترضت فرنسا على ذلك".

٢٢٥- خلال هذه المدّة، إنشغل العالم بحرب جديدة سببها المباشر إختلاف الطوائف المسيحيّة في بيت المقدس حول إختفاء نجمة مرصّعة بالفضّة من كنيسة المهد. وتحوّلت هذه إلى قضيّة دولة وحرب عرفت بحرب القرم، أطرافها روسيا من جهة، والدّولة العثمانيّة وفرنسا وإنكلترا من جهة ثانية. وانتهت الحرب سنة ١٨٥٦ بمعاهدة باريس التي ضمنت سلامة الدولة

العثمانيّة.

٢٢٦- عيّن H.H.Rose قنصلاً عامًّا لبريطانيا في بيروت من سنة ١٨٤١ حتى ١٨٥١.

٢٢٧- أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان، ١٩٦٦، ص ٩٩. "توفّي الأمير حيدر اللّمعي سنة ١٨٥٣، وتنازع المرشّحون لمنصب القائمقامين، وانقسمت البلاد بين بشير أحمد وبين بشير عسّاف. وخلال حرب القرم، إتفقت فرنسا وبريطانيا على أن يكون الخلف بشير أحمد، الذي أظهر ترفّع وغطرسة في تعامله مع آل الخازن وسائر المقاطعجيّة من الجيش، بل ومع أقاربه أنفسهم من أسرة اللّمع".

٢٢٨- شغل السيد مور قنصلاً عامًّا لبريطانيا في بيروت من سنة ١٨٣٥ حتى ١٨٤١، ومن سنة ١٨٥١ وحتى ١٨٦٢.

٢٢٩- قبيل وفاة الأمير حيدر اللّمعي، ظهرت على المسرح السياسي اللبناني أحداث خطيرة. فعلى الصّعيد الدّاخلي كان الأمير بشير أحمد اللّمعي يحاول أن يعزل الأمير حيدر ويتسلّم مكانه قائمقاميّة النّصارى، وحدث أنّه سنة ١٨٥٣ سلّمت القائمقاميّة إلى الأمير بشير عسّاف اللّمعي المقرّب من عمّه الأمير حيدر. وعلى الصعيد الدّولي إنفجرت حرب القرم، ممّا أدّى إلى تحالفات دوليّة جديدة، إذ اتّفقت فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانيّة ضدّ روسيا. وهذا الإتفاق إنعكس في لبنان بعزل الأمير بشير عسّاف وتعيين الأمير بشير أحمد اللّمعي، فاستمرّ الصراع بين البشيرين (العسافي-الاحمدي) للسنوات القادمة. ويرجّح أنّ الحادثة التي يشير إليها شافري ولم يبلّغ عنها القنصل البريطاني دولته هي حوادث الشمال بين موارنة وبعثات بروتستانتيّة-إنكليزيّة منذ سنة ١٨٣٤.

٢٣٠- حكمت ألبير حداد، لبنان الثورات الفلاحيّة، دار نظير عبود، ١٩٩٤، ص ٣٠٨. "توفّي بطرس كرم سنة ١٨٤٦، وتقاسم ولديه يوسف ومخايل حكم منطقة

إهدن، لكن يوسف بك كرم إنفرد بالحكم سنة ١٨٥٧، بتنازل من أخيه مخايل مختاراً، وبتدخّل من القنصل الفرنسي. فيوسف كرم توجّه إلى قنسلوس دولة فرنسا الفخيمة في بيروت وطلب أن يمكّنه ليحصل على طلبه، ويأخذ حقّه، وإنّ حقّ تسليم العهد في زغرتا يخصّه دون أخيه. وحيث أنّ يوسف بطرس كرم كان متظلّل تحت حماية دولة فرنسا من أيّام أبيه، وكان يدّعي بأنّ ابن الملك لويس الفرنساوي عرّابه في المعموديّة، وهو حماية هذه الدولة، إلتزم القنصل الفرنساوي أن يُلقي عليه النظر".

٢٣١– جون كارن، **رحلة في لبنان في الثلث الأوّل من القرن التّاسع**، ترجمة رئيف خوري، منشورات وزارة التربية، ١٩٤٨، ص ٤٨–٦٠. "تندرج هذه الحادثة في مسلسل الصراع الماروني – البروتستانتي الذي بدأ منذ فترة طويلة مع حكم الكنيسة بإعتقال أسعد شدياق لاعتناقه البروتستانتيّة، ووفاة القنصل البريطاني أبوت (Abot) في إهدن، وزيارة بعثة بروتستانتيّة يرأسها طبيب سنة ١٨٣٧ إلى إهدن، وتوزيع نسخ من الإنجيل المترجم إلى العربيّة ومناشير دينيّة على الأهالي، وصدور حرم من البطريركيّة لكلّ عائلة تستقبل هذه البعثات".

٢٣٢– البيبلي– نسبة إلى كلمة Bible أي الكتاب المقدّس.

٢٣٣– وامق باشا هو والي بيروت في ذلك الوقت.

٢٣٤– قنصل بريطانيا العام في لبنان بين سنة ١٨٣٥–١٨٤١ و ١٨٥١–١٨٦٢.

٢٣٥– رتيب عمّون عيد، **يوسف بك كرم قبل المتصرفيّة**، ١٩٩٥، ص ٥٧. "لم يحابِ كرم الإنكليز، وقد توهّم مرسل أنكليكاني بأن يبني مدرسة في قرية إهدن فعارضه يوسف بك. إحتجّ الإنكليزي وادّعى بأنّ جميع الأراضي في الإمبراطوريّة العثمانيّة هي ملك السلطان وليس لكرم الحقّ بمعارضته في مشروعه. وباشر المرسل البروتستانتي ببناء منزله، وارتفعت جدرانه دون تأخير، فقدم كرم بصحبة اثني عشر من رجاله الأشدّاء الجبليّين وهدموا

البناء حتى الأرض. رفع البروتستانتي شكوى ضدّ كرم أمام محكمة بيروت فمثل يوسف بك أمامها ودافع عن نفسه وبرىء من الإتّهامات المنسوبة إليه".

٢٣٦– شاهين مكاريوس، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر ١٨٩٥، ص ١٢٣–١٢٤. "كان الأمير بشير أحمد مواليًا لبريطانيا والدولة العثمانيّة ومعارضًا للقائمقام الأمير حيدر اللّمعي، وقد اختار الأتراك الأمير بشير أبي اللّمع آلة لدسّ الدسائس لأنّه كان مارونيًّا، فدار هذا الأمير وأعوانه يكتبون العرائض في حقّ القائمقام النصراني، ويعرقلون مساعيه مع أنّه كان حكيمًا عاقلاً، ويعملون على نكايته ويتعرّضون لعمّاله وجباة الأموال في الطرق، ويخطفون الحاصلات والماشية من أهل القرى. فشكاهم الحاكم إلى الوالي وطلب المدد العسكري مرارًا وتكرارًا، فلم يلق طلبه قبولاً، ولم يرضَ الأتراك بمنع الإعتداء وقمع الثورة".

٢٣٧– رتيب عمون عيد، **يوسف بك كرم قبل المتصرفيّة**، ١٩٩٥، ص ٣٩–٤٢. "توفي بطرس كرم سنة ١٨٤٧ وكان يرغب أن تسلّم مقاطعته إلى ولده يوسف، لكن ابنه مخايل سار في اتجاه معاكس وتعاون مع مساعده لتسلّم المقاطعة، وأخذت القضيّة طابعًا سياسيًا. فالبلاد كانت مقسومة بين أحمدي وعسافي أي بين القائمقام بشير أحمد اللّمعي وابن عمّه الأمير بشير عسّاف اللّمعي. تدخّلت البطريركيّة المارونيّة، ووضع المطران طوبيا عون، مطران بيروت، إتّفاقًا دقيقًا لتنظيم العلاقة بين الطرفين لكنّ هذا الإتفاق لم يُنفّذ. تقدّم مخايل بدعوة على شقيقه سنة ١٨٥٤، لم تؤدِّ إلى نتيجة، وأعقبها بدعوة سنة ١٨٥٥، والقضيّة المثارة بسيطة، إذ دعا يوسف كرم رزق مرعب ليمثل أمامه فرفض، فاستحضره يوسف كرم بالقوّة واستحضر طنّوس سمعان وسجنه لأنّه مقلق ومفتن. كبّر الخصوم الدّعوة للنيل من يوسف وإقصائه عن المقاطعة، وندب الأمير أعضاء ديوانه ليوقّعوها".

٢٣٨- الخوري منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٥٩-٢٦٠. "يبدو أنّ أمور القضاء لم تكن سويّة في ذلك الوقت، فاستقال الخوري يوحنا الحاج لأسباب صوابيّة، فعيّن الأمير بشير أحمد خلفًا مؤقتًا له الخوري يوحنا الخوري الذي كان قاضي القائمقاميّة خارج المجلس. وسنة ١٨٥٥، إضطر الخوري يوحنا حبيب لأن يترك ديوان القائمقاميّة لفقدان الحرية في إستقامة الرّأي. فأمر البطريرك الخوري يوحنا بالرجوع، فشقّ عليه الأمر، لكنّ طاعة رئيسه إضطرّته للقبول، فرجع قاضيًا مشترطًا أن لا يتدخّل أحد بين ضميره والقانون، وسلك مسلك النزاهة على محجة العدل دون محاباة أو مداراة خاطر، ثم بذل القائمقام جهده حتى عزل الخوري يوحنا حبيب من القضاء خارج الدّيوان".

٢٣٩- رتيب عمون عيد، **يوسف بك كرم**، ١٩٩٥، ص ٤٢. "حزم مخايل كرم أمره وأقدم على خطوة شجاعة وهي مهادنة شقيقه ومصالحته والإعتراف له بالتفوّق والزعامة، واقتنع بأنّ الإستمرار في مناهضته ضرب من العبث خصوصًا وأنّ القنصل الفرنسي كان يدعمه".

٢٤٠- كان إدمون دوليسيبس يعرف أنّ الأمير بشير أحمد عيّنه الأتراك بالإتّفاق مع الإنكليز وهو موالٍ لهما، وظهر ذلك في قضيّة يوسف بك كرم، فرفض دوليسيبس إستقبال الأمير إذلالاً له وأخذ تنازلات منه.

٢٤١- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٦٨. "عرف عن القنصل الفرنسي أنّه نشيط لا يتعب وهو راغب في أن يسيطر على لبنان غير المقسّم. وكان القائمقام في حيرة من أمره. ثمّ وجد أنّه ليس مستحيلاً أن يخدم سيدين، ففعل ذلك بلباقة تامّة ووجد نفسه أنّه مجبر على الخضوع والعبادة. فقد قيّد نفسه بعهد بحضور القنصل الفرنسي العام أن يطيع أقلّ إشارة من البطريرك، وهكذا خلقت ولاية ثلاثيّة مقيّدة بمبدأين: الخضوع من قبل السلطة المدنية للسلطة الدينيّة، وخضوع الإثنين

لفرنسا. وكل من خالف أو خان في تنفيذ هذا النّظام يُسحق دون شفقة".

٢٤٢- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٦٥. "توصّل مفوّضو القنصليّة الفرنسيّة إلى الإشراف على مصالح المسيحيّين لكونها من حقّهم الشّرعي، ولكونها بقيت لعدّة سنوات في الظاهر مهملة. فامتاز القنصل العام الفرنسي في بيروت أكثر من زملائه بمظهر الصلف، والدكتاتوريّة، ورغبته القوميّة في نشر النفوذ الفرنسي بنواياه المخلصة، وآماله بتحسين حالة المسيحيين ورفع مستواهم. بهذا التصرف الجريء وبخاصة كثيرًا أو قليلاً في تحصيله لهم مؤقتًا مركزًا لائقًا حقيقة غير مشكوك فيها، غير أنّ اجتهاده لم يكن عن حكمة. لقد أحبَّ القضيّة المسيحيّة كثيرًا ولكن دون رؤية".

٢٤٣- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٦٥. "أي توطيد العلاقة مع الطائفة المارونيّة وشعور المسيحيّين بضمان الإحترام والتمتّع بالسيادة تحت رعايته السامية".

٢٤٤- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٦٦. "كان للقنصل الفرنسي إتّصالات دائمة بمسيحيّي لبنان، وتدخّل مع القائمقام، وإجتماعات سريّة مع البطريرك الماروني، كما كان يقوم أحيانًا بجولات في الجبال حيث يستقبل هتافات عظيمة، فتُقرع أجراس الكنائس والأديرة، ويخرج مواكب الكهنة وتُطلق العراضات الداوية".

٢٤٥- لويس دوبوديكور، **دور فرنسا في لبنان**، تعريب كرم أنطوان، ١٩٨٢، ص ٩٨. "نظر الأتراك إلى قنصل بيروت بخوف وتعجّب واندهاش، وكانت الجماعات الإسلاميّة في بيروت على جانب عظيم من الإنفعال تنتظر الظروف الملائمة. واتّفقت الدولة العثمانيّة وإنكلترا على تحريض المشايخ على الثورة. وعندما أراد القائمقام بتأثير من قنصل فرنسا أن يضع حدًا لهذه الفوضى، طلب القنصل الإنكليزي إستبداله واعترضت فرنسا على ذلك، وفي سنة ١٨٥٧ طرد

القائمقام من مركزه ومكث سنتين في بيروت دون أن يهتمّ الباشا لإعادته بالرّغم من إلحاح القنصل الفرنسي".

٢٤٦- إجتمعت الدول الأوروبيّة باستثناء فرنسا على وضع حدّ لمطامع محمّد علي ليس في سوريا فحسب، بل في سائر ممتلكات السلطنة العثمانيّة، وتمّ توقيع المعاهدة في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠. ولما كان توسّع محمّد علي يمثّل إمتداداً للنفوذ الفرنسي في الشّرق فإنّ هذه المعاهدة أدّت إلى إنحسار هذا النّفوذ، وترك الساحة لبريطانيا كلاعب أساسي فيها.

٢٤٧- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيَة**، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٥٢٣. "إنتهت حرب القرم بمعاهدة عُقدت في باريس بتاريخ ٣٠ آذار سنة ١٨٥٦، وبعد إمضاء هذه المعاهدة إجتمع المؤتمر في الأيّام الخمسة الأولى من شهر إبريل وقرّر رفع الحصار البحري عن موانىء روسيا، وأن تسحب فرنسا وإنكلترا وبيمونتي (سردينيا) عساكرها من بلاد القرم في مسافة ستة أشهر".

٢٤٨- رشيد باشا هو الصدر الأعظم العثماني.

٢٤٩- أحد كهنة الأرمن، **نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام**، نشرها الأب لويس شيخو، بيروت، دار المشرق، ١٩٢٧، ص ٦. "إجتمع حوالي ألف شخص من آل حبيش وآل خازن وانطلقوا إلى سرايا الأمير المذكور وأعلنوا له أن يترك ولايته وينزل من الجبل ويسكن في بيروت أو غير مكان، وإلاّ سيحيط به ضرر كبير يؤول به إلى فقد الحياة. ومن ثمّ أسرع بالنّزول إلى بيروت إحتفاظاً لنفسه، ليعرض الأمر إلى مشير الدولة العليّة، وكان نزوله في ١٢ أيّار ١٨٥٨. وبما أنّ العمل كان مغايراً لإرادة الدولة، صار الإهتمام في رجوعه إلى ولايته".

٢٥٠- عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ زحلة**، زحلة، جريدة زحلة القناة، ١٩٨٤، ص١٩٧. "كانت زحلة تُعتبر قاعدة الشّوف البياضي، ويتبعها غربي البقاع،

وأكثريّة أراضيها مملوكة من آل "أبي اللّمع". في سنة ١٨٥٩ إنقسم أهالي زحلة أحزابًا، فمنهم أحبّ الإنضمام إلى قائمقاميّة النّصارى، ومنهم أصرّ على طلب حاكم عثماني، وبعضهم أراد البقاء في ولاية لبنان إذا أبدل القائمقام النّصارى بشير أحمد. ولكنها ألحقت بإيالة صيدا، وظلّت كذلك إلى أن أُضيفت إلى متصرفيّة جبل لبنان كما كانت على زمن القائمقاميتين".

٢٥١- وقعت حادثة بيت مري في ٣٠ آب سنة ١٨٥٩، وهي شرارة الحرب الهائلة.

٢٥٢- تفاقم الخلاف بين مور قنصل بريطانيا في بيروت وبين الأمير أحمد، لأنّ الأخير حسم أمره ليكون إلى جانب البطريرك والقنصل الفرنسي. ومن جهة أخرى بدأ قنصل بريطانيا أحداث الإضطرابات بوجه الأمير، فأيّد الأمير بشير عسّاف والمقاطعجيّة وكل حركة تثار بوجه الأمير بشير أحمد.

٢٥٣- سميليا نسكايا، **الحركات الفلاّحيّة في لبنان**، تعريب الجاموس، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٢، ص ١٩١. "حدث في زحلة سنة ١٨٥٧ خلاف بين بيت معلوف وبيت أبي خاطر، فقتل ستة أشخاص من الفريقين. وثار أهل زحلة ضد أسيادهم الإقطاعيين آل "أبي اللّمع" وامتنعوا عن طاعة الأمير بشير أحمد أبي اللّمع وانتخبوا من بينهم شيخ شباب وشكّلوا مجلسًا بلديًا من ستة أشخاص".

٢٥٤- فيليب حتي، **تاريخ لبنان العام**، بيروت، دار الثقافة، ١٩٥٩، ص ٥١٨-٥١٩. "شاهد عيان للأحداث إسمه تشارل هنري تشرشل (كان الناس يعرفونه شرشر) ينتمي إلى العائلة الأرستقراطيّة المشهورة مارلبورو. جاء البلاد كضابط في الجيش الذي حارب إبراهيم باشا وقد اشترى مزرعة بجواره وأنشأ فيها مدرسة صغيرة. وقد ألّف كتابين فيهما الكثير من المعلومات عن الحياة والمجتمع في لبنان ١٨٤٠-١٨٦١. قال عن نفسه أنّه بنى تحليله على علاقات حميمة مع الدّروز والنّصارى وهو لا يتّهم أحد ولا يدافع عن أحد".

٢٥٥- رتيب عمون عيد، **يوسف بك كرم قبل المتصرفية**، ١٩٩٥، ص ٥٩. "كان الإعتقاد السائد أنّه أينما حلّ تشرشل بك تحلّ المشاكل، والسيطرة على أملاك الدّولة تسمح لهم بالدخول إلى المناطق المارونيّة". وقد كتب سفير فرنسا في لبنان إلى وزير خارجيته: "لقد تصدّى يوسف بك كرم بقوّة السلاح لتشرشل ومنعه من السيطرة على بعض قرى السلطان وممتلكات رعاياه".

٢٥٦- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٦٢. "سنة ١٨٤٩-١٨٥٠ أمر الباب العالي إجراء المسح في جبل لبنان، أيّدته فرنسا وعارضته بشدّة بريطانيا، وكانت قضيّة التخوم بين بشرّي وإهدن إحدى المشاكل الصعبة لتداخل الدول في هذه الأشكال. وسنة ١٨٥٦ تشاجر أهل إهدن وبشرّي وتراموا بالرّصاص فقتل إثنان من بشرّي وثمانية من إهدن".

٢٥٧- رتيب عيد، **يوسف بك كرم قبل المتصرفية**، ١٩٩٥، ص ٧٨. "كان تشرشل يحرّض البشراويّين على الإهدنيّين ويدربّهم على إستعمال السلاح. حتى أنّه ذهب إلى حدّ الإشتراك الفعلي على صهوة جواده إلى جانب البشراويّين ضد الإهدنيين الذين كانوا بقيادة يوسف بك. إنتصر الإهدنيّون في هذه الموقعة على البشروايين بتاريخ ٩ تموز ١٨٥٧، وكان تشرشل أوّل الهاربين".

٢٥٨- برزت بوادر الفوضى لأنّ القنصل الإنكليزي كان المحرّض على القائمقام بشير أحمد، وكان تشرشل بك دائم التجوال في الجبل يحرّض ضدّ الأمير. وفي سنة ١٨٥٦ جاء إلى جونية وأثار الناس ضدّ الحكومة، ثم تنقّل إلى بشرّي وحرّض أهاليها ضدّ إهدن حتى استخدم السلاح بين أكبر تجمّعين مارونيين في الشمال.

٢٥٩- المقصود هو الأمير بشير قاسم عمر الملقّب بالكبير (١٧٦٧-١٨٥٠).

٢٦٠- تحزّب بعض الأهالي للأمير بشير أحمد وعرفوا بالأحمديين، وكانت تساعدهم فرنسا، وتحزّب آخرون للأمير بشير عسّاف وعرفوا بالعسّافيين.

وعلى الرّغم من أنّ القنصليّة الإنكليزيّة وافقت في البداية على تنصيب الأمير بشير أحمد، لكنّها الآن بدّلت موقفها وأخذت تؤيّد مناوئه الأمير بشير عسّاف وأنصاره، وتوجّه خطاهم بواسطة عملائها وأبرزهم الكولونيل تشرشل.

٢٦١- مجموعة مؤلّفين، **المسيحيَة عبر تاريخها في الشّرق**، بيروت، نشر مجلس كنائس الشّرق الأوسط، ٢٠٠١، ص ٢٨١. "إنّ الإمبراطور البيزنطي الذي عرف بقسطنطين الرّابع (٦٦٨-٦٨٥)، والذي لقّب بالملتحي (Pognonato)، أمر بعقد المجمع سنة ٦٨٠، وحدّد هذا المجمع أنّ في المسيح مشيئتين وفعلين، ورشق بالحرم كل من قال بالمشيئة الواحدة والفعل الواحد".

٢٦٢- أسد رستم، **تاريخ كنيسة إنطاكية**، دار الفنون، منشورات النور، ٢/٥١. "هو يوستيناس الثّاني (٦٨٥-٦٩٥) عُرف بالأشرم. دعا إلى عقد المجمع السّادس وحضره كل آباء المجمع الخامس والسادس. أكّد مقرّرات مجمع ٦٨٠ أي حرم من قال بالمشيئة الواحدة".

٢٦٣- تعاون الأمير أحمد وفرنسا والكنيسة المارونيّة الكاثوليكيّة وعارض الإنكليز والبروتستانت، وأصبح بقاء الأمير أحمد في السلطة يعني إنتصار فرنسا الكاثوليكيّة المؤيّدة للطائفة المارونيّة الكاثوليكيّة، وسقوط الأمير أحمد يعني إنتصار البروتستانت والإنكليز.

٢٦٤- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٦٣. "في أوّل أيّار إجتمع أخصام الأمير من أمراء ومشايخ في بحنس برجالهم، وحملوا السّلاح ضدّه، ومعهم جمهور من القاطع وكسروان والمتن، فخاف الأمير وانهزم إلى بيروت".

٢٦٥- أحمد طربين، **أزمة الحكم في لبنان**، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٠١-١٠٢. "بعد إعتقال الأمير عمّت الفوضى البلاد، ودعا خورشيد باشا والي صيدا الأمير بشير عسّاف إلى بيروت ليثبت شكواه. رفض بشير عسّاف الحضور إلاّ بعد حضور مندوب السلطان عطا بك النّاظر بالشّكاوى المقدّمة من المسيحيين.

إقترح عطا بك في ٩ حزيران أن تحلّ القضيّة برمتها في الأستانة، ولم تلتفت السلطات العثمانيّة إلى طلب مستر مور بعزل الأمير أحمد ولا إلى الشكاوى المرفوعة ضدّه، وأعاد خورشيد باشا الطلب من الأمير أن يجمع الضّرائب".

٢٦٦- سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحيّة في لبنان**، تعريب عدنان الجاموس، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٢، ص ١٨٩. "حضر إلى صيدا في خريف ١٨٥٧ واليها الجديد خورشيد باشا. ويذكر القنصل الروسي موخنين أنّه كانت لدى الوالي الجديد تعليمات بعرقلة حركة العرائض في لبنان. وكان وخنين يفترض عن حقّ بأنّ السلطات التركيّة كانت لا تزال مهتمّة كالسّابق بتعقيد الوضع السياسي في لبنان، لكي تكون لديها الذرائع المناسبة لإلغاء الحكم الذاتي في البلاد".

٢٦٧- يقصد بذلك التخلّي عن مرسوم الإصلاحات الذي صدر سنة ١٨٥٦ على أثر حرب القرم وقضى بمساواة المسيحيين مع غيرهم من شعوب الدولة العثمانيّة.

٢٦٨- سميليا نسكايا، **الحركات الفلاّحيّة في لبنان**، تعريب عدنان الجاموس، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٢، ص ١٩٠-١٩١. "إستقبل خورشيد باشا بهيجان شعبي، فطلب من القائمقام أن لا يقوم بأي عمل من شأنه أن يزيد الإضطراب في البلاد، وأصدر أمراً بعدم قبول الشكاوى والمعارضين. لكن عندما حاول الأمير تنفيذ أمر الباب العالي بجباية الضرائب إستاء الأهالي. أدرك البطريرك أنّ معارضة المقاطعجيّة للقائمقام أمر مضرّ، فأخذ الأسقف طوبيا عون ببذل جهوده لتسوية الأمور بين القائمقام والمشايخ المسيحيّين، وكانت الأرستقراطيّة الدرزيّة قلقة ممّا آل إليه الوضع، وقد أوصى زعيم مشايخ تلحوق دروز المتن في رسالة إليهم بعدم الإشتراك في الحركة، وبإطاعة السلطات، كما توجّه الشيخ سعيد جنبلاط إلى مشايخ بيت الخازن بمثل هذه الوصيّة وحذّرهم".

٢٦٩- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٦٩. "بعد نزول الأمير إلى بيروت إضطرب الأمن وكثرت اللصوصيّة ورفعت الشكاوى إلى سفير بريطانيا في الأستانة، ستراتفورد. فأجبر الباب العالي على إرسال بعثة للتّحقيق. وبهذا الخصوص إستدعى خورشيد باشا الأمير بشير عسّاف لإثبات شكاويه ضد الأمير بشير أحمد، فرفض حتى وصول المعتمد السلطاني. لكنّ بعثة التّحقيق برهنت على فشل مقصود، فالمندوب علق بين أيدي الحكام القانونيين، ووُشي بمبلغ عظيم، فوقّع تقريراً أصدره هؤلاء الحكّام أنفسهم بأنّ القائمقام غير مخطىء، وأنّ المعترضين ثوريّين ومخيفين".

٢٧٠- أحد كهنة الأرمن، **نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام**، نشره الأب لويس شيخو، ١٩٢٧، ص ٦. "كان نزول الأمير إلى بيروت في ١٢ أيّار ١٨٥٧، واعتبر أنّ هذا العمل مغاير لإرادة الدولة، لذلك صار الإهتمام في رجوعه إلى ولايته. ومكث القائمقام لمدّة سنتين رغم إلحاح القنصل الفرنسي لإعادته إلى مركزه".

٢٧١- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٦٦. "إتّفق المشايخ على عزل القائمقام وأقاموا محافظتين على "الأربع جهات". كما أنّه في ٢٨ أيلول صدر أمر سامي بتوقيف الأمير بشير أحمد القائمقام عن الأعمال، وتوكيل الأمير حسن اللّمعي مكانه. أمّا على المستوى الشّعبي فكان الناس يتحدّثون عن الأوضاع التي وصلوا إليها وخلصوا إلى تنظيم صفوفهم واختيار شيوخ الشباب في القرى والدساكر".

٢٧٢- سميليا نسكايا، **الحركات الفلاّحيّة في لبنان**، تعريب عدنان الجاموس، دار الفارابي، ١٩٧٢، ص ١٩٣. "كانت الفئات الإقطاعيّة تتصارع حول منصب القائمقاميّة من أجل أهدافها السياسيّة النفعيّة. ولم يتورّع المشايخ عن نهب

الفلاّحين بشكل مباشر من أجل الحصول على الأموال اللاّزمة لمتابعة الصراع. وقد اشتكى الفلاّحون إلى البطريرك أنّ الإقطاعيين حرموهم الأمن والرّاحة والسكينة".

٢٧٣- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٧٤. "إنّ غبطة البطريرك غبّ المفاوضة مع مطارينه، والتروّي بما حدث، وملاحظة ظروف الزمان وسياسة الأحكام في ذاك الآن، فأجمع رأيهم بأنّ مداركة الحال لمعاطاة المصالحة والوفاق هو الأوفق".

٢٧٤- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٧٦. "إستقال صالح صفير من الوكالة العامّة، وتسلّم مكانه طانيوس شاهين سعادة، وعلى الفور عظم الهيجان. وحدث أنّ المشايخ كانوا مجتمعين في غوسطا. فلما درى الأهلون بذلك زادوا هيجاناً، وحالاً إجتمع نحو ثلاثماية رجل من قرايا قبلي كسروان مدجّجين بالسّلاح، طالبين قيام المشايخ في غوسطا ومن كامل قرايا كسروان، وهجموا على دور المشايخ وأطلقوا الرصاص عليهم، ونزحوهم من أوطانهم مع كامل حريمهم وأولادهم، وشتّتوا شملهم".

٢٧٥- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٧٠. "وصف تشارلز تشرشل الحالة بأنّ حركة الفلاّحين ثورة منظّمة بجميع أنواع الهيجان الوحشي، فمنازل المشايخ المطرودين أُحرقت إلى الأرض، وكان من يوجد سالماً من المشايخ يقبض عليه حالاً، ووضعت في عنقه حبل، وسحب من هنا في شكل مهين. وأخيراً عُذِّب إلى أن مات، وكذلك ذُبحت زوجته وابنته، وصُودرت جميع ممتلكاتهم، وقُطفت أحراشهم، ووزّعت للحاجات العامّة، وخلال سنة ١٨٥٨و١٨٥٩، إستمرّ هذا النّسق من السلب والنّهب وبلا خوف".

٢٧٦- سميليا نسكايا، **الحركات الفلاّحيّة في لبنان**، ترجمة عدنان الجاموس، دار

الفارابي، ١٩٧٢، ص ٢١٤-٢١٧. "دخلت الكنيسة على خط تسوية الخلاف بين الفلاّحين والمشايخ، ففي آذار ١٨٥٩ إقترح البطريرك تسوية العلاقات مع المشايخ على أساس الإعتراف بسلطة ثلاثة مأمورين منتجين من قِبل الخازنيين، فرُفض الإقتراح. وفي آذار من السنة عينها عادت المفاوضات بين البطريرك والمتمرّدين وشارك فيها طانيوس شاهين من جانب ومن الجانب الآخر كاتم أسرار البطريرك يوحنا حبيب، وممثّل القنصل الفرنسي وعميل القائمقام، وتراجع البطريرك هذه المرّة بناء على رغبات القنصل الفرنسي. فاقترح على المتمرّدين إنتخاب مأمورين من الفلاّحين ومعهم ثالث برائي".

٢٧٧- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٨٠. "قدم المشايخ طلباً يسترحمون فيه خورشيد باشا، وبعد يومين أصدر أمره بإرسال وصفي أفندي وكاخيته، ومدير أعماله ومعه مئتي عسكري إلى جونيه. ولدى وصوله زاره مشايخ بيت الخازن فأعلمهم أنّه حفر لإلقاء القبض على طانيوس شاهين رئيس الثورة، وتأديب العصاة والمذنبين. كما أنّ طانيوس شاهين زار خورشيد باشا في بيروت ونال رضاه لأنّه المرشد لأعمال العصيان. ثم ذهب وصفي أفندي إلى عجلتون، واستدعى المشايخ والأهلين وتلا عليهم البيلوردي التي بيده من الباشا مآلها الوسيم التّهديد والتوعيد على أصحاب الهياج والعصيان".

٢٧٨- الكاخية كلمة تركية تعني سيد البيت، وكان لها أكثر من معنى فهي المدير أو وكيل الاعمال أو النائب.

يوسف نعمة، **مجتمع مدينة دمشق**، دار طلاس، ١٩٨٦، ١/ ٢١٦.

٢٧٩- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٧٨-٢٨٢. "جدّد الشباب هجومهم على غوسطا، فكرّر المشايخ طلب عدالة الدّولة. ونظراً لأنّ القوّة في جونيه غير كافية، جاء

الباشا بعسكره من المديرج لتأديب العصاة، ورأى البطريرك أنّ دخول العسكر إلى كسروان له نتائج سيّئة، فاتصل بقنصل فرنسا طالبًا منه أن يفعل ما يراه حسنًا، فأرسل القنصل كتابًا إلى الباشا يوضّح فيه أنّ دخوله بالعساكر إلى كسروان هو ضد نظامات وترتيبات جبل لبنان، فقرّرت السلطة التركيّة التريّث وسحب فصائلها من لبنان الشمالي".

٢٨٠- أحد كهنة الأرمن، نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام، نشره الأب لويس شيخو، ١٩٢٧، ص٧. "على أثر وقف تقدّم الجيش إلى كسروان، تجدّدت المفاوضات بين البطريرك والمتمرّدين، وشارك فيها طانيوس شاهين ويوحنا حبيب كاتم أسرار البطريرك وممثّل القنصل الفرنسي، وقد حاول البطريرك والقنصل الفرنسي الضغط على شاهين، وبذل البطريرك الإعتناء والإهتمام كثيرًا في رجوع المشايخ لمحلاتهم، وأعطى أوراق حرومات كثيرة إلى كلّ القرى في شأنه صيانة أحوالهم، وعمل جمعيّة وفيها إقتنع الأهالي في أمر رجوعهم، ولهذا أرسل قسوسًا إلى ساحل بيروت، وبهم إستدعى المشايخ لبيوتهم وليملكوا أرزاقهم. أمّا المذكورون ففي وقته أبوا عن المجيء لسبب إضطراب الجبل ولعدم الأمنيّة".

٢٨١- سنة ١٨٥٩ بدأت الخطوات العمليّة لتوحيد إيطاليا، وقد شارك نابوليون الثّامن كافور عندما أعلنت النمسا الحرب على سردينيا. وشغلت مشكلة إيطاليا أوروبا بأجمعها، لكن فرنسا كانت الأكثر اهتمامًا، وبخاصة فيما يتعلّق بإقليم نيس وسافوي وضمّهما إلى فرنسا.

٢٨٢- عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، جريدة زحلة الفتاة، ١٩٨٤، ص ١٩٣-١٩٥. "إختارت زحلة سنة ١٨٥٥ شيوخًا لإدارة شؤونها. واجتمع هذا المجلس وقرّر طرد نقولا الأرقش ممثّل الأمير بشير أحمد. وكان للأمراء اللّمعيين سيطرة على المدينة ويملكون عقارات كثيرة فيها. وقد انحاز مجلس زحلة إلى الأمير بشير عسّاف، وفي أواسط كانون الأوّل ١٨٥٩، ذهب وفد

زحلي إلى بيروت وقدّم عريضة إلى خورشيد باشا يطلب فيها تعيين حاكم عثماني يدير شؤونهم لينسلخوا عن لبنان، وأبلغوا ذلك إلى القناصل الأجنبيّة في بيروت. ورفع طلب أهالي زحلة إلى الأستانة، وبعد مرور مدّة ورد الجواب بإجابة مطالب الزحليّين وقبول إنضمامهم إلى ولاية سوريا وانسلاخهم عن لبنان. وأرسل الوزير مستسلماً عثمانياً إسمه صادق أفندي".

٢٨٣- فريد وفيليب الخازن، **المحرّرات السياسيّة**، بيروت، دار الرائد، ١٩٨٣، ص٣٦٩-٣٧١. "أدخلت الكنيسة الغربيّة تعديلات حسابيّة على التّقويم اليولياني (الشرقي) سنة ١٥٨٢، وطلبت إلى جميع الكنائس والدول الكاثوليكيّة إتّباع التّقويم المعروف بالغريغوري الغربي. عند إنضمام الكنيسة الملكانيّة إلى روما، إشترط أبناؤها حفظ أعيادهم ولغتهم. لكنّ الكنيسة الرومانيّة الغربيّة، لتأكيد إنضمامهم، طلبت من البطريرك مكسيموس مظلوم إستخدام التّقويم الغريغوري. البطريرك مكسيموس كان رجلاً صلباً رفض التبديل وهدّد بالإنفصال. بعد سنتين توفي هذا البطريرك وخلفه إكليمنضس بعد أن تعهّد خطيّاً بإتّباع الحساب الغريغوري. وعندما انتقل إلى دمشق وباشر تنفيذ التعهّد، إنقسمت الطائفة لأنّ في إتّباع التّقويم الغريغوري تبدّل في مواعيد الأعياد التي اشترطوا المحافظة على مواعيدها. ولما كانت زحلة من المدن الكبيرة وغالبيّة سكانها من الرّوم الكاثوليك إنتقلت اليها المشكلة وتفاقمت فيها".

٢٨٤- عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ زحلة**، جريدة زحلة الفتاة، ١٩٨٤، ص ١٩٧. "إنعقد المجمع الثّامن والعشرون للطائفة في ١٢ آب ١٨٥٩ في حيّ الدوق- زحلة، وحضره أغابيوس الرياشي مطران بيروت، وملاتيوس مطران بعلبك، وتاودوسيس مطران صيدا ودير القمر، وباسيليوس مطران زحلة والفرزل، وأقرّوا رفض العمل بالحساب الغريغوري. وعندما علم البطريرك شكاهم إلى رومه، فألغى الكرسي الرّسولي مجمعهم هذا، واضطرّوا بعد مرور مدّة أن

يتبعوا الحساب المذكور، ولكنّهم ضايقوا البطريرك حتى اضطرّ إلى الإستقالة كما هو مشهور في تاريخ الطّائفة".

٢٨٥- فيليب وفريد الخازن، **المحرّرات السياسيّة**، بيروت، دار الرائد اللبناني، ٣٧٣/١. "وقعت فتنة في المعلّقة التّابعة لولاية دمشق. والتّفاصيل أنّ المشير الذي كان ينوي لقاء جلالة السلطان هناك كلّف أناس لتكنيس الأزقّة، فهربوا. وعند الموعد جاء الجند وقبضوا على بعضهم والبعض الآخر هرب إلى الكنيسة، فدخل الجنود الكنيسة وكان رئيس الدير بيلونه اليسوعي الفرنساوي، وقبضوا على اللاجئين، وضربوا الرئيس بقسوة وعذّبوه، فأصابه من جرّاء هذه المعاملة البربرية مرض شديد، وقد أرسل من دمشق مسجّل قنصليّة فرنسا وصادق أفندي للتحرّي، ورفعا بيانًا إلى رئيسيهما".

٢٨٦- فيليب وفريد الخازن، **المحررات السياسيّة**، بيروت، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣، ٣٨٩/١. "في أواخر ١٨٥٩ كفّت الحكومة يد صادق أفندي متسلّم مدينة زحلة، وقد كتب مور إلى السيد هنري بولفر بتاريخ ٣١ كانون سنة ١٨٥٩: أنّه منذ إستدعاء المدير التركي الذي كان ولاّه والي صيدا إدارة شؤون زحلة بالوكالة إلى الزحليين متروكين وشأنهم إسوة وسائر أهالي قائمقاميّة المسيحيّة، وهم مقسومون على بعضهم بين ساعٍ إلى البقاء تحت حكم القائمقام، وبين مواصل إلتماس الحكم التركي عليهم، بيد تظهر أنّ الأكثريّة تريد أن تستمر مرتبطة بلبنان إذا أبدل القائمقام بغيره".

٢٨٧- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدّروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٧٥. "كانت الإستعدادات قد أكملت لحرب مسيحيّة ـ درزيّة. وربما اختيرت بيت مري لإشعال الفتيل لتوفّر العناصر اللازمة لذلك، فهي مختلطة بين الدّروز والمسيحيين، حالها حال كلّ القرى المحيطة بها، بالإضافة فهي إمتداد لبلدة برمّانا مركز القائمقام المسيحي". هناك خلاف حول تحديد تاريخ حادثة بيت مري حيث يرى تشارلز تشرشل أنّها حدثت في ٣٠ آب،

ومنصور الحتّوني يحدّدها في أوّل أيلول من سنة ١٨٥٩.

٢٨٨- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر ١٨٩٥، ص ١٣٥.
"عندما حدث الخلاف بين الولدين وسّع الدّروز دائرة التّحريض، وتجمّع دروز القرى المجاورة وهجموا على النّصارى فخسروا في اليوم الأوّل، ثم وصلت نجدات أخرى إلى الدّروز، فأعادوا الكرة على القرية وعادوا عنها خاسرين إلى أن تدخّل يوسف عبد الملك".

٢٨٩- يوسف خطّار أبو شقرا، **الحركات في لبنان**، بيروت، دار الإتحاد، ص ١٠٠.
"إعتبر الدّروز أنّ أحداث بيت مري علامة حرب، وأنّه لا بدّ من الثأر، فجمع يوسف عبد الملك مقاطعجي الجرد نفراً من رجاله وأغار بهم جهة المتن، وجعل يقتل أي نصراني إعترض له في طريقه وهو مع ذلك يحرق بيوت النّصارى. والقرى التي شملها الهجوم بيت مري، وبرمانا، وعين سعاده، وبعبدات، والحازمية".

٢٩٠- يوسف خطّار أبو شقرا، **الحركات في لبنان**، بيروت، دار الإتحاد، ص ١٠٠.
"وسّع يوسف عبد الملك دائرة هجومه ممّا استدعى تحرّك خورشيد باشا باتجاه بيت مري خوفاً من حرب أهليّة، كما تحرّكت قناصل الدّول الكبرى في بيروت، فتوجّه وجيهي باشا القائد العثماني في معسكره إلى منطقة المديرج فقصف وسط المتن إرهاباً وحقناً للدماء".

٢٩١- يوسف خطّار أبو شقرا، **الحركات في لبنان**، بيروت، دار الإتحاد، ص ١٠١.
"إستدعى وجيهي باشا القائمقامين ومقاطعجيّة الجبل، فحضر منهم محمد إرسلان القائمقام الجنوبي، والأمير بشير أبو اللّمع، كما حضر خطّار بك العماد، وقاسم أبو نكد، والشيخ حسين تلحوق، وتداولوا في أمر بيت مري ويوسف العماد، وقرّر قائمقامي الدّروز والنّصارى دفع ثلاثة وثلاثين ألف قرش للنّصارى مثل قيمة ما فاق عن عدد القتلى ومن المحروق والمسلوب".

٢٩٢- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر، ١٨٥٩، ص ١٣٥.

تختلف الروايات حول المذنب الذي يتحمّل التبعيّة. يقول مكاريوس شاهين عن السبب المباشر للفتنة، "أنّ شجارًا حدث بين ولد درزي وآخر مسيحي. وقوي الدرزي على المسيحي وأوجعه ضربًا ممّا دفع أهل النّصراني لتوبيخ الدّرزي". بينما يخالف هذا الوصف يوسف خطّار أبو شقرا إذ يردّ السبب "أنّ أحد المكاريين الدّروز بينما كان يستقي ماء وينقله على ظهر الحمار، إذ دفع الحمار غلامًا نصرانيًا في الطريق فأوقعه، فصرخ الغلام وتجمّع الأهالي، وبدأت الفتنة".

٢٩٣- بعد أن انتصر يوسف عبد الملك في بيت مري، وعين سعاده وبرمانا، واصل القتل وحرق البيوت حتى دخل مدينة حمّانا.

٢٩٤- فيليب وفريد الخازن، **المحررات السياسيّة**، بيروت، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣، ١/ ٣٨٨. "في ٣١ كانون الأوّل سنة ١٨٥٩، رسم مور إلى بولفر صورة دقيقة عن الحالة بقوله: لا تزال رحى الإضطرابات دائرة في القائمقاميّة الشماليّة. إنّ القائمقام لم يستطع منذ عودته توطيد أركان سلطته، والشّعب قد شقّ عصا الطاعة على رؤسائه ذوي الإقطاعات الموكول إليهم معاونة قائمقامهم. إنّ خورشيد باشا والي صيدا وعطا بك المعتمد العثماني عادا من الجبل منتصف تشرين الأوّل وقد قبضا على ٣٦ شخصًا من الدّروز والمسيحيّين لهم دخل في فتنة بيت مري، واقتادوهم إلى بيروت ملافاةً لتجدّد القتال بينهم. (...) ثم كان أن أُطلق سبيلهم بناءً على تدخّل قنصل فرنسا، وتعهّد الفريقين وأصدقائهما المؤيّد بالقسم بحفظ الراحة. ومن ذلك الحين إستسلموا إلى السكينة، واتّفقوا على دفع التعويضات عن المسلوبات والأملاك المنهوبة. فهذا الحادث يثبت إقتدار ولاة الأمر العثمانيين على قمع الإضطرابات وتعزيز سلطتهم في لبنان متى شاؤوا".

٢٩٥- تشارلز تشرشل، **بين الموارنة والدروز**، ترجمة فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٧٦. "أدرك القناصل أنّ الدولة العثمانيّة قادرة أن تقمع أي حركة

تريد، ولكنّها ما زالت تحلم بالسيطرة على لبنان، فهي وإن أوقفت سير القتال، لكنّها أجلته إلى وقت آخر خاصة أنّ فصل الشتاء قد بدأ والحروب ليست سلهة في جرود لبنان المكسوّة بالجليد والثلوج. لكنّ هذا الفصل كان مرحلة التّحضير، فإنَّ أهالي بيت مري الذين لم يشتهروا بشجاعتهم أوقعوا مثل هذه الخسارة في الدّروز، فما الذي ننتظره من مسيحيّي دير القمر، وزحلة، وجزين، إذا أشهروا سيوفهم. أن يتسامح الدّروز تمامًا في قبوله أو ينسوا إنكسارهم المريع أو يتخلّوا عن الأخذ بالثّأر، فذلك ضرب من المستحيل. وفي الواقع بدأ الجانبان من ذلك الحين يستعدّان إلى معركة مميتة لا مفرّ منها، ويعدّان العدّة لها".

٢٩٦– يتبيّن من رسائل مور إلى بولفر أنّ الإنكليز كانوا يعرفون تمامًا دقّة الوضع في لبنان، وأنّ الدّولة العثمانيّة تعمل كإدارة مستقلّة وسياسة مستقلّة، تحاول دائمًا إثارة الإضطرابات بين الدّروز والمسيحيين. وأنَّ مور قنصل بريطانيا في بيروت وتشارلز تشرشل اللّذين عاصرا الأحداث، يعرفان تمامًا نوايا الدّروز ضدّ المسيحيين، لكن مصالح الدّول تختلف عن عواطف الدبلوماسيّين.

٢٩٧– أي المدّة ما بين كانون الثّاني وشهر أيّار من سنة ١٨٦٠.

٢٩٨– لويس دو بوديكور، **دور فرنسا في لبنان**، تعريب كرم أنطوان، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٠٥. "يروي يوسف خطّار أبو شقرا أنّ حادثة دير عميق كانت خلافًا على رئاسة الدير، وأنّ راهب شامي اسمه يني خسر معركة الرئاسة. بين الثلاثة إخوة من صرّح أن في الدّير صندوق ذهب وفضة، فدخلوا الدّير وقتلوا رئيسه وسكّروا وراءهم الباب، فاتهمت الرهبنة علي بشير بك نكد". وعند مكاريوس شاهين خبر مخالف أنّ بعض الدّروز قصدوا "دير عميق على مقربة من دير القمر وقتلوا رئيسه وهو يصلي لربّه ونهبوا ما فيه من الأدوات الثمينة"، ويقول لويس دو بوديكور "أنّه في ٣٠ أيّار سنة ١٨٦٠، وجد راهب

مقتول في وسط الطريق التي تؤدّي إلى دير القمر، وعلى الرّغم من عدم اكتشاف القاتل فقد حامت الشكوى حول الدّروز لأنّ المسيحي لم يكن ليجرؤ على المساس بالكاهن".

٢٩٩- لويس دو بوديكور، **دور فرنسا في لبنان**، تعريب كرم أنطوان، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٠٦. "بعد مقتل الكاهن بدأت أعمال الثّأر، ثم توسّعت فحدث معركة عين دارا التي انتصر فيها الدّروز وواصلوا تقدّمهم إلى المتن". ويقول سيربل كراهام صديق سعيد جنبلاط، أنّه كان بقربه في ٢٨ أيّار "عندما اندلعت الحرب بكل حقدها، وشوهدت من بيروت أثناء الليل ٣٢ قرية تندلع منها النّيران، وبعضها التي كانت تعجّ بالسكان أصبحت في ٢٩ منه غير مسكونة ومدمّرة. وقد تقدّم الدّروز على مرأى من الباشا ومخيّمه فأحرقوا ونهبوا ودمّروا مقرّ الأمراء في بلدة الحدث الغنيّة".

٣٠٠- مكاريوس شاهين، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، مصر، ١٨٥٩، ص ١٤٦. "ليس المهم عدد الجنود لوقف الإضطراب بل المهم في نوايا الإشتراك، فكانوا يثيرون المشاكل ويتظاهرون بعدم القدرة على وقفها حتى تزداد إشتعالاً. وكان أحمد باشا والي الشام يعد بأنّه ساعٍ لحسم الشرّ وكفّ العداء، وعندما يخلو بأصحابه يقول: ربّنا أهلك الكافرين بالكافرين واجعلنا بسلام منهم".

٣٠١- ورد تفصيل هذه المواد ص ٧٨ من هذا التّقرير وقول صادق أفندي لأهل زحلة قبل مغادرته: "سيأتي يوم لن تعود فرنسا موجودة هنا لمساعدتهم وأنّ الحكومة التركيّة ستتذكّر حينها تصرّفها الحالي".

٣٠٢- تركّزت الحروب على مدن مهمّة في لبنان. ففي ٢٩ أيار هاجم الدّروز حاصبيّا، وطلب عثمان باشا ممثّل أحمد باشا والي الشام من المسيحيّين تسليم أسلحتهم لحمايتهم من الدّروز. وعندما قتلوا سلّمت الأسلحة للدروز وحدثت المذبحة الرهيبة في ٦ حزيران حيث لم يعد ذكر مسيحي في تلك المنطقة. في ٣٠ حزيران هاجم الدّروز دير القمر ودافع أهلها ببسالة

واستجابوا لشروط الصلح الدرزيّة ودخلها الدّروز لثلاثة أيام، ثم أعادوا الهجوم مرة أخرى، وحدثت فيها مجزرة شبيهة بما حدث في حاصبيا بموافقة السلطات التركيّة. في ٢٠ حزيران هاجم دروز حوران زحلة بمساعدة البدو والأتراك والأكراد. تدخلت الدول الأوروبيّة لوقف الهجوم، لكن الدّروز وبالإتّفاق مع السلطات، دخلوا إليها بحيلة. صيدا في ذلك الوقت كانت على وشك أن تُهاجم من قبل التعاون الدّرزي العثماني، لكن تحرّك الأساطيل الأوروبيّة في عرض البحر وموقف القناصل المتشدّد أوقف هذا الهجوم.

٣٠٣- لويس دو بوديكور، دور فرنسا في لبنان، تعريب كرم أنطوان، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٢٨. "أبلغ السلطان العثماني إمبراطور فرنسا أنّه سيستخدم كلّ القوى ليُعيد النّظام إلى سوريا وقال "سأعاقب بقسوة المذنبين أيّا كانوا كي أُعيد الحقّ للجميع. وحتى لا يكن لديكم أي شكّ في نوايا حكومتي، سأعهد بهذه المهمّة إلى وزير خارجيّتي المعروفة مبادرة لجلالتك"م. وفي نفس الوقت تحرّكت جيوش خورشيد باشا إلى كسروان فاضطرب السكّان خوفًا من سوابق الأتراك في المتن والشّوف".

٣٠٤- سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحيّة في لبنان**، تعريب عدنان الجاموس، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٢، ص ٢٣٩. "عندما توقفت العمليّات الجريئة، ضغط الأسقف طوبيّا عون على المتمرّدين مكرهًا إيّاهم على الإستسلام، وربما لم تسر الأمور بدون ضغط من جانب القنصل الفرنسي. وفي ٢٩ تموز عام ١٨٦٠ وقّع وكلاء كسروان على بيان قرى لبنان الذين عبّروا فيه عن موافقتهم عودة المشايخ إلى كسروان، وإعادة حقوقهم في الممتلكات".

٣٠٥- إدمون بليبل، **تاريخ لبنان العام**، المطول الثّاني، ١٩٤٧، ص ٣-٤.

٣٠٦- **Archivio Sergretto Vaticano. Delegazione**, Apostolica del Monte Libano Memoria suiftti de Libano 1858-1850.

٣٠٧- أنطوان ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة في لبنان**، ص ١٠. إنّ تقسيم لبنان إلى

قائمقاميتين كان نتيجة تفاهم أوروبي وعثماني، فقد قال رفعت باشا ناظر الخارجيّة العثمانيّة "مشروع قسمة لبنان إلى قائمقاميتين مسيحيّة ودرزيّة هو بمثابة إشعال نار الحرب الأهليَّة فيه".

٣٠٨- إنتُخب المطران بولس مسعد بطريركًا في ١٢/١١/١٨٥٤.

٣٠٩- أحمد طربين، **لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية الإنتداب**، ص ٣٨١. "أقرّ النّظام الأساسي للبنان معدلاً في ٦ سبتمبر ١٨٦٤، ونصّت المادّة الأولى: يتولّى إدارة لبنان حاكم مسيحي يُنصّبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأسًا. يُعطى هذا الموظّف القابل العزل كل حقوق السلطة التنفيذيّة ويسهر على حفظ النّظام والأمن العام في كل أنحاء الجبل".

٣١٠- حدثت إنتفاضة الفلاّحين سنة ١٨٥٨-١٨٥٩، وبعد مرور أربع سنوات على تنصيب بولس مسعد بطريركًا وليس بعد سنتين أو ثلاثة. وهذا الإضطراب في تحديد التّواريخ يُثير الشّك في أنّ هذا التّقرير وضع بعد ثلاثة عشر سنة، وليس بعد خمسة عشر سنة كما أشار في الصفحة الأولى وعليه فإنّه قد كُتب في عهد المتصرّف داود باشا.

٣١١- إنّ لبنان واقع تحت الحكم العثماني منذ سنة ١٥١٦، واستمرّ حتى سقوط الدولة العثمانيّة بعد الحرب العالميّة الأولى، ولا علاقة لتعاون الفلاّحين والإقطاعيين في حماية لبنان من الإحتلال العثماني أو المحافظة على سلامة الديانة الكاثوليكيّة، لأنّ لأتباع هذه الديانة إيمانهم، ولمرجعيّتهم جهاز خاص مهمّته حماية الكنيسة والإيمان.

٣١٢- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٦٣. "واضح من سياق النّص أنّ الكاتب لا يلتزم جانب الحياد بل هو معارض للبطريرك، ومنحاز لجانب الأُسر الإقطاعيّة وقد أطلق هذا الوصف".

يُظهر مسلسل الأحداث لسنة ١٨٥٧، أنّ عائلة الخازن كانت تختلق الأسباب

لطرد الأمير بشير أحمد أبي اللّمع، والإتيان ببشير عسّاف أبي اللّمع. ففي أوّل أيّار من السنة المذكورة إجتمع أخصام الأمير وطردوه إلى بيروت، "لأنّه غير موافق لسياستهم، ثم أقاموا وكلاء للقرى للتشكّي على الأمير، فلما بلغ مسامع البطريرك بولس مسعد إجتماعهم وتنصيب وكيلاً للقرايا وما أشبه ذلك، فساءه ذلك لإدراكه بأنّ هذه الأعمال يخشى أن تؤول لضررهم كالباحث عن حتفه بظلَفِه. وقد شاع أنّ مطران بعلبك أنطوان الخازن قال: إنَّ عائلتي عتيدة على وشك أن تقع في مصايب عظيمة لكن لا أعلم ما هي".

٣١٣- أنطوان ضاهر عقيقي، **ثورة وفتنة في لبنان**، نشرها يوسف يزبك، دار الطليعة، ١٩٣٨، ص ٧١-٧٥. "عندما قدِمَ تشرشل بك إلى جونيه كان أسد الخازن أكثر هؤلاء مجاراةً له"، وهدف الهجوم على المغيره (وهي قرية مختلطة من المسيحيّين والمتاولة وتتبع مديرية المنيظرة) إثارة القلاقل والفتن، ثم تبعتها أمور أظهرت قساوة الإقطاعيّين في عجلتون. فشاهين الخازن قتل شاهين القاموع لخلاف على مال، وملحم الخازن حاول قبر البيطار وهو حي لخلاف على عشق فتاة، كما أنّ منصور الخازن قتل يوسفيّة لأسباب جنسيّة. لذلك جرت المخابرة بين قرى كسروان "لأنّ الرعب واقع في قلوب جميع الرّعايا، بالأخص بيت الخازن لأنّهم ما عادوا احتسبوا رعاياهم، ولا أكابرهم، ولا رؤسائهم في شيء".

٣١٤- يوسف الدبس، **الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل**، العموميّة الكاثوليكيّة، ١٩٠٥، ص ٥٥١. "هو بولس بن مبارك مسعد من عشقوت، يتّصل نسبةً بالشدياق خاطر الحصروني حاكم جبّة بشرّي. ولا يضيره ان ينسب إلى عائلة صغيرة. ومعروف أنّ من يدخل سلك رجال الدين يصبح الجميع واحداً في جسد المسيح وتزول الفروقات".

- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٦٨. "حاول الفلاّحون إيجاد طريقة يوقوا ذواتهم بها

من المظالم من دون معارضة الأحكام في شيء، فحصل إجتماع في قرية عجلتون بين بعض الشباب، حتّى إذا أحد تعدّى على واحد منهم يكونوا الجميع مسعفين له حتى الدم". ويذكر منصور الحتّوني أنّ أنصار الأمير بشير أحمد بعدما أوقف عن عمله أشاروا عليه "أن ما عندنا هو ردّ السهام على أخصامنا بواسطة تهيّج وتحزّب أهالي كسروان ضد مشايخهم وتشكّيهم من سياستهم، فاستوثق الأمير وأحلافه أولاً برجل ملكي كاثوليكي يُسمّى الياس المنير من زوق مكايل".

٣١٥- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٧١-٢٧٨. "رأت الكنيسة المارونيّة منذ البداية أنّ ما يحدث في لبنان هو دسيس أجنبي، وأنّ الطريق الأسلم هو إجراء الوفاق والمصالحة. فتدخّل الخوري منصور الحتوني مع أهالي الذوق لحماية يوسف الخازن، وبعد أن هاج الأهالي حذّر البطريرك المشايخ أنّ العمل ناجم عن دسائس رديّة، ويجب أن يفطنوا ويتعقّلوا. ما إن شملت الحركة عجلتون وريفون وعشقوت والقليعات، كلّف البطريرك المطرانان نقولا مراد ويوسف رزق، والخوري فرنسيس زوين لإصلاح الحال، ولكن دون نتيجة، ثم عقد مجمعًا للمطارنة، الذين رأوا أنّ المصالحة والوفاق هما الأوفق لأنّ نوايا الحكّام ليست سليمة. وحتى قبل خروج المشايخ من أرضهم لم يقدّموا هم، ولا الفلاّحين أية تنازلات".

٣١٦- أنطوان ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة في لبنان**، نشرها يوسف يزبك، دار الطليعة، ١٩٣٨، ص ٨٥. "بعد هجوم الأهالي على غوسطا وعجلتون والمزرعة، هرب بعض المشايخ إلى دير سيدة بزمار للأرمن الكاثوليك، بطريق الخفا. تعرّف بهم طانيوس شاهين، وهدّد مع الأهالي بالهجوم على الدّير لطردهم، وصُدف وجود البطريرك غريغوريوس الثّامن الأرمني في الدّير، فاحترامًا له لم يحدث الهجوم، وترك الأهالي الدّير. ثم وجد حكّام واحد

من المشايخ في دير بكركي الكرسي البطريركي، فنزل إليهم جمهور من البلاد وأقاموهم من هناك، فتوجّهوا إلى حالات وبلاد جبيل، ومنهم من توجّه إلى بيروت وبيت شباب وبسكنتا".

٣١٧- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٧٤. "إلتزمت الكنيسة المارونيّة الخطة التي تُصلح بين الأطراف. فالخوري بطرس مسعد الذي كان حاضراً في دير البشارة في الذّوق عندما طلب مشايخ بيت الخازن من ابن عمهم الخوري يوسف الخازن أن يترك الذّوق ويتّجه إلى غوسطا، أوضح له بطرس مسعد أنّ ذهابه يزيد هيجان الأهالي وأفهمه أن يعمل غاية جهده لتخميد الثورة. كما أنّ البطريرك بولس أوعز إلى أهل الذّوق أن يُبدوا له مزيداً من الإحترام والطاعة. وفي هذا الوقت بالذات عقد البطريرك مجمعاً من كلّ المطارين، وبعد التروي بما حدث وملاحظة ظروف الزمان وسياسة الأحكام، أجمع رأيهم بأنّ مداركة الحالة لمعاطاة المصالحة والوفاق هو الأوفق".

٣١٨- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٨١. "تجمع الروايات أنّ حركة الفلاّحين شهدت أعمال السرقة، والتخريب، ومصادرة الأملاك، إلاّ أنّ أعمال القتل كانت قليلة إلاّ واحدة حدثت في عجلتون حيث هاجمت جماعة طانيوس شاهين دار الشيخ دياب الخازن ووجدوا حرمته وابنتها في ساحة الدّار، أطلقوا عليهما الرصاص فقتلوهما. وحرمة الشيخ دياب، وابنتها المقتولتان، قد منعت رجال الثورة دفنهما عند الكنيسة نكاية وإهانة لعائلتهما، فدفنوهما قرب دارهما وبعد برهة من الأيّام نقلت جثتيهما إلى مدفن عائلتهما".

٣١٩- أنطوان ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة في لبنان**، نشرها يوسف يزبك، دار الطليعة، ١٩٣٨، ص ٢١٤-٢١٦. "عندما توقفت العمليّات الحزبيّة بين الدّروز والموارنة، أنذر المطران طوبيا عون الفلاّحين ونصحهم بتسوية

الخلاف، ولذلك قرّروا في ٢٩ تموز ١٨٦٠ وضع نهاية لهذا الإختلاف الحاصل بيننا وبين المشايخ الموصي إليهم أن يرجعوا إلى أوطانهم ويتصرّفوا بأملاكهم وأرزاقهم وسائر حاصلاتهم دون معارضة منّا. ثم يمكنهم متى أرادوا أن يرجعوا وينصرفوا كما ذكر إذ ليس لهم من قِبَلنا أدنى مانع يمنعهم عن ذلك".

٣٢٠- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٨٣-٢٨٤. "في الوقت الذي كان فيه المطران طوبيا عون بالتّنسيق مع البطريرك يجري الإتصال مع جميع الأطراف لوقف حركة العصيان، كانت كسروان في مدّة هذه الثورة والهيجان من الهرج والمرج، والتعدّيات والمخاصمات المتراكمة فيعسر تفصيله لأنك ترى وقتئذ الصيحات متواصلة والمخاصمات متراكمة والتحزبات متوالية والتعصبات لإيقاع الضرر متتابعة. قصارى القول أنّ أحوال كسروان كانت متعلّقة في ذلك الحين على إرادة الجهلة الغافلين أصحاب الغايات والغوايات".

٣٢١- لويس دو بوديكور، **دور فرنسا في لبنان**، تعريب كرم أنطوان، بيروت، ١٩٨٢، ص ١١٥. "في الصفحة رقم ٧ من هذه المذكّرة يتّهم صاحبها السلطة الكنسيّة العليا أنّها كانت تعمل لإخضاع البلاد للسلطة الإسلاميّة المباشرة، ثم يكرّر صاحبها أنّ البطريرك ليس بعيداً عن إثارة المذابح في سوريا. ففي هذا القول كثيراً من الإفتراء والتجنّي إذ أنّ لويس دو بوديكور قال إنّ المؤامرة الرهيبة المدبّرة ضدّ مسيحيّي سوريا من قبل التعصّب الإسلامي كانت معدّة بدقّة للتخلّص أولاً من الشّعوب المحاربة في جبل لبنان، ومن ثم قتل الجماهير الآمنة في المدن دون عائق".

٣٢٢- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٦٣-٢٦٤. "عندما علم البطريرك أنّ آل الخازن يُنصّبون وكلاء للقرى، وعازمون على تكثير أحزاب المتشكّين من الأمير، أخذ يحذّرهم وينصحهم ويقنعهم بالإنكفاف عن هذه الأعمال والتحزّب، موضحاً لهم سوء

العاقبة، فلم يذعنوا لنصحه، وأنّهم كالباحث عن حتفه بظلفه وفي نفس الإتجاه. عندما علم قنصل فرنسا أنّ آل الخازن منشقّون على أنفسهم حيال الأمير، منهم من يظاهره بحماسة، ومنهم من يخاصمه بحماسة، أوفد إليهم من ينصح لهم، وإنّ القنصل لا يكفل لهم أنّهم لا يلقون الغوائل الوخيمة من جرّاء تعصّباتهم هذه فلم يذعنوا إليه".

٣٢٣- منصور الحتوني، **نبذة تاريخيّة في المقاطعة الكسروانيّة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٥٩، ص ٢٩٠. "يسوق كاتب المذكّرة تهمة جديدة للبطريرك أنّه أعدّ لحملة صليبيّة ضدّ الدّروز، والواقع أنّ الحركات والحروب في لبنان قد أُعدّت بدقّة وأُحكمت فيها عناصر اللّعبة الدوليّة. أمّا بشأن طانيوس شاهين وعلاقته بالبطريرك، فإنّ طانيوس برع في المناورة السياسيّة حتى احتار المؤرّخون في أمره، فهو قد ظهر على المسرح السياسي دون مقدّمات. لقد فاوضته جونيه أن تدفع له بشرط أن يخضع للبطريرك، وكان يقول أنّه يحمل وثيقة من دول سبع تَعِد المسيحيّين بالحريّة. يظهر المودّة للمشايخ ويقول لهم أنّه فداهم ثم يقاومهم بعنف، رفع العلم الفرنسي فوق بيته وأعلن الجمهوريّة، كان يسند قوله على قول البطريرك، والبطريرك ضد هذا الفعل، وعندما التقاه الخوري منصور الحتوني وأبلغه أنّ باشا بيروت سيرسل قوّة لتأديب الثوّار أجاب طانيوس شاهين: ألعلّك تصدّق هذا الكلام أما تعلم أنّه المرشد لهذه الأعمال. واللاّفت قول أنطوان عقيقي فيه: ظهر منه ما لا يُظنّ به".

٣٢٤- أنطوان لبّس، **توجّهات الإكليروس الماروني السياسيّة في جبل لبنان**، بيروت، ١٩٩١، ص ١٧٢-١٧٤. "بعدما قُطِعت الطرقات على جزّين، أخذ الدّروز والأتراك يتخوّفون من وصول إمدادات عسكريّة وبشريّة للنّصارى من مناطق كسروان. لذلك إستدعى خورشيد باشا طوبيا واتّفقوا على تفكيك الإستعدادات العسكريّة، وتحذير الجميع من معارضة أبناء السبيل".

٣٢٥- أحد كهنة الارمن، **نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام**، نشرها لويس شيخو، ١٩٢٧، ص ١٩. "يروي أحد كهنة الأرمن، أنَّ المتاولة كانوا عاقدين عهدًا مع الدّروز في أنّهم يقومون معهم على النّصارى، ومن ثمّ بعد أخذ زحلة، وخراب دير القمر، أرسل الدّروز يعاتبون المتاولة عن عدم تكميل وعدهم، وقلّة همّتهم وأنّهم حتى الآن لم يضرّوا النّصارى القريبين منهم. وقاموا ليضرّوا بالنّصارى، فأولاً ضرّوا قرى بعلبك وحرقوا البعض منها، وقتلوا من رجالها، ثم بدأوا يضرّون بقرى كسروان ويخطفون الرّاعية كالمعزي والبقر".

٣٢٦- فريد وفيليب الخازن، **المحرّرات السياسيّة**، دار الرّائد اللبناني، ١٩٨٣، ٢/٧. "ورد خبر مقتل الكاهن في رسالة مور القنصل العام إلى بولفر في ٢٧ أيار ١٨٦٠ على الشكل التّالي: يؤلمني أن أخبركم بإزدياد الإضطراب وتعكّر كأس الأمن في القضاء الدّرزي من أعمال جبل لبنان. بمدى الخمسة عشر يومًا التي خلت لا يخلو يوم من حوادث القتل والثّأر بين المسيحيين والدّروز، وآخرها حادثة وقعت منذ يومين، فقد هاجم الدّروز بعض المسيحيّين بينما هم سائرون من دير القمر إلى جزّين، وقد تحقّق أن قتلوا أربعة منهم فيهم كاهن ماروني. وفي بعض الروايات أنّ عدد القتلى تسعة، ومن المرجّح على ما يلوح من الدلائل الكثيرة أنّ هذا الإعتداء سيُثير إنتقام المسيحيين إن لم يجرّ إلى إشتباك الطائفتين في قتالٍ عام".

٣٢٧- فريد وفيليب الخازن، **المحرّرات السياسيّة**، دار الرائد اللبناني، ١٥١/٢،١٩٨٣. "يرى كاتب المذكّرة، أنّ النّصارى قد وضعوا مخطّطًا لقتال الدّروز، وعندما علم الدّروز بذلك، باشروا بإضطهاد المسيحيّين كلّهم. لكنّ رسالة كراهام إلى دفرين تذكر: كنت قد صرفت كل عنايتي إلى جمع الأخبار الصحيحة. أعتقد أنّ الرواية التي أُرسلها إليكم صادقة وتفاصيلها مؤثّرة لكنّها لسوء الحظ حقيقيّة. إنّ الدّروز هم الذين بدأوا بالإعتداء، إذ وجد في أوائل شهر أيّار قسّاً مقتولاً بين بيروت ودير القمر، على أنّه وإن لم يُهتدَ إلى

قاتليه، لم يرتاب أحد بأنّهم دروز، لأنّ المسيحيّين لا يجسرون على قتل كاهن".

٣٢٨- أحد كهنة الأرمن، **نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام**، نشرها لويس شيخو، ١٩٢٧، ص ١٢-١٣. "بعد أن أصبح أهالي دير القمر في ضيق شديد، طلبوا من خورشيد باشا التدخّل، فماطل ولم يعمل حتى عملاً واحداً. طلب المسيحيّين في بيروت مساعدة الكسروانيّين في كتاب إلى طانيوس شاهين، فرفض الإستجابة أولاً لأنّ كسروان في صورة الأمان وبعيدة عن الدّروز، ونحن محصّنون تجاههم فلماذا نرمي برجالنا خارج حدودنا في الأخطار البيّنة، ونُعطي سببًا للحرب ونفتح سبيلاً للأعداء. ولكن إصرار المطران طوبيّا عون، أمر طانيوس شاهين أن يذهب خمسمائة رجل من عسكر كسروان لمساعدة الأهالي التي قرب دير القمر. الأهالي هناك لم يقدّموا لهم القبول والإكرام فتفرّق طابور عسكر كسروان إلى أقسام عدّة. عندما علم خورشيد باشا إستدعى طوبيا عون، وقال له: يجب أن يَمنع أهالي كسروان بألاّ يخرجوا خارج حدودهم، وإن خالفوا أمري هذا سأطلع أنا وآخذ معي عسكر الدولة العليّة وأضرب كسروان وأفنيهم جميعًا". وفي رسالة كراهام المؤرّخة في ١٨ تموز ١٨٦٠ إلى دفرين قال: "تقدّم الدّروز إلى مسافة ٤٠ دقيقة من بيروت، فحرقوا بحضرة خورشيد باشا ومعسكره قرية الحدث الزاهرة مقرّ الأمراء الشهابيّين، وأسرفوا في القتل والنهب، ويقال أنّ الجنود التركيّة أطلقت الرصاص هناك على المسيحيّين الفارّين". ومع كلّ ذلك يرى كاتب المذكّرة أنّ الدّروز ما زالوا في مرحلة الدّفاع عن النفس.

٣٢٩- فيليب وفريد الخازن، **المحررات السياسيّة**، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣، ص ٣٠٦-٣٠٨. "ينقل كاتب المذكّرة وجهة نظر الدّروز من الحرب الأهليّة، فيرمي كامل المسؤوليّة على المسيحيّين. فمنذ ١٨٤١ شعر المسيحيّون بازدياد عددهم، وأخذوا يعملون لنيل إستقلالهم وكرّروا العمل سنة ١٨٤٥

ولم يتمكّنوا من تحقيق هدفهم. وعند إنتخاب بولس مسعد بطريركًا، جدّد الفكرة، وسعى مع المطران طوبيا لإعداد ما يلزم لإتمام غايتهم، ففطنوا إلى أنّ الوسيلة الأولى المتوقّف عليها نجاح مشروعهم هو توحيد الكلمة، لكن زعماء شعبهم، أصحاب ثروة وإقتدار، رفضوا، وهم معروفون بشفقتهم على النساء والأطفال فينفرون من ترميلهن. فأخذ الأساقفة يجدّون في تفويض سلطة أولئك الزعماء، وتقليص نفوذهم، وإلغاء حقوقهم، ليقيموا مقامهم أشخاصًا يعربون على وترهم، ويكون الزعماء في يدهم، يؤيّدون ذلك. فما فعلوه ببيت الخازن، وببيت حبيش، وغيرهم من أصحاب الإقطاعات، إذ طردوهم واغتصبوا أملاكهم واستبدلوهم بطانيوس شاهين. ومن الوسائل التي اعتمدتها الكنيسة تأليف الجمعيّات ليكون الواسطة بينها وبين الجمهور، وتشجيع إختيار شيوخ الشباب وتسليح جميع الرجال".

٣٣٠- يُقصد بأن الأقل عددًا هم الدّروز والأُمّة القديرة التي يحظون بعطفها هي الدولة العثمانيّة.

٣٣١- المعروف وما تُشير إليه الوثائق التاريخيّة أنّ أوروبا المسيحيّة كانت منقسمة على ذاتها حول الأحداث في لبنان، ففي حين كانت فرنسا مساعدة للموارنة كانت بريطانيا تتحالف مع الدّروز والدولة العثمانيّة ضدّ الموارنة.

٣٣٢- أنطوان لبّس، **توجّهات الإكليروس الماروني السياسيّة في جبل لبنان**، بيروت، ١٩٩١، ص ١٤٥-١٤٦. "عند بداية الحركة الفلاحيّة، كان التعنّت القاسم المشترك بين طرفي النّزاع. أمّا البطريرك العارف وحده بخلفيّات وأبعاد هذه الحركة، والذي اضطرّ إلى تبنّي بعض المطالب التوفيقيّة للطرفين كأساس لا بد منه للتسوية، إتّهمه المشايخ والفلاّحون على حدّ سواء بالإنحياز وترجيح فئة على أخرى".

٣٣٣- يوسف الدبس، **الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل**، بيروت، المطبعة الكاثوليكيّة، ١٩٠٥، ص ٥٢٧. "عيّن فؤاد باشا ناظر خارجيّة الدولة

العثمانيّة يوسف بك كرم قائمقاماً، وجاء في إحدى رسائل الكونت يونيفول لوزير الخارجيّة توفتيل، والتي أُرسلت نسخة عنها إلى بكركي بتاريخ ١٣ تشرين الثّاني، أي قبل خمسة أيّام من تاريخ تعيينه، أنّ معتمدي الدول الخمس قد اتفقوا فيما بينهم على تعيين شيخ إهدن قائمقاماً على لبنان، وقد اتّفق رأيهم عليه بعد أن طرح في التداول أكثر من إسم. إتفق في مفاوضات الأستانة على إختيار حاكم أجنبي مدّة ثلاث سنين على سبيل الإختبار، فإن لم ينجح إستبدل بحاكم وطني، وفي نهاية ١٨٦٤ كان بعض عمّال فرنسا قد غيّر أفكار رجال وزارتها في شأن طلب حاكم وطني، فعدلوا إلى تجديد ولاية داود باشا، ولدى إجتماع سفراء الدّول عند ناظر الخارجيّة بالأستانة، تقرّر هذا التّجديد، وفي كلّ الأحوال اللّجنة الدوليّة هي التي تختار وليس البطريرك".

٣٣٤- يوسف الدبس، **الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصّل**، بيروت، المطبعة الكاثوليكيّة، ١٩٠٥، ص ٥٢٤. "يصف المطران يوسف الدبس صديق يوسف كرم أنّه ابن الشيخ بطرس كرم حاكم إهدن، نشأ على روح الدّين والتّقوى، وحبّ الشرف، وطلب المعالي، وأقام له أبوه من اهتمّ بتعليمه اللغة العربيّة والفرنسيّة ومبادىء العلوم، عكس ما يصفه كاتب المذكّرة بأنّه غير مثقّف وأنّه ليس من منشأ كريم".

٣٣٥- أنطوان لبّس، **توجّهات الإكليروس الماروني السياسيّة في جبل لبنان**، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٤١. "جاء إختيار مجيد شهاب ترضية للبطريرك مسعد على إعتبار أنّه من المقرَّبين جداً من البطريرك الماروني، وتأليفاً لقلوب الناس في كسروان وجبيل، ولأنّ البطريرك وفرنسا يرغبان في إعادة الحكم الشهابي الوطني إلى لبنان من خلال الأمير مجيد. وهذا ما أبرز التناقض مع يوسف كرم. لكنّ كاتب المذكّرة يلوم البطريرك بولس مسعد على كل علاقة نشأت مع رعيّته، فقد لامه على علاقته مع طانيوس شاهين ويوسف كرم،

وتعيين حاكم أجنبي على لبنان وحتى في إقرار نظام القائمقاميتين، ولم يكن بطريركًا آنذاك، وأخيرًا يتّهمه بأنّه ليس بالأم الحقيقيّة للصبي ويرضى بفسخه".

٣٣٦- أحمد طربين، **لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى عهد الإنتداب**، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ١٥. "قيل أنّ داود باشا تصفّح نظامات ١٨٦١ لأوّل مرة على ظهر السفينة التي أقلّته إلى سوريا وكثيرًا ما سمع يقول أنّه لولا فوات الأوان لرفض المهمّة أو ما كان قبلها إلاّ بشروط". عند وصوله إلى بيروت، استُقبل ببرودة لأنّ المشاكل التي خلقتها الأحداث كانت كبيرة، منها أنّ البلاد خرجت من الحرب إلى وضع جديد، وعدد الضحايا كبير، وصراع بين الفلاّحين والإقطاعيين، وإنّ مفوّضي الدول الخمسة كان يصعب إجماعهم على أمر معيّن. والأكثر صعوبة ما تضمّنته النّظامات، فهي قد ساوت في عدد أصوات ممثّلي الطوائف في مجلس القضاء الأعلى ومجلس الإدارة، وهناك قضايا التعويضات والضرائب وسياسة التوازن بين الطوائف ومن ورائهما الدّول العُظمى وعمليّات مسح الأراضي وتشكيل الجندرمة. يُضاف إلى كل ذلك أنّ اللبنانيين على إختلاف طوائفهم رأوا فيه موظّف عثماني سلبهم الحكم الوطني.

٣٣٧- أحمد طربين، **لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية الإنتداب**، معهد البحوث والدراسات العربيّة، ١٩٦٨، ص ٤٣. "تركّزت أعمال يوسف كرم على معارضة منافسه مجيد شهاب المرشّح لإمارة الجبل، إذا ما قرّر أن يكون الحكم وطنيًا، فحدث بعض القلاقل في الشمال، وطلب كرم من المتصرّف عزل مجيد شهاب. طلب داود باشا مقابلة كرم، فوافاه كرم على رأس ألف رجل إعتبرها المتصرّف تهديدًا له، وأبلغ فؤاد باشا أنّ كرمًا يهدّده ويطلب نفيه إلى خارج لبنان. أطلع فؤاد باشا اللّجنة الدوليّة واقترح أن يُرافق كرم إلى الأستانة. وافق أعضاء اللجنة الدوليّة وأبحر كرم إلى الأستانة صحبة

فؤاد باشا على متن بارجة عثمانيّة، فوصلها في أوائل يناير ١٨٦٢ حيث لمس إهتمامًا به ومجاملة لشخصه".

٣٣٨- أنطوان لبّس، **توجّهات الإكليروس الماروني السياسيّة في جبل لبنان**، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٤٩. "جُدّدت ولاية داود باشا لخمس سنوات أخرى إبتداءً من ٩ حزيران ١٨٦٤. وفي ١٨ تشرين الثّاني وصل يوسف بك كرم فجأة إلى طرابلس وتوجّه إلى زغرتا بحيث ان وُجد بين أتباعه ومريديه دون أية ملاحقة".

٣٣٩- أنطوان ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة**، نشرها يوسف يزبك، ١٩٣٨، ص ١٣٥- ١٤٧. بين سنة ١٨٦١ وحتى سنة ١٨٦٧، شهدت منطقة كسروان، وجبيل، والبترون، والزاوية، وإهدن، وزغرتا، وطرابلس، وعشقوت، ودرعون، أحداثًا كان هدفها الأساسي معارضة داود باشا ليس لشخصه بل للحكم الأجنبي الذي يمثّله، والمطالبة بحكم وطني. ولم تكن الكنيسة المارونيّة ضدّ هذا التوجّه.

٣٤٠- أنطوان لبّس، **توجّهات الإكليروس الماروني السياسيّة في جبل لبنان**، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٦١. "عند عودة يوسف كرم، كانت الكنيسة المارونيّة والبطريرك بولس مسعد يرغبان بعودة الحكم الوطني إلى البلاد. وعندما استفسر القنصل الفرنسي من البطريرك عن حقيقة موقفه من كرم، أعلن بولس مسعد أنّ يوسف كرم بالرّغم من كونه أحد الأعيان المرموقين بين الموارنة، فإنّ الإكليروس الذي يسعى لإقامة حكم وطني في الجبل لن يطرحه كمرشّحه الوحيد، بالإضافة إلى أنّنا لا نستطيع الوصول إلى نتيجة دون مساعدة فرنسا التي عليها هي أن تختار هذه الشخصيّة".

٣٤١- أنطوان لبّس، **توجّهات الإكليروس الماروني السياسيّة في جبل لبنان**، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٦٢. "كان موقف فرنسا عدم تقديم أيّة مساعدة ليوسف كرم، والتزام قرارات اللجنة الدوليّة الدّاعمة لداود باشا وتسهيل مهمّته في

لبنان. ونصح القنصل الفرنسي الموارنة بضرورة الإلتفاف حول شخص المتصرّف وإعانته بكل صدق وإخلاص، كونه حاكمًا مسيحيًا يرمز إلى فكرة الحكم البلدي. كما نبّه القنصل إلى إحتمال فقدان الموارنة لكلّ الإمتيازات التي اكتسبوها عبر إعادة البلاد بشكل جدّي إلى نير الحكم التركي. في ٣٠ كانون الثّاني توجّه يوسف بك كرم برفقة قنصل فرنسا إلى بيروت وسافر في اليوم التّالي إلى الجزائر".

٣٤٢- يغالي كاتب المذكّرة في هجومه على البطريرك، حتى الخروج عن الحدود المألوفة باتّهامه بأنّه غير كاثوليكي، وغير ماروني وأنّه مستغلّ لمركزه، يعمل كرئيس عصابة ومسؤول عن كل ما حدث في لبنان.

٣٤٣- أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية الإنتداب، معهد البحوث والدراسات العربيّة، ١٩٦٨، ص ٥٥. "كانت أزمة غزير أخطر ما واجهه المتصرّف داود باشا. فقد اقترح المتصرّف إنشاء كروسة (طريق عجلات) يصل غزير بجونيه، لتأهيل جونيه أن تكون مرفأ للجبل، وأن يكون دور الأهالي تقديم الفعلة. أهالي كسروان إعتبروا أنّ فتح الطريق يهدف إلى تسهيل دخول العسكر العثماني إلى غزير. طلب داود باشا سجن الذين هدّدوا أعمال المتصرّف، فتجمّع الأهالي وأطلق المسجونين. وعندما أراد المتصرّف إرسال القوّة لتثبيت سلطة المتصرّف، توالى قدوم الجماعات المسلّحة من إهدن، وبشرّي، وجهات كسروان، وأجبروا قوّات الدّولة على التراجع إلى نهر الكلب. وقد شاع في هذه الأثناء خبر خلاف بين فرنسا وداود باشا، فتشجّع الثوّار وصعدوا إلى ظهر الباخرة الفرنسيّة الراسية في جونية، وطلبوا من قائدها أن يمدّهم بالبارود، لكنّ هؤلاء خيّبوا ظنّهم، وتوسّط القنصل الفرنسي بين المتصرّف والثوّار، ونصح هؤلاء بأن يتوجّه وفدًا منهم إلى داود باشا طالبًا عفوه، وبالفعل إلتمس الوفد من الباشا العدول عن إنشاء الطريق المعبّدة التي تثير هواجس السكان، فنزل عند رغبتهم مقابل تسليم

الأشخاص الذين كانوا موقوفين".

٣٤٤- أحمد طربين، **لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية الإنتداب**، معهد البحوث والدراسات العربيّة، ١٩٦٨، ص ٨٩. "أدرك داود باشا أنّ فرنسا هي الوحيدة القادرة على إيجاد التوازن بينه وبين الكنيسة المارونيّة، والتي تمكّنه من حكم القسم الشّمالي من المتصرفيّة، فمال إلى فرنسا ووطّد صلاته مع المرسلين اللاّتين، ومع الآباء اليسوعيين. وفي سنة ١٨٦٤ قُبيل التجديد لداود باشا، حدثت فتنة غزير الثّانية وكان سببها نزاعًا بين السكان ومؤسسة اليسوعيين في البلد على الماء والاراضي. أوعز المتصرّف إلى الأمير مجيد لتسوية الحقوق العالقة بين الأهالي وبين الآباء، ومع ذلك ففي ٢١ شباط ١٨٦٤، توجّه سكان القسم الأدنى من غزير، ومعظمهم من أنصار كرم، نحو المؤسّسة وهدموا جدران سورها وحطّموا بابها. إنّ الحزب المناهض لليسوعيّين كان يزيد من الشّكاوى التي يمليها خوري ماروني كان يعمل أستاذًا في المؤسّسة، ثم صرف من الخدمة".

٣٤٥- أحمد طربين، **لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية عهد الإنتداب**، معهد البحوث والدراسات العربيّة، ١٩٦٨، ص ٩١. "طلبت فرنسا من أهالي غزير توقيف ثمانية أشخاص عيّنهم الآباء اليسوعيين كمحرّضين، وفي هذا الوقت وصل غزير الأمير أمين شهاب ورئيس الكليّة اليسوعيّة وأحد مشايخ الخازن، فعاد الأهالي إلى العصيان وهدّدوا أنّ فرنسا إذا أرادت أن تخضع الأهالي للآباء اليسوعيّين، فإنّ أمامهم دولة أخرى لحمايتهم. إنسحب منهم القائد الفرنسي وتمّت المصالحة بين الأهالي والآباء. وقد استاء البطريرك كثيرًا ممّا حدث في غزير لأنّ إسم يوسف كرم قد تفوّه به الحاضرون. وربما كان إستياء البطريرك في الأساس راجعًا إلى أنّ النّزاع قد وضع في يد داود باشا برهانًا يبرزه للمؤتمر المنعقد في الأستانة، على أنّ الجزء الوحيد في الجبل الذي لا يسود فيه الأمن والنّظام ولا يدفع الضريبة، ولا يأخذ العدل فيه

مجراه، هو الجزء المرتبط رسمياً بالأمير مجيد وأدبياً بالبطريرك الماروني".

٣٤٦- يوسف الدبس، **الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل**، العموميّة الكاثوليكيّة، ١٩٠٥، ص ٥٥٥. "قال يوسف الدبس رئيس أساقفة بيروت الماروني أنّ من مؤلّفات بولس مسعد، كتابه الموسوم بـ **الدرّ لمنظوم** ردّاً على المسائل والأجوبة المعزوة إلى البطريرك مكسيموس مظلوم مع الملحق به. وقد طبع هذا الكتاب بدير طاميش سنة ١٨٦٣ بعد أن عهد إليّ تنقيح بعض عباراته، وكنت أحب أن أفعل فيه بعض الفوائد التي لا تتعلّق بموضوع الجدل، في حواش أعلّقها على ذيل الكتاب، فلم يُسمح لي بذلك خشية أن لا يحسن الطابعون تعليق الحواشي".

٣٤٧- هنري غيز، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن**، تعريب مارون عبود، منشورات وزارة التربية، ١٩٥٠، ٢/١٤٦. يقول هنري غيز: "لا أرى أنّ اليسوعيين هم أوّل من قاموا بهذه الرسالة في لبنان، وإن كان مؤلّف كتاب سوريا المقدّسة يُنبئنا بأنّهم حملوا إلى الجبل عام ١٥٨١ قوانين مجمع ترانت، وبرهاني على ذلك هو أنّ مذكرات الإرساليّات الجديدة، وقد كتبها اليسوعيين أنفسهم، تُشير إلى أنّ أوّل إرساليّة يسوعيّة كانت في حلب، وأنّهم أقاموا فيها سنة ١٦٢٥. إنّ كتاب سوريا المقدّسة المطبوع عام ١٦٦٠ يحدّثنا فيما عدا ذلك حين يتكلّم عن الكبوشيين، عن أنّ مدينة بيروت كانت منذ مدّة طويلة مركز إقامة هؤلاء. فأنا أميل إلى الإعتقاد بأنّ الكبوشيين هم أوّل من عرفوا في لبنان".

٣٤٨- يوسف الدبس، **الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل**، بيروت العموميّة الكاثوليكيّة، ١٩٠٥، ص ٥٥١. "أتقن البطريرك بولس مسعد اللغات السريانيّة والعربيّة والإيطالية واللاتينيّة، وبعض العلوم، ولما رأى البطريرك يوسف حبيش ما منّ الله عليه من الذكاء وتوقّد الذهن والتُقى، أرسله إلى روما ليتمّم سائر علوم الكنيسة في مدرسة مجمع الإيمان المقدّس، إذ كانت

هذه المدرسة تقبل الطلبة الموارنة وتنفق عليهم ممّا بقي من الدخل لمدرسة الموارنة برومة، فأكمل في هذه المدرسة دروسه الفلسفيّة واللاهوتيّة وما يلحق بها". "فهل يعقل أن يكون البطريرك بولس مسعد وقد فاوض وشارك وحاور كل قناصل الدول الأوروبيّة أن يوصف بأنّه ناكر للجميل".

٣٤٩- ليس واضحاً إن كان يشير كاتب المذكّرة عن المعاهد الأوروبيّة، هل هي للكاثوليك أم للبروتستانت. لأنّه وبحسب ذلك الوقت، فإنّ موقف الكنيسة المارونيّة وليس موقف البطريرك شخصياً كان ضدّ تمدّد البروتستانت في جبل لبنان، وهذا ناشىء من موقف ديني فلسفي إيماني، أكثر ممّا هو ناشىء عن موقف سياسي معارض.

٣٥٠- توقّفت الحرب الأهليّة الدوليّة في لبنان زمن بولس مسعد. وقد أدخل لبنان حمى هذه الحرب منذ دخول المصريين، أي ما يزيد عن عقدين من الزمن. وتحدّث وثائق التّاريخ أنّ الحقد جعل الناس تحرق قرى بأكملها، وتشرّد العائلات، وتتلف المواسم. فأمر طبيعي أن يعقب هذه الحرب المدمّرة فقر وعوز، وجوع وجهل، لا يتحمّل مسؤوليّته شخص مهما كان مركزه. وفي حين يتّهم كاتب المذكّرة البطريرك (الراعي الاول) أنّه لا يوفّر للشّعب أبسط مستلزمات العيش، فإنّ السؤال الذي يُطرح دائماً، هل مستلزمات العيش من مسؤوليّة الكنيسة أو الدولة أو المقاطعجيّة حسب مفهوم ذلك الزمان؟

٣٥١- يُحمّل كاتب المذكّرة البطريركيّة والأديرة مسؤوليّة فقر البلاد، لأنّ البطريركيّة ساهمت في تضاؤل ثروات المشايخ، وعارضت سياسة الحكومة. والسؤال، هل كانت أوضاع الفلاّحين والأسر على ما يرام عندما كانوا مُلكاً للمشايخ؟

٣٥٢- ينقل كاتب المذكّرة صور النّساء والأطفال المريعة والمثيرة لمشاعر البابا، ليعود ويُلقي المسؤوليّة على البطريرك والكنيسة في الأحداث الأخيرة إلى مساعدتهم ليوسف بك كرم ومجيد شهاب من أجل الحكم الوطني. وقد عمّت

الأحداث الأخيرة القسم الشمالي من المتصرفيّة ومن ضمنها بشرّي.

٣٥٣- إعتبر كاتب المذكّرة أنّ البطريرك يضع العراقيل أمام الحاكم الكاثوليكي الذي إختارته اللجنة الدوليّة. وفي حقيقة الأمر أنّ معارضة الكنيسة المارونيّة هي لفكرة الحاكم الأجنبي، فإنّ المتصرّف ما زال ممثّلاً للدولة العثمانيّة، وتجربة الكنيسة المارونيّة مع الدولة العثمانيّة وبخاصة في السنوات الأخيرة تدفعها لمعارضة الحاكم العثماني الأجنبي ومهما كان الخلاف.

٣٥٤- يوسف الدبس، **الجامع المفصّل في تاريخ الموارنة المؤصّل**، المكتبة العمومية الكاثوليكية ١٩٠٥، ص ٥٥٤ .

٣٥٥- سفير دولة سردينيا في لندرة (لندن).

٣٥٦- وزير خارجية بريطانيا من سنة ١٨٥٩- ١٨٦٥.

٣٥٧- رئيس وزارة سردينيا.

٣٥٨- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٥١٣. "عُقدت هذه المعاهدة في باريس بين ٢٥ شباط و٣٠ آذار ١٨٥٦ لإنهاء حرب القرم، وشارك فيها فرنسا، وروسيا، وسردينيا، والدولة العثمانيّة، وقُرّر أن يتّفقوا مع إمبراطور النّمسا، ومن ثمّ مع ملك بروسيا، ووضعوا قواعد لمصلحة أوروبا لتوطيد الصلح، وتعهّدوا جميعًا بإستقلال السلطنة العثمانيّة وإبقائها كاملة. وقد أرسلت سردينيا كاملي بنسور، وكونت كافور، وصلفاطور مركيز فيلا مارينا، مزوّدين بالصلاحيّات المطلقة لإقرار السلم النّهائي والتّوقيع على المعاهدة".

٣٥٩- المقصود بذلك الحوادث التي عمّت جبل لبنان وسوريا سنة ١٨٦٠.

٣٦٠- فيليب وفريد الخازن، **المحرّرات السياسيّة**، بيروت، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣، ص ٢٣٧. "تضمّنت معاهدة باريس ١٨٥٦ ضمان إستقلال ووحدة تركيا، وفي الوقت ذاته عهدًا بين جميع الدّول حفظ السلام وعنايتها بحالة

المسيحيين من رعايا السلطان".

٣٦١- فيليب وفريد الخازن، **المحررات السياسيّة**، بيروت، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣، ص ٢٣٨. "جرت في سنة ١٨٦٠ حوادث في لبنان وسوريا تُشكّل خرقًا لهذه المعاهدة، فوضع ممثّلو النمسا، وفرنسا، وبريطانيا، وبروسيا، وروسيا، وتركيا، بروتوكولاً يشترط أن يتحوّل إلى إتفاقيّة يوقّع عليها ممثّلو الدول، وأنّه سينفّذ من أجل السرعة لبسط الأمن وإرسال العسكر الأوروبي إلى سوريا. لم تكن سردينيا ممثّلةً في هذا البروتوكول. ولمّا كانت من الدول المشاركة والفعّالة في معاهدة ١٨٥٦، فهي تُطالب بحقّها بالمشاركة في هذه المفاوضات".

٣٦٢- الإشارة إلى نظام القائمقاميتين والتّعديلات التي أدخلها عليه شكيب أفندي، وإقرار العمل به سنة ١٨٤٥. ولم تشارك سردينيا في هذا العمل ولذلك فهي تسجّل إعتراضها على عودة العمل به.

٣٦٣- الإشارة إلى أنَّ الطوائف في لبنان كانت مرتبطة بالدّول الأوروبيّة العُظمى التي أرسلت البعثات التبشيريّة والسفارات السياسيّة لتمكين الروابط بينها وبين هذه الطوائف، وإنّ كل إهتزاز بين الطوائف يكون له تأثيره المباشر على علاقة الدول الأوروبيّة مع بعضها البعض والعكس صحيح.

٣٦٤- كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلاميّة**، ترجمة بعلبكي وفارس، دار العلم للملايين، ١٩٦٨، ص ٥٧٢. "إنتهت حرب القرم ١٨٥٥ عسكريًا ودخلت المسألة في دور سياسي حيث ضمنت الدول الأوروبيّة إستقلال الدولة العثمانيّة، وأجازت لها بوصفها عضوًا في مجموعة الدّول الأوروبيّة أن تتمتّع بجميع إمتيازات القانون الدولي، ولذلك ترفض سردينيا العودة للعمل بترتيبات ١٨٤٥، وتطلب تنفيذ معاهدة ١٨٥٦ التي تُعطيها حقّ المشاركة بالقرار".

٣٦٥- Smith & Muzzey, **World History**, Gin & Company 1952, Boston, p. 379.

"يُشيد كافور بمواقف فرنسا وبريطانيا، وهو قد شارك في حرب القرم طمعًا في التحالف معهما ضدّ النّمسا التي تشغل أقسامًا كبيرة من بلاده، وهو يتّهم النّمسا بالغيرة السياسيّة وعملها على إبعاد سردينيا عن الإتفاقيّات. لأنّه بين سنة ١٨٥٩و١٨٦٠، كانت العلاقات الإيطاليّة والنمساويّة متأزّمة جدًا، إذ كان كافور يقود عمليّة الوحدة الإيطالية ضدّ الوجود النمساوي في أقاليم إيطاليا، وهذه الأقاليم مثل مودينا، وراما، وتوسكانيا، وروما، ترغب بالإنضمام إلى الوحدة الإيطاليّة".

٣٦٦- أرسل الكونت كافور رئيس وزراء سردينيا هذه الرسالة إلى أزيليو سفير سردينيا في لندن بتاريخ ٣ آب ١٨٦٠، وأحالها أزيليو إلى وزير خارجيّة بريطانيا في ١٠ آب ١٨٦٠. وقد كان ممثّلو الدّول قد وقّعوا على مسودّة البروتوكول في ٣ آب ١٨٦٠. ولم تكن سردينيا من الدّول المشاركة، وعلى ما يبدو ليست على علم به، وهو يُجيز إرسال قوات أوروبيّة إلى سوريا وتنظيم هذه القوّات. ولم يلحظ الإتّفاق العودة إلى معاهدة ١٨٤٥.

٣٦٧- فيليب وفريد الخازن، المحرّرات السياسيّة، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣، ص٢٣٨-٢٤٠. "أشرنا في هامش الرّسالة السّابقة أنّ بروتوكول باريس الذي أقرّته الدّول العُظمى في ٣ آب ١٨٦٠، أكّد على إرسال قوّة أوروبيّة مؤلّفة من ١٢ ألف جندي لتوطيد الأمن في البلاد السوريّة وتمكث هناك لمدّة ستة أشهر، وتتعهّد الدّول الأوروبيّة إرسال أساطيلها إلى الشواطىء السوريّة بمعرفة الدّولة العثمانيّة، وتقوم بمهمّة تسهيل عمل هذه الجيوش. وقد تحوّل البروتوكول إلى إتفاق نهائي بين الدّول العُظمى بتاريخ ٥ أيلول سنة ١٨٦٠، بعد إدخال بعض الشكليّات وعدم المساس بالجوهر، لذلك تكون رسالة كافور قد جاءت بعد إقرار البروتوكول وليس قبله وقد فاتتها فرصة

المشاركة".

٣٦٨- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، ترجمة حقّي، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٥١٥. "نصّت المادّة السّابعة أنّ للباب العالي إشتراكًا في الحقوق الأوروبيّة العامّة وفي منافع إتّفاق أوروبا، وقد تعهّدوا بأن يحترموا إستقلال السلطنة التركيّة وإبقائها تامّة، وكل أمر يقضي إلى الإخلال بذلك يعتبرونه من المسائل التي ينبني عليها مصلحة عامة".

٣٦٩- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، ترجمة حقي، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٥٢٠. نصّت المادة ٣١ من معاهدة باريس ١٨٥٦: "البلاد التي استولت عليها في مدّة الحرب جيوش فرنسا والنّمسا وبريطانيا وسردينيا إلى مدّة المعاهدة التي ختمت في إسلامبول ١٨٥٤، بين فرنسا وبريطانيا والباب العالي".

٣٧٠- صعّد كافور في هذه الرّسالة لهجة دولته. ففي رسالته المؤرّخة في ٣ آب الصفحة رقم ٣ السطر رقم ٣، إعتبر أحداث سوريّا أحداث محليّة لها أبعادًا أوروبيّة، وطالب بإشراكه في القرار، ولما لم يُستجاب إلى طلبه رأى أنّه لا يمكن إعتبارها مسألة محليّة، بل ترتبط بالمصلحة العامّة بين أوروبا وتركيا.

٣٧١- كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلاميّة**، ترجمة فارس وبعلبكي، دار العلم للملايين، ١٩٦٨، ص ٥٦٧. "إنّ إعتبار كافور لأحداث سوريا على أنّها تتعلّق بالمصلحة العامّة لأوروبا والدولة العثمانيّة، يُبطل العودة إلى ترتيبات ١٨٤٥، ويؤكّد العمل بإتفاقيّة ١٨٥٦، التي هي إتفاقية دولية، وأنهت حرب القرم، والتي كان لها إمتداد إلى البلاد السوريّة، وبخاصة الخلاف الذي نشأ في القدس بعد أن فقدت من كنيسة المهد في بيت لحم نجمة مزخرفة

بالنّقوش الفضيّة كانت معلّقة فوق رأس المخلّص".

٣٧٢- الذين وقّعوا على معاهدة باريس في القسطنطنية سنة ١٨٦٠ هم ممثّلو النمسا، وفرنسا، وبروسيا، وبريطانيا، وروسيا، وتركيا، وكانت تُستبعد سردينيا لمعارضة النّمسا لها. ولم تكن فرنسا راغبة في إعطاء إيطاليا كثيراً من الدّعم خوفاً من قيام دولة موحّدة قادرة على حدودها، لذلك راعت رغبات النمسا.

٣٧٣- جيكومو دوراندو (Giacomo Durnado) ، جنرال وسياسي وصحافي إيطالي. أكثر الزعماء حماساً لكافور، وشارك في الحروب ضدّ النمسا، وقد عُيّن سفيراً لسردينيا في القسطنطنيّة سنة ١٨٥٩، وعيّن وزيراً للخارجيّة سنة ١٨٦١.

٣٧٤- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، ترجمة حقي، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٥٢٤. "في أوائل ١٨٥٨، توفي الصدر الأعظم رشيد باشا، وخلفه في هذا المنصب الخطير، خصوصاً في هذا الظرف، السياسي الشّهير علي باشا، ووُلّي فؤاد باشا وزيراً للخارجيّة".

٣٧٥- شاركت سردينيا في معاهدة باريس ١٨٥٦، لإنهاء حرب القرم، بعد أن شاركت في هذه الحرب إلى جانب فرنسا والدولة العثمانيّة وبريطانيا. وقد مثّلها في هذه المعاهدة الكونت كافور الذي أصبح فيما بعد رئيس للوزراء في دولة إيطاليا الموحّدة، والتي كانت سردينيا أساساً لها.

٣٧٦- عبد العزيز محمّد عوض، **الإدارة العثمانيَة في ولاية سوريا**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩، ص ٢٦-٢٨. "الإشارة إلى مرسوم الإصلاحات الخيريّة الذي صدر في ١٨ شباط ١٨٥٦، أي قبل معاهدة باريس بأسبوع واحد. وقد نصّ في بنوده:

- إقرار إمتيازات الطوائف غير الإسلاميّة بعد إعادة النّظر في تنظيماتها من

قبل الطوائف.

- السماح للطوائف غير الإسلاميّة بالحريّة في ممارسة شعائرها الدينيّة، وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح.

- إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف، ومنع إستعمال الألفاظ التي تحطّ من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينيّة لأهل كلّ مذهب.

- المساواة بين جميع رعايا الدّولة في الحقوق والواجبات".

٣٧٧- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، ترجمة حقي، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦، ص ٤٩٤. "قضت معاهدة خونكار أسكله بأن يكون لروسيا حماية جميع المسيحيّين الموجودين ببلاد الدولة العثمانيّة".

٣٧٨- المقصود هي حكومة روسيا لأنّ مدينة بيترسبرغ كانت عاصمة لروسيا الأوروبيّة قبل ١٩١٧.

٣٧٩- المعروف أنّه انفجرت أحداث طائفيّة مع إمتداد الدولة منذ سنة ١٨٥٩، وحتى تاريخ صياغة هذه المذكّرة.

٣٨٠- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العثمانيّة**، ترجمة حقي، ١٩٨٦، ص٥١٥. "نصّت المادّة السّابعة كما وردت في المعاهدة التي عُقدت في ٢٥ شباط ١٨٥٦، لكن الفارق بين هذا النّص، والنّص الأصلي، أنّ النّص الأصلي يذكر الدّول التي شاركت في التّوقيع على المعاهدة ومن بينها سردينيا".

٣٨١- الإشارة إلى الحوادث التي اجتاحت لبنان في سنة ١٨٦٠ وما قبلها، ذلك بتشجيع الإقتتال الدرزي ـ المسيحي من قِبل الدولة العثمانيّة.

٣٨٢- فيليب وفريد الخازن، **المحررات السياسيّة**، بيروت، دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣، ص٢٤٢-٢٤٣. "عصفت الحرب الطائفيّة في لبنان ولم يكن لفرمان الإصلاحات الخيريّة، ولا لمقررات باريس أيّة قيمة، ولذلك يرى درواندو أنّ

الأحداث ضد المسيحيين لها عواقبها على الدّول الضّامنة. وبموجب المادّة التّاسعة وبلاغ السلطان إلى الدولة الضّامنة بالفرمان، يتوجّب على الدولة العثمانيّة تحذير الدول الأوروبيّة من هذا الخطر، وبنفس السّياق فإنّ معتمدي دولة النمسا، وفرنسا، وبريطانيا، وبروسيا، وروسيا، ذكّروا السلطان بتاريخ ٣ آب ١٨٦٠ بهذا الحق. فهم لا يتمالكون من تذكير الباب العالي بعهود جلالة السلطان المثبّتة في المادة التّاسعة المعقودة في ٣٠ آذار ١٨٥٦ المعلنة خطورتها، ومن إيضاح ما تعلّق كلّ واحدة من دولهم من كبر الأهميّة على وفاء الباب العالي بوعوده، فيتّخذ وسائل إداريّة حازمة وإحتياطات وافية تكفل إصلاح أحوال المسيحيين من كلّ الملِل المقيمين في السلطنة العثمانيّة".

٣٨٣- لم تنص المادّة السّابعة من إتفاقيّة باريس ١٨٥٦ صراحة، على حق الدّول الضّامنة في المراقبة، وقد سبق ونشرت نص المادّة في هامش الصفحة رقم ٥ من رسالة الكونت كافور إلى المركيز أزيليو تاريخ ١٩ تشرين الأوّل ١٨٦٠.

٣٨٤- الدول التي شاركت في مؤتمر في سان بيترسبرغ، هي نفس الدول العُظمى التي وقّعت على البروتوكول، وقد سبق ونشرت أهم بنوده في هامش الصفحة رقم ٥ من رسالة الكونت كافور إلى المركيز أزيليو تاريخ ١٩ تشرين أول ١٨٦٠، ولم تكن سردينيا بين هذه الدول.

٣٨٥- كانت علاقة سردينيا بالدّولة العثمانيّة جيدة سنة ١٨٥٦ وما قبلها، لأنّ سردينيا شاركت تحالف الدولة العثمانيّة، وفرنسا، وبريطانيا، في حرب القرم ضد روسيا وفي صياغة معاهدة باريس. لكنّ الوضع الدولي تبدّل بعد هذه المرحلة، فلم تكسب سردينيا صداقة روسيا، ودخلت النمسا عدوّتها إلى

جانب الدول الأوروبيّة، كما أنّ فرنسا خافت من قيام الدّولة الإيطاليّة الموحّدة على حدودها، فمالت إلى جانب النمسا، ولذلك وُضعت سردينيا، قاعدة إيطاليا الموحّدة، خارج التّحالفات الأوروبيّة.

٣٨٦- المقصود بالإتّفاقات السّابقة هي الترتيبات التي حدثت سنة ١٨٤٢-١٨٤٥، ولم تكن سردينيا مشاركة فيها.

٣٨٧- أحد كهنة الأرمن، **نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام**، نشرها شيخو، ١٩٢٧، ص ٢٥. "إمتدّت الحرب إلى دمشق يوم عيد الضحية الواقع في ٢٩ حزيران نهار الجمعة سنة ١٨٦٠".

٣٨٨- أنطوان ضو، **حوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق**، بيروت، ١٩٩٦، ١/٢٥-٢٧. تحرّكت الدولة العثمانيّة وأرسلت وزير خارجيّتها فؤاد باشا موفداً فوق العادة لمعالجة الأزمة، وقد وصل إلى بيروت في ١٧ تموز ١٨٦٠، وباشر عمله بتهدئة الأوضاع ومعاقبة المذنبين. أمّا بالنسبة للجنة الدوليّة فقد عقدت أوّل إجتماع لها في بيروت في ٥ تشرين أول ١٨٦٠ وقرّرت:
- "تقصّي مصدر وأسباب الحوادث التي كانت سوريا مسرحاً لها وتحديد درجة مسؤوليّة قادة الفتنة ورجال السلطة والعمل على إنزال العقوبات بالمذنبين". ومن جهة أخرى قرّرت اللجنة إلغاء "نظام القائمقاميتين الذي كان أحد أسباب الإقتتال والإنقسام بين الطوائف".

٣٨٩- كان أحمد توفيق أفندي ممثّل الدّولة العثمانيّة في جلسة توقيع البروتوكول الذي صدر في ٣ آب ١٨٦٠.

٣٩٠- أوشكت إيطاليا أن تصبح دولة موحّدة سنة ١٨٦٠، والعنصر البارز فيها هي سردينيا، فعمدت الدّول الأوروبيّة إلى محاصرتها وإبعادها عن المسرح السياسي والعسكري حتى لا تأخذ دوراً معيّناً في ميزان القوى الأوروبيّة

التي فضلّت التّعاون مع النمسا. وبالتّالي ليس للدولة العثمانيّة مصلحة في إدخالها المفاوضات الخاصّة بسورية.

٣٩١- عقدت معاهدة فيينا في ٢٠ أيلول سنة ١٨١٥، وكان هدفها القضاء على الحركات الثوريّة الشعبيّة، وعلى الأفكار الجديدة، وإعادة الأفكار القديمة والمحافظة على العائلات النبيلة. وكان مركز هذه الحركات هي فرنسا، لذلك تشكّلت أحلاف أوروبيّة ضدّ فرنسا، واتفقت بريطانيا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا، على إقصاء فرنسا، فكانت ردّة الفعل إمتداد الحركات إلى بروسيا، وإيطاليا، وإسبانيا. يُشير في هذه المذكّرة أنّ إقصاء سردينيا عن جو المؤتمرات والمفاوضات والبحث في القضيّة السوريّة سيؤدّي إلى ردّة فعل عكسيّة كما حدث نتيجة معاهدة فيينّا.

٣٩٢- بعض الصفحات عن النّص الأصلي "**لمذكّرة حول أسباب أحداث جبل لبنان ومصادرها (١٨٢٠-١٨٦٠)**".

٣٩٣- النّص الأصلي لبعض الصفحات المعرّبة من "**مذكّرة بتحركات البطريرك بولس مسعد السياسيّة بين ١٨٥٨ و١٨٦٠**".

٣٩٤- بعض الصفحات الأصليّة المعرّبة من الرسالة الأولى التي وجّهها الكونت كافور لجون روسيل.

٣٩٥- النّص الأصلي لبعض الصفحات المعرّبة من الرّسالة الثّالثة التي وجّهها الجنرال دوراندو إلى صفوت أفندي.

٣٩٦- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، دار النفائس، ١٩٨٦."

٣٩٧- أوده أو أوطه: لفظ تركي معناه غرفة والخرقة الشريفة هي ثوب النبي "صلّى الله عليه وسلّم".

٣٩٨- محمّد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، دار النفائس، ١٩٨٦.

٣٩٩- فيليب وفريد الخازن (تعريب)، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان**، الجزء الأوّل.

٤٠٠- لقد عثرنا في مكتبة دير سيدة بكركي المقرّ البطريركي الماروني على صورة من النّظام المتقدّم ذكره مقسمًا إلى مواد. بيدَ أننا لا نعلم ما إذا كانت الدّول أجازته لأنّنا لم نقف عليه بين المحرّرات الدوليّة، ومع هذا أثبتناه بحرفيّته وهو لا يختلف كثيرًا عن ذاك.

٤٠١- نقولا زيادة، **أبعاد التاريخ اللبناني الحديث**، معهد البحوث والدراسات العربية، فرمان الإصلاحات (السلطان عبد المجيد سنة ١٨٥٦)، الملحق الأوّل، نقلاً عن الدّستور المعرَّب عن ثمرات الفنون عدد ١٠٥٢، تاريخ ١٨٨٥/١١/٤.

٤٠٢- محمّد فريد المحامي، **تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة**، معاهدة باريس ٢٥ فبراير- ٣٠ مارس ١٨٦٥م، دار النفائس، ١٩٨٦.

٤٠٣- أسماء لم يفهم منها غير سيفاستوبول ولكن القرينة تقتضي بأن تكون كل هذه القلاع في القرم أو ما حولها.

٤٠٤- ذكرها في موضع سابق (جمارك) الصواب هو (كَمارك) ولكن المصريين الذين يكتبون الـ (كَ) جيمًا ويلفظونها (كَ) قد أخذ العرب عنهم كتابة جمرك ولكنهم بعكس المصريين يلفظونها ج وليس كَ وهذا غلط.

٤٠٥- إنَّ عدم كتابة هذه الأسماء بالحروف اللاتينية يجعل أكثرها غير مفهوم، لا سيّما وأنَّ كثيرًا من الأسماء في أوروبا الشرقيّة التي توالت عليها أيدي العثمانيين والروس وأهل البلاد كان للبلد الواحد منها إسمان أو أكثر.

٤٠٦- (Moldavie) والأفلاق والفلاخ ثلاثة تسميات لشيء واحد.

٤٠٧- من همّ: أي من واجبات.

٤٠٨- يقصد بالدّيوان: لجنة أو هيئة.

٤٠٩- تنهي: بمعنى ترفع.

٤١٠- أي: جيش وطني.

٤١١- أي استولت عليها.

٤١٢- جزائر الاند (Aland) أرخبيل فنلندي في بحر البلطيك.

٤١٣- بواغيز: جمع بوغاز ومعناه المضيق.

٤١٤- تعريب فيليب وفريد الخازن، **مجموعة المحرّرات السياسيّة والمفاوضات الدوليّة عن سوريا ولبنان**، بيروت، دار الرائد اللبناني، الجزء الأوّل.

٤١٥- أحمد طربين، **لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية الإنتداب** (١٨٦١-١٩٢٠)، نشر معهد البحوث والدّراسات العربيّة، جامعة الدول العربيّة، ١٩٦٨.

٤١٦- Cuinel, op. cit, pp. 283-298.

٤١٧- Turquie, T.350, Rapp. No 88 du 19 Juin 1861, F. 109.

٤١٨- أحمد طربين، **لبنان منذ عهد المتصرفيّة إلى بداية الإنتداب** (١٨٦١-١٩٢٠)، نشر معهد البحوث والدّراسات العربيّة، جامعة الدول العربيّة، ١٩٦٨.

٤١٩- كان عدد أعضاء مجلس الإدارة إثني عشر عضواً، فجعل أخيراً ثلاثة عشر إذ تقرّر عن مديرية دير القمر عضواً عنها.

٤٢٠- Cuinel, op. cit, pp. 289-295.

الفهرس



الجامعة الأنطونية
ص.ب. ٤٠٠١٦ - الحدث بعبدا - لبنان
هاتف: ٩٦١ ٥ ٩٢٤٠٧٣/٠٧٤/٠٧٦
فاكس: ٩٦١ ٥ ٩٢٤٠٧٥/٨١٥

www.upa.edu.lb
contact@upa.edu.lb